

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجليلي اليابس - سيدي بلعباس -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : تدقيق مالي ومحاسبي

بعنوان :

التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية

تحت إشراف الدكتور

- بن حمادي عبدالقادر

من إعداد الطالبة :

- بودلال حنان

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. باشوندة رفيق
مشرفا ومقررا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ -	د. بن حمادي عبد القادر
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن لدغم فتحي
مناقشا	المدرسة العليا للإقتصاد وهران	أستاذ محاضر - أ -	د. المبارك محمد
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر - أ -	د. جميل عبد الجليل

السنة الجامعية : 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فِيسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرُدُونَ إِلَى

عَلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فِينِيَّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

شكر و عرفان

الشكر الأول والأخير لله سبحانه وتعالى الذي قدرني على إنجاز هذا العمل فله

الحمد والشكر ..

أقدم الشكر إلى الأستاذ الكريم المشرف على هذه الأطروحة :

الأستاذ الدكتور "بن حمادي عبدالقادر" لتقديم يد العون وإشرافه على هذا البحث.

إلى الأستاذ الدكتور "المبارك مُحمَّد" الذي كان له الفضل للوصول لهذه المرحلة .

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

والشكر الجزيل أيضا إلى كل عمال المديرية الجهوية للبنوك العمومية لولاية تلمسان

، ومحافظي الحسابات ، الذين لم ييخلوا علي بآرائهم لإتمام هذه الدراسة

إلى كل من ساندني ولو بالكلمة الطيبة.

بودلال حنان

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من رافقني في كل مرحلة من إعدادة ، إلى من لم

ييخل علي بالمساعدة ، إلى من ساندني وتحمل معي كل الصعوبات

زوجي الكريم الأستاذ "حاكم نعيمة"

إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي ، إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهدا لي

طريق العلم ، إلى قرّة عيني والدي الكريمين حفظهما الله ،

إلى كل العائلة والأصدقاء وزملاء الدراسة .

بودلال حنان

الملخص :

تتم هذه الدراسة بالبحث في موضوع تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل، وعلاقته بالتدقيق البنكي في البنوك العمومية كمتغير تابع . و لتجسيد ذلك استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة التطبيقية ؛ وتم تصميم استبيان وزع على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 35 من المدققين الداخليين للمديريات الجهوية للبنوك العمومية لولاية تلمسان ، ومحافظي الحسابات . وتم تحليل مفردات الإستبيان بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss v20 . وقصد توفير المعلومات تطرقنا للجانب النظري المفسر للتدقيق البنكي في البنوك العمومية و إستخدام تكنولوجيا المعلومات أيضا في النظام المصرفي الجزائري ، وتم تسليط الضوء على مهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير النظام المصرفي الجزائري من جهة ومساهمتها في تحسين عملية التدقيق البنكي من جهة أخرى أو ما يعرف بالتدقيق البنكي الإلكتروني .

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هو دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين عملية التدقيق البنكي ، وأن التدقيق الإلكتروني يساهم بدرجة كبيرة في سرعة توفير المعلومات و دقة إعداد التقارير ، مع الاخذ بعين الاعتبار البيئة المؤهلة والمتخصصة للمدققين ومحافظي الحسابات لتطبيق ذلك عمليا ، وكذا استقلالية هيئات الرقابة المختصة بالعمل المصرفي .

الكلمات المفتاحية : التدقيق البنكي ، تكنولوجيا المعلومات ، التدقيق الإلكتروني ، النظام المصرفي الجزائري.

Résumé:

Cette étude porte sur la recherche sur la technologie de l'information en tant que variable indépendante et leur relation avec l'audit bancaire dans les banques publiques en tant que variable dépendante. Pour illustrer cela, nous avons utilisé l'approche descriptive analytique pour mener l'étude pratique , un questionnaire a été distribué aux 35 enquêteurs sélectionnés par les

directions régionales des banques publiques de Tlemcen et commissaire aux comptes, qui a été analysé à l'aide du logiciel de statistique spss v20.

Afin de fournir des informations, nous avons discuté de l'aspect théorique de l'audit bancaire dans les banques publiques ainsi l'utilisation de la technologie de l'information dans le système bancaire algérien, rôle d'une part dans le développement du système bancaire algérien et contribution à l'amélioration du processus d'audit bancaire, il a été mis en évidence sur le rôle de la technologie de l'information dans le développement du système bancaire algérien d'une part et sa contribution à l'amélioration du processus d'audit bancaire d'une autre part, ou ce qu'on appelle l'audit bancaire électronique.

Les résultats les plus importants obtenus concernent l'utilisation de la technologie de l'information dans l'amélioration du processus d'audit bancaire.

L'audit électronique contribue grandement à la rapidité de la fourniture d'informations et à la production de rapports précis, en tenant compte de l'environnement qualifié et spécialisé dans lequel les auditeurs et les commissaires aux comptes se servent dans la pratique, Ainsi que l'indépendance des organes de surveillance concernés par le secteur bancaire.

Mot clés : audit bancaire , technologie de l'information , audit électronique, système bancaire algérien.

.....
Abstract :

This study is concerned with research on the subject of information technology as an independent variable, and its relation to bank auditing in public banks as a dependent variable. To illustrate this, we used the analytical descriptive approach to conduct the applied study. A questionnaire was distributed to the 35 sample surveyors who came to the regional directorates

of the public banks of Tlemcen and the governors. The questionnaire was analyzed using the statistical software package spss v20. In order to provide information, we discussed the explanatory aspect of banking auditing in public banks and the use of information technology in the Algerian banking system. The role of information technology in developing the Algerian banking system, on the one hand, and its contribution to improving the banking audit process, E-mail.

The most important results achieved are the role of using information technology in improving the banking audit process, and electronic auditing contributes greatly to the speed of providing information and accurate reporting, taking into account the qualified and specialized environment for auditors and accountants to implement this in practice. Banking.

Keywords: Banking Audit, Information Technology, Electronic Auditing, Algerian Banking System,

فقرى الخريف

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
III	شكر وعرفان
IV	الإهداء
V	الملخص
XIII	قائمة الجداول
XVII	قائمة الأشكال
XX	قائمة الإختصارات
المقدمة العامة	
ب	تمهيد
ج	مشكلة الدراسة
د	عناصر مشكلة الدراسة
د	فرضيات البحث
هـ	نموذج الدراسة
و	أهمية الدراسة
و	أهداف الدراسة
ز	أسباب إختيار الموضوع
ز	حدود الدراسة
ز	صعوبات الدراسة
ح	منهجية الدراسة
ح	هيكل الدراسة
ط	الدراسات السابقة

	الفصل الأول : تكنولوجيا المعلومات و النظام المصرفي الجزائري
35	تمهيد
37	المبحث الأول : تكنولوجيا المعلومات
38	المطلب الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات
49	المطلب الثاني : البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
59	المطلب الثالث : مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات
74	المبحث الثاني : النظام المصرفي الجزائري
75	المطلب الأول : المؤسسات البنكية نشأتها ، مفهومها وأنواعها
81	المطلب الثاني : تطور النظام المصرفي في الجزائر
86	المطلب الثالث : مكونات النظام المصرفي الجزائري لسنة 2017
90	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : التدقيق والرقابة البنكية في الجزائر
92	تمهيد
93	المبحث الأول : التأصيل النظري للتدقيق
94	المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتدقيق
108	المطلب الثاني : أنواع ، إجراءات ومعايير التدقيق
117	المطلب الثالث : تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
130	المبحث الثاني : هيئات الرقابة البنكية في الجزائر
131	المطلب الأول : الإطار النظري للتدقيق البنكي
135	المطلب الثاني : أنواع التدقيق البنكي والرقابة البنكية
144	المطلب الثالث : هيئات الرقابة البنكية في الجزائر
162	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : التدقيق البنكي في ظل تكنولوجيا المعلومات
164	تمهيد

166	المبحث الأول : تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي في الجزائر
167	المطلب الأول : وسائل الدفع الإلكتروني
183	المطلب الثاني : تطور تكنولوجيا المعلومات في الجزائر
191	المطلب الثالث : استخدامات تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية
207	المبحث الثاني : التدقيق الإلكتروني في البنوك
208	المطلب الأول : التدقيق الإلكتروني
215	المطلب الثاني : معايير التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات
220	المطلب الثالث : التدقيق البنكي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات
234	خلاصة الفصل الثالث
	الفصل الرابع: منهجية الدراسة الميدانية
236	تمهيد
237	المبحث الأول : تقديم عام للبنوك محل الدراسة
238	المطلب الأول : نبذة تاريخية عن البنوك محل الدراسة
242	المطلب الثاني : مقارنة الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف بنوك عينة الدراسة
247	المبحث الثاني : تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الإستبيان
248	المطلب الأول : إختبار أداة الدراسة (الإستبيان)
255	المطلب الثاني : تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الخصائص الشخصية و الوظيفية
264	المطلب الثالث : تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الإستبيان
288	المبحث الثالث : إختبار فرضيات الدراسة
289	المطلب الأول : إختبار الفرضية الرئيسية
295	المطلب الثاني : إختبار الفرضيات الفرعية
306	خلاصة الفصل الرابع
	الخاتمة العامة

308	تمهيد
308	النتائج
310	التوصيات
311	آفاق البحث
312	قائمة المراجع
341	قائمة الملاحق

قائمة

الجدول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
62	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال حسب الأونكتاد	(01 - 01)
67	مؤشرات الاشتراك في الجيل الثالث للهاتف المحمول	(02 - 01)
68	مؤشرات شبكة الانترنت	(03 - 01)
71	مؤشرات عدد مواقع الواب لسنتي 2016/2015	(04 - 01)
107	التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية	(01 - 02)
122	مكونات الرقابة الداخلية	(02 - 02)
249	مقياس ليكارت الحماسي	(01-04)
250	الإحصائيات الخاصة باستثمارات الإستبيان	(02-04)
251	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات) والدرجة الكلية للمحور	(03-04)
252	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي) والدرجة الكلية للمحور	(04-04)
253	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية) والدرجة الكلية للمحور	(05-04)
255	معامل ألفا كرومباخ لقياس ثبات وصدق محاور أداة الدراسة	(06-04)
256	توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس	(07-04)
257	توزيع أفراد العينة حسب العمر	(08-04)
258	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(09-04)
260	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	(10-04)
261	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة	(11-04)
262	توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي	(12-04)

264	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول (المحور الأول)	(13-04)
266	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني (المحور الأول)	(14-04)
268	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث (المحور الأول)	(15-04)
270	المتوسط والانحراف المعياري لأبعاد المحور الأول	(16-04)
272	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول (المحور الثاني)	(17-04)
274	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني (المحور الثاني)	(18-04)
276	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث (المحور الثاني)	(19-04)
277	المتوسط والانحراف المعياري لأبعاد المحور الثاني	(20-04)
279	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول (المحور الثالث)	(21-04)
281	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني (المحور الثالث)	(22-04)
283	المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث (المحور الثالث)	(23-04)
285	المتوسط والانحراف المعياري لأبعاد المحور الثالث	(24-04)
286	المتوسط والانحراف المعياري لمحاور الإستيبيان	(25-04)
289	معاملات الارتباط بين محور "المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات" و محور "مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات" لدى البنوك العمومية	(26-04)
292	تحليل التباين	(27-04)
292	معاملات الارتباط والتحديد للنموذج	(28-04)
293	معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق البنكي	(29-04)
295	تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير الجنس	(30-04)
296	تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المسمى الوظيفي	(31-04)
297	جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير سنوات الخبرة	(32-04)
298	جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير	(33-04)

	التخصص الاكاديمي	
299	جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير العمر	(34-04)
300	جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المؤهل العلمي	(35-04)
302	تحليل التباين	(36-04)
303	معاملات الإرتباط والتحديد للنموذج	(37-04)
304	معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق البنكي	(38-04)

قَالَ

الْأَمْرُ كَالْأَمْرِ

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
55	الفئات الأربعة المختلفة لخدمات الإنترنت	(01 - 01)
64	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت	(02 - 01)
65	ولوح شبكة الهاتف الثابت للأسرة	(03 - 01)
66	عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب نوع طريقة الدفع (بالمليون)	(04 - 01)
69	توزيع المشتركين حسب طبيعة التكنولوجيا	(05 - 01)
70	عدد مشركي الانترنت من خلال التندق سنة 2016	(06 - 01)
72	مجموع صادرات سلع تكنولوجيا الإعلام والإتصال 2016/2010	(07 - 01)
73	مجموع واردات سلع تكنولوجيا الإعلام والإتصال 2016/2010	(08 - 01)
112	أنواع التديق (المراجعة)	(01 - 02)
115	معايير التديق المتعارف عليها	(02 - 02)
151	يوضح تنظيم البنك المركزي	(03 - 02)
171	أنواع البطاقات البنكية	(01 - 03)
196	أنواع بطاقة الدفع cib	(02 - 03)
196	عملية الدفع	(03 - 03)
212	عملية المراجعة حول الحاسوب	(04 - 03)
256	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(01 - 04)
257	توزيع أفراد العينة حسب العمر	(02 - 04)

259	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(03 - 04)
260	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	(04 - 04)
261	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة	(05 - 04)
263	توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي في العينة	(06 - 04)
290	معادلة خط الانحدار البسيط	(07 - 04)
294	إختبار استقلال الأخطاء العشوائية (1)	(08 - 04)
305	إختبار استقلال الأخطاء العشوائية (2)	(09 - 04)

قائمة

الاختصارات

قائمة الاختصارات

CNC	Conseil Nationale de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Fédération of Accountants	الفدرالية الدولية للمحاسبة
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير
IGF	Inspection Générale Finances	المفتشية العامة للمالية
INTOSAI	International Organisation Of supergene Audit Institutions	منظمة الأنتوساي
ISA	International Standards Auditing	معايير التدقيق الدولية
SCF	Système Comptabilité Financier	النظام المحاسبي المالي
MF	Ministère des Finances	وزارة المالية
MPTIC	Ministère de la Poste et des Technologies de L'information et de la Communication	وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات
TIC	Technologies de L'information et de la Communication	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
COSO	Comity of Sponsoring Organization	منظمة الهيآت الراعية
COCO	Criteria Of Control Board	معايير مجلس مراقبة
PCG	Plan Comptable Général	المخطط المحاسبي الفرنسي العام
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبين الأمريكيين

IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الأمريكيين
AICPA	The American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين
RAA	Risk Audit Acceptable	مخاطر التدقيق المقبولة
RI	Risk Immanent	المخاطر المتأصلة
RC	Risk Control	مخاطر الرقابة
RD	Risk Detection	مخاطر الاكتشاف
IA	Internal Audit	التدقيق الداخلي
EA	External Audit	التدقيق الخارجي
GAAS	Generally Accepted Auditing Standers	معايير التدقيق المقبولة عموما
OECCA	Ordre Expertise des Comptables et Comptables Agrée Française	منظمة الخبراء المحاسبين
LAN	Local Area Network	الشبكات المحلية
MAN	Metropolitan Area Network	شبكات إقليمية
WANS	Wide Area Network	شبكات المناطق الواسعة
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
EDI	electronic data interchange	نظام التبادل الإلكتروني
ATM	Automated Teller Machines	آلات الصرف
POS	Point-of-Sale Terminals	الوحدات الطرفية عند نقاط البيع
EFT	Electronique fonds transfert	نظام التحويلات المالية الإلكترونية

EMS	Express Mail Service	خدمة البريد السريع
INTTIC	Institut National des Télécommunications et des Technologies de l'Information et de la Communication	المعهد الوطني للمواصلات و تكنولوجيايات الإعلام والاتصال
INPTIC	Institut national de la poste et des technologies de l'information et de la communication	المعهد الوطني للبريد و تكنولوجيايات الإعلام والاتصال
ANPT	L'Agence Nationale de Promotion et de Développement des Parcs Technologiques	الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها
SATIM	Societe d Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك
RTGS	Real Time Gross System	نظام تسوية المبالغ الإجمالية الفوري
ATCI	Le système de compensation électronique, dénommé Algérie - Télé-compensation Interbancaire	نظام المقاصة المسافية ما بين البنوك
AEBS	Algeria e-Banking Services	شركة الجزائر للخدمات المصرفية الإلكترونية
Naa	LES NORMES ALGÉRIENNES D'AUDIT	معايير الجزائرية للتدقيق
CPI	Centre de Pré Compensation Interbancaires	مركز المقاصة المصرفية المسبقة
ISPPIA	International Standards for the Professional International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
IFACI	L'Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne	المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board	شركات المحاسبة المعتمدة
Cncc	La Chambre Nationale des Commissaires aux compte	الغرفة الوطنية لمخاطبي الحسابات
COBIT	Control Objectives for Information and related Technology	أهداف تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة

ISACA	Information Systems Audit and Control Association	جمعية تدقيق ومراقبة أنظمة المعلومات
--------------	---	-------------------------------------

المقدمة

العامية

1 - تمهيد :

تسعى جميع البنوك في العالم للحصول على برمجيات نظم المعلومات، التي تتميز بالكفاءة والفعالية . وعلى غرار ذلك تعمل البنوك الجزائرية للحصول على برامج تتميز بالتحديث المستمر والكفاءة العالية والقدرة على المعالجة السريعة، كما يجب أن تتحقق فيها معايير الأمن والسرية وذلك لحساسية المعلومات في القطاع البنكي.

ويعتبر تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية ضرورة ملحة نظرا لما يشهده النظام المصرفي من تحولات وإصلاحات بداية بقانون النقد والقرض وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة ، حتى تتمكن البنوك العمومية الجزائرية خاصة من مواجهة المنافسة العالمية في المجال المصرفي وبتعدد المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الجزائري ، أسس القانون لوجود هيئات رقابية تقوم بعملية التدقيق البنكي الغرض منها هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم .

ولقد اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية الدولية بتوفير الأسس المتعلقة بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات وخصوصا الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي أصدر مجموعة من معايير التدقيق الدولية ، وكما جاء في المعيار الدولي رقم (ISA NO 401) إن أهداف التدقيق لم تتغير سواء تمت المعالجة يدويا أو أليا عن طريق الحاسوب إلا إن الطرق و الإجراءات المتبعة من أجل جمع الأدلة تغيرت وذلك عن طريق التقنيات المساعدة .

المقدمة

يعتبر التدقيق من أهم العمليات التي تتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات، و التفاعل مع بيانات و معلومات البنوك و الحفاظ على سلامة و أمن المعلومة المهمة و الحساسة للبنوك و إعطاء الميزة التنافسية لها و هذا قد يساعد من التخفيف من المخاطر أو زيادة الأرباح و بالتالي القدرة على التكيف مع أي أزمة مالية و ذلك لما له من أهمية في تزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها في إتخاذ القرار في الوقت المناسب مما يتطلب تطويره تقنيا لإضفاء جودة عالية لهذا التدقيق .

وبما أن تحليل المعلومات لا يزال يستخدم ، والذكاء الاصطناعي في طور الإستخدام عمليا ، فان لجنة التدقيق CA تطرح العديد من الأسئلة حول التدقيق في إطار التكنولوجيا، وفي حين أن التدقيق الالكتروني يوفر مزايا هامة فيما يتعلق بنوعية التدقيق الخارجي للحسابات ، ووجب على لجنة التدقيق CA فهم ليس فقط كيفية تغير التدقيق و لكن ما يجب فعله لتسهيل هذه التغيرات.

لذلك جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية الجزائرية.

2 - مشكلة الدراسة:

في مهنة التدقيق هناك العديد من التحديات التي تواجه مدقق الحسابات وتمثل في تقدير الخطر، تقييم نظام الرقابة الداخلية ، تخطيط برامج التدقيق وكتابة التقارير وفي ظل وجود هذا الكم الهائل من التسارع التكنولوجي والذي خلق العديد من التغيرات في بيئة التدقيق ، تعد العلاقة بين التدقيق وتكنولوجيا المعلومات علاقة تكاملية وهناك عدة عوامل تؤثر في هذه العلاقة ومنه تتلخص إشكالية البحث في مدى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لزيادة كفاءة وفاعلية التدقيق البنكي في البنوك العمومية لاسيما من خلال إستخدام النظم الخبيرة

المقدمة

والبرمجيات الحديثة والمتطورة وأنظمة المعلومات والذكاء الاصطناعي في ذلك وظهور ما يسمى بالتكنولوجيا المالية.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

"ما أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية؟"

3 - عناصر مشكلة الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تطلب منا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل يختلف مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً للمعطيات الشخصية والوظيفية للعمال في

البنوك العمومية؟

2. هل يتأثر التدقيق البنكي بمستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية؟

3. هل يتأثر التدقيق البنكي بمستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي لدى البنوك

العمومية؟

4 - فرضيات البحث:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة ، اعتمدنا الفرضيات التالية التي تعتبر اجابات آنية وحلولا متوقعة

لموضوع الدراسة :

● الفرضية الرئيسية:

" يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية "

● الفرضيات الفرعية :

1 يختلف مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً للمعطيات الشخصية والوظيفية للعمال.

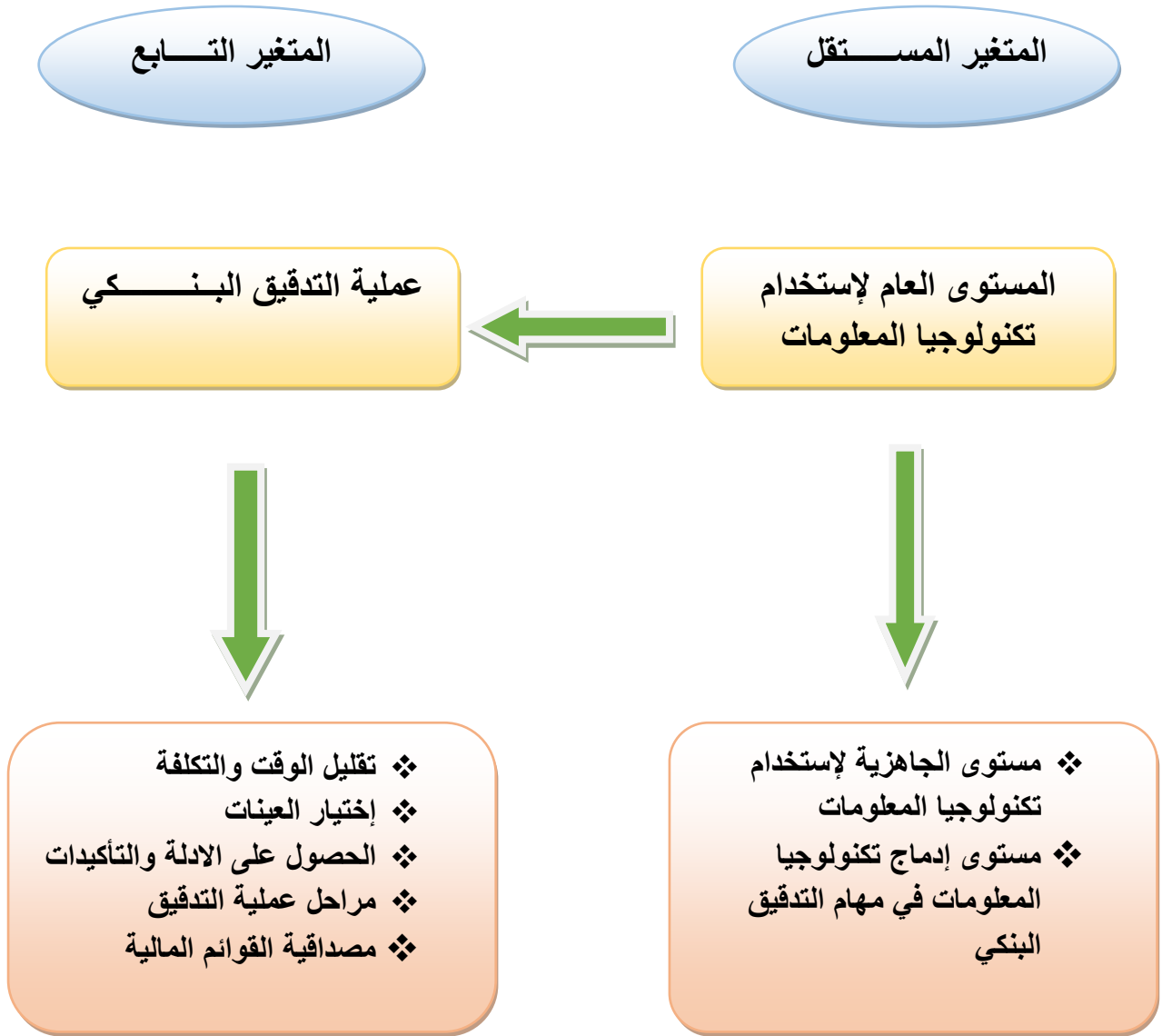
المقدمة

2 يتأثر التدقيق البنكي بمستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية.

3 يتأثر التدقيق البنكي بمستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي لدى البنوك

العمومية.

5 - نموذج الدراسة :



المصدر : من إعداد الطالبة

6 - أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في:

- حداثة الموضوع وتنوع النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي في مجال التكنولوجيا، وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية وبالتالي تأثيرها على أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق البنكي والإلكتروني.
- ضرورة إيجاد عوامل تساعد المدقق في تحسين عملية التدقيق. ومسايرته للتطورات الحاصلة للرفع من كفاءته في إستخدام النظم الخبيرة في التدقيق الإلكتروني.
- حاجة إدارة البنوك إلى الحصول على الكثير من المعلومات التي تساعدها في التقليل من المخاطر وإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- معظم الدراسات التي عالجت الموضوع هي دراسات أجنبية أو من الوطن العربي و بالتالي تختلف عن بيئتنا مما يجعل البحث يمثل إضافة للمكتبة الجزائرية .

7 - أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تعميق المعرفة بالتدقيق البنكي في ظل التقنيات الحديثة المستخدمة في البنوك و هيئات الرقابة المشرفة على النظام المصرفي .
- تحديد المعوقات التي تحد من كفاءة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في البنوك العمومية و الصعوبات والعراقيل التي يواجهها المدقق .
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمل المدقق .

المقدمة

- التعرف على آلية التكامل بين أنواع نظم المعلومات في البنوك العمومية .

8 - أسباب إختيار الموضوع :

- طبيعة التخصص .
- مواصلة الدراسة السابقة التي تطرقت إليها في الماستر "التدقيق والرقابة في البنوك " .
- تكنولوجيا المعلومات تتطور باستمرار لذلك وجب مواكبة هذه التغيرات .
- جعل بحثنا كخطوة لغيرنا من الباحثين لدراسة جوانب لم نتعرض لها .
- أهمية الموضوع في ظل الاقتصاديات الراهنة وانتشار الفساد والاختلاسات والتلاعبات في المال العام .

9 - حدود الدراسة :

• الحدود المكانية :

تعالج هذه الدراسة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية الجزائرية ، وذلك من خلال اسقاط الجانب النظري على عينة من المدققين الداخليين للبنوك العمومية ومحافظي الحسابات .

• الحدود الزمنية :

تم القيام بإعداد وتوزيع استبيان وتحليله خلال الفترة الزمنية الممتدة من شهر فيفري إلى منتصف شهر جوان 2019 .

10 - صعوبات الدراسة :

- نقص التعاون من طرف أفراد عينة الدراسة و التأخر في الرد أو تجاهله مما سبب لنا التأخر في الحصول على الرد أو وصول ردود ناقصة .

المقدمة

- خوف عمال البنوك والمدققين من التفتيش والتدقيق خاصة في ظل الحراك الشعبي الحالي .
- معظم ايميلات محافظي الحسابات لا تعمل .

11 - منهجية الدراسة :

لقد تعددت المناهج المتبعة لدراسة الموضوع ، حيث سنستخدم المنهج الوصفي في الجزء الخاص بالإطار النظري والمفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات في البنوك والتدقيق البنكي . والمنهج التاريخي المرتبط بالتطور التاريخي للتدقيق ، وإستخدام المنهج الاستقرائي حول الدراسات السابقة وتحليلها خاصة بما تعلق بمهنة التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات كما سيتم إستخدام المنهج التحليلي في دراسة الحالة خلال الفصل الأخير .

12 - هيكل الدراسة

من أجل ديناميكية جديدة في البحث وبعية الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول نظرية و آخر تطبيقي كما يلي :

المقدمة العامة : تشمل الإشكالية والعناصر المرتبطة بها كالفرضيات والأهمية والأهداف .

الفصل الأول : تكنولوجيا المعلومات والنظام المصرفي الجزائري

والذي قسم إلى مبحثين: الأول خصص لدراسة تكنولوجيا المعلومات باعتبارها أحد متغيرات الدراسة، والمبحث الثاني الذي يتمحور حول النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الثاني : التدقيق والرقابة البنكية في الجزائر

وقسمنا هذا الجزء من دراستنا أيضا إلى مبحثين ، الأول خصص لدراسة التأصيل النظري للتدقيق بصفة عامة ، ثم المبحث الثاني الذي ركز على التدقيق البنكي و هيئات الرقابة البنكية في الجزائر باعتباره أحد متغيرات الدراسة.

المقدمة

الفصل الثالث : التدقيق البنكي في ظل تكنولوجيا المعلومات

من خلال هذا الفصل حاولنا الربط بين الفصلين السابقين. حيث قسم إلى مبحثين ، الأول يتعلق بتكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي في الجزائر ، أما المبحث الثاني تمحور حول عملية التدقيق الإلكتروني في البنوك.

الفصل الرابع : الجانب التطبيقي

يتمثل في الدراسة الميدانية عن طريق توزيع استمارات الإستبيان على أفراد العينة عبر إيميلات محافظي الحسابات وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر بهم. والمقابلة مع موظفي المديريات الجهوية للبنوك العمومية لولاية تلمسان ، ثم دراستها و مناقشة نتائج الإستبيان وتحليلها.

الخاتمة العامة: وتشمل أهم النتائج المتوصل إليها وعرض التوصيات وآفاق الدراسة.

13 - الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة تعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها موضوع البحث خاصة أن إستخدام التقنية الحديثة في الرقابة والنظم المحاسبية من المواضيع الحديثة التي ظهرت على الساحة المعرفية خلال السنوات الأخيرة.

❖ الأطروحات :

1 - دراسة الأخضر عياشي "أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين

جودة المراجعة - دراسة ميدانية - " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق جامعة

الشهيد حمّة لخضر الوادي 2018

تمثلت اشكالية الدراسة في "مدى تأثير المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات الحالية" حيث هدفت إلى البحث في موضوع المراجعة الإلكترونية ، واطهار دورها الرئيسي المتمثل في فحص مختلف العمليات المسجلة لدى المؤسسة ، من حيث المعالجة والمراجعة

المقدمة

بأكثر دقة ، حيث حصرت الدراسة في عينة من المراجعين الخارجيين و المحاسبين المعتمدين في الجزائر بالإضافة إلى الأساتذة والباحثين الجامعيين في التخصص. ومن أبرز النتائج التي تم الوصول إليها ، أن المراجعة الإلكترونية تساهم إلى حد كبير في الحصول على معلومات أكثر شمولية وكذا إعداد التقارير بأكثر دقة وبسرعة أكبر، لكن ممارستها ميدانيا وعمليا يحتاج إلى بيئة مؤهلة ومتخصصة ، وذلك من أجل تمكين المراجع الخارجي القيام بالمراجعة الإلكترونية كي تزيد درجة الثقة والحيادية والموضوعية وبالتالي ينعكس على جودة المراجعة .

2 - دراسة ايمان لعماري بعنوان " دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل

الرقابة الداخلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن

بوعلي الشلف 2017

تمحورت اشكالية البحث حول " دور التدقيق في تفعيل الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية " ، و تم إختبار الفرضيات المقترحة من خلال استبيان وزع على مدققين داخليين وخارجيين ، ومدراء ماليين واكاديميين متخصصين ، و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية : ضرورة امتلاك التأهيل العلمي والتكنولوجيا ، ضرورة تبني معايير التدقيق في بيئة البيانات المعالجة الكترونيا ، وتوافر برامج التدقيق جاهزة تتوافق مع النظام المحاسبي الالكتروني للعميل .

3 - دراسة بن قطيب علي " دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة

المعلومات المحاسبية ، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" أطروحة دكتوراه تخصص بنوك، مالية

ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017.

هدف موضوع الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات وجودة المعلومة المحاسبية و هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية في المؤسسة وامكانية الاستفادة

المقدمة

منها من أجل تطوير القدرات الإدارية و إستخدامها في مجال المراجعة . كما خلص البحث إلى النتائج التالية وهي وجود دور لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في عملية التدقيق والتي تؤثر ايجابا على جودة المعلومة المحاسبية ، كما وجب الاخذ بالاعتبار لمخاطر التدقيق ومخاطر التكنولوجيا التي تمثل تهديدا حقيقيا لهذه المهنة ، و عن البحث إيجاد حلول للتصدي لهذه المخاطر . وبالتالي يؤدي التدقيق دوره الحقيقي في ظل تكنولوجيا المعلومات و تحسين جودة المعلومة المحاسبية .

4 - دراسة بروبة إلهام " تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة

الاقتصادية " أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة ، جامعة مُحمد خيضر ، بسكرة ، 2015.

عاجت الدراسة اشكالية تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية . وهدفت الدراسة إلى محاولة معرفة واقع إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكيفية تأثيرها على التدقيق المحاسبي . و التنبيه إلى ضرورة الإهتمام بعملتي المحاسبة والتدقيق والعمل على تطويرهما من خلال توفير الأساليب الحديثة بما فيها تكنولوجيا المعلومات . و إبراز الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال تحسين أداء الحاسب و تحسين مهمة المدقق.

ثم خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن إستخدام الحاسوب أدى إلى الدقة في الأداء والسرعة في إعداد التقارير وعرضها في شكل أفضل مما عليه في ظل النظام التقليدي . كما ان إستخدامها لا يخلو من المشاكل والتي تتمثل في اختفاء السجلات المادية لأنها أصبحت غير مرئية ومخزنة في ذاكرة الجهاز . و بالتالي أثرت تكنولوجيا المعلومات على أساليب وإجراءات التدقيق، أما أدلة الاثبات فلم تتغير بل حدث التغيير في الشكل حيث أصبحت أدلة إلكترونية.

❖ المجلات

5 - دراسة علي بن قطيب والسعيد قاسمي بعنوان " دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات - دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت -

مجلة الباحث ، العدد 16 ، 2016

تم تسليط الضوء فيها على مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير دور وظيفة التدقيق ، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق وجودة المعلومة المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار لمخاطر التدقيق والتكنولوجيا التي تمثل تهديدا حقيقيا لهذه المهنة وعلى ذلك يتم إيجاد السبل الكفيلة للتصدي لهذه المخاطر حتى يؤدي التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات دوره الحقيقي وبالتالي تحسين جودة المعلومة المحاسبية "

6 - دراسة سليمان حسين البشتاوي ، بعنوان : أثر تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على

إجراءات التدقيق الإلكتروني من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الخارجيين ، دراسة مقارنة في المملكة الاردنية

المهاسبية والمملكة العربية السعودية . المجلة الاردنية ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 2015

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية على إجراءات التدقيق الإلكتروني ، حيث تم توزيع استبانة على أفراد عينتين من المحاسبين القانونيين الخارجيين ، الأولى في السعودية والثانية في الأردن والمقارنة بينهما وقد خلصت الدراسة باتفاق بين أفراد العينتين الأردنية والسعودية إلى أن من المتطلبات لتطبيق النظم الخبيرة في البنوك التجارية ضرورة محافظتها على موجوداتها والملفات التي تحتوي على معلومات وبيانات عمل البنك ، والحد من المخاطر البشرية والمادية المصاحبة لإجراءات تقديم الخدمات ، فضلا عن الاحتفاظ

المقدمة

بالمستندات الورقية لمنع الغش أو التزوير أو التلف أو الضياع ، كما بينت الدراسة أهمية النظم الخبيرة في البنوك التجارية في تسهيل إجراءات التدقيق الالكتروني كما أنها تساعد في تعزيز كفاءة التدقيق وزيادة جودته وتوفير الجهد والوقت والتكلفة المخصصة لتنفيذ إجراءات التدقيق وخطته .

7 - فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي " واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا

المعلومات في البنوك التجارية دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية ولاية تبسة . " مجلة العلوم

الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 13 ، 2015

عالجت اشكالية البحث واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية ، وتوجهت الدراسة إلى عينة لوكالات عمومية لولاية تبسة. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك وأسباب توجه البنوك إلى تكنولوجيا المعلومات ومدى تكيفها معها ، وأظهرت نتائج الدراسة أن وكالات البنوك العمومية تقوم بتطبيق إجراءات الرقابة العامة ، وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اعتماد بنك الجزائر على قوانين وأنظمة تدعم أساليب تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بفعالية الرقابة الداخلية في البنوك.

8 - دراسة (Yohann Pierre Junior D. Aboa) بعنوان « Continuous Auditing

Technology Involved » Undergraduate Honors Theses. Paper209-2014

<http://dc.etsu.edu/honors/209>

ركزت الدراسة على دور التقدم التكنولوجي في بيئة الأعمال وجعله كعامل أحدث تغيرات في مجال التدقيق المستمر ، وقد بينت الدراسة فيما إذا كانت المحاسبة والتدقيق قادرة على إظهار الإبداع والبراعة وبصورة مستمرة في معالجة العمليات وإيجاد الحلول اللازمة لحل المشاكل التي تواجهها نتيجة تطبيق التقدم التكنولوجي في

المنشآت ، وقد خلصت الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق المستمر ضرورة لازمة في ظل تطبيق التكنولوجيا في بيئة الأعمال ، كما توجد بعض المعوقات المصاحبة لهذا التطبيق تؤدي إلى إعاقه العمل المحاسبي والتدقيقي ، ولتفاديها والتغلب عليها لا بد من مراجعة تاريخ التدقيق وعلاقته بتكنولوجيا المعلومات وتحديد الإجراءات الملائمة لذلك التطور .

9 - دراسة (Daoud Hazar & Triki Mohamed) بعنوان Accounting

information systems in an ERP environment and Tunisian firm performance, The International Journal of Digital Accounting Research vol. 13 , 2013, pp.1-35

نظم المعلومات المحاسبية في بيئة (نظم تخطيط موارد المنشأة) وأداء الشركة التونسي

تمحور البحث نظم المعلومات المحاسبية AIS (Accounting Information Systems) ودوره في تخطيط موارد الشركات التونسية(Enterprise Resource Planning ERP) وقياس درجة تأثيره على أداء الأعمال فيها ومدى قدرة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في تخطيط موارد الشركات وتأثيره على الأداء فيها ، أيضا تأثير تلك النظم على كفاءة أداء القائمين على العمليات المحاسبية وتأثيرها على تحسين أداء الشركات بشكل عام ، حيث بينت الدراسة أن التقنيات المحاسبية المتبعة في نظام تخطيط موارد الشركات تؤثر على أداء الشركة ، وأن التفاعل بين كفاءة المحاسبين مع AIS له تأثير إيجابي على تحسين أداء الشركة ، بحيث أن الإجراءات المحاسبية تتأثر بنوعية وجودة المعلومات والبيانات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية . و خلصت الدراسة بضرورة تقييم الأثر التنظيمي لنظم المعلومات المحاسبية قبل وبعد اعتماده في نظم تخطيط موارد الشركات ويجب تطوير المعايير المحاسبية لتناسب التطور في أداء الشركات المطبقة للنظم الإلكترونية فيها بهدف الحصول على أفضل النتائج.

10 - دراسة (Kamil Omoteso) بعنوان **The application of artificial intelligence**

in auditing: Looking back to the future. Expert Systems with Applications,

Elsevier journal, 2012, 39(9), 8490-8495.

إجراءات التدقيق في ظل الذكاء الاصطناعي ، بينت الدراسة أن إجراءات التدقيق بحاجة إلى تطوير في ظل تطبيق نظم الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال الحديثة ووجب على المدققين زيادة جهودهم لإيجاد دور أكثر فعالية في الحكم والسيطرة ، و عرضت الدراسة تقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على عمل لجان التدقيق (نظم الرقابة الداخلية) واستقلالية المدقق وفجوة التوقعات ، والآثار المترتبة على إستخدام هذه النظم لعمليات شركات التدقيق الصغيرة والمتوسطة ومنظمات القطاع الحكومي بهدف توقع الاتجاهات المستقبلية الضرورية للعمل وتطوير البرمجيات ، و خلصت الدراسة إلى توضيح الإجراءات اللازمة لتطوير النظم الخبيرة المستخدمة في التدقيق و تحديد المزايا التي تمكن من زيادة كفاءة التدقيق والعيوب التي تحد من إجراءات التدقيق في ظل النظم الخبيرة ، وركزت على أهمية إستخدام المدققين للذكاء الاصطناعي في أحكام التدقيق وفوائد تبني هذه النظم في العمل التدقيقي ومقارنته مع تكاليفه. و أيضا تقييم تأثير الذكاء الإصطناعي على تصميم نظم الرقابة الداخلية كاقترحات نعمل بها في المستقبل.

11 - دراسة يوسف بوخلخال بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على

فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - مجلة الباحث العدد

10 ص ص (205-216) 2012

تمحورت اشكالية البحث حول أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) في دعم عمليات الرقابة المصرفية والذي يغطي ملاءمة أو كفاية راس المال C ، جودة الاصول A، الادارة M، الربحية E ، السيولة L، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S ، وقد تم التعبير عن كل عنصر بعدد من المؤشرات المالية .

المقدمة

و سلطت الدراسة الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية ، كما تعكس هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة تضمن توفير بيئة ملائمة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها البنوك الآن.

12 - دراسة مجيد الشرع بعنوان " التدقيق الخارجي الإلكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ -

دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية - مجلة الإدارة والاقتصاد " ، العدد 76 ، 2009

عالجت الدراسة مشكلة التدقيق في التأكد من سير العمليات في ظروف غياب المستندات الورقية كدليل اثبات ملموس وتشخيص المحددات وطرق معالجتها ، وركزت الدراسة على الأهمية التي يحظى بها مجال التدقيق الخارجي الإلكتروني و طبيعة العمل المصرفي حيث يركز هذا الأخير على تداول النقد في العمليات المنفذة وخاصة العمليات الخارجية التي يكون النقد الأجنبي محل تبادلها مما يستوجب طرف ثالث متمثل في جهات خارجية وهذا يملي على التدقيق الإلكتروني مهام أخرى من حيث تقييم الخطر الاستراتيجي الذي سيتعرض له المصرف محل التدقيق . وبينت التجارب تعرض أكثر من مصرف إلى الإفلاس Bankruptcies من خلال عدم العناية الكافية في تشخيص تلك الحالات قبل وقوعها وقدمت وجهة أصابع الاتهام للتدقيق في هذا المجال .

13 - دراسة طلال حمدونة وعلام حمدان بعنوان " مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية

التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين ، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحاييد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية " مجلة الجامعة الاسلامية المجلد 16 العدد الأول

2008 ص ص (913- 958).

المقدمة

عالجت الدراسة التدقيق الإلكتروني في فلسطين من حيث المجالات التي يستخدم فيها مدققو الحسابات الخارجيون تكنولوجيا المعلومات ، وتقويم مدى الإستخدام له في مختلف مجالات وأنشطة التدقيق من حيث التخطيط ، والرقابة ، والتوثيق ، وأثر التدقيق الإلكتروني على جودة الأدلة . وأبرزت نتائج الدراسة أن المدققين في فلسطين يستخدمون التدقيق الإلكتروني في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حد دون المتوسط ، في حين بينت أن إستخدام التدقيق الإلكتروني يساعد في تحسين جودة أدلة التدقيق . وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها ، ضرورة متابعة إستخدام مكاتب التدقيق لأسلوب التدقيق الإلكتروني من طرف الجهات المنظمة للمهنة من خلال سن التشريعات والرقابة على الجودة .

❖ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد الإطلاع على هذه المجموعة من الدراسات تبين لنا أن معظمها عالجت التدقيق الخارجي للمصارف أو التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية ، كما أن لكل دراسة خاصيتها من حيث المكان ، ومن هذا المنطلق تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، في كونها تسلط الضوء على التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات في البنوك العمومية في الجزائر.

الفصل الأول

تكنولوجيا المعلومات والنظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

في ظل هذا التطور التقني المتواصل ، والتقدم المذهل في وسائط الإتصال ، وفي ظل هذا النمو المتسارع الذي تشهده صناعة تكنولوجيا المعلومات من أقمار صناعية ، وهواتف محمولة ، وتزايد عدد مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ، من جهة ، وتعقد وتنوع العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية والرقابية من جهة أخرى ، أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد أساسيات نشاط المؤسسات المالية والرقابية. كما أن التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كان له الأثر الكبير على القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص على مدى العقد الماضي ، وأصبح الآن أداة بالغة الأهمية. تقدم فوائد إستراتيجية للبنوك وتحقق من خلالها نوعية أفضل في الخدمات المصرفية ، مما يجعلها أحد الأركان المهمة في التعامل المالي والمصرفي ، وفي العمليات التجارية الدولية ، مما كان له الأثر الكبير على نمو الاقتصاد العالمي . وقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات البنوك على النهوض السريع مما أدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة للقطاع المصرفي ، كما كان للإبتكارات التكنولوجية الحديثة أثر كبير على الإسراع في تجهيز المعلومات وإرسالها ، وسهولة تسويق المنتجات المصرفية وتحسين صورتها ، بالإضافة إلى قدرة إيصال الخدمة والمعلومة بشكل أسرع للعملاء وفي أي مكان في العالم ، ما ساعد أيضا في تفاعلية الشبكات المعلوماتية وعلى نطاق واسع بطريقة لم يسبق لها مثيل. بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات ركنا من أركان التنمية وأسلوبا غيرت من خلاله جدول منتجات كافة البنوك وطورتها. نتيجة هذه الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات ، ومع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية ، أصبح الاحتياج كبيرا لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ، ولا تقتيد بمكان معين أو وقت محدد ، كما أنه نتيجة النمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والإتصال ، جاءت البنوك الإلكترونية التي ساهمت بشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة ، وبتكاليف منخفضة ، واختصرت الوقت والمكان

وبهذا الصدد توجهت دراستنا نحو تكنولوجيا المعلومات والبنوك العمومية الجزائرية التي تبحث عن رفع مستوى آدائها أمام التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات ، ومنافسة البنوك الخاصة التي تتميز بنوعية خدماتها عن البنوك العمومية وقصد الإلمام بالموضوع قسمنا دراستنا إلى مبحثين ، الأول خصص لدراسة تكنولوجيا المعلومات باعتبارها أحد متغيرات الدراسة وسيتم عرض بعض المفاهيم الأولية المتمثلة في الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات من مفاهيم وأهداف ، وكذا البنية التحتية لها المتمثلة في المكونات وقواعد البيانات ، إضافة إلى مؤشرات تطورها .

ثم انتقلنا للمبحث الثاني الذي يتمحور حول النظام المصرفي الجزائري ، الذي سنحاول فيه تبيان الإطار العام للمؤسسات البنكية من حيث النشأة و المفاهيم والأنواع ، ثم ندرج النظام المصرفي الجزائري ومكوناته وأهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي في الجزائر.

المبحث الأول : تكنولوجيا المعلومات

يعرف العالم حركة متسارعة في تطور تكنولوجيا المعلومات لم يكن لها مثيل من قبل ، مما شكل تحديا كبيرا أمام المؤسسات خاصة المالية منها ، والتي أصبح من أهدافها تحقيق مستوى أداء عالمي في ظل المنافسة الكبيرة ، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة حسب التقسيم التالي:

- المطلب الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات؛
- المطلب الثاني : البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؛
- المطلب الثالث : مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول : الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات

سنتعرف في هذا المطلب على نظام المعلومات و كذا أهدافه ، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات و أهميتها ومن ثم خصائصها .

الفرع الأول : عموميات حول نظام المعلومات

تقدم نظم المعلومات القيمة للمؤسسة كتنظيم ، كما تقدم الحل الإداري للتحديات المحيطة بما باعتبارها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بما حوله . ويمكن فهم مقصود نظام المعلومات من خلال معرفة مصطلح النظام :

أولاً: ماهية النظام :

عرف البعض النظام على أنه : "مجموعة من العناصر المترابطة أو المتداخلة التي تكون كلها متكاملة"¹ ، وهناك أيضا من يعرفه على أنه : "مجموعة من المكونات المتداخلة التي تنشئ كيانا كاملا بأهداف مشتركة"² ويعرف أيضا : "هو إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات ، وهذه الموارد تتراوح من الموارد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام"³ وهناك تعريف آخر "هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل ، تحكمها علاقات وآلية عمل معينة في نطاق محدد ، لتحقيق غايات مشتركة وهدف عام"⁴ . ويعرف أيضا على أنه " مجموعة من الأجزاء والأقسام التي تعمل معا لغرض انجاز وظائف وأهداف محددة في بيئة ما"⁵ .

1 عماد الصباغ، نظم المعلومات (ماهيتها ومكوناتها)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص 13
 2 محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، دار الشروق لبنان 1993، ص 51
 3 الدهراوي كمال الدين مصطفى ، محمد سمير كامل ، نظم المعلومات الحاسوبية ، دار الجامعة للنشر ، مصر ، 2000، ص 15
 4 فايز جمعة النجار ، نظم المعلومات الإدارية: منظور إداري ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط4، عمان . 2013 ، ص 39
 5 عامر ابراهيم قندجلي ، إيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط 1 ، 2002 ، ص 61

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النظام هو مجموعة العناصر والأجزاء المرتبطة المتناسقة والتي تؤدي وظائف وأهداف مشتركة.

ثانيا : ماهية المعلومات :

في البداية وجب التعرف على أصل المعلومات وهي البيانات :

1 البيانات :

تعرف البيانات على أنها " أجزاء غير مرتبة من المعلومات ، يمكن الحصول عليها من مصادر أولية مباشرة عن طريق أجهزة القياس أو من مصادر ثانوية داخلية أو خارجية بالنسبة للمؤسسة"¹.

وتعرف أيضا بأنها : "مجموعة من الحقائق الموضوعية غير مترابطة عن الأحداث ، وبالتالي فإنها تصنف جزءا مما حدث ، ولا تقدم أحكاما أو تفسيرات أو قواعد العمل وبناءا عليه فإنها لا تخبر عما يجب فعله"².

فهي رموز مجردة يتم تحويلها عن طريق عملية التشغيل إلى عمليات ، أي إلى رموز ذات دلالة استنادا إلى معايير تتيحها قاعدة المعرفة القائمة³.

2 المعلومات :

كلمة " معلومات " مشتقة من كلمة " علم " وترجع إلى كلمة " معلم " أي الأثر الذي يستدل به على الطريق، وأصل الكلمة في اللغة اللاتينية هي " Information " التي تعني شرح أو توضيح شيء ما ؛

1 عبد الفتاح بوحخم ، كريمة شايونية ، تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية ، ملتقى دولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات ، نوفمبر 2005، ص 113

2 ربحي مصطفى عليان ، اقتصاد المعلومات، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010 ص 95

3 عبد الفتاح علاوي ، عبد الرحمان القري، محمد لحسن علاوي، مداخلة حول تكنولوجيا المعلومات والإنصال مدخل استراتيجي في اقتصاد المعرفة ، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، نوفمبر 2005 ، ص305

وتستخدم الكلمة بصيغتها المفردة في اللغة الفرنسية " Une information " للدلالة على " معلومة " ¹ .

وأيضاً " هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلها ، نحو التي لها إما قيمة مدركة في الإستخدام الحالي أو المتوقع ، أو في القرارات التي يتم إتخاذها" ² .

و تعرف أيضاً بأنها : " عبارة عن بيانات منسقة ومنظمة ومرتبطة ، والتي تفيد الجهة التي تملكها الإدارة لإتخاذ قرار معين " ³ .

وتعرف المعلومة على أنها : " منتج موجه للاستهلاك ، قابل للتخزين والتحويل والمعالجة ، يشكل مورداً هاماً للمؤسسة مثل المواد الأولية داخل عملية التحويل وهي تمثل كذلك الطاقة الأساسية لعملية التحويل " ⁴ .

كما عرفت أيضاً بأنها : " عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين ، والتي تشكل الحقائق والمفاهيم و الآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الإستخدام الحالي أو المتوقع ، نحصل على المعلومة نتيجة معالجة البيانات من خلال عملية التحويل والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تُخدم هدف معين " ⁵ .

وتعرف أيضاً على أنها " مجموعة الحقائق ذات المعنى والمفيدة للعنصر البشري في عمليات معينة مثل : عملية صنع القرارات الإدارية " ⁶ .

1 عبد الله فرغلي علي موسى ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني ، الاصدار الأول ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة مصر 2007 ، ص 16،17

2 محمد السيد ، محمد اسماعيل ، نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الادارية ، المكتب العربي الكبير ، الاسكندرية ، 1989، ص 97

3 نبيل محمد المرسي ، محمد المصطفى الخرشوم ، ادارة الاعمال (مبادئ ومهارات ووظائف) ط2 ، دار الامل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 454

4 Peirre, carrier , Bases de donnees dans le devloppemet de système , Gateten Morin edition, canada, 1991, PP 9,10

5 ايمان فاضل السامرائي ، هيثم محمد الزعبي ، نظم المعلومات الادارية ، دار صفاء للطباعة، عمان ، 2004، ص 43

6 نبيل محمد مرسي ، نظم المعلومات الإدارية المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2006، ص 18

إذن المعلومات هي البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين ، والتي تشكل الحقائق والمفاهيم القابلة للتخزين والتحويل والمعالجة.

خصائص المعلومات

تتميز المعلومات بجملة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي¹:

- **التوقيت** : وهو أن تكون المعلومة مناسبة زمنيا لإستخدامها خلال دورة معالجتها (الإدخال وعمليات المعالجة ، إعداد التقارير عن المخرجات للمستخدمين) .
- **الدقة** : تعني أن تكون المعلومة في صورة صحيحة خالية من أخطاء التجميع والتسجيل ومعالجة البيانات .
- **الصلاحية** : هي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المستخدمين بصورة جيدة ، ويمكن قياس هذه الخاصية بشمول المعلومات أو وضوحها .
- **الوضوح** : أي واضحة وخالية من الغموض ومنسقة فيما بينها دون تعارض .
- **قابلية المراجعة** : تتعلق بدرجة الاتفاق المكتسبة بين مختلف المستخدمين لمراجعة نفس المعلومات .
- **عدم التحيز** : وتعني غياب القصد من تغيير أو تعديل ما يؤثر في المستخدمين .
- **إمكانية الوصول** : سهولة وسرعة الحصول على المعلومات التي تشير إلى زمن استجابة النظام للخدمات المتاحة للإستخدام .
- **قابلية القياس** : إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة عن نظام المعلومات الرسمي وتستبعد من هذه الخاصية المعلومات غير الرسمية .

1 ريجي مصطفى عليان ، اقتصاد المعلومات، مرجع سابق، ص ص 109،112

- الشمول : وهو الدرجة التي يغطي بها نظام المعلومات احتياجات المستخدمين بحيث تكون بصورة كاملة دون تفصيل زائد ودون إيجاز يفقدها معناها.

ثالثا : تعريف نظام المعلومات :

1- نظم المعلومات :

يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه : "عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعل بعضها مع بعض والتي تعمل على جمع مختلف أنواع البيانات والمعلومات وتوزيعها على المستخدمين بغرض دعم القرارات"¹ ويعرف أيضا على أنه "أي تركيبة منظمة من الأفراد ، عتاد الحاسوب ، البرامج التي يتم جمعها وتحويلها إلى معلومات وبالتالي توزيعها على المستخدمين في المؤسسة"². وأيضا "هو مجموعة منظمة من الموارد المادية ، البرمجيات ، الأفراد ، البيانات ، والعمليات التي تسمح باستقبال، معالجة ، تخزين وبتث المعلومات في المؤسسة"³. وهو أيضا: "عملية تشغيل وتحليل لإعطاء المديرين المعلومات اللازمة لمساعدتهم في تنفيذ الاعمال ، وإتخاذ القرارات داخل المؤسسة ، على أن تكون هذه المعلومات ملائمة من حيث النوعية والتوقيت والتكلفة"⁴ وأيضا يعرف نظام المعلومات على أنه "مجموعة من العناصر البشرية والآلية ، التي تعمل معا على تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتبويبها ، طبقا لقواعد وإجراءات مقننة لأغراض محددة ، بغرض اتاحتها للباحثين وصانعي القرارات والمستخدمين الآخرين ، على شكل معلومات مناسبة ومفيدة"⁵.

1 علاء الدين عبد القادر الجنابي، عامر ابراهيم فتحي، نظم المعلومات الادارية المجلد 03، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2008، ص ص 27،28

2 سعد غالب ياسين، اساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج ن عمان ، 2006، ص ص 18،19

3 Henri Mahe, Dictionnaire de gestion , ed economica, PARIS, 1998, P 432

4 عطا الله احمد سويلم الحسينان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراءة للنشر والتوزيع ، عمان 2009، ص 82

5 عامر ابراهيم قندجلي ، ايمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ، مرجع سابق، ص 62

مما سبق يمكن القول بأن نظام المعلومات هو مجموعة العناصر البشرية والآلية اللازمة لجمع وتشغيل البيانات لغرض تحويلها إلى معلومات تساعد في إتخاذ القرارات ، فهو يستقبل البيانات الأولية (المدخلات) ويعالجها ويحولها إلى معلومات (مخرجات) نستفيد منها في عملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة.

الفرع الثاني : أهداف نظام المعلومات وعناصره :

أولا - أهداف نظام المعلومات :

يعتبر نظام المعلومات أحد الموارد الأساسية بالمؤسسة وسلاحها الاستراتيجي في التعامل مع البيئة التي تتصف بعدم التأكيد واشتداد حدة المنافسة بين المؤسسات ، ومن خلال هذا النظام يمكن للمؤسسة تحقيق عدة أهداف هي:¹

1 تحقيق الكفاءة : أي الوصول إلى أداء المهام بأسرع وقت وأقل تكلفة ، من خلال تخفيف تكاليف

التخزين بربط الموردين بشبكة اتصالات خاصة وإعطاء أوامر الشراء عند الحاجة .

2 الوصول إلى الفعالية : أي مدى تحقيق أهداف المؤسسة ، وتحقيق الفعالية بمساعدة نظام المعلومات

للمديرين في إتخاذ القرارات السليمة .

3 تحسين أداء الخدمة : أي تقديم خدمات ذات مستوى أفضل لعملاء المؤسسة مثل إستخدام آلات

الصرف السريع في البنوك حيث يمكن للعملاء السحب من أرصدهم على مدار اليوم .

4 تطوير المنتجات : خلق وتطوير المنتجات خاصة في بعض المجالات كمؤسسات التأمين والوكالات

السياحية .

1 معالي فهمي حيدر ، نظم المعلومات ، (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002، ص 36،37

5 التعرف على الفرص واستغلالها : تحديد المستجدات البيئية ومساعدة المؤسسة في إتخاذ القرارات واستغلال الفرص وتجنب التهديدات.

6 ربط العملاء بالمؤسسة : خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لهم و كسب رضاهم ، وهذا ما يجعل من الصعب على هؤلاء العملاء التحول إلى مؤسسات أخرى منافسة .

ثانيا - عناصر نظام المعلومات :

ويمكن إيجاز هذه العناصر فيما يلي¹ :

1 التنظيم : أهداف المؤسسة ، طبيعة عملها ، ثقافتها وبيئتها الخارجية ، كذلك قواعد وإجراءات التسيير ، توزيع الوظائف والصلاحيات كلها تمثل عنصرا من عناصر نظام المعلومات .

2 القوى البشرية : تمثل أهم عنصر من عناصر نظام المعلومات ، وتعتبر عن الأفراد المؤهلين والمدربين لتنفيذ نشاطات معينة ، ويكونون عادة بمستويات وكفاءات مختلفة وذلك حسب طبيعة النظام ووظائفه ، إضافة إلى أنهم من يستخدمون مخرجات النظام ويزودون بمدخلات جديدة بعد إنجاز البحوث وإتخاذ القرارات ونتاج معلومات جديدة .

3 تكنولوجيا المعلومات : تكنولوجيا المعلومات المستعملة في نظام المعلومات كثيرة ومتنوعة ، وهي تمس جوانب جمع المعلومات ، معالجتها ، تخزينها ونشرها ، وهي عبارة عن تلك الأجهزة والمكونات المادية بمختلف أنواعها ، وكذلك الأساليب الفنية المتبعة والتي تشمل على مختلف البرمجيات ، ولقد أصبحت اليوم تكنولوجيا المعلومات عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في أنظمة المعلومات .

1 علاء الدين عبد القادر الجنابي و اخرون ، نظم المعلومات الادارية المجلد 03، مرجع سابق، ص ص 46،48

4 البيانات والمعلومات : متوفرة في مختلف المصادر الورقية منها والإلكترونية ، حيث تقوم الأساليب

الفنية بمعالجتها ، تخزينها وتأمين استرجاعها عن طريق الطاقات البشرية المكونة لذلك ، وتعتبر البيانات

والمعلومات عن مدخلات النظام

الفرع الثالث: تكنولوجيا المعلومات وخصائصها

أولا - تعريف التكنولوجيا :

يرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة اليونانية " technologos " التي تتكون من مقطعين هما (techno)

تعني التشغيل الصناعي ، والثاني (logos) أي العلم أو المنهج ، لذا تكون بكلمة واحدة علم التشغيل

الاصطناعي¹ .

وهي أيضا " التطبيق المنظم للمعرفة العلمية، ومستجداتها من الاكتشافات في تطبيقات وأغراض عملية " ² .

وتعرف أيضا بأنها " علم الفنون والمهن " ³ .

وهي أيضا : " اللغة التقنية والعلم والطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي عن كونها مجموعة الوسائل المستخدمة

لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم " ⁴ .

ثانيا- ماهية تكنولوجيا المعلومات:

تعددت التعاريف الخاصة بتكنولوجيا المعلومات بتعدد الرؤى كل حسب وجهة نظره، لكنها تشير إلى نفس

المفهوم كما يلي :

1 محمد الصيرفي ، ادارة تكنولوجيا المعلومات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2009، ص 13

2 عامر ابراهيم قندجلي ، ايمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ، مرجع سابق، ص 35

3 محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإتصال الجماهيري، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1990، ص16

4 غسان قاسم اللامي، ادارة التكنولوجيا بالمفاهيم ومدخلات وتقنيات وتطبيقات عملية ، دار المنهج للنشر، عمان ، الاردن 2010، ص20

تكنولوجيا المعلومات هي " الأسلوب المنهجي المنظم الذي نتبعه عند إستخدام تراث المعارف المختلفة بعد ترتيبها وتنظيمها في نظام خاص بهدف الوصول إلى الحلول المناسبة لبعض المهام العلمية"¹ .

تعرف أيضا بأنها " البحث عن أفضل الوسائل لتسهيل الحصول على أفضل على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة وفعالية"²

وهي أيضا "علم معالجة مختلف أنواع المعلومات عبر وسائل حديثة ، وخاصة الحواسيب ، وإستخدامها للمساعدة في إيصال المعارف الانسانية والاجتماعية والعلمية المتعددة"³

"هي عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من المستفيدين في كافة مجالات الحياة"⁴ .

تعرف على أنها " الجانب التكنولوجي لنظم المعلومات وتتضمن الأجهزة والبرمجيات والشبكات وقواعد البيانات وتقنيات معالجة المعلومات الأخرى والملحقات الأخرى والتي يمكن مشاهدتها كأجزاء نظام المعلومات"⁵

تعرف أيضا على أنها أدوات ووسائل تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتخزينها أو توسيعها ، وتصنف تحت عنوان أوسع وأشمل وهو " التقنيات المستندة إلى الحاسوب " لعلاقتها المباشرة بنشاطات

العمليات في المنظمة ، والتي تستخدم من المستفيدين من كافة مجالات الحياة"⁶

من التعاريف السابقة نستنتج أن :

1 مجّد حسين الهادي ، بلال محمود الوادي، المعرفة والادارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار صغاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2011، ص270

2 حسن جعفر الطائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ، دار البداية ، عمان ،2013 ،ص38

3عامر ابراهيم قندجلي ، ايمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ، مرجع سابق ، ص38

4 علاء عبد الرزاق ، حميد سليمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 ، ص 09

5 Turban leidner, Mclean Wetherbe, **Information Technology for Management, Transforming Organizations in the Digital Economy**, 6th Edition, 2008

6 اميرة شكري البياتي ، غسان قاسم داود اللامي ، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال الإستخدامات والتطبيقات ، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص 16.

مفهوم تكنولوجيا المعلومات تطور من جيل إلى آخر ، بهدف تسهيل التعامل مع المعلومات المختلفة ؛ وإستخدام برمجيات الحاسوب وشبكاته لإنتاج معطيات الخبرة والمعرفة والذكاء. وتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الخصائص تهتم بمعالجة المعلومات والتركيز على عمليات الاستقطاب ، التخزين ، المعالجة والمعلوماتية إضافة إلى عملية البث والإتصال ؛ فهي الإستعمال الأمثل لمكونات الحواسيب والبرمجيات والمعارف للقيام بمعالجة المعلومات وتخزينها وتبويبها ، لتسهيل عملية الحصول عليها بأكثر فعالية وكفاءة .

ثالثا - أهمية تكنولوجيا المعلومات :

تساعد تكنولوجيا المعلومات في بناء ركيزة أي مؤسسة وتعزيز استراتيجيتها ، من خلال توفير البيانات والمعلومات من داخل وخارج المؤسسة ، مما يؤدي إلى توطيد علاقتها مع الزبائن والموردين والمؤسسات الأخرى، فهي تقدم الدعم الكبير للمؤسسات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية¹ :

- **استراتيجية التكلفة الأدنى** : تقليص التكاليف في الإنتاج ، خدمة الزبون ، التسويق لمنتجاتها وغيرها ، وبالتالي زيادة الأرباح .
- **استراتيجية التمييز** : تساهم في تحسين قدرة المؤسسة التنافسية من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات مما يمكنها من تمييز منتجاتها وخدماتها عن غيرها من المنافسين.
- **استراتيجية التجديد (الإبداع)** : وهذا بإستخدام الطرق الحديثة للعمل ، تغيير أسس المنافسة ، ورفع الكفاءة الإنتاجية وخلق ميزة تنافسية .

1 غسان قاسم داوود اللامي ، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم ومداخل وتقنيات وتطبيقات عملية) ، ط1 ، دار المناهج ، عمان الاردن 2007 ، ص 22 .

ومن جهة اخرى، لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات وما يرافقها من تقدم علمي وتقني وتغير نوعي في حقول المعرفة فضاءاً رحباً ، الأمر الذي جعل منها ومن أدواتها القاعدة التقنية للانطلاق في مجال الأعمال. فقد أصبحت المحفز الرئيس لنشاطات الأعمال المتمثلة في ¹:

- القيام بحسابات رقمية كبيرة الحجم وبالغة السرعة؛
- تزويد اتصالات سريعة ودقيقة ورخيصة ضمن المنظمات ؛
- تخزين كميات كبيرة من المعلومات في مكان صغير وسهل الوصول اليه؛
- السماح بالحصول السريع والرخيص على كميات كبيرة من المعلومات وفي كل ارجاء العالم؛
- زيادة فاعلية وكفاءة الاشخاص العاملين في مجاميع سواء في موقع واحد أو في عدة مواقع.

إذن يمكننا القول أن الحاسوب ما هو إلا وسيلة متطورة يتحكم بها نظام الكتروني دقيق وحساس ، يقوم بأعمال كثيرة تعوض الجهد البشري في غالب الأمور الذي يوجهه للإنسان للقيام بما يطلبه أو يرغب فيه.

رابعا - خصائص تكنولوجيا المعلومات:

تتميز تكنولوجيا المعلومات بعدة خصائص نوجزها كما يلي ²:

- الدقة : من حيث النوعية الجيدة للمعلومات ، وما يقابلها من كمية المعلومات؛
- التوقيت : الفترة الزمنية المستغرقة لتقديم المعلومات للمستفيد واسترجاعها؛
- الصلاحية : مدى ملائمة المعلومات لاحتياجات المستفيد؛
- التكافل أو الشمولية : تأمين جميع الجوانب التي يحتاجها المستفيد.

1 الست فاطمة عبد الجواد ، أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية والأمر المالية ، تاريخ النشر 2013/08/18 على الساعة 02:04 ، تاريخ التصفح

2018/11/24 على الساعة 19:30

2 عطا الله احمد سويلم الحسيبان ، مرجع سابق ، ص 91

- الوضوح : أن تكون المعلومات بعيدة عن اللبس والغموض والخلط غير المبرر مع موضوعات أخرى.
- قابلية التحقيق : أن تكون المعلومات المتقدمة قابلة للفحص والمراجعة والتحقيق من حيث صحتها ووقتها.

المطلب الثاني : البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات :

يشمل هذا المطلب على المكونات المادية والبرمجية لتكنولوجيا المعلومات ، وكذا قواعد البيانات والشبكات ، ليتم عرض متطلبات تكنولوجيا المعلومات و أهم المزايا والمخاطر لها.

الفرع الأول : المكونات المادية و البرمجية لتكنولوجيا المعلومات

أولا : المكونات المادية : (Hardware)

تتمثل في شبكات الحاسوب و تتكون من مجموعة الأجهزة التي تنتمي إلى وسائط التراسل ، حيث تتولى هذه الأخيرة نقل الإشارات (البيانات) التي يتم تبادلها بين عناصر الشبكة المختلفة ؛ سواء كانت هذه الوسائط سلكية أو لا سلكية . وتتمثل معدات التراسل في جهاز الحاسوب وملحقاته مثل الشاشة ، لوحة المفاتيح ، الطابعة ، بالإضافة إلى القرص الصلب ، مكبرات الصوت ، الفأرة ، ماسح الضوء ، مودم ، والمعدات الحاسوبية هي التي تمثل الخواص الملموسة لمواد الكتابة ¹.

ثانيا : المكونات البرمجية : (Software)

تعرف البرمجيات بأنها "مجموعة من التعليمات (Instructions) والأوامر المعدة من قبل الانسان ، الذي يطلق عليه اسم المبرمج (Programmer) . والبرمجيات هي التي توجه المكونات المادية للحاسوب للعمل بطريقة معينة بغرض الحصول على نتائج معينة " ².

1 محمد الصيرفي ، مرجع سابق ص 31

2 عامر ابراهيم قندجلي ، إيمان فاضل السامرائي ، مرجع سابق ، ص 160

ولقد تباينت الأدبيات في تقسيم أنواع البرمجيات لكننا سوف نعرض ثلاث أنواع الأكثر استعمالا وهي:¹

أ -برمجيات النظام (**System Software**) : هي برمجيات ضرورية لتشغيل الحاسوب وتنظيم علاقة وحداته ببعضها البعض كالمعالج المركزي ، روابط الإتصالات ، والأجهزة الطرفية اي تعد كوسيط بين برمجيات التطبيق وأجهزة الحاسوب المادية .

ب -برمجيات التأليف (**Compilation software**) : هي البرمجيات التي تعني بترجمة التعليمات المكتوبة بإحدى لغات البرمجة ذات المستوى العالي إلى لغة الآلة مثل لغة الباسكال (**PASCAL**) وغيرها من اللغات.

ت - البرمجيات التطبيقية (**Application software**) : هي برامج معدة لتشغيل عمليات معينة ذات طبيعة نمطية بحيث يمكن تطبيقها في مؤسسات مختلفة ، ويتم إعدادها وكتابتها بإحدى لغات البرمجة ذات المستوى العالي .ومن أمثلة البرمجيات التطبيقية برامج التزويد والإعارة والدوريات والفهرسة وإحصائيات حركة مصادر المعلومات المستخدمين في المكتبات ومراكز الوثائق والمعلومات .

الفرع الثاني : قواعد البيانات والشبكات

أولا : قواعد البيانات (**data bases**)

يقصد بها " مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها أو هي المعلومات المخزنة في أجهزة و وسائل خزن البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للمحاسبة والأقراص المرنة أو الأشرطة وقواعد البيانات التي قد تكون متعلقة بسجلات المخزون في الشركة والأوقات القياسية لأنواع مختلفة من العمليات وبيانات تتعلق بالتكاليف أو معلومات تخص احتياجات الزبائن وغيرها " ²

1 نفس المرجع ، ص ص 169،167

2 أميرة شكروني البياتي ، غسان قاسم داود اللامي ، مرجع سابق ، ص ص 20 ، 21

و تختلف أنواع قواعد البيانات باختلاف التركيب المنطقي الذي بُنيت عليه ؛ وذلك بناءً على نوع البيانات وحاجة العمليّات اللازمة عليها ونوع الترابط المطلوب مع الأنواع الأخرى من قواعد البيانات ، ويمكن تصنيفها بما يلي :¹

- قواعد البيانات التشغيلية (**Operational**) : هي التي تُخزّن البيانات المتعلقة بالشركة مثل بيانات الموظفين والإنتاج.
- قواعد بيانات المستخدمين (**End User**) : هي التي تُخزّن معلومات الإستخدام التي يحتاجها المستخدم.
- قواعد البيانات المركزية (**Centralized**) : هي قاعدة البيانات الموجودة في مركز الحاسوب الرئيسي الخاص بالشركة ، وتخزن التطبيقات والبرامج الإعلانيّة.
- قواعد البيانات الموزعة (**Distributed**) : هي عبارة عن قواعد بياناتٍ مُختلفة موزّعة في أماكن مختلفة ومتّصلة مع بعضها البعض لتسهيل عملية الوصول للبيانات واسترجاعها.
- قواعد البيانات الشخصية (**Personal**) : هي الموجودة على أجهزة الحاسوب الشخصية ، وتحتوي على معلومات عددٍ مُحدّد من المستخدمين.
- قواعد البيانات التجارية (**Commercial**) : هي نوع خاص بالمشاريع التجارية ، والتي تحتوي على بيانات ومعلومات خاصّة بالمشروع التجاري الذي أنشأت لأجله.

1 Database: Six Important Types of Databases | Business Management / على الموقع /

<http://www.yourarticlelibrary.com/database/database-six-important-types-of-databases-business-management/10375/22:00> تاريخ التصفح 2018/11/24 على الساعة 00

ثانيا : الشبكات :

تعرف الشبكة بأنها "جهازين أو أكثر من الحواسيب الآلية مرتبطة ببعضها البعض بما يسمح لمستخدميها من الإتصال والتفاعل وتقاسم الموارد ، وتعد من أدوات تكنولوجيا المعلومات المساهمة في تشجيع العاملين على تعظيم الإنتاجية"¹

وتنقسم الشبكات إلى عدة أنواع أهمها :²

❖ **الشبكات المحلية (Local Area Network) LANS** : شبكة LAN المحلية تتقيد بمكان واحد

مثل بناية أو بنايات متجاورة وتتميز برخص وتوفر المعدات اللازمة لها.

❖ **شبكات إقليمية (Metropolitan Area Network) MANS** : شبكات MAN الإقليمية

صممت لنقل البيانات عبر مناطق جغرافية شاسعة ولكنها ما تزال تقع تحت مسمى المحلية وهي تصلح لربط مدينة أو مدينتين متجاورتين ويستخدم في ربط هذا النوع من الشبكات الألياف البصرية أو الوسائل الرقمية فهذه التقنية تقدم سرعات فائقة و شبكات MAN يمكن أن تحتوي على عدد من شبكات LANS وتتميز بالسرعة و الفاعلية ومن عيوبها مكلفة وصيانتها صعبة.

❖ **شبكات المناطق الواسعة (Wide Area Network) WANS** : شبكات المناطق الواسعة

WANS فهي تغطي مساحات كبيرة جدا مثل ربط الدول مع بعضها البعض ومن مميزات هذا النوع أنها تربط الأجهزة و تنقل كميات كبيرة من البيانات لا تنقل إلا بها . ومن عيوبها تحتاج إلى برامج وأجهزة غالية جدا، و صعوبة تشغيلها وصيانتها.

1 نزار الرايس، التعايش مع التكنولوجيا، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر 2007، ص375

تاريخ التصفح 2018/11/26 على الساعة 21:31 http://elbassair.net/2010-03-22-02-52/21:31 2

❖ الإنترنت : هي مجموعة هائلة من أجهزة الحاسوب المتصلة فيما بينها ، بحيث يتمكن مستخدموها من المشاركة في تبادل المعلومات فهي ليست مجرد مجموعة من المعلومات والحواشيب والأسلاك ، ولكنها تحتوي على مجموعة كبيرة من البرامج التي تجعلها تعمل مثل المعدات والحواشيب والأسلاك والمعلومات والبرامج والمستخدمين أيضا¹ .

وتتمكن من الوصول إلى كمية هائلة من المعلومات مثل : النصوص والرسومات والصوت والبرامج عبر خدمات الإنترنت التي نذكر منها :²

1 - خدمات الاتصالات communication services :

هناك العديد من خدمات الاتصالات المتاحة التي توفر تبادل المعلومات مع الأفراد أو المجموعات نوجزها فيما يلي:³

- البريد الإلكتروني **Electronic Mail** : تستخدم لإرسال رسالة إلكترونية عبر الإنترنت.
- تالنت **Telne** : تستخدم لتسجيل الدخول إلى كمبيوتر بعيد متصل بالإنترنت.
- الأخبار **Newsgroup** : يقدم منتدى للأشخاص لمناقشة مواضيع ذات إهتمامات مشتركة.

- دردشة عبر الإنترنت **Internet Relay Chat (IRC)** : يتيح للناس من جميع أنحاء العالم التواصل في الوقت الفعلي.

1 بشير عباس ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقاتها في مجال التجارة النقالة، منشورات المنظمة العربية المتحدة للتنمية الادارية ، القاهرة 2007 ، ص 119
 2 الموقع tutorials point على الرابط https://www.tutorialspoint.com/internet_technologies/internet_services.htm
 3 نفس المرجع الموقع tutorials point

- القوائم البريدية **Mailing Lists** : تُستخدم لتنظيم مجموعة من مستخدمي الإنترنت لمشاركة المعلومات المشتركة من خلال البريد الإلكتروني.
- المهاتفة (المكالمات) عبر الإنترنت **Internet Telephony (VoIP)** : يسمح لمستخدمي الإنترنت بالتحدث عبر الإنترنت إلى أي جهاز كمبيوتر مجهز لتلقي المكالمات.
- المراسلة الفورية **Instant messaging** : عروض الدردشة في نفس الوقت (الحقيقي) بين الأفراد ومجموعة من الناس.

2 - خدمات استرجاع المعلومات **information retrieval services** :

هناك العديد من خدمات استرجاع المعلومات التي توفر سهولة الوصول إلى المعلومات الموجودة على الإنترنت.

نوجزها فيما يلي:¹

- بروتوكول نقل الملفات **File Transfer Protocol (FTP)**: تمكن المستخدمين من نقل الملفات.
- ارشي **Archie**: قاعدة بيانات محدثة من مواقع FTP العامة ومحتواها. يساعد على البحث عن ملف بالاسم الخاص به.
- جوفر **Gopher**: يستخدم للبحث عن المستندات واستعادتها وعرضها على مواقع بعيدة.
- **Very Easy Rodent Oriented Netwide Index to Computer Achieved** :
(VERONICA)

هو مورد القائمة **gopher** يسمح بالوصول إلى مورد المعلومات المخزن على خوادم **gopher**.

1 موقع tutorialspoint نفس المرجع السابق

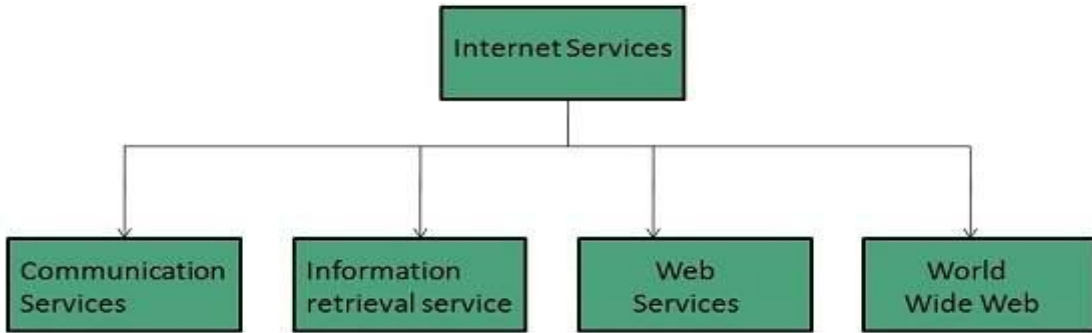
3 - خدمات الويب web services :

تسمح خدمات الويب بتبادل المعلومات بين التطبيقات على الويب. بإستخدام خدمات الويب ، يمكن للتطبيقات التفاعل بسهولة مع بعضها البعض. يتم تقديم خدمات الويب بإستخدام مفهوم الحوسبة المساعدة.¹

4 - الشبكة العالمية (word wide web) :

هو المعروف أيضا بإسم W3. وهو يوفر طريقة للوصول إلى الوثائق المنتشرة عبر العديد من الخوادم عبر الإنترنت. قد تحتوي هذه الوثائق على نصوص ، رسومات ، صوت ، فيديو ، ارتباطات تشعبية (متداخلة) والتي تسمح للمستخدمين بالتنقل بين المستندات.²

الشكل رقم (01-01) يوضح الفئات الأربعة المختلفة لخدمات الإنترنت.



المصدر: خدمات الانترنت من الموقع tutorialspoint

1 موقع tutorialspoint ، نفس المرجع السابق

2 موقع tutorialspoint ، نفس المرجع السابق

الفرع الثالث: متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات، المزايا والمخاطر

أولا : متطلبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات

يؤكد الباحثون والمختصون في مجال تكنولوجيا المعلومات أن هناك عددا من المتطلبات المختلفة يجب توفيرها

وتبني الياتها وأدواتها وتطبيقاتها قصد تحقيق النجاح في هذه التكنولوجيا ، وهذه المتطلبات هي كالآتي¹:

1. المتطلبات الفنية : حيث تتحقق بتوفر الآتي:

- تحسين البنى التحتية و الإرتكازية من اتصالات ومواصلات وغيرها؛
- تهيئة مهارات بشرية من ذوي الخبرة والكفاءة؛
- توفير معدات مناسبة للتشغيل بكفاءة وتحديثها باستمرار؛
- بناء قاعدة معلوماتية مرتبطة محليا وإقليميا ودوليا.

2. المتطلبات الاقتصادية: ويمكن تحديد أهمها كالآتي:

- تخصيص مبالغ كافية للقيام بنشاطات البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات؛
- دعم الصناعة المعلوماتية وأساسياتها؛
- تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات.

3. متطلبات اجتماعية: ومن أبرزها ما يلي :

- خلق أنماط العمل الجماعي ونشر روح التعاون بين مجموعات العمل المختلفة؛
- تبني آليات التشجيع للأفراد على تقبل التغيير الفني؛

¹عبد الناصر علك حافظ ، حسين وليد حسين عباس ، نظم المعلومات الادارية بالتركيز على وظائف المنظمة ، ط 1 ، 2014 ، ص ص 72 ، 73 ، على الرابط <https://books.google.dz/books> تاريخ التصفح 2018/11/25 على الساعة 21:00

- العمل على تغيير أنماط الثقافة التنظيمية السائدة ربما يتلاءم مع ثقافة المعلومات.

4. المتطلبات الإدارية : ومنها ما يلي:

- تعيين قيادات إدارية قادرة على التغيير؛
- اعتماد الهياكل اللامركزية والمرنة؛
- إنشاء وحدات تنظيمية تتولى إدارة تطوير مستلزمات تكنولوجيا المعلومات؛
- إعادة هندسة الأعمال والعمليات داخل المنظمة.

5. متطلبات أخرى : ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

- إصدار قوانين وتشريعات تنظم عملية التبادل بين قنوات تكنولوجيا المعلومات وتحمي مصالح الأطراف؛
- توفير مقومات الأمن والخصوصية على الشبكات؛
- توفير مبادئ حماية حقوق الملكية الفكرية وإحترام الخصوصيات.

ثانيا : مزايا ومخاطر تكنولوجيا المعلومات

من إيجابيات تكنولوجيا المعلومات في العصر الحديث ما يلي¹ :

1. زيادة المبيعات والأرباح : من خلال مساعدتها للمنظمة بزيادة المبيعات وتحسين الربحية وخفض التكاليف؛
2. الحصول على مزايا تنافسية: من خلال تصميم برامج وتطبيقات مبتكرة تسمح للمنظمة بزيادة المنافسة بصورة

فعالة؛

1 عبد الله فرغلي ، علي موسى :تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني ، ط1 ، ايتراك للطباعة ونشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر 2008 ، ص ص 33 ، 35 .

3. تخفيض التكاليف : من أهم الفوائد التي تجنيها المنظمات في إستخدامها لتكنولوجيا المعلومات هي تسجيل المهام والأعمال والإشراف على عملية الرقابة بطريقة آلية مما يؤدي إلى خفض التكاليف ؛
4. تحسين الجودة : إن النظام المعلوماتي يوفر من المجهود المبذول في التصاميم ويحسن جودة المخرجات من خلال ما يعرف بالتبادل الإلكتروني للبيانات.
- و رغم الضرورة الملحة لتكنولوجيا المعلومات في الوقت الحاضر إلا أن هناك آثار سلبية لها على العاملين منها¹ :
1. البطالة : رغم أن تكنولوجيا المعلومات تسرع وتسهل العمل إلا أنها تؤدي إلى التخلي عن العاملين في كثير من الأحيان؛
2. انعدام الخصوصية : سهلت تكنولوجيا المعلومات من طرق الإتصال مما زاد الضغط على الأفراد بحيث يمكنهم إنجاز أعمالهم في أي مكان وأي زمان؛
3. قلة أو نقص الأمان الوظيفي : نقص المهارات المطلوبة عند العاملين يولد لديهم ضغطا لعدم معرفتهم للتقنيات؛
4. سيطرة ثقافة العولمة : جعلت التكنولوجيا من العالم قرية صغيرة مما أدى إلى سيطرة الدول القوية على الدول الضعيفة في شتى الميادين ؛
5. تسريع النمط : أصبحت المعلومات متاحة للأفراد من خلال إستخدام الانترنت مما أدى إلى زوال المسافات ، فالبعض يرى أن السرعة أمر سلبي والبعض الآخر يراها عنصر إيجابي للاستيعاب .

1 شريف درويش اللبان ، تكنولوجيا الإتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية ، ط2 ، الدار المصرية اللبنانية ، 2005 ، ص 23 .

المطلب الثالث : مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات

سنتطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات حسب منظمات دولية ثم ندرج تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر معتمدين على مصادر متنوعة.

الفرع الأول : مؤشرات حسب المنظمات الدولية

أولاً : مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا¹ :

وقد اعتمدت المؤشرات التالية:

- عدد أجهزة الهاتف الأرضي لكل 1000 نسمة؛
- عدد أجهزة الهاتف النقال لكل 1000 نسمة؛
- عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة؛
- نسبة مستخدمي الانترنت من إجمالي السكان؛
- عدد مشغلي الانترنت لكل 1000 نسمة؛
- إيرادات التجارة الإلكترونية المتوقعة.

ثانياً : مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD :

وتستند مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغ عددها 14 أدناه إلى مختلف المنشورات وقواعد البيانات التي تنتجها مديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يتم تحديثها سنوياً أو على أساس متجددة ، عندما تصبح البيانات متاحة :²

1 بوجحيش خالدية ، البشير عبد الكريم ، دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 17 السداسي الثاني 2017 ، ص 162

2 تاريخ التصفح 2018/11/26 على الساعة 08:20 <http://www.oecd.org/sti/broadband/oecdkeyictindicators.htm>

- العدد الإجمالي لخطوط و مسارات التوصيل لكل 100 نسمة؛
- العدد الإجمالي للمشاركين بالهاتف المحمول لكل 100 نسمة؛
- عدد المشاركين في الشبكة ذات النطاق العريض؛
- العدد الإجمالي للمشاركين في الانترنت لكل 100 نسمة ومدى وجود خطوط للاشتراك الرقمي؛
- العدد الإجمالي للمشاركين في خطوط الهاتف؛
- نسبة انتشار الكمبيوتر في المنازل ؛
- نسبة توصيل البيوت بالانترنت و نسبة توصيل البيوت بالشبكة ذات النطاق العريض؛
- النفاذ إلى الانترنت حسب حجم الطبقة العملية و نسبة المنظمات التي تنظم 10 أعمال أو أكثر يستخدمون الانترنت؛
- البيع والشراء عبر الانترنت حسب الصناعة ؛
- نسبة إستخدام الشبكة العريضة ذات النطاق الواسع في مجال الأعمال ؛
- نسبة الوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال؛
- العائد الإجمالي لخدمات الإتصالات للهاتف المحمول والاستثمار الإجمالي في البنية التحتية للاتصالات؛
- حصة القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال من إجمالي القيمة المطلقة لقطاع الأعمال لفئات البحث والتطوير في إطار صناعات تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛
- نسبة التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في قطاع الأعمال؛
- نسبة براءات الاختراع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال من إجمالي براءات الاختراع؛

- نسبة التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والإتصال 50 شركة أولى في مجال الإتصالات و 50 الأولى في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

- مساهمة خدمات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في القيمة المضافة لكل فرد مستفيد من هذه الخدمات
- مساهمة الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا : مؤشرات البنك الدولي:

اعتمد البنك الدولي 11 مؤشرا كالتالي¹ :

- إجمالي الهواتف لكل 1000 نسمة؛
- إجمالي الخطوط الهاتفية الأرضية لكل 1000 نسمة؛
- مستخدمي الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة؛
- مستخدمو الحاسوب لكل 1000 نسمة؛
- نسبة توفر التلفزيونات في المنازل؛
- الانترنت الدولية ، الشبكة عريضة النطاق لكل 1000 نسمة ؛
- مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة؛
- سلة الأسعار لإستخدام الانترنت مقدرة بالدولار الأمريكي شهريا؛
- مدى توفر خدمات الحكومة الإلكترونية؛
- مدى إستخدام الانترنت في الأعمال و التجارة؛
- الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الإتصال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

1 World Bank (2007) **Building knowledge economies: advanced strategies for development** , Washington, D.C: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, p 37

رابعا : مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات حسب تطبيق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) :

وضعت الأونكتاد مجموعة من المؤشرات تنتج مقارنة بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال بين البلدان استنادا إلى مجموعة من المعايير المحددة ، يتم بموجبها استنباط سياسات مناسبة و ملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية من طرف صانعي القرار و السياسة في البلد¹ ، و الجدول التالي يلخص هذه المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (01-01) مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال حسب الأونكتاد

المصادر	المؤشرات	الدليل / البعد
الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية.	عدد مضيبي الإنترنت لكل فرد. عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل فرد. عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد	1. التوصيل
الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية. الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والبنك الدولي. الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.	عدد مستعملي الإنترنت لكل فرد. النسبة المئوية من السكان (الامية) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كلفة المخابرة المحلية	2. النفاذ
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.	وجود دليل انترنت.	

1 نادية الليثي و هاشم الشمري ، الاقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن 2008 ، ص 58 .

<p>الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية</p>	<p>التنافس في الخطوط المحلية. التنافس في الإتصالات المحلية. التنافس في سوق مزودي خدمة الإنترنت</p>	<p>3. السياسة</p>
<p>الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية</p>	<p>الحركة الدولية الداخلة. حركة الإتصالات الدولية الخارجة</p>	<p>4. الإستخدام (حركة الإتصالات)</p>

المصدر: نادية الليثي و هاشم الشمري ، الاقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن 2008

، ص 58 .

الفرع الثاني : مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات في الجزائر

1 - مؤشرات شبكة الهاتف الثابت

اتجه عدد مشتركى الهاتف الثابت السلكى فى الجزائر فى الثلاث سنوات الاخيرة نحو زيادة مستمرة حيث فاق

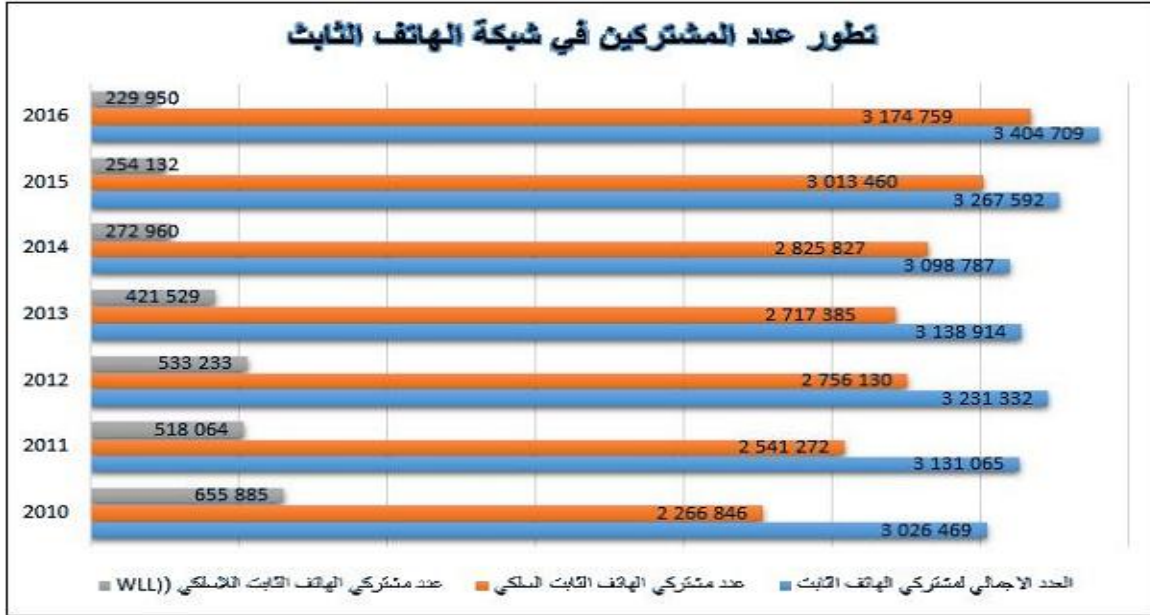
الثلاث ملايين مشترك سنة 2016؛

كما عرف عدد مشتركى الهاتف الثابت اللاسلكى الذى خصص للمناطق الريفية انخفاضا مستمرا وذلك راجع

إلى استراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة . والشكل التالى بين عدد المشتركين

فى شبكة الهاتف الثابت.

الشكل رقم (01-02) تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت



المصدر : <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/> تاريخ التصفح 2018/01/02 على

الساعة 20:30

كما نجد ان كثافة الهاتف الثابت عرفت تطور حيث بلغت في سنة 2016 نسبة 08,26 % وفي سنة 2015 نسبة 08,09 % أي بزيادة مقدرة ب 0,17% حتى سنة 2016 ، اشتراكات الهاتف الثابت السكنية لا تزال تهيمن من حيث العدد حيث وصلت النسبة إلى 87.16 % من إجمالي عدد المشتركين ، أما بخصوص عدد اشتراكات الهاتف الثابت المهنية فقد عرف انخفاضا من سنة إلى اخرى وهذا راجع إلى التوجه إلى تكنولوجيا الهاتف النقال.

و عرفت نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر زيادة خلال سنة 2016 حيث بلغت 43.4 % وهذا راجع إلى ازدواجية الخدمة (هاتف ثابت مع الانترنت) والأسعار التنافسية للعروض المقدمة من طرف اتصالات الجزائر .

الشكل رقم (01-03) ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة



المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة؛ على الرابط

<https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/> تاريخ التصفح 2018/01/02 على الساعة

20:30

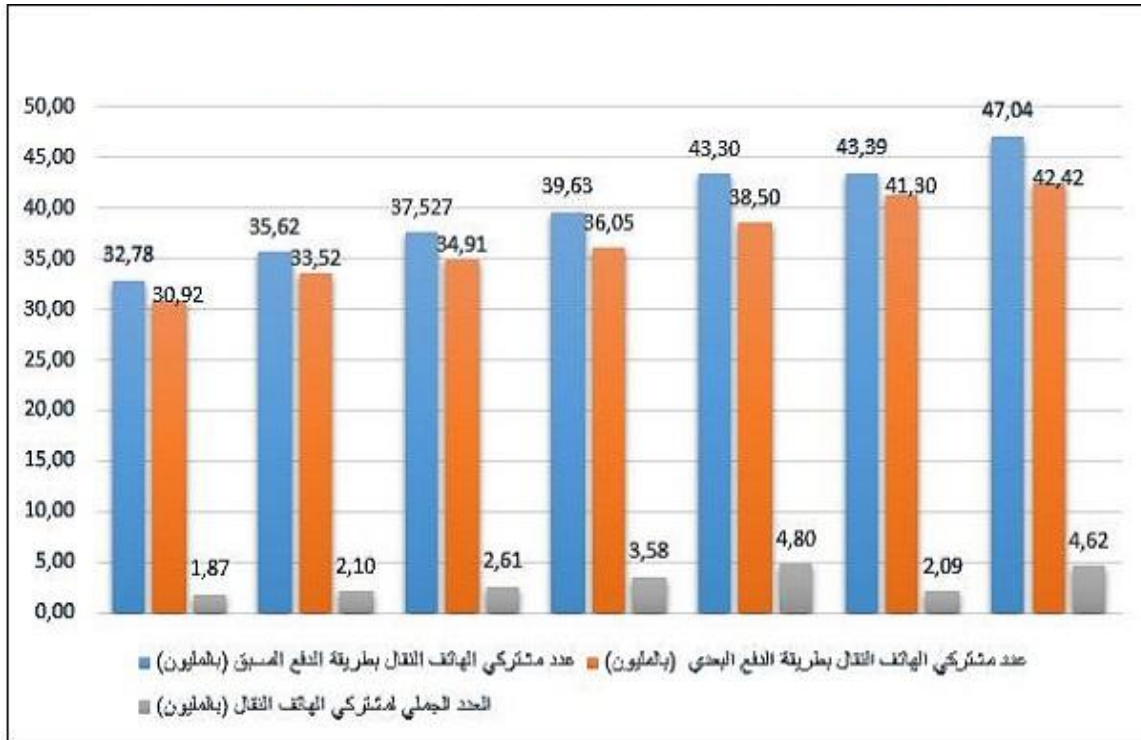
2 - مؤشرات شبكة الهاتف النقال

تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر أثر إصدار القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات¹، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية.

1 القانون رقم 03 - 2000 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1421 الموافق ل 05 أوت سنة 2000 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، الجريدة الرسمية العدد 48 .

و شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا ، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98 % عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 47,04 مليون مشترك سنة 2016 مقابل 43,39 مليون مشترك سنة 2015 أي بزيادة قدرها 8,42 % .

الشكل رقم (01-04) عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب نوع طريقة الدفع (بالمليون)



المصدر : <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/> تاريخ التصفح 2018/01/02 على

الساعة 20:30

حيث بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث G 3 في الجزائر في ديسمبر عام 2013 . وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك ، وتضاعف هذا الرقم 27 مرة في عام 2014 ؛ وفي عام 2016 وصل إلى أكثر من 25 مليون مشترك محققا بذلك كثافة بلغت 63,04

و في الثلاثي الاخير لسنة 2016 ، تم تسجيل 1464811 مشترك لشبكة الجيل الرابع حيث يمثل عدد الاشتراكات المدفوعة مسبقا نسبة 89,67٪ .

الجدول رقم (01-02) يبين مؤشرات الاشتراك في الجيل الثالث للهاتف المحمول

2016	2015	2014	2013	2012	المؤشرات
25214732	16684561	8509053	308019	/	عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف المحمول G3
1464811	/	/	/	/	عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف المحمول G4
/113.35	107.4	/109.62	/102.4	/99.25	كثافة الهاتف النقال

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات وزارة البريد والاتصال على الرابط

<https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/> تاريخ التصفح 2018/01/02 على الساعة

20:30

3 - مؤشرات شبكة الانترنت

في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات ، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية ، ففي أواخر سنة 2016 تم ربط 1477 بلدية بشبكة الألياف البصرية .

من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية ، لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2016 حوالي 630,15 جيجابايت/ثانية .

الجدول رقم (01-03) يبين مؤشرات شبكة الانترنت

المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
طول الاليف البصرية (كم)	46231	50800	61556	70700	76514.56
عدد البلديات الموصولة بالاليف البصرية	1000	1081	1229	1321	1477
عرض نطاق الانترنت الوطنية (ميغابايت / ثانية)	130000	172021	348000	390000	-
عرض نطاق الانترنت الدولية (ميغابايت / ثانية)	104448	166000	278000	485155	630150

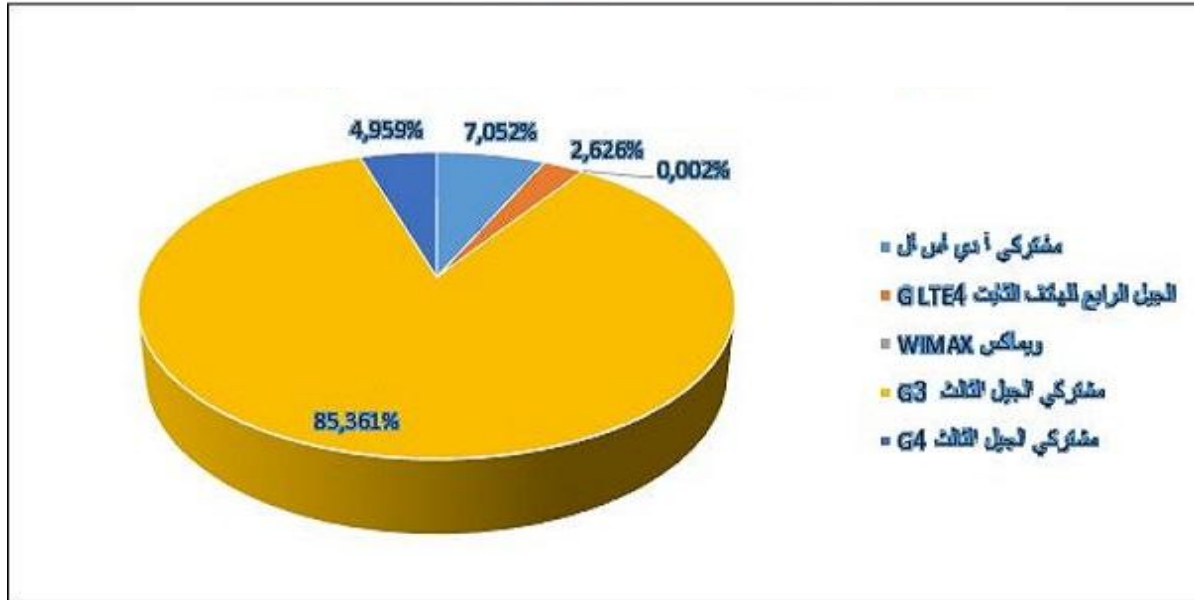
المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة على الرابط

<https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/>

فيما يخص شبكة الانترنت في الجزائر ، فقد بلغ عدد المشتركين 29,54 مليون في أواخر 2016 ، من بينهم 26,68 مليون مشترك في الهاتف النقال ، ومن المتوقع ان يرتفع الرقم أكثر مع استقدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت (LTE. 4G) كما عرفت نسبة ولوج الانترنت للأسر زيادة مقدرة بـ 35.80 % في سنة 2016. كما بلغت نسبة المشتركين في الانترنت بـ 85,36 % سنة 2016 كما

يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (01-05) توزيع المشتركين حسب طبيعة التكنولوجيا 2016



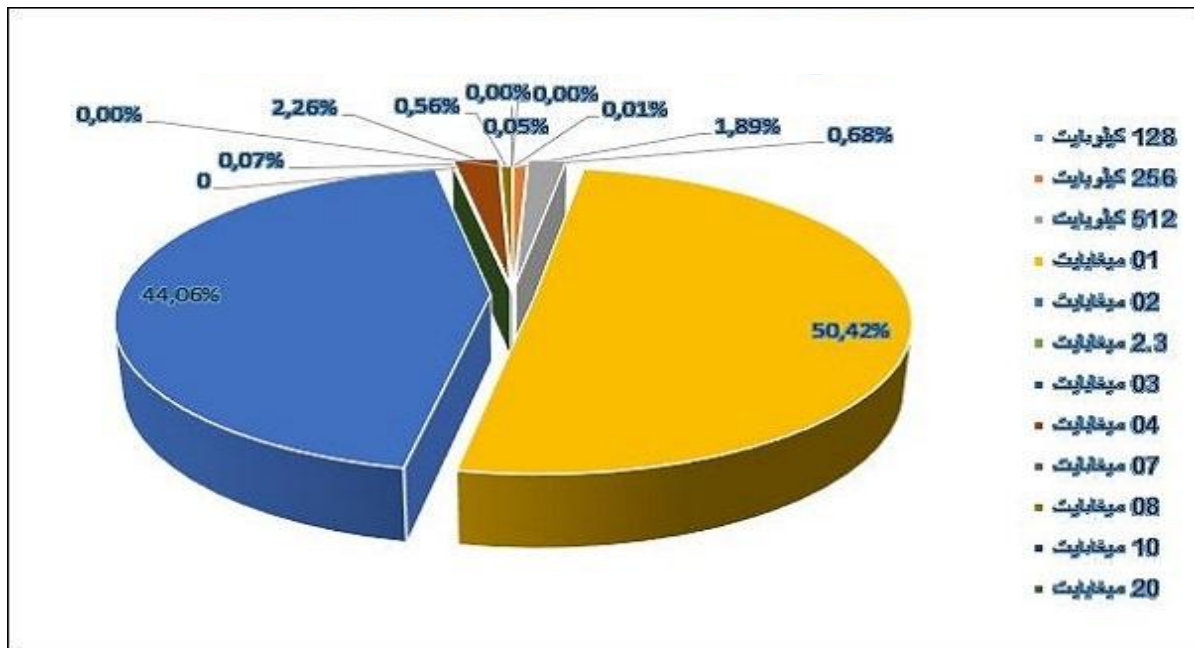
المصدر : <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/>

و تشير الإحصائيات المبينة في الشكل الموالي إلى تراجع عدد مشتركى الانترنت في الفئات الأقل من فئة

(01) واحد ميغابايت/ثانية ، في حين تم تسجيل نسبة أكثر من 50 % من الاشتراكات ذات السعة (01)

ميغابايت من مجموع المشتركين عام 2016.

الشكل رقم (01-06) عدد مشتركى الانترنت من خلال التدفق سنة 2016



المصدر : <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/>

4 - مؤشرات عدد مواقع الواب

بهدف تطوير الإدارة الإلكترونية تم وضع مواقع انترنت مؤسساتية من أجل السماح للمواطنين بالوصول إلى مختلف المعلومات الضرورية و التفاعل مع الإدارة وكذلك من أجل إجراء بعض العمليات الكترونيا. والجدول

التالى يوضح اهم المؤشرات لسنتي 2016/2015.

الجدول رقم (01-04) مؤشرات عدد مواقع الواب لسنتي 2015/2016

المؤشرات	2015	2016
عدد مواقع الانترنت . dz	7148	9162
عدد المواقع المؤسساتية (الوزارات والهيئات التابعة)	587	587
عدد الاستثمارات المتوفرة	265	-
عدد الإجراءات المتوفرة على الانترنت	29	30

المصدر : وزارة البريد <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/>

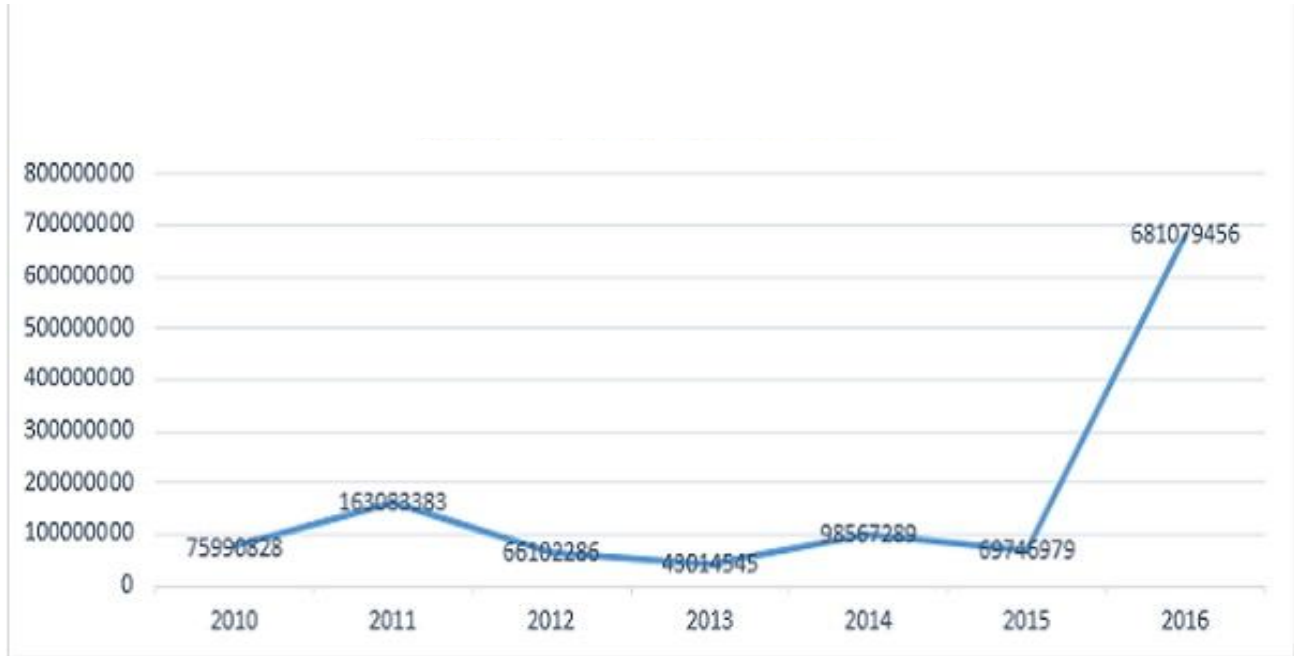
5 - مؤشرات عدد الحواسيب

5-1- تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدينار الجزائري:

في عام 2016 ، ارتفع حجم الصادرات بطريقة سريعة مقارنة بعام 2015 ويرجع ذلك أساسا إلى تصدير "معدات الإلكترونيّة ذات الاستهلاك الواسع" ، "المكونات الإلكترونيّة" و "معدات الإتصالات المختلفة" وهذا ناتج عن سياسة الدولة في تشجيع المؤسسات على التصدير وخلق مصادر تمويل خارج المحروقات ، حيث بلغ سنة 2015 ما يقارب 69746946 دج ، ليصبح سنة 2016 اكثر من 681079456 دج . والمنحنى البياني التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (01-07) مجموع صادرات سلع تكنولوجيا الإعلام والاتصال 2016/2010 بالدينار

الجزائري

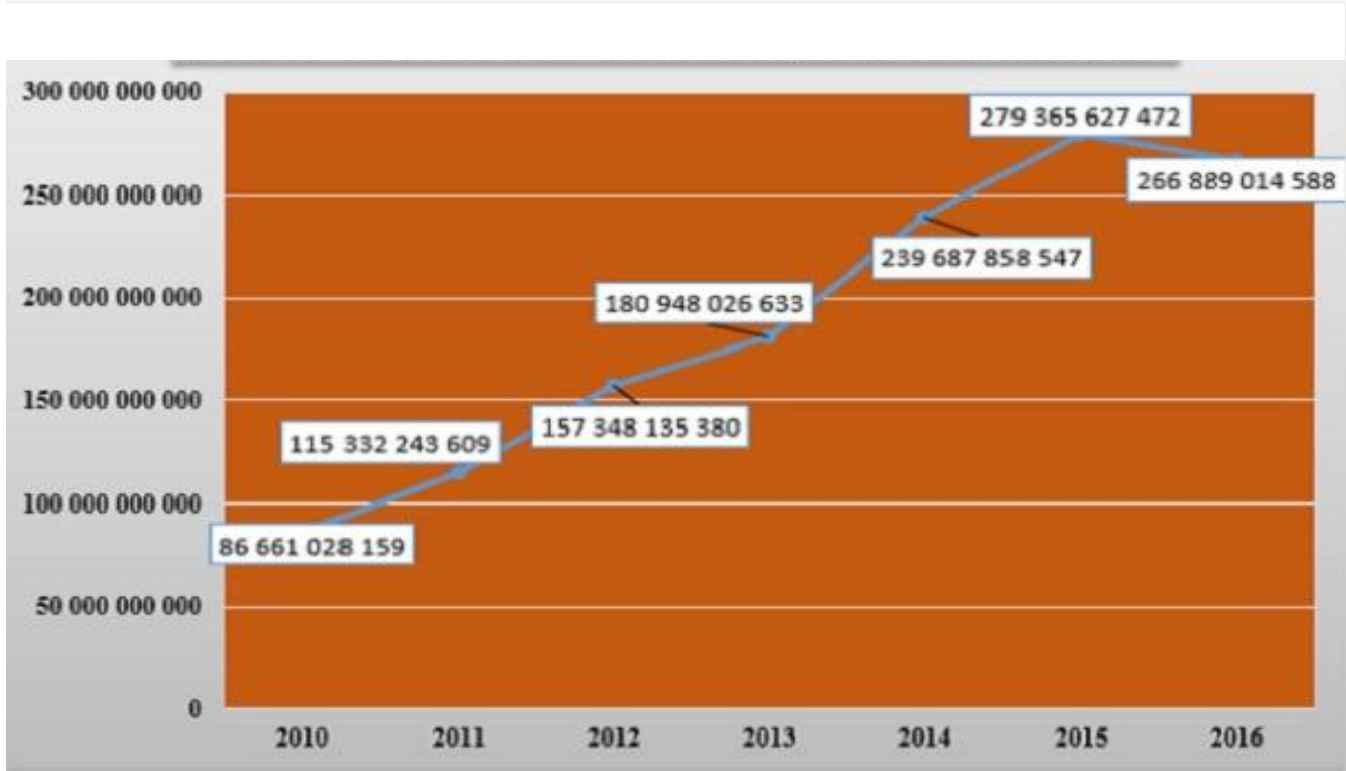


المصدر : وزارة البريد / <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/>

2-5. استيراد سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدينار الجزائري

منذ سنة 2010 عرفت واردات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتفاعا محسوسا إلى غاية 2015 ليعرف انخفاضا طفيف في سنة 2016 و ذلك راجع لتشبع السوق الداخلية ببعض المنتجات المنتجة من طرف الشركات الجزائرية و تشجيع الدولة للمنتج المحلي ، كما هو مبين في الشكل الموالي الذي يبين تطور واردات سلع تكنولوجيا الإعلام والاتصال للفترة 2016/2010.

الشكل رقم (01-08) مجموع واردات سلع تكنولوجيا الإعلام والاتصال 2010/2016 ب د ج



المصدر : وزارة البريد / <https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/>

المبحث الثاني : النظام المصرفي الجزائري

عرف النظام المصرفي الجزائري عدة اصلاحات خاصة بعد انكماش دور الدولة في الاقتصاد وعملية خصوصية المؤسسات العمومية التي تلاها صدور المرسوم التنفيذي رقم 88/ 201¹ المؤرخ في 18 أكتوبر 1988 وانتهاج النظام الليبرالي ابتداء من 1988 بعد تحرير التجارة الخارجية ، وتبني اقتصاد السوق وإعادة النظر في مركز المؤسسة العمومية الاقتصادية² ، بدلا من النظام الاشتراكي الموجه.

ولالإمام بجوانب الموضوع قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي:

- المطلب الأول : المؤسسات البنكية نشأتها ، مفهومها وأنواعها؛

- المطلب الثاني : تطور النظام المصرفي في الجزائر؛

- المطلب الثالث : مكونات النظام المصرفي الجزائري لسنة 2017.

1 المرسوم التنفيذي رقم 88-201 المؤرخ في 07 ربيع الأول عام 1409 الموافق ل 18 أكتوبر 1988 المتضمن الغاء جميع الاحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار التجارة ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، المؤرخة في 19/10/1988
2 القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، الجريدة الرسمية العدد 02 ، المؤرخة في 13 جانفي 1988

المطلب الأول: المؤسسات البنكية نشأتها ، مفهومها وأنواعها

الأول : نظرة عامة حول المؤسسات البنكية .

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى نشأة وتطور المؤسسات البنكية ، ونعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك و المصارف وندرج أهم أنواعها.

الفرع الأول : نشأت وتطور المؤسسات البنكية

تُشير المصادر التاريخية إلى أن نشأة البنوك تعود إلى العصر البابليّ ، فترجح الآراء إلى أن أقدم بنك تاريخي أُسس في مدينة سيبار بالقرب من نهر الفرات ، و يوجد رأي آخر يشير إلى أن وجود البنوك يعود إلى العصر الإغريقيّ ؛ إذ نشر الإغريق فن الصرافة الذي أخذه الرومان عنهم ، وتزامن ظهور البنوك التجاريّة مع انتشار النقود الورقيّة ؛ لذلك يُعدّ الشكل الأول لهذه البنوك محلات الصرافة التي كانت تتعامل بشراء وبيع العُملة ، وأسس أول بنك تجاريّ في عام 1517 م بمدينة البندقية ، ولاحقاً أُسس بنك في مدينة أمستردام في عام 1609 م ، ومن ثمّ انتشرت البنوك في كافة دول العالم .¹

حسب الدكتور فيلح حسن خلف في كتابه النقود والبنوك صنفت كأعمال مصرفية حسب ما تنسب إليه كما يلي² :

● **مقرضي النقود** : بداية كان يتم الاقتراض من الأموال الخاصة ، وبعد زيادة الموارد واكتساب الثقة

وزيادة الحاجة إلى النقود ، تطور الأمر إلى أخذ الودائع من الناس وبدأت عمليات الإقراض مع

الفوائد .

1 شعبان فرج ، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر ، الجزائر ، جامعة البويرة ، 2014/2013 ص ص 7 ، 11 .
2 فيلح حسن خلف ، النقود والبنوك ، جدار للكتاب العالمي ، عالم الكتاب الحديث ، عمان الاردن 2006 ، ص ص 236 ، 237 .

● **التجار :** بعد ظهور تقسيم العمل والتخصص أدى ذلك إلى الزيادة في الإنتاج و الزيادة في حجم المبادلات التجارية و بالتالي زيادة أموال التجار واكتسابهم ثقة المقترضين والمودعين فكانوا في أول الأمر يأخذون عمولات على إيداع الأموال ثم مع تطور الحياة الاقتصادية وزيادة المقترضين وزيادة الفوائد .

● **الصياغة :** كانت مهمتهم الأصلية صياغة الذهب والحلي ، وهم أقرب تاريخيا لوظائف البنوك ، وبدأ الناس في إيداع أموالهم عندهم نظرا لما لديهم من خصائص تؤهلهم للحفاظ على أموالهم ، لأنهم يحتفظون أيضا بالمعادن الثمينة و نتيجة الاتساع في الإيداع ، ظهرت الحاجة إلى توثيق هذه الإيداعات ، ثم بدأت هذه الإيصالات تتداول من شخص لآخر بقدر كبير من الأمان والمصدقية والثقة ، وهو ما مثل بداية ظهور الأوراق النقدية المصرفية .

● وإذا أردنا تتبع تاريخ المصارف كمكان فيمكن إرجاعها إلى ثلاث عصور¹ :

1. **العصر القديم :** كانت المعابد في هذا العصر تستعمل كمصارف ومثال ذلك بابل القديمة قبل 200 سنة من الميلاد ، بسبب ما يمثله المكان من أمان ، مما أدى إلى ظهور مصارف عديدة في المعابد.

2. **العصور الوسطى :** ظهر تطور واسع في القرنين الثالث والرابع الميلادي ، ومع توسع النشاط التجاري ظهرت العديد من البنوك ونشأ أول بنك عام 1157 بمدينة البندقية ثم في سنة 1401 في برشلونة ثم سنة 1408 في جنوا وفي فينيسيا عام 1587 وميلانو عام 1593 وكانت التطورات التي شهدتها المصارف تابعة للتطورات التي شهدتها المراكز التجارية .

1 فيلح حسن خلف، النقود والبنوك، مرجع سابق ص ص 236، 237

3. العصور الحديثة : تعتبر نشأة بنك اسكتلندا عام 1695 في إنجلترا بداية ظهور المصارف الحديثة ، بسبب قيامه بأغلب الأعمال المصرفية المعروفة في الوقت الحالي ، مثل التعامل بالودائع والكمبيالات ، الإقراض وإصدار النقود المصرفية وبعدها انتشرت المصارف في كل مكان من العالم .

الفرع الثاني : مفهوم البنوك

تختلف تعريف البنوك من باحث إلى آخر بحيث لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه إلا أنه يمكن أن نستعرض مجموعة منها كما يلي :

البنك باللغة الانجليزية bank هو "مؤسسة مصرح لها من قبل الحكومة بقبول الودائع ، ودفع الفائدة ، والشيكات الواضحة ، وتقديم القروض ، والعمل كوسيط في المعاملات المالية ، وتقديم خدمات مالية أخرى لعملائها¹ . ويعرف أيضا بأنه " منظمة توفر للأشخاص والمؤسسات امكانية استثمار أموالهم فيها ، أو اقراضهم مقابل فوائد ، أو تحويل عملائهم"² .

عرف البنك على أنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها"³ ؛ وعرف أيضا : "أنه المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الأفراد ومؤسسات المجتمع"⁴ . وهناك من عرفه على النحو التالي : "البنوك هي المؤسسات التي تتعامل أو تتاجر بالائتمان والديون"⁵ . وأيضا هو "مؤسسة أو شركة مساهمة غرض تكوينها

1 <http://www.businessdictionary.com> تاريخ التصفح 2019/02/ 07 على الساعة 12

2 <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/bank> تاريخ التصفح 2019/02/ 07 على الساعة 12:30

3 خالد امين عبد الله ، العمليات المصرفية الطرق الحاسوبية الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن 2004 ، ص 16

4 خالد امين عبد الله ، اسماعيل ابراهيم الطراد ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن 2006 ، ص 20

5 فيلح حسن خلف، النقود والبنوك، مرجع سابق 6 ، ص 235

التعامل بالنقود والائتمان ، يتكفل البنك بحفظ النقود ، وحشد موارد المجتمع وسد حاجيات البلد من مختلف طرق الائتمان المتفاوتة الآجال ، وإنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الناس"¹ .

وهناك من يرى أن البنوك هي " وسيط تمويلي يعيد توزيع الأموال التي تجمع من طرف الأعوان الاقتصاديين لأجل معين ولغرض معين في شكل قروض نقدية أو تعهدات غير نقدية والذي يكون موضوعه الأساسي أن يستعمل لحسابه الخاص في عمليات التسليف (الأموال التي تتلقاها من الجمهور)² . أو هي "المشروع أو المنشأة التي تكون مهمتها الاعتيادية تلقي أموالا من الجمهور لإستخدامها لحسابها الخاص في عمليات التسليف والعمليات المالية"³

من خلال هذه الجملة من التعريفات نستنتج أن البنك بصفة عامة هو منشأة أو منظمة لها رخصة قانونية تتيح لها مختلف العمليات من إقراض أو استثمار أو ادخار للودائع أو تحويل العملات و صرفها إلى غيره من العمليات التي تقوم بها البنوك.

الفرع الثالث : أنواع البنوك

تختلف طرق تصنيف البنوك حسب المعايير التي يتخذها الباحثون للتفريق بينها ونذكر منها ما يلي :

أ. من حيث طبيعة النشاط وينقسم إلى ما يلي :

1 فريدة يعدل بخراز ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000 ، ص 01
2 الطيب ياسين ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مجلة الباحث للعلوم الانسانية ، العدد 03 ، 2003 ، ص 49
3 مفيد عبد الأوي ، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية ، مطبعة مزوار ، الوادي ، 2007

1. **البنوك المركزية** : ويسمى بنك البنوك لأنه يشرف ويراقب على عمل باقي البنوك كذلك توكل له مهمة إصدار النقد لذلك يسمى بنك الإصدار ، وله سلطة توجيه السياسات النقدية في الدولة وإدارة إحتياطات الدولة من العملات الأجنبية والذهب لهذا يسمى بنك الدولة¹.
2. **البنوك التجارية** : يمكن أن نعتبرها مؤسسات تعمل بالائتمان ، ليست متخصصة وتعمل على تلقي الأموال مع إمكانية السحب أما في حالة الطلب عليها أو بعد أجل ، كما تحبذ العمل عادة في الائتمان قصير الأجل وإعادة استثمار الائتمان في فترات قصيرة ، ومن أمثال ذلك منح القروض ، السلف ، خصم وتحصيل الأوراق التجارية وإصدار خطابات الضمان والإتمادات المستندية ... إلخ².
3. **البنوك الصناعية** : هي بنوك تقدم غالبا القروض المتوسطة الأجل ، لإقامة المباني والمصانع والآلات ومعدات الانتاج والاستثمار ، كما أنها تقوم بالإقراض القصير المدى وذلك للعمليات التشغيلية كسواء المواد الأولية وتسديد الأجور والإنفاق على الحملات الدعائية للمنتج المسوق³.
4. **البنوك العقارية** : غالبا ما تقرض هذه البنوك لأجل طويلة ومتوسطة الأجل ، لمشروعات البناء والعقارات ومشاريع الصرف والري لتستفيد منها المؤسسات والأشخاص والمجالس المحلية وغيرها⁴.
5. **البنوك الزراعية** : هي البنوك التي توجه خدماتها للقطاع الزراعي أي كل ما يخص البذور ، والأسمدة ، والآلات والثروة الحيوانية وتكون عملية الإقراض في هذه البنوك قصيرة أو متوسطة الأجل لأنها تتعلق بالمواسم الزراعية ، ومن أمثلة ذلك في الجزائر بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹.

1 خالد امين عبد الله ، اسماعيل ابراهيم الطراد ، مرجع سابق ، ص 22

2 زين خلف سالم العطيات ، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص المصارف الاسلامية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان 2007 ، ص 27

3 محمد عبد العزيز عجائمة ومحمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر ، دون سنة نشر ، ص ص 269 ، 271 ،

4 محمد عبد العزيز عجائمة ومحمد علي الليثي ، نفس المرجع السابق.

6. بنك صندوق التوفير : وهي بنوك تعمل على الادخار للعملاء وتقوم بدورها بإقراض الجمهور²
7. البنوك الاجتماعية : تهدف هذه البنوك لمساعدة المتعاملين عن طريق منح قروض حسنة لغرض تمويل الأنشطة الاقتصادية بمختلف أشكالها ، كما أن هذه البنوك لا تحصل على عوائد كبيرة إنما تحصل على ما يغطي التكاليف الإدارية والمالية ، كما أن مورده الأساسي من رأس ماله واحتياطاته ومخصصاته ومن خلال أرباح المؤسسات العامة ومن خلال الودائع الادخارية والاستثمارية.³
8. البنوك الاسلامية : (البنوك اللاربوية) هي بنوك لا تتعامل بالفائدة وإنما تتعامل على أساس المشاركة وتعتبر بنوك حديثة النشأة ظهرت لحاجة الناس لبنوك لا تتعامل بالربا الغير جائز شرعا ، وتقوم هذه البنوك بالمضاربة الشرعية والعمليات التي تكون خاضعة للربح والخسارة مع عدم تحديد مقدارها أو زمنها وتحمل كل الأطراف الربح والخسارة بطريقة عادلة.⁴
- ب. أنواع البنوك من حيث علاقتها بالدولة : تنقسم البنوك على أساس هذا المعيار إلى ما يلي⁵:
1. بنوك القطاع العام : ملكية هذه البنوك تعود إلى الدولة .
 2. بنوك القطاع الخاص : ملكية هذه البنوك تعود للقطاع الخاص مهما كانت طبيعتهم ، اعتبارين أو طبيعيين.
 3. بنوك مختلطة : هذه البنوك ملكيتها مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

1 خالد امين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 19

2 خالد امين عبد الله ، اسماعيل ابراهيم الطراد ، مرجع سابق ، ص 24

3 خالد امين عبد الله نفس المرجع ص 24

4 مكرم عبد المسيح باسيلي ، المعاملات المصرفية الحاسبية والاستثمار وتحليل القوائم المالية ، المكتبة العصرية ، مصر 2008 ، ص 21

5 خالد امين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 21

المطلب الثاني : تطور النظام المصرفي في الجزائر

عمل المشرع الجزائري على إيجاد ترسانة من القوانين والأنظمة والآليات لمواكبة حركية المجتمع والتغيرات الجذرية المستحدثة ، ففي المجال البنكي استبدل قانون 86 / 12¹ المعدل والمتمم بالقانون رقم 88-06² والملغى بالقانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض³ والذي تم تعديله في 1993 ، 1996 ثم في 2001⁴ وتم الغاؤه بعد ذلك وتعويضه بالأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم⁵ بموجب الأمر رقم 04-10 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010⁶

الفرع الأول : النظام البنكي الجزائري قبل اصلاحات 1986 :

في 16 جانفي 1947 أنشئ المجلس الجزائري للقرض وكانت مهمته ضبط النشاط البنكي والسياسة الإقتراضية ، إلا أن بنك الجزائر والمجلس الجزائري للقرض تعتبران منفذتان لمثليتيهما في فرنسا أما بالنسبة للبنوك التجارية فهم فروع لبنوك تجارية عاملة لفرنسا أي أن النظام المصرفي انذاك كان يخدم المصالح الفرنسية الأوروبية.⁷

1 القانون 12/86 المؤرخ 19 أوت 1986 المتضمن نظام البنوك والقرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 المؤرخة في 20 أوت 1986 (ملغى)
 2 القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، المؤرخة في 1988
 3 القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 المؤرخة في 1990 (ملغى)
 4 الامر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 ، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، سنة 2001
 5 الامر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 أكتوبر 2003 ، العدد 64 ، المعدل والمتمم بموجب الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية العدد 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009 ، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق ل 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017 ، الجريدة الرسمية العدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016
 6 الأمر رقم 04-10 المؤرخة في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للأمر رقم 03 - 11 الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 2010/09/10
 7 تركي لحسن ، مخلوفي عبد السلام ، معوقات النظام البنكي في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية ، في ظل التحولات القانونية والإقتصادية ، 24 ، 25 افريل 2006 ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بشار ، ص 01

1 - النظام البنكي خلال (1962-1966)

لقد خرجت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال بنظام بنكي ورثته عن فرنسا ، قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي ، وقد اتخذت بعد الاستقلال جملة من الإجراءات الإستعجالية :

- في 29 أوت 1962 عزلت الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية . كما أتمت بتأسيس البنك المركزي الجزائري و ذلك في 13/12/1962¹ .

- في ماي 1963 أنشئ ما يعرف الآن بالبنك المركزي الجزائري للتنمية² ، وقد جاء هذا الصندوق لملاأ الفراغ الذي أحدثه توقف بنوك كبرى فرنسية كانت تتعامل بالائتمان المتوسط والطويل الأجل.

2 - النظام البنكي خلال (1966-1986)

أ - تأميم البنوك الأجنبية:

لقد قامت الجزائر بعملية التأميم عام 1966 ، وقد ظهرت بعد هذه العملية ثلاث بنوك إلى الوجود وهي البنك الوطني الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري ، البنك الخارجي الجزائري ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 1967.

ب - الإصلاح المالي لعام 1971

لقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 برؤية جديدة لعلاقات التمويل ، فقد حدّد هذا الإصلاح طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخطّطة³ .

1 شاكور القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 1992 ، ص ص 55 ، 57 ،

2 أحمد هني " اقتصاد الجزائر المستقلة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 67

3 طاهر لطرش " تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2003 ص ص 181 ، 183 ،

ت - إعادة هيكلة المنظومة البنكية 1980

سعيًا منها لإحياء دور البنوك قامت السلطات الجزائرية وابتداءً من 1980 بإعادة هيكلة المنظومة البنكية، وذلك من أجل: ¹

- تحرير الخزينة من الديون التي كانت على عاتقها ؛
- إرجاع البنوك التجارية إلى القيام بوظيفتها الأساسية وإعطائها الدفع الفعال لتعبئة الموارد المالية الوطنية وجمع الادّخار . ² وقد نتج عن هذه العملية ظهور مصرفين جديدين في الساحة المصرفية وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR و بنك التنمية المحلية BDL .

الفرع الثاني : النظام البنكي الجزائري بعد إصلاحات 1986

1 - القانون المتعلق بنظام القروض والبنوك:

- وبصفة عامة جاء هذا القانون ليعيد للبنوك وظائفها التقليدية وقد تضمّن ما يلي ³ :
- إسترجاع مؤسسات التمويل لدورها المتمثل في تعبئة الادّخار وتوزيع؛
 - تقليص دور الخزينة في نظام التمويل؛
 - إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وأخرى استشارية .

1 شاكّر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك" مرجع سابق ص ص 62 ، 63

2 أحمد هني "اقتصاد الجزائر المستقلة" مرجع سابق ص ص 71 ، 72

3 محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص 139

2 - القانون المتعلق باستقلالية البنوك

لقد شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحى واسع أعطى للبنوك استقلاليته في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات ؛ فبموجب القانون 06 - 88 أصبح البنك عبارة عن شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي ، حيث أصبح يعمل بمبدأ الربحية و المردودية¹

الفرع الثالث : تطور النظام المصرفي الجزائري بعد 1990

1 - قانون النقد والقرض رقم 90 - 10

وذلك بموجب القانون رقم 10 - 90 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، أجريت على النظام البنكي الجزائري جملة من الإصلاحات ، التي حاولت من خلالها السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة . و أهم ما تضمنه هذا القانون تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر ، هو تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي وليصبح باسم بنك الجزائر ، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص و الاجنبي² و الذي حمل في طياته مجموعة من المبادئ تمكنه من تحقيق أهدافه وهي كالآتي:³

• الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :

يقصد من هذا المبدأ أنّ القرارات النقدية أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطات النقدية بحيث لم تعد كالسابق تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط.

1 القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، مرجع سابق .

2 ناصر سليمان ، ادم حديدي ، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، اي دور لبنك الجزائر ؟ المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2015 ، ص 15

3 طاهر لطرش "تقنيات البنوك" ، مرجع سابق ، ص ص 196 ، 197،

• الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة :

حيث لم تعد الخزينة حرّة نفسها في اللجوء إلى عملية القرض ، كما أن البنك لم يعد يمول عجزها بتلك التلقائية السابقة.

• الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :

انتزعت من الخزينة صلاحية منح القروض للاقتصاد وبالمقابل أوكلت هذه المهمة للبنك.

• إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

و هذا من خلال إنشاء هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض.

• وضع نظام بنكي على مستويين:

من خلال هذا القانون أصبح النظام يتكوّن من مستويين ، بنك مركزي يمثل سلطة نقدية ، تتابع وتراقب نشاط البنوك ، وبنوك تجارية مهمتها تجميع المدّخرات وتوزيع القروض.

و بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والقرض 90 - 10 و العمل به طرأت تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها :¹

2 - الأمر رقم 01 - 01

أول تعديل لقانون النقد والائتمان 90 - 10 كما كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في الجزائر دون المساس بمضمون القانون اضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض.

1 ناصر سليمان ، ادم حديدي ، مرجع سابق ، ص 15

3 - الأمر رقم 03 - 11

تسببت فضائح بنك الخليفة و البنك الصناعي والتجاري في ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر وضرب مصداقيته ؛ مما أدى بالسلطات النقدية و المالية إلى إصدار الأمر 03 - 11 في 26 أوت 2003 حيث جاء هذا الأمر محافظا على أهم أفكار ومبادئ قانون 90 - 10 ولكنه حل محله و متشددا أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك لتوضيح المخالفات في إدارتها و نص على العقوبات المقابلة لها.

4 - الأمر رقم 10 - 04

جاء الأمر 10 - 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض ومن أهم النقاط التي تطرق إليها نوجزها فيما يلي :

- ✓ اشتراط المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل 5 % من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛
- ✓ تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

المطلب الثالث: مكونات النظام المصرفي الجزائري لسنة 2017

يتكون النظام المصرفي الجزائري حاليا من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية ، تتمثل فيما يلي¹ :
 ستة(06) مصارف عمومية ، من بينها صندوق التوفير ، أربعة عشر(14) مصرفاً خاصا ، برؤوس أموال أجنبية ، من بينهم مصرفاً واحداً (01) برؤوس أموال مختلطة ؛ ثلاث (03) مؤسسات مالية ، من بينها مؤسستين (02)عموميتين ، خمس(05) شركات تأجير ، من بينها ثلاثة (03) عمومية ، تعاضدية واحدة

¹على الرابط بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz تاريخ التصفح 2018/11/20

(01) للتأمين الفلاحي ، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت ، في نهاية 2017 ، صفة مؤسسة

مالية .

الفرع الأول : البنوك (التجارية)

نوجزها في القائمة التالية : ¹

- المصرف الخارجي للجزائر (BEA) (Banque Extérieure D'Algérie)
- البنك الوطني الجزائري (BNA) (Banque Nationale D'Algérie)
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque De L'agriculture Et Du Développement Rural)
- (BADR)
- بنك التنمية المحلية (BDL) (Banque De Développement Local)
- القرض الشعبي للجزائر (CPA) (Crédit Populaire D'Algérie)
- صندوق التوفير والاحتياط (Cnep Banque)
- بنك البركة الجزائري (Banque AL Baraka D'algerie)
- الشركة العربية المصرفية - الجزائر (بنك ABC) Arab Banking Corpoation Algérie
- ناتيكسيس الجزائر Natixs Algérie
- سوسيتي جنرال الجزائر (Société Générale Algérie)
- سيتي بنك. الجزائر (فرع البنك) (Citibank N.A. Alegria (Succursale de banque)
- البنك العربي الجزائر (فرع البنك) (Arab Bank PLC Alegria (Succursale de banque)

- بي ن بي باريباس (BNP Paribas El Djazair)
- تروست بنك الجزائر (Trust Bank Alegria (TBA)
- بنك الخليج الجزائر (Gulf Bank Alegria (AGB)
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الجزائر (Housing (HBTF)
- Bank for Trade & Finance فرانسبانك الجزائر (Fransabank EL-Djazair)
- شركة القرض الفلاحي - بنك الاستثمار الجزائري (CA-CIB الجزائر)
- Credit Agricole- Corporate & Investissement Bank Algerie (CA-CIB)
- مصرف السلام - الجزائر (اسبا) (Al Salam bank – Algeria) (ASBA)
- H.S.B.C. ALGERIA (فرع البنك) (Succursale de banque)

الفرع الثاني : المؤسسات المالية

وتنقسم إلى قسمين هما : ¹

1 - المؤسسات المالية مع خدمة عامة:

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (Caisse Nationale de Mutulite (CNMA) Agricole
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (Sofinance-SPA) ، Société Financière ، D'Investissement, De Participation Et De Placement -
- شركة إعادة التمويل الرهني (SRH) (Société De Refinancement Hypothécaire)

- الشركة العربية للإيجار المالي (شركة تأجير الطائرات) (ALC) Arab Leasing Corporation (Société DE Crédit -Ball)
- المغربية للإيجار المالي الجزائر (Maghreb Leasing Algérie (MLA)
- 2 - المنشآت المالية مع مهارة محددة:
- صندوق الاستثمار الوطني Fonds National D'Investissement

الفرع الثالث : مكاتب التمثيل

تتمثل في ستة (06) مكاتب تمثيل وهي ¹:

- البنك التجاري العربي البريطاني (British Arab Commercial Bank (BACB (BACB)
- اتحاد المصارف العربية والفرنسية (UNION de banque arabes et francaises (UBAF)
- الاعتماد الصناعي والتجاري (CIC) Credit Industriel et Commercial
- بنكو ساباديل (Banco Sabadell)
- MONTE DEI PASCHI DI SIENA
- CAIXABANK إسبانيا.

¹ نفس المرجع السابق ، www.bank-of-algeria.dz على الرابط بنك الجزائر تاريخ التصفح 2018/11/20

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما سبق يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات ارتبطت بالعديد من المخاطر التي أصبحت تهدد عملها ، نذكر منها مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ، ومخاطر تطبيقاتها .

وبالتالي يتوجب على البنوك مساعدة العملاء على التأقلم و التجاوب مع البنية الإلكترونية الجديدة باستعمال برامج ملائمة. باعتماد أنظمة متقدمة للوقاية و التدقيق الإلكتروني و الإنذار المبكر بحيث تعيد النظر دوريا في أمان الشبكات وأنظمة المعلوماتية ، كما يجب أن ترافق هذه الأنظمة درجة كبيرة وعالية من الاستقرار، و تكون متوافرة باستمرار و على مدار الساعة ،وسن قوانين تنظم المعاملات الإلكترونية ، وتحفظ الحقوق لأصحابها وذلك من أجل تأمين خدمة مميزة لزيائنها.

الفصل الثاني
التدقيق والرقابة البنكية
في الجزائر

تمهيد :

أثر التطور الكبير الذي شهده العام خلال الثورة الصناعية على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها بحيث ظهرت وظائف جديدة فصلت بين مالكي المؤسسة ومسيرتها ، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محاميد يقيم حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق عملية التدقيق و المراجعة التي يقوم بها بالإعتماد على وسائل إجراءات معينة. وقصد معرفة أكثر بالموضوع قسمنا الفصل لمبحثين ، حيث خصص الأول لدراسة التأصيل النظري للتدقيق بصفة عامة وسيتم التطرق إلى الإطار النظري للتدقيق انطلاقا من التطور التاريخي له ومختلف المفاهيم ، ثم انتقلنا إلى إجراءات التدقيق ومعايره وأساليبه ، ومن ثم ادراج العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية .

ثم انتقلنا للمبحث الثاني الذي يركز على التدقيق البنكي باعتباره أحد متغيرات الدراسة ، حيث تم توضيح مفاهيم وعموميات حول التدقيق البنكي والرقابة الداخلية للبنوك، ثم تطرقنا إلى أنواع الرقابة البنكية وهيئات الرقابة في الجزائر.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتدقيق

تمهيد:

من خلال هذا المبحث نحاول تعميق المعرفة بمصطلح التدقيق ومهمته بصفة عامة، ومن هذا المنطلق سوف ندرج من

خلال هذا المبحث ثلاث مطالب كالتالي:

- المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتدقيق ؛
- المطلب الثاني : أنواع ، إجراءات ومعايير التدقيق؛
- المطلب الثالث : تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتدقيق

في هذا المطلب قدمنا ملخصاً حول التطور التاريخي للتدقيق ومختلف مفاهيمه، ومن ثم أهميته و أهدافه.

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق.

ظهرت مهنة التدقيق من حاجة الإنسان للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته ، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع¹ و بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة اتسع نطاق التدقيق، و ظهر نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة العالم الايطالي Luca Paciolo تحت عنوان Summa de Arithmetica, Geometria, Proportioni, et Proportionalita عام 1494 ، حيث قدم باتشولي بشكل علمي ومتكامل نظام القيد المزدوج الذي يمثل العمود الفقري لأي نظام محاسبي في وقتنا الحاضر، كما يضمن هذا النظام إنتاج معلومات مالية بشكل كفاء ودقيق على أسس رياضية². مما أدى إلى انتشار تطبيقه ، وهذا ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق³ . ومع ظهور الثورة الصناعية ولغاية 1581 فان التغير الذي طرأ على التدقيق هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي للتأكد من دقة القوائم (البيانات) المحاسبية و منع الغش والخطأ وإكتشافهما ، أما التغير الآخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحيد ، كما نص قانون الشركات الإنكليزي لسنة 1582 ، مما أدى إلى تطور مهنة التدقيق ، وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للقيام بهذه المهمة⁴ .

1 خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية - دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007 ، ص 17
 2 ويكيبيديا الموسوعة الحرة <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ التصفح 2019/03/01 على الساعة 12
 3 خالد امين ،علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية ، المرجع السابق ، ص18
 4 هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق - من الناحية النظرية والعملية - دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة 2006، ص 17

و ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا بإيطاليا عام 1581م ، وكانت بريطانيا سباقة في هذا المجال، فأصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت " جمعية المحاسبين القانونيين" بادنبره 1854م ، ثم في كندا 1880م ، وفي فرنسا 1881م، والولايات المتحدة الأمريكية 1882م ، وألمانيا سنة 1896م ، واستراليا 1904م ، وفنلندا سنة 1911م ، مع العلم أن المهنة كانت قد نشأت في هذه الدول من قبل حيث تكونت سجلات لقياد أسماء المحاسبين والمدققين كمهنيين¹.

نتيجة البحث المستمر لتطوير عملية التدقيق من الجانب النظري و بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام . نقدم ملخصا لأهم الفترات التاريخية للتدقيق كما يلي :²

أولا: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500م

كانت المحاسبة في هذه الفترة تقتصر على جرد المخزون السلعي بالنسبة لسلطات الدولة والمشروعات العائلية، وهي عملية متكررة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر³. فيستمع الشخص الذي يقوم بعملية تدقيق الحسابات والتي كانت تملى عليه ، ويعتمد على تجربته للتأكد من دقة ما يسمعه ، واستخدم هذه الطريقة ملاك الأراضي لمراقبة أعمال فلاحهم.

ثانيا: الفترة ما بين 1500م و 1850م

مهدت هذه المرحلة للثورة الصناعية ، وزادت الحاجة للمدققين. و تم تطبيق و استعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي بصورة بسيطة وغير متطورة كما هو حاليا و من هنا ظهر نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع⁴.

1 سامي مجد الوقاد و لوي مجد وديان ، تدقيق الحسابات (1) ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن - الطبعة الأولى 2010 - ص 18.

2 Lionel Gollins et Genard Valin, Audit et contrôle Interne (Aspects financiers, Opérationnels et stratégiques,) Dolloz Gestion, 4e Edition , 1992, p 17.

3 إشتيوي عبد السلام ، المراجعة معايير وإجراءات ، دار النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الرابعة 1996 ، ص 14 .

4 حسين القاضي و حسين دحدوح ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية ، الأردن 1999 ، ص 02.

ثالثا: الفترة ما بين 1850م و 1905م

بعد الانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة و انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ، المالكين خاصة و بعد ظهور قانون الشركات البريطاني 1862 م الذي اعترف بخدمة مدققي الحسابات لتدقيق شركات المساهمة . أصبح التدقيق يظهر كمهنة ونشاط مهم خاصة بعد تدعيمه بقوانين لابداء الرأي الفني و المحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها . وفي العالم العربي فإن فلسطين والعراق كانتا متقدمتين في مجال التدقيق منذ سنة 1919 م ، ولها تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطاني . وهي تثبت حقوق وواجبات مدقق الحسابات.¹ واستمر هذا القانون مطبقا في العراق إلى غاية 1957 م إلى أن تم استبداله بقانون الشركات العراقي 1958 م ، وأصبحت مهنة التدقيق خاضعة لقانون خاص ينظم الدخول في هذه المهنة² . أما في فلسطين بقي معمولا به حتى عام 1948م. وفي الأردن أدي قانون ضريبة الدخل سنة 1946 م (تعديل القانون سنة 1932 م) إلى تطور مهنة التدقيق فيها، وبعدها صدر قانون مزاوله مهنة التدقيق رقم 10 سنة 1961 م ، القانون 32 لسنة 1985 ثم قانون ضريبة الدخل المعدل رقم 57 لسنة 1985 والشركات لسنة 1989 أدت كلها إلى تطور مهنة التدقيق في الأردن³ . أما في الخليج العربي تم تطبيق قانون الشركات الهندي المستمد من القانون الإنجليزي إلى حين استقلال هذه الأقطار، أما في سوريا ولبنان والمغرب العربي، فنشأت وتطورت مهنة التدقيق علي الأسس المطبقة في فرنسا التي لم تكن متطورة كما هو الحال في بريطانيا⁴ .

1 هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2 خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية - مرجع سبق ذكره، ص 20.

3 سامي مجد الوقاد و لوي وديان تدقيق الحسابات (7) مرجع سبق ذكره ص 20.

4 هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

تطور التدقيق في الجزائر :

- قد اعتمدت الجزائر مجموعة من التشريعات فيما ينظم مهام وواجبات المدققين الخارجيين والذين يتمثلون في حالة الجزائر في محافظ الحسابات والخبير المحاسبي ، ويظهر تطور الإهتمام بالتدقيق كمهنة من خلال التشريعات التالية:
- مرسوم تنفيذي رقم 70-173 المؤرخ في 16 ديسمبر 1970 تم تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية .
 - مرسوم تنفيذي رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تخصيص قانون لمحافظ الحسابات بمهنتين جديدتين هما: ممارسة هذه المهنة من طرف مهنيين مستقلين للتدقيق القانوني ، وعدم التدخل في التسيير وذلك بجعل انفصال تام بين التدقيق الخارجي لمشروعية ومصداقية الحسابات .
 - مرسوم تنفيذي رقم 92 - 02 مؤرخ في 13 يناير 1992 ، يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصه وقواعد عمله .
 - قرار مؤرخ في 7 نوفمبر 1994 ، يتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات .
 - قرار يتضمن كيفية نشر معايير تقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق لممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .
 - مرسوم تنفيذي رقم 96 - 136 مؤرخ في 15 أبريل 1996 ، يتضمن قانون أخلاقيات مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .
 - مرسوم تنفيذي رقم 96 - 318 مؤرخ في 25 سبتمبر 1996 ، يتضمن أحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه .

- مرسوم تنفيذي رقم 96 - 431 مؤرخ في 30 نوفمبر 1996 ، يتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ، مراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري ، وكذا المؤسسات العمومية الغير مستقلة .
- مرسوم تنفيذي رقم 97 - 457 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997 ، يتضمن المادة 11 من القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 ابريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .
- مرسوم تنفيذي رقم 97 - 458 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997 ، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92 - 20 المؤرخ في 13 يناير 1992 ، والذي يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله .
- مقرر رقم 94 / SPM / 13 المؤرخ في 02 فبراير 1994 ، المتعلق بالاجتهادات المهنية لمحافظ الحسابات .
- مقرر مؤرخ في 24 مارس 1999 ، يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات ، وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق للممارسة مهنة الخبير المحاسب ، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .
- مرسوم تنفيذي رقم 01 - 351 مؤرخ في 10 نوفمبر 2001 ، يتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 ، والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلق بكيفيات استعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات أو المنظمات .
- مرسوم تنفيذي رقم 01 - 421 مؤرخ في 20 ديسمبر 2001 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92 - 20 المؤرخ في 13 يناير 1992 ، المعدل والمتمم والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله .

- مرسوم تنفيذي رقم 10 - 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010 المادة 22 ولقد تطرق المشرع الجزائري في القانون على أنه " يعد محافظ حسابات ، في مفهوم القانون ، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص ، وتحت مسؤوليته ، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيآت وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها" .
- مقرر رقم 002 المؤرخ في 24 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق والذي يهدف إلى وضع حيز التنفيذ أربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق الآتية :
 - المعيار الجزائري للتدقيق 210 اتفاق حول أحكام مهام التدقيق (يعالج المعيار 210 واجبات المدقق للاتفاق مع الادارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة ، حول أحكام مهمة التدقيق ويخص هذا المعيار كل مهام الكشوف المالية المالية)؛
 - المعيار الجزائري للتدقيق 505 التأكيدات الخارجية (يعالج المعيار 505 إستعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة إثبات)؛
 - المعيار الجزائري للتدقيق 560 أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة (يعالج المعيار 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية)؛
 - المعيار الجزائري للتدقيق 580 التصريحات الكتابية (يعالج المعيار 580 إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية والواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى والمتعلقة بالتصريحات الكتابية)؛
- في 11 أكتوبر 2016 جاء القرار 150 الصادر عن وزارة المالية الذي يهدف إلى وضع أربعة (04) معايير جزائرية إضافة للمعايير السابقة كالتالي :

- المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية (يعالج المعيار 300 إلتزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية ويخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة ويعالج المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الإعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية)؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 500 العناصر المقنعة (يعالج المعيار 500 واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز التنفيذ لإجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه) ؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 510 مهام التدقيق الأولية – الأرصدة الافتتاحية (يعالج المعيار 510 واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية والمتعلقة بالكشوفات المالية السابقة)؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية (يعالج المعيار 700 إلتزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية وشكل ومضمون تقريره)؛
- وبعدها جاء المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 ليضيف أربعة (04) معايير جديدة تابعة للمجموعة الأولى للمعايير الجزائرية للتدقيق:
- المعيار الجزائري للتدقيق 520 الإجراءات التحليلية (يعالج المعيار 520 إستخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها ، وإلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات التي تتم في نهاية التدقيق)؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الإستغلال (يعالج المعيار 570 التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الإستغلال في إعداد الكشوف المالية) ؛

- المعيار الجزائري للتدقيق 610 إستخدام أعمال المدققين الداخليين (يعالج المعيار 610 شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له أن وظيفة التدقيق الداخلية بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته) ؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 620 إستخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق (يعالج المعيار 620 واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان اخر غير المحاسبة والتدقيق ، إضافة إلى كفاءات الأخذ بإستنتاجات الخبير)؛
- ثم صدرت مؤخرا في 24 سبتمبر 2018 مقرر رقم 77 والذي وضع أربعة (04) معايير أخرى جديدة كالتالي :
- المعيار الجزائري للتدقيق 230 وثائق التوثيق (يعالج المعيار 230 المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية) ؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 501 العناصر المقنعة- اعتبارات خاصة (يعالج المعيار 501 مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعايير 330 " ردود المدقق في تقييم المخاطر " و 500 " العناصر المقنعة" وكذلك المعايير الجزائرية الأخرى المعنية ، وهذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية) ؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 530 السبر في التدقيق (يعالج المعيار 530 طريقة إستخدام السبر الإحصائي والغير إحصائي لتحديد وإختيار عينة ما ، ووضع فحوص لإجراءات الإختبار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السبر وهو متم للمعيار 500 الذي يعالج واجبات المدقق عند جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة)؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 540 تدقيق التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها (يعالج المعيار 540 واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية ، بما فيها التقديرات المحاسبية الحقيقية

والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية ، وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص

الإختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة).

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق:

المعنى اللفظي للتدقيق هو Audit وهي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire وتعني "يستمع" كما أن التاريخ القديم يشير إلى أن قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها ، وبالتالي كانت العملية قاصرة علي الحسابات المالية الحكومية ، التي كانت تعقد جلسة استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع ، وبعدها يقدم المدقق تقريره¹ . كما أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاية و تدقيقها² .

و نشرت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق في عام 1972 تعريف علمي للتدقيق كما يلي : "تدقيق الحسابات عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات عن افتراضات ، بوقائع وأحداث اقتصادية بطريقة موضوعية ، وذلك لمعرفة مدى صحة هذه الافتراضات ومدى تماشيها مع المعايير المحددة ، وإيصال نتيجة ذلك إلي الأطراف المعنية (مستخدمي المعلومات)"³

وعرف أيضا أنه "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحفا انتقائيا منظما قصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله في ربح وخسارة عن تلك الفترة"⁴ .

1 أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية 2005 ، ص6.

2 هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق - من الناحية النظرية والعملية - مرجع سبق ذكره ، ص17.

3 محمد فضل مسعد و خالد راغب الخطيب، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الطبعة الأولى 2009 ص17 .

4 خالد أمين ، "علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية"، مطبعة الإتحاد، عمان طبعة 1999 - ، ص14 .

وأيضاً "التدقيق هو عبارة عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة" ¹ .

كذلك عرف " التدقيق بأنه فحص للدفاتر والسجلات والمستندات لتمكين المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي للمؤسسة " ² .

و عرف التدقيق على " أنه فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية (المالية وغير المالية) لأي مؤسسة وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره" ³ .

وعرف أيضاً التدقيق بأنه "فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها" ⁴ .

من خلال ما سبق من تعاريف لمفهوم التدقيق نستنتج النقاط التي ركزت عليها هذه التعاريف والتي تمحورت حول الأساسيات التالية وهي الفحص ، التحقق والتقرير: ⁵

الفحص: " Examination " : يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتدوينها ، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والفني للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

1 إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال - حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2009 ، ص 17

2 محمد نصر الهوارى وآخرون، المراجعة - تأصيل علمي - ممارسة عملية، مكتبة دعم الكتاب الجامعي، جامعة عين شمس 2000 ، ص 1

3 غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية - دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2009 ، ص 17

4 غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية، مرجع سبق ذكره، ص14

⁵ Angot H./Fisher C./Theunissen B, « **Audit comptable , audit informatique** », DeBoeck, Bruxelles,2004, p53

التحقق: " **Verification** " : يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة

أعمال المؤسسة وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

التقرير: " **Rapport** " : يقصد به تقديم نتائج التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الجهات المعنية ، سواء كان

داخل المؤسسة أو خارجها ، نستطيع أن نقول أن التقرير هو المنتج النهائي لعملية التدقيق.

وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق علي أنه : "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني

يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل ، استنادا على معايير التقييم وتقدير

مصدقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم" ¹ .

كما جاء تعريف التدقيق على لسان جمعية المحاسبة الأمريكية كما يلي:

" المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية " **SYSTEMATIC** " لجمع الأدلة و القرائن بشكل موضوعي التي تتعلق

بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى توافق وتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ

الأطراف المعنية بنتائج المراجعة " ²

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد النقاط التالية للتدقيق: ³

● تدقيق الحسابات عملية منتظمة فعلية الفحص التي يقوم بها المدقق تعتمد علي التخطيط المسبق ووضع

برنامج التدقيق المعد مسبقا.

● أدلة الإثبات هي الأحداث الاقتصادية التي قيمت بصورة موضوعية.

1 Lionnel .C et Gerard.v, **Audit et Contrôle interne, aspects financière, opération et stratégique**, Opcit, P 22

2 Henri Mitonneau, « **réussir l'audit des processus** », 2ème édition, afnor, France, 2006,p53

3 أحمد حلمي جمعة، المدخل إلي التدقيق الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 07.

● تحديد الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية يمثل الحكم الشخصي لتطابق العمليات المسجلة مع المعايير الموضوعية.

● تقرير المدقق جوهر عملية التدقيق كما أن النتائج التي يظهرها الرأي الفني المحايد الذي يتضمنه له تأثير كبير في سلوك مستخدمي المعلومات من حيث ترشيد أحكامهم وقراراتهم.

● التدقيق هنا هو التدقيق الخارجي ، أي يقوم به مكتب تدقيق من خارج المؤسسة ، وبالتالي إضافة مزيد من الثقة إلى المعلومات التي تنبع من نظام الإتصال.

وكخلاصة للتعريف السابقة فان التدقيق هو عملية فحص منظمة قصد تحديد الأخطاء والإختلاسات وجمع الأدلة لتوثيقها في تقرير نهائي وإبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية .

الفرع الثالث : أهداف التدقيق وأهمية التدقيق

أولا : أهداف التدقيق

يشار إلى أن هناك العديد من الأهداف التي يحققها التدقيق هي:¹

❖ مساعدة جميع المستويات الإدارية في إخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج

أعمالهم بشكل واقعي بعيدا عن التحيز وفي حالة وجود نقاط ضعف أو ثغرات معينة في العادة يقدم

توصيات لمعالجة وتصحيح هذه الأوضاع.

❖ إضافة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين

عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه ، وبناء عليه يشمل نطاق التدقيق آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة

وفعالية نظام الرقابة ، التقييم والتوجيه وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات.

1 دهمش نعيم "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإئتمانية في الدول النامية". مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، 2000، ص214.

إضافة إلى الأهداف التالية: ¹

- ❖ التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية في المنظمة وإختبار دقة العمليات والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات لتقرير مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات.
 - ❖ التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.
 - ❖ تدقيق القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات المنظمة من سوء الإستعمال أو التلف أو الضياع.
 - ❖ التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات السارية مطبقة من قبل جميع العاملين في المنظمة.
 - ❖ تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات.
 - ❖ مراجعة وسائل حماية الأصول (الممتلكات) والتحقق من وجودها والإلتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.
 - ❖ الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد مواطن الخطر ومنع واكتشاف الغش والاحتيال.
 - ❖ مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد فيما إذا كانت النتائج تنسجم مع الأهداف المرجوة وفيما إذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها وكما هو مخطط لها.
- والجدول التالي يوضح ذلك:

1 نور أحمد، ،مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الطبعة الثانية بيروت، الدار الجامعية، لبنان ، 2007، ص243.

الجدول رقم (02- 01) التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500م	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1500-1850م	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1905م	1. اكتشاف التلاعب والاختلاس 2. اكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الإختيارات ولكن الأساس هو التدقيق التفصيلي	عدم الاعتراف بها
1905-1933م	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء	بالتفصيل وتدقيق إختياري	اعتراف سطحي
1933-1940م	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي . 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء	تدقيق إختياري	بداية في الإهتمام
1940-1960م	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي	تدقيق إختياري	إهتمام وتركيز قوي

المصدر : محمد سمير الصبان و آخرون ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر سنة

ثانيا : أهمية التدقيق

تتمثل أهمية التدقيق في النقاط التالية:

- ❖ تقارير التدقيق تعتبر مصدرا مهما للمعلومات عن الرقابة الداخلية ، لذا يقوم المدققون الخارجيون بمراجعة التقارير السنوية السابقة .¹
- ❖ تعتبر إسهاما في إدارة الشركات عن طريق مراقبة وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية (جودة وظيفة التدقيق)² . وقد تكون هذه المخاطر متعلقة بأحداث خارجية وداخلية وتؤثر على أهداف الشركة ، فقد تنشأ المخاطر أو تتغير بتغير الظروف التالية:³
 - التغيرات في بيئة الأعمال؛
 - أنظمة معلومات جديدة أو معدلة؛
 - النمو السريع (التقنيات الجديدة). إعادة هيكلة الشركة؛
 - إصدارات محاسبية جديدة من هيئات مهنية.
- ❖ تكمن أيضا أهمية التدقيق في تحديد المخاطر الإستراتيجية التي تواجه الشركات.

المطلب الثاني : أنواع ، إجراءات ومعايير التدقيق

التدقيق عملية ممنهجة تقوم وفق إجراءات ومعايير بمختلف أنواعه ، و سوف نبين في هذا المطلب مختلف أنواع التدقيق حسب عدة وجهات النظر ، لنوضح طرقه وإجراءاته ، والمعايير الدولية والجزائرية لمهنة للتدقيق.

1 Schneider, A., , **ASSESSMENT OF INTERNAL AUDITING BY AUDIT COMMITTEES** , Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 14, Number 2, (2010) PP:19-26

2 Christopher, Joe, Gerrit Sarens, and Philomena Leung. "**A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia.**" Accounting, Auditing & Accountability Journal 22.2 (2009): 200-220.

3 خلف عبد الله الواردات " التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2006 ص 63.

الفرع الأول : أنواع التدقيق

أولاً: من حيث القائم بعملية التدقيق¹

➤ التدقيق الخارجي : وهو التدقيق أو المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة حيث يكون المدقق مستقلاً عن إدارة المؤسسة.

➤ التدقيق الداخلي : وهو أداة مستقلة تعمل من داخل المنشأة للحكم وتقييم لخدمة الإدارة في مجال الرقابة عن طريق المراجعة المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية أخرى.

ثانياً : من حيث نطاق التدقيق²

➤ التدقيق الكامل : وهو التدقيق أو المراجعة التي تتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمثل في المنشأة خلال الفترة المحاسبية ، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب اذا كانت نتيجة تقييم نظام الرقابة غير مرضية ، فيضطر إلى إستخدامه لتنفيذ برنامج عمله .

➤ التدقيق الجزئي : يتم فيه تدقيق عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ، ولتنفيذه يختار المدقق بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.

ثالثاً: من حيث الالزام³

➤ التدقيق الازامي : هو الذي يفرض القانون القيام به ، حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها.

1 محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، سنة 2002، ص 42

2 السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية (معايير و قواعد)، دار الكاتب الحديث، بدون بلد نشر، سنة 2008، ص 42، 43

3 السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية (معايير و قواعد)، نفس المرجع ص 44، 45

➤ التدقيق الإختياري : هو الذي يتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة ، أي تم بناء على طلب الإدارة بهدف معين.

رابعا: من حيث مدى الفحص

➤ التدقيق الشامل : وهو الذي يشمل جميع العمليات دون استثناء ، فإذا كان المدقق بصدد فحص حسابات العملاء فإنه يدقق على جميع الأرصدة والعمليات التي أدت إليها بالنسبة لكل رصيد منها واحد ابواحد ويصلح هذا النوع من التدقيق للمنشآت الصغيرة.¹

➤ التدقيق الإختياري : يعتمد على بعض الأساليب الخاصة بالعينات لإجراء تقدير يعمم على جميع المفردات سواء كان إختبار هذه العينات عن طريق التقدير والحكم الشخصي أو عن طريق الأساليب الإحصائية وإذا كان المدقق يطبق المراجعة على حسابات العملاء فإنه يقوم بإختبار عينته منها لدراستها على أنها ممثلة لجميع الحسابات ويصلح هذا النوع من التدقيق للمنشآت كبيرة الحجم.²

خامسا : من حيث توقيت التدقيق.³

➤ التدقيق النهائي : وهو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية الخاضعة للتدقيق أي بعد إجراء قيود التسوية وإعداد الميزانية والقوائم المالية ، مما يتيح للمدقق أن يتتبع العمليات المحاسبية من أولها إلى آخرها ، وهذا النوع من التدقيق يلائم المنشآت الصغيرة.

➤ التدقيق المستمر : وهو الذي يتم على مدار السنة المالية ويتم الشروع بتنفيذها منذ الأشهر الأولى للسنة المالية الخاضعة للتدقيق وفق برنامج زمني محدد ، وهذا النوع من التدقيق يلائم المنشآت الكبيرة.

1 محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2005 ، ص ص:49،48

2 عبد الفتاح الصحن وآخرون، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، دار النشر للثقافة ، مصر 2004، ص:36

3 كمال خليفة أبو زيد، وآخرون، دراسات في المراجعة الخارجية القوائم المالية (الإطار النظري، معايير المراجعة، مراجعة الأنظمة الإلكترونية، التطبيقات الحديثة) دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 47

وهناك أنواع أخرى للتدقيق منها:¹

➤ التدقيق المالي : " ويقصد به فحص كل من أنظمة الرقابة الداخلية ، والبيانات ، والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي في محايد حول مدى صحة القوائم المالية" وينقسم التدقيق المالي إلى:

❖ التدقيق المستندي : الذي يركز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية

للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية وتدقيق البيانات الحسابية الموجودة في تلك المستندات.

❖ التدقيق الفني : يركز في البحث عن إذا ماكانت المؤسسة تطبق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

➤ التدقيق الإداري : "ويقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع من أن الإدارة تسيّر نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، ويطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية ."

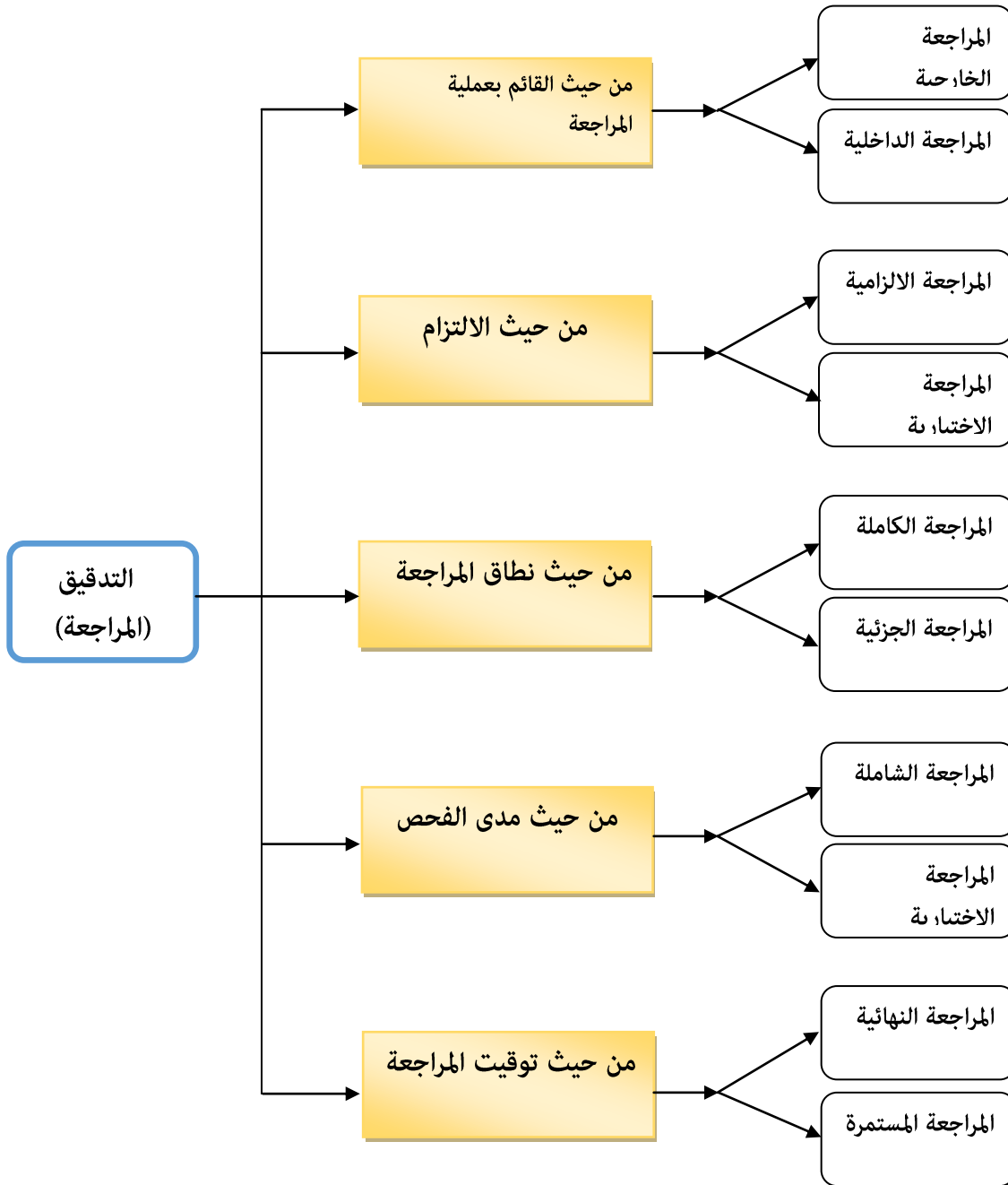
➤ التدقيق القانوني : "يطلق عليه البعض تدقيق "الالتزام" أو "التوافق" أو "الإلتساق" أو "الامتثال" وهو الشائع في الاستعمال ويقصد به التأكد من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة ."

➤ التدقيق الاجتماعي : " يعنى هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام المشروع المعني بواجبه الوطني اتجاه المجتمع وتحقيق الرفاهية له".

و يمكن توضيح أنواع التدقيق كما هو مبين في الشكل التالي:

1 خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص 35،36،37

شكل رقم (01-02) أنواع التدقيق (المراجعة)



المصدر : محمود السيد الناغي ، المراجعة إطار النظرية والممارسة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، مصر ، سنة

الفرع الثاني : طرق (أساليب) التدقيق وإجراءاته :

تتمثل طرق و إجراءات التدقيق فيما يلي :¹

1. **الملاحظة** : تستخدم عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة ، وتطبق في الحكم على صلاحية الطرائق المحاسبية المستعملة بمشروع الزبون أو العميل ، ومدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية .
2. **التفتيش** : وتطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى للتأكد من وجودها الفعلي ، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول ، والإيرادات والمصاريف العادية.
3. **الثبت (التعزيز)** : وتطبق في التأكد من أرصدة الحسابات ، ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المؤسسة، أي التأكد من صحة هذه الأرصدة ومطابقتها مع أرصدة المتعاملين الخارجين مع أرصدة الحسابات الموجودة في المؤسسة وغيرها .
4. **المقارنة** : وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة الشبيهة ومعرفة الأسباب الجوهرية للتغير .
5. **التحليل** : يطبق على الحسابات والبيانات للسنة الحالية لتقرير مدى الإعتماد عليها.
6. **الاحتساب** : يطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل أو الزبون مثل احتساب بضاعة آخر المدة ، وأرصدة العملاء والمدفوعات مقدما والمستحقات وغيرها.
7. **الاستفسار** : يطبق على سياسة المشروع المعني ، مثل الالتزامات العرضية والخطط المستقبلية والتوقعات المنظورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمشروع ، أي البيانات التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة.

1 خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق ص38

من خلال ماسبق نستنتج أن أساليب التدقيق تتركز على الفحص والتحليل من ملاحظة وتفتيش ومقارنة واستفسار للخروج برأي مدعم بأدلة إثبات ، فهذه الوسائل تساعد في جمع هذه الأدلة .

الفرع الثالث : معايير التدقيق الدولية

يقصد بالمعايير انها " تلك الأنماط و الأساليب الواجب على المدقق الالتزام بها ومراعاتها أثناء أداءه وقيامه لمهمته ، حتى لا يكون مقصراً وما يتبع ذلك من عواقب" ¹ . والمعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي تنقسم إلى ثلاث مجموعات كالتالي :

أولاً :معايير عامة.

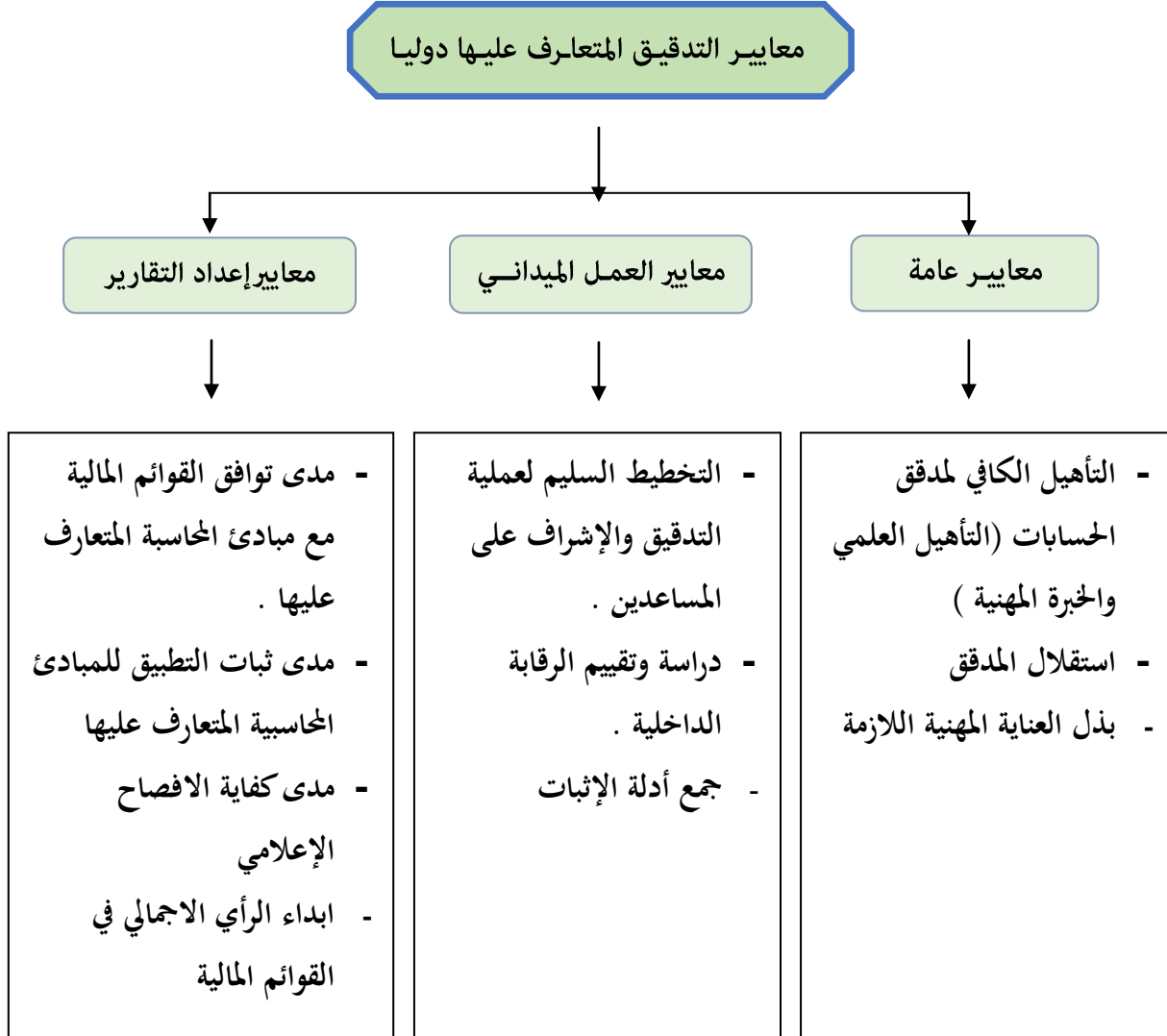
ثانياً :معايير العمل الميداني.

ثالثاً :معايير إعداد التقارير.

ويمكن توضيحها في الشكل الموالي :

1 نجاد بوتين ،"المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005 ، ص ص 36،37

الشكل رقم (02-02) معايير التدقيق المتعارف عليها



المصدر : أرينز ألفين ، جيمس لوبك " المراجعة مدخل متكامل " تعريب محمد عبد القادر ، الديسبي ، أحمد

حامد حجاج ، دار المريخ ، السعودية ، 2005 ص 42

أولا :المعايير العامة:

تتمحور حول التأهيل والصفات الشخصية للمدقق و جودة و نوعية أداءه¹ ، و حسب مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي فإن هذه المعايير تتمثل في²:

1. أن يتمتع المدقق بالقدر الكافي من التأهيل العملي والعلمي؛
2. أن يكون محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والتدقيق؛
3. أن يبذل المدقق العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداء مهنته وكتابة تقريره.

ثانيا :معايير العمل الميداني :

الكفاءة والاستقلالية لا تكفيان حتى يكون العمل جيدا ، بل و يجب أن يحقق المدقق مستوى مقبول من حيث انتظام ومصداقية الحسابات . و تتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، و هي ثلاثة معايير كالتالي³:

1. التخطيط لمهمة التدقيق و الإشراف على أعمال المساعدين؛
 2. دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة ، و ذلك لتقرير مدى الاعتماد عليه ؛
 3. تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة ، والتي ستتقيد بها إجراءات التدقيق ؛
 4. الحصول على أدلة اثبات كافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك ،
- تساعد على إبداء الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية موضع الفحص والتدقيق.

1 Mokhtar Belaiboud, « **pratique de l'audit** », Berti édition, Alger, 2005,p112

2 زوهري جلييلة ، أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 04 ، ديسمبر 2015 ، ص 58

3 زوهري جلييلة، نفس المرجع السابق، ص 59

ثالثا :معايير إعداد التقرير :

أن تقرير المدقق هو الخلاصة التي تجمع كل ماسبق من إجراءات ، لما فيه من معلومات مقدمة لأغلب المستخدمين ، " ويجب أن تتوفر على كافة المعلومات اللازمة به قدر الامكان ، كما يجب أن يكون واضحاً ومختصراً و متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة التدقيق¹"

و قد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير التدقيق وتحقق كل ما ذكر سابقا وهي²:

- 1 - توضيح ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- 2 - توضيح ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة؛
- 3 - أن تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه التقرير من معلومات ؛
- 4 - إبداء رأي المدقق عن القوائم المالية ، أو الامتناع عن إبداء الرأي ، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك و يجب أن يوضح خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

المطلب الثالث : تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

في هذا الجزء تطرقنا إلى التدقيق الداخلي بصفة خاصة وتحديد مفاهيمه وأنواعه ، ثم انتقلنا إلى الرقابة الداخلية وتحديد مكوناتها وخصائصها، وبعدها إلى التدقيق الخارجي وتوضيح أهدافه والتركيز على استقلالية المدقق الخارجي.

1 , «Jonquières. **M' manuel de l'audit des systèmes de management à l'usage des auditeurs et des audités** **AFNOR**, Paris, 2006, p26

2 زوهري جلييلة، أثر الاصلاحات الخاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر ،مرجع سابق،ص59

الفرع الأول: التدقيق الداخلي

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تقوم عليها المنشآت ، فقد عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) كما ورد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (ISPPIA) بأنه: "نشاط مستقل ، وموضوعي واستشاري،

صمم لتحسين عمليات المنشأة وزيادة قيمتها ، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة

ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر ، وضبط وإدارة وترشيد العمليات"¹

كما عرف بأنه "مجموعة من الأنظمة و الأنشطة المستقلة داخل المنشأة ،معين من طرف الإدارة بشكل مستمر ،

يهدف لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية ، لحماية أصول وممتلكات المنشأة ، والتحقق من إتباع الموظفين

للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية ، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في

أداء مهامها ، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى

في ضوء القدرات الحالية "².

وعرف أيضا بأنه: "وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة

الإدارة عن طريق التأكد من كافة أنظمة الرقابة الداخلية أنها تعمل بشكل كفء وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام

الرقابي كما حددتها الإدارة، وذلك بإستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية

التحكم المؤسسي "³.

1 Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and Beasley Mark. **Auditing and assurance services: an integrated approach.** Boston: Prentice Hall, 2012, p816

2 خالد الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص103

3 علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص30

وعرف التدقيق الداخلي أيضا بأنه: "عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحيد لأي منشأة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"¹

وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) التدقيق الداخلي بأنه: "هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة، يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المنشأة لأهدافها في النواحي التالية :

كفاءة العمليات وفعاليتها، والإعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها"²

كما عرفه المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين (IFACI) على أنه: " نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكّمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح لتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة "³.

ثانياً: أنواع التدقيق الداخلي

سبق لنا وأن تعرضنا لبعض الأنواع وسوف نقدمها باختصار كما يلي :

التدقيق المالي:

عرف على أنه " تقييم مستقل للبيانات المحاسبية و التأكد من صحتها و موثوقيتها مثل فحص الحسابات المالية ونظام الرواتب والقوائم المالية السنوية"⁴.

1 هاني نظمي، إيهاب العزب، تدقيق الحسابات: الإطار النظري، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص12.

2 إيهاب نظمي ابراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص21

3 <https://www.ifaci.com> تاريخ الاطلاع 2019/03/15 على الساعة 19:00

4 Kagermann, H., Kinney, W., and Kuting, K, Internal Audit Handbook, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, , (2008) USA. P119

التدقيق التشغيلي:

عرف على أنه : " المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة ، للتأكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة ، للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف " ¹.

تدقيق الالتزام:

ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات ².

الفرع الثاني : نظام الرقابة الداخلية

جوهر وظيفة الرقابة هو متابعة أداء وأنشطة المنظمة للتأكد من إنجاز النتائج المخطط لها ، وإتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب ظهور أي انحرافات ذات دلالة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط له ، والقيام بالتصحيحات اللازمة لتلك الانحرافات ³.

و حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA) نظام الرقابة الداخلية هو "مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية و الحصول على ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية"⁴

1 أحمد مجّد العمري ، فضل عبد الفتاح عبد المعني ، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2006، ص 36

2 ايهاب نظمي ابراهيم ،مرجع سابق ،ص 23

3 طارق طه ، إدارة الأعمال منهج حديث معاصر ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية مثر ، 2006، ص 79

4 BIRI.R : **Control interne et vérification**, édition reportaient INC, canada, 1986, p 36.

أولا: تعريف الرقابة الداخلية

تعددت المفاهيم حول الرقابة الداخلية ونذكر منها ما يلي :

عرفت الرقابة الداخلية " بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الجهة المختصة والمخولة قانونا للتأكد من مدى تحقيق

الأهداف المسطرة ، وكذلك التأكد من سلامة وشرعية الأعمال المنجزة لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم إتخاذ

الإجراءات اللازمة لمعالجة الإنحرافات".¹

"الرقابة الداخلية هي عملية التأكد من أن ما تم التخطيط له هو ما تم تنفيذه وكشف الإنحرافات ثم تصحيحها إن

وجدت للوصول إلى الأهداف المحددة سلفاً"²

جاء في معيار التدقيق رقم 2201 الصادر عن مجلس الاشراف على شركات المحاسبة المعتمدة (PCAOB) في

أمريكا تعريف الرقابة الداخلية بأنها: "عملية مصممة من قبل مختص أو باشراف رئيس الإدارة التنفيذية والمسؤولين

الماليين الرئيسيين أو أشخاص يؤدون وظائف مماثلة ومتأثرة بمجلس الإدارة والإدارة وبأشخاص آخرين، وذلك بغية

توفير تأكيد معقول بخصوص موثوقية إعداد التقارير المالية وتحضير القوائم المالية للأغراض الخارجية، وفقا للمبادئ

المحاسبية المقبولة عموما بما في ذلك السياسات و الإجراءات".³

1 عوف محمود الكفراوي ، الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار ، الاسكندرية مصر ، 2010، ص25

2 ماجد مجد الفراء، سمر مجد شاهين :واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر،

العدد 02 ، سنة 2008 ، ص -576

3 حسين أحمد دحدوح :دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، مجلة جامعة - دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد الأول،

سنة 2008 ، ص 265

ثانيا: مكونات نظام الرقابة الداخلية

كما ورد في المعايير الدولية للتدقيق وحسب المعيار 400 (المعايير الأمريكية والدولية، 2012) فإن الرقابة الداخلية تختلف من مؤسسة لأخرى، حسب حجم المؤسسة، الهيكل التنظيمي وطبيعة العمل، ولكن هناك عناصر أساسية يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي داخلي جيد وهي :

1. المحيط الرقابي.
2. النظام المحاسبي.
3. الإجراءات الرقابية

والجدول التالي يختصر مكونات الرقابة الداخلية كما هو موضح :

الجدول رقم (02-02) مكونات الرقابة الداخلية

عناصر مكونات الرقابة	وصف مكونات الرقابة	مكونات الرقابة الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> - القيم الأخلاقية والنزاهة - الالتزام بالكفاءة - مجلس الادارة أو مشاركة لجنة التحقيق - فلسفة الادارة ونمط التشغيل - الهيكل التنظيمي - تحديد السلطات والمسؤوليات . - وممارسات الموارد البشرية 	<p>السياسات والإجراءات والتصرفات والاتجاه العام والادارة العليا وأصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها .</p>	بيئة الرقابة
<ul style="list-style-type: none"> - عمليات تقدير الخطر - تحدي العوامل التي تؤثر على الخطر - إمكانية حدوث الخطر - قرار ادارة الخطر 	<p>تحديد وتحليل الإدارة المخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقا للإطار الدولي للتدقيق</p>	تقدير المخاطر

<ul style="list-style-type: none"> - أنواع الأنظمة الرقابية - الفصل الكافي للواجبات - الترخيص الملائم للعمليات والانشطة - السجلات والمستندات الكافية - الرقابة المادية على الأصول - الإختبارات المستقلة على الأداء 	<p>الإجراءات والسياسات التي تصنفها الادارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي</p>	<p>الأنشطة الرقابية</p>
<p>أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات ، الاكتمال ، الدقة ، التبويب ، التوقيت ، الترحيل ، التلخيص</p>	<p>الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقرير عن عمليات الوحدة الاقتصادية</p>	<p>المعلومات والإتصال</p>
<p>متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية</p>	<p>التقييم المستمر والدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف</p>	<p>المتابعة</p>

المصدر : آلان عجيب مصطفى هلندي وآخرون ، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي

الالكتروني - دراسة تطبيقية ، مجلة العلوم الانسانية ، العراق ، العدد 45 سنة 2010 ، ص 11

ثالثا: خصائص نظام الرقابة الداخلية

حتى نتمكن من الحكم على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية وأساليبها وأدواتها وإجراءاتها وطرقها المطبقة في

المؤسسة على تحقيق نظام الرقابة الداخلية وأهدافه هناك مجموعة من الخصائص¹. تتمثل في مايلي :²

1 بن قطيب علي ، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف مسيلة - الجزائر 2017، ص 51

2 زين يونس " أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، سنة 2014 ، ص 52

1 - وجود خطة تنظيمية دقيقة:

تتغير وتتطور في المستقبل فهي مرنة حسب التعديلات التي تنشأ من التغذية العكسية للنظام ، وتمثل عناصرها في

مايلي :

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه؛
- تحديد المسؤوليات بين الأفراد؛
- التحقق من أهداف نظام الرقابة الداخلية .

2 - سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات:

من أجل تحقيق ما يلي:

- مراقبة سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات من مدخلات ومخرجات؛
- تبويب البيانات ووضع دليل لها، لتسهيل إعداد القوائم المالية، و توحيد تسجيل العمليات الحسابية؛
- توضيح الإجراءات الخاصة بتداول هذه السجلات حتى يتم حفظها.

3 - وضوح خطوط السلطة والمسؤولية:

تتمثل في الإجراءات الموضوعية والخطوات والوسائل الواجب اعتمادها في تسجيل العمليات، حتى تضمن دقة

إتخاذ القرارات ، و يتم ذلك بتقسيم وتحديد الواجبات والمسؤوليات من أجل مراجعة دقة العمل واكتشاف الخطأ

والغش بسرعة.

4 - كفاءة الموظفين:

يجب على الإدارة الأخذ بعين الإعتبار المقومات الآتية:

- إختيار الأفراد المؤهلين؛
- التدريب المستمر للموظفين .

الفرع الثالث : التدقيق الخارجي

أولا مفهوم: التدقيق الخارجي

للتدقيق الخارجي عدة مفاهيم و أهمها ما يلي:

يعرف التدقيق الخارجي على أنه " عملية منظمة ومنهجية لجمع القرائن وتقويمها بشكل موضوعي ، تتعلق بالأنشطة

والأحداث الاقتصادية لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير الموضوعية والمسطرة وإبلاغها

للأطراف المعنية" ¹

وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه " طريقة منهجية منسقة من طرف مهني مؤهل يستخدم تقنيات

المعلومات، والتقييم لإصدار حكم مستقل تفسيري و تعليلي ، مستندا إلى معايير التقييم و تقدير مصداقية و

فعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم" ²

كما عرف التدقيق على أنه " فحص منظم و مستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية المالية وغير

المالية لأي منشأة وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها و إبداء الرأي من خلال تقريره" ³.

1 إيهاب نظمي إبراهيم " التدقيق القائم على مخاطر التدقيق"، مكتبة المجتمع العربي ، ط 1 ، عمان ، 2009 ، ص17

2 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي " المراجعة وتدقيق الحسابات"، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 3. الجزائر ، 2006 ، ص10

3 غسان فلاح المطارنة"تدقيق الحسابات المعاصرة - الناحية النظرية" - ، دار المسيرة، عمان، 2006 ، ص14

و يعرف التدقيق الخارجي أيضا على أنه " فحص للقوائم المالية يشمل على بحث و تقييم تحليلي وانتقاد للسجلات والإجراءات ونواحي الرقابة ، مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة لإبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة"¹

وهو أهم الوظائف التي يركز عليها الكيان الاقتصادي أو المنشأة ، فقد عرفته لجنة المحاسبة الأمريكية بأنه " عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر مع المعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الاطراف المعنية"²

كما عرف أنه " فحص للقوائم المالية، وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من صحة أرصدة عناصر المركز المالي وقائمة الدخل، والحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة، لإبداء الرأي الفني المحايد عن صدق تعبير تلك القوائم للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية"³.

كما عرف التدقيق الخارجي أيضاً بأنه " هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل "⁴ .

وعرف أيضاً على أنه " عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية ، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم المالية للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها ومدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليه"⁵

1 سامي مجّد الرقاد، لؤي مجّد وديان "تدقيق الحسابات"، مكتبة المجتمع العربي ، ط1 ، عمان، 2010 ، ص21

2 مجّد سمير الصبان، ، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، القاهرة الدار الجامعية، الطبعة الأولى 2002 ص 06.

3 محمود يوسف جربوع، أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات، فلسطين: مكتبة الطالب الجامعي، الطبعة الثانية 2007 ص 13

4 أمين السيد لطفي ، التطورات الحديثة المراجعة الإسكندرية الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2007، ص07

5 مجّد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى. 2003، ص01

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التدقيق الخارجي هو عملية منظمة ومنهجية بغية الوصول إلى تقييم موضوعي لأحداث إقتصادية والحصول على أدلة إثبات تؤكد التطابق مع المعايير الموضوعية من خلال شخص مستقل وكفاء.

ثانياً: أهداف التدقيق الخارجي :

يهدف التدقيق الخارجي إلى التأكد من التزام المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من طرف المنشأة واتباع الطرق والسياسات المحاسبية ، وقياس درجة الثبات في تطبيقها من فترة إلى أخرى ، ثم كتابة تقرير يبين درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها ¹ .

فإعداد القوائم المالية وتجهيزها هي مسؤولية المنشأة ، أما المدقق الخارجي فمسؤوليته تتمثل في زيادة المصداقية وتعزيز القيمة للقوائم المالية بإبداء رأي في محايد² ، وتوصيل النتائج إلى الجهات المعنية ، حيث يكتب تقرير يوضح فيه رأيه³. ويرى البعض أن أهداف التدقيق الخارجي تتمثل فيما يلي⁴ :

1-إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

2-بيان أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية وإمداد الادارة أو المنشأة بالمعلومات عن هذا النظام؛

3-إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية

بالبينات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية للمنشأة أم لا.

1 مسعود صديقي ، نحو اطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2004 ص 26

2 . Grinaker, R., **The Auditor's Responsibility in Expressing an opinion**, The Journal of Accountancy 1980 , P63-69.

3 Hayes, R., Schilder, A., Dassen, R., and Wallage, P , **principle of auditing- an international prospective**, First edition, California, USA 2010, p15

4 محمود يوسف جربوع ، أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات ، مرجع سابق ، ص 13.

خلاصة لما سبق فإن الهدف من التدقيق الخارجي هو زيادة الموثوقية والمصدقية في القوائم المالية اعتمادا على تقرير المدقق الخارجي ، وتوصيل المعلومات للمستخدمين لهذه القوائم .

ثالثا :استقلالية المدقق الخارجي.

مفهوم استقلالية المدقق هو أساس ممارسة مهنة التدقيق، وتتطلب الاستقلالية قيام المدقق بعمله دون التعرض لأي ضغوط ، وقد كانت الاستقلالية مرتبطة بالمهنة منذ نشأتها، ويمكن القول أن عملية التدقيق بدون توفر الاستقلالية للمدقق لا معنى لها ولا فائدة منها¹ .

ويرى البعض استقلال وحياد المدقق الخارجي بأنه " :التزام المدقق بالعدالة والنزاهة والموضوعية وعم التحيز مع جميع الأطراف المستفيدة من القوائم المالية المنشورة ، فيجب أن يتصف المدقق بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه ومع جميع الأطراف والفئات "² .

وعرفت الاستقلالية أيضاً بأنها" استقلال المدقق بشخصيته وتفكيره ، والإبتعاد عن أي مؤثرات أخرى فيما يرتبط بمهمته ، وذلك بسبب الثقة في رأيه حول القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق والتي تعتمد أولاً وآخرا على استقلاله وحياده عند إبداء الرأي بها، مما يحتم ضرورة خلق الثقة بحيادية واستقلال مدقق الحسابات من قبل الجمهور المستفيد من خدماته "³ .

1 عبد السلام عبد الله أبو سرعة ، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر، 2010 جامعة الجزائر .ص،18
2 يوسف محمود جربوع ، استقلال وحياد المراجع الخارجي وأثر عدم الالتزام بحما على عملية المراجعة ، مجلة المحاسب القانوني العربي، الأردن ، 1999، الربع الأول ، العدد108 ، ص19
3 عصام قريط، الخدمات الإستشارية وأثرها على الحياد المدقق في الأردن ، مجلة جامعة - دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 24، العدد الأول،2008، ص11

ويرتكز معيار استقلال المدقق الخارجي على جانبين هما كما ما يلي¹:

الاستقلال المادي : أي لا يكون من المساهمين أو الشركاء في المنشأة التي يدقق حساباتها أو أن يكون أحد العاملين

فيها أو له مصالح مادية بها أو أحد أفراد أسرته.

الاستقلال الذاتي أو الذهني : بمعنى أنه يجب أن لا تتأثر موضوعية المدقق في الحكم على الأمور التي يراجعها أي هو

الاستقلال الذي يخاطب ضمير ووزاهة وذات المدقق، حتى لا تتعارض ظغوط المصالح مع أمانته².

ونستنتج مما سبق أن استقلال المدقق الخارجي مرتبط بمقومات شخصية وجب توفرها بالشخص المكلف بالمهنة

كالأمانة والنزاهة والشرف وزيادة على ذلك الكفاءة العلمية والخبرة المهنية والالتزام بالموضوعية عند أداء مهنته .

1 محمد سمير الصبان، ، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية ، مرجع سابق ص 60

2 نصر صالح محمد، نحو إطار نظري عام لمراجعة وأثره على معاييرها، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2004، ص178

المبحث الثاني : هيئات الرقابة البنكية في الجزائر

تمهيد :

نظراً لتعقيد وتوسيع نطاق التعاملات البنكية ، وبعد الأزمات المتكررة على الصعيد الدولي أصبح من الضروري تأكيد عملية التدقيق في البنوك ، خاصة التي تسعى إلى تقديم الأفضل في مجال عملها ، ومن هذا المنطلق يبرز دور المسؤولين في إستخدام الوسائل التي تمكنهم من الكشف عن انحرافاتهم وأخطائهم وتقدير توقعاتهم في المستقبل. و إستخدام تقنيات تدقيق الحسابات البنكية في الدول المتقدمة ساعد على إحراز تقدمها وتطورها ، في حين أن الدول النامية لازالت متأخرة بشكل كبير أثر على اقتصادياتها ، ويتطلب الأمر منها المزيد من الجهد للحاق بركب الدول المتقدمة . ولا يقتصر الأمر على الأهداف المحددة للتدقيق بل يتعلق أيضاً بنطاقه وأهدافه ، ووضع كآداة استراتيجية لإدارة المنظمات ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، عامة أو خاصة.

ومن هذا المنطلق قسمنا البحث إلى مايلي :

- المطلب الأول: الإطار النظري للتدقيق البنكي ؛
- المطلب الثاني: أنواع التدقيق البنكي الرقابة البنكية؛
- المطلب الثالث: هيئات الرقابة البنكية في الجزائر.

المطلب الأول : الإطار النظري للتدقيق البنكي

تطرقنا في هذا الجزء من البحث إلى عرض مفهوم التدقيق البنكي حسب عدة مصادر و قصد توضيح ذلك أكثر عرضنا مفهوم الرقابة البنكية أيضا ، إضافة إلى متطلبات تفعيلها بشكل مختصر كما هو مبين .

الفرع الأول : مفهوم التدقيق البنكي والرقابة البنكية

أولا: مفهوم التدقيق البنكي

لقد عرف التدقيق البنكي على أنه : " مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيّر عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية ، قصد تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، و المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وكسب ثقتهم وثقة الدولة في أداء تلك البنوك " ¹.

وهناك من يرى أن التدقيق البنكي عبارة عن مجموعة من عمليات التحقق ، وتمثل في التحقق الدقيق من العمليات المصرفية المختلفة التي تم تنفيذها بشكل يضمن الالتزام بالمعايير المتعلقة بالنشاط البنكي و حماية مصالح العملاء ² . ويعرف أيضا أنه " إجراء مراجعة للخدمات والإجراءات المعتمدة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فهو إجراء روتيني يجب على جميع الكيانات الخدمية أن تخضع له لضمان امتثالها للمعايير الدولية " ³ .

من هذا التعريف نستنتج أن التدقيق البنكي هو بالأصل تدقيق تنفيذي (إداري) لأنه لا يقتصر فقط على التدقيق المحاسبي بل يتعداه إلى جانب العمليات الإدارية.

1 محمد سويلم ، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 1986 ص 135

2 <https://www.captio.fr/blog/les-principes-de-laudit-bancaire> تاريخ التصفح 2018/06/19 على الساعة 16:31

3 <https://www.quora.com/What-is-a-bank-audit> _Amanda Walters, former Real Estate Manager at Self _employemnt Answered Nov 26 2017 20:42 تاريخ التصفح 2018/06/20 على الساعة

ثانيا : مفهوم الرقابة البنكية

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي و التأكيد على سلامة مراكزها المالية و تجنبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، و بالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي و استقراره. و من هذا المنطلق يمكننا تعريف الرقابة المصرفية على أنها " نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية و النقدية و الائتمانية المطبقة، و التأكد من صحة تطبيق القوانين و الأنظمة و التعليمات المصرفية الصادرة من جهة، و الإشراف و المراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف و الرقابة على البنوك من جهة أخرى"¹.

ومنه نستنتج أن الرقابة البنكية هي مجموعة من الإجراءات تبين مدى تطبيق المؤسسات المالية للمعايير والقوانين ، تقوم بها سلطة النقد أو البنك المركزي .

الفرع الثاني : متطلبات تفعيل الرقابة البنكية

يتطلب تفعيل الرقابة البنكية سياسة بنكية حازمة، تأخذ على عاتقها التعامل الموضوعي مع البنوك ومجالس إدارتها بكل شفافية ونزاهة وعلى أساس من وضوح السياسات والتعليمات والقوانين الضابطة للرقابة البنكية²، ونجد من متطلبات تفعيل الرقابة البنكية مايلي³:

1 زيدان مجّد و حبار عبد الرزاق ، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية ، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008 ص 4

2 أحمد زكريا صيام التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد الثامن، جامعة الوادي، 2015 ص 19 .

3 بن العارية حسين، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي ، الرقابة الممركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية .حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11 و 12 مارس 2008 ، ص 15

- بالنسبة للبنوك تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك من طرف المراقبين المصرفيين حسب المادة 02 من النظام رقم 08 - 04 والذي حدد حدد ب 10 ملايين دينار دج ؛
- بالنسبة للمؤسسات المالية ، ثلاثة ملايين وخمسمائة مليون دج و تحديد أيضا مكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر ، و يجب ألا تقل هذه المتطلبات عن ما حددته إتفاقيات لجنة بازل (الذي حددته الإتفاقية 1 و 2 ب % 8 ، أما بازل 3 فمن المقرر أن تصل النسبة إلى % 10.5 ؛ بحلول سنة 2019)؛
- تقييم سياسات البنك وإجراءاته المرتبطة بمنح وإدارة القروض من قبل نظام رقابي مستقل؛
- التأكد من فعالية وكفاية سياسات وإجراءات البنوك في تقييم جودة الأصول ؛
- التأكد من توفر الاحتياطات المناسبة لمحاكمة الديون المشكوك في تحصيلها ؛
- تحديد مركز التركز في المحافظ المالية والقروض باستخدام نظام معلومات يمكن الإدارة من ذلك وتأكد المدققين منه ؛
- وضع حدود من قبل المدققين لعملية الإقراض، تكون مؤشرا على ازدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

الفرع الثالث : أهمية وأهداف الرقابة المصرفية

أولا : أهمية الرقابة المصرفية

تتمثل أهمية الرقابة المصرفية في العناصر التالية :¹

- الحفاظ على حقوق المودعين و تسديد الالتزامات بمواعيدها؛
- أهمية توجيه الاستثمارات البنكية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل؛

1 إيهاب غازي زيدان، مدى تطبيق معايير بازل على قطاع المصارف الخاصة في سوريا، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2009، ص 24.

- تقييم نوعية موجودات البنك ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها.

ثانيا : أهداف الرقابة المصرفية

تتمثل أهداف الرقابة المصرفية في العناصر التالية :¹

❖ استقرار النظام المالي والمصرفي

يكون النظام المالي مستقرا إذا تميز بالإمكانيات التالية:

- توزيع الموارد والكفاءات حسب المناطق؛
- تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديدها وإدارتها؛
- القدرة على أداء الوظائف الأساسية والإستمرار بها ومواجهة الصدمات الخارجية.

❖ مساعدة ودعم البنوك والتنسيق فيما بينها

يتيح القانون والتشريعات المصرفية للبنك المركزي حق الإطلاع على أوضاع البنوك، وحق امتلاك قاعدة معلومات مصرفية من كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي.

❖ كفاءة عمل الجهاز المصرفي

التأكد من جودة الأصول وعدم تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك، وتحليل العناصر المالية الرئيسية من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك.

❖ حماية أموال المودعين

عن طريق فرض سيطرة السلطات وتدخلها لحماية أموال المودعين وإتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة، من عدم التزام المؤسسات الائتمانية اتجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول .

1 شريقي عمر، "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 21 ، 20 أكتوبر 2009 ص 74

ومن كل ماسبق نستنتج أن الهدف من التدقيق هو تقييم مجموعة كاملة من الوظائف والعمليات داخل المؤسسات ، فهو مهتم بكيفية تحديد وإحترام البنك لأهدافه وسياساته ، و الحصول على جميع الوسائل اللازمة والحفاظ عليها وتخصيصها واستهلاكها.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق البنكي و الرقابة البنكية:

يقوم البنك بنشاطه في العديد من المخاطر ، أهمها المخاطر المالية ومخاطر الصرف المقابل ، لا سيما مخاطر العميل أو عدم السداد. تتم عملية الرقابة البنكية من خلال جهتين يتكامل عملهما و هي التدقيق الذاتي للبنك و التدقيق الخارجي¹:

الفرع الأول: التدقيق الداخلي الذاتي للبنوك

يعتبر العمل المصرفي معقد ومتشعب ، و يتطلب الأمر إختصاص داخلي يتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء ، ولهذا فإن عملية التدقيق الداخلي لها أهمية كبيرة في البنوك ، فجميع دوائر وأنشطة المصرف تخضع لعملية التدقيق الداخلي دون استثناء أي نشاط من الأنشطة² ، لما له من أهمية بالغة نظرا لطبيعة البنوك المميزة والمختلفة عن المؤسسات الأخرى، والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية في كافة أنشطتها ومعاملاتها المصرفية الإلكترونية³ . وعرفت السنوات الأخيرة تغيرات في المحيط الإقتصادي والمالي أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على عوائد القطاع المصرفي زادت من المنافسة بين البنوك وتنوع منتجاتها كالتكنولوجيات والوسائل المتطورة.⁴

1 خالد أمين عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1998، عمان الأردن، ص: 68-71. بتصرف

2 Fsc" Financial Services Commission, **Banking Guidance Note No. 6 Internal Audit.**, (2002) p03

3 رباح ابراهيم المدهون ، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، فلسطين الجامعة الإسلامية، غزة 2011 ص 29

4 Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., **Auditing and Assurance Services:An Integrated Approach**, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA2012 p209

أولاً: الرقابة الداخلية :

تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبيعتها تؤسس داخل البنك لفحص و تقييم الأنشطة كخدمة للبنك ذاته، و هو نوع من أنواع الرقابة المصرفية ويرتكز على ثلاثة أعمدة هي¹ : التدقيق المحاسبي، التدقيق الإداري و الضبط الداخلي.

1 - التدقيق المحاسبي : يسعى المدقق من خلاله للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقاً لتفويض السلطات المرخص بها و تسجيل تلك العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخراج القوائم المالية لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة و إتخاذ الإجراءات اللازمة.

2 - التدقيق الإداري أو التنفيذي : فهو الذي يعمل على رفع الكفاءة الوظيفية و تطبيق السياسات الإدارية و تدريب العاملين. فيتجاوز دور المدقق الداخلي هنا هذه الناحية إلى جميع أقسام البنك ، لرؤية مدى التقيد بالسياسات المرسومة و الخطط الموضوعة و عليه هنا ممارسة الحذر كله عند تعرضه للنواحي الإدارية لأنها نبعد به عن مجاله الرئيسي ، فعليه مثلاً عدم التعرض لنواحي تقنية تكون في الواقع أبعد من حدود معرفته².

3 - عملية الضبط الداخلي: هو الإجراءات التي يقوم بها من يوم لآخر بصفة تلقائية و مستمرة لمنع أو كشف الغش و الأخطاء و تصحيحها في الوقت المناسب . ويشمل الخطة التنظيمية ويعتمد في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية ، ويعتمد أيضاً على تحديد الإختصاصات والسلطات والمسؤوليات³.

1 Lire:Rouach M; Naulleau, le contrôle de gestion bancaire et financier, Editions de la banque, 2ed, Paris, 1994.

2 خالد أمين عبد الله " التدقيق و الرقابة في البنوك " مرجع سابق ، ص 147 .

3 خالد أمين عبد الله ، نفس المرجع السابق ، ص 193 .

و تتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، و من ثمة متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك¹.

ثانياً: التدقيق الداخلي في البنوك

يعد التدقيق الداخلي إدارةً مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر، وحماية أصول المصرف ومن مهامه ما يلي²:

- تقديم نصائح وتوصيات عن الأمور التي تهتم بها الإدارة داخل البنك؛
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على المخاطر العالية و لإستدامة الهياكل المالية؛
- إعداد برامج زمنية وجداول عملية لمهمة تدقيق؛
- إعداد و رفع تقرير التدقيق للإدارة العليا في البنك ؛
- التخصص في مهام معينة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مخالفات تتطلب مزيداً من التحقيق؛
- تطوير النظم، والمساعدة في حل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

إضافة إلى المهام السابقة ما يلي³ :

- فحص مدى التزام البنك بالسياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل

البنكي ؛

1 Zuhayr mikdashi, **les banques à l'ère de la mondialisation**, economica, paris-France, 1998, p : 252

2 رغدة إبراهيم المدهون "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة، 2014، ص33.

3 Fsc" Financial Services Commission, ipid, p05

- إعداد خطة تدقيق شاملة على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بمختلف الأنشطة بالعمليات البنكية ؛
- مناقشة خطة التدقيق على مستوى مجلس الإدارة من أجل تحقيق أداء أفضل للعمل البنكي .

ثالثا: أهدافه التدقيق الداخلي في البنوك

يتم تنفيذ العملية من قبل مدقق داخلي يضمن هذا الأخير عند تنفيذ مهمته أن البيانات والمعلومات المالية

المستخدمة والمجموعة دقيقة ، هذا وأيضا تتمثل أهدافه فيمايلي:¹

- تحديد مخاطر الإستغلال إعتقادا على المخاطر المكتشفة ؛
- إتباع اللوائح التنظيمية بشكل صحيح؛
- تعظيم موارد البنك وتحقيق الأهداف المحددة بسرعة أكبر وكفاءة؛
- تقديم تقرير شامل لأعضاء مجلس الإدارة يظهر الوضع المالي الحقيقي للبنك وبصورة عادلة ؛
- يسلط المدقق الداخلي الضوء على الإختلالات المختلفة .

رابعا: إجراءات التدقيق الداخلي للبنوك

من أجل تحقيق أهداف التدقيق الداخلي في البنوك فإن المدقق الداخلي يتبع الإجراءات التالية² :

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي؛
- تقييم مدى التزام البنك بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر؛
- تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لإتخاذ القرارات؛
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الإلكترونية؛
- التأكد من تحقيق كفاءة وفعالية العمل في أقسام ودوائر البنك .

1 <https://www.captio.fr/blog/les-principes-de-laudit-bancaire> 16:31 على الساعة 2018/06/19 تاريخ النصفح

2 Fsc" Financial Services Commission , ipid , p03

وخلاصة لما سبق فان إجراءات التدقيق الداخلي هي مجموعة من الوسائل يستخدمها من أجل الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة تدعم رأيه حول المهمة المكلفة إليه.

خامسا: تدقيق المخاطر

عملية تدقيق المخاطر هي "تحليل وتقييم مخاطر البنك من حيث الفرص والسلامة والإستخدام والربحية وبيئة العمليات الإعتمادات ، والتحقق من دقة المعلومات المقدمة في ملفات الائتمان ، ثم قياس جودة الضوابط الأخرى والوسائل المطبقة لإدارة الوظائف وتقديم التوصيات في النهاية للحفاظ على فعالية إدارة المخاطر وكشفها قبل حدوثها"¹ . والغرض الرئيسي منه هو حماية أصول البنك، وتحسين إدارة الائتمان، و تتضمن وظيفة تدقيق المخاطر ثلاثة أنشطة:²

1- التحقيق: إنها مسألة فحص المعلومات المتعلقة بالمخاطر المصرفية ، وإيجاد نتائج بشأن إدارة المخاطر؛

2- التحليل: تصنيف النتائج وترتيبها وإبراز أهميتها في إدارة المخاطر؛

3 - التقييم: يقدم المشورة والعلاجات والتوصيات لمكافحة المخاطر المختلفة.

ويمكننا تلخيص أهم المخاطر البنكية كالتالي³ :

- **مخاطر الائتمان (القرض) :** وهي مخاطر الخسائر التي قد تنجم عن عدم قدرة عملاء البنك على الوفاء بالتزاماتهم المالية ؛

- **مخاطر السوق :** وهي الناتجة عن أنشطة السوق (سعر الفائدة ، صرف العملات الأجنبية ، إنخفاض قيمة الأدوات المالية) ؛

1 على الرابط http://wikimemoires.net/2009/08/les-types-de-laudit-interne-quelle-pratique-de-laudit-interne-bancaire-chp2_pii/

2 نفس المرجع السابق تاريخ الاطلاع 2019/03/24 على الساعة 13 سا

3 على موقع بنك سوسيتي جنرال www.societegenerale.com تاريخ الاطلاع 2019/03/24 على الساعة 14 سا

- المخاطر التشغيلية : والتي تحدد مخاطر الخسائر ، خاصة بسبب الإخفاقات الإجرائية ، الأخطاء البشرية ، الأحداث الخارجية ؛

- مخاطر السيولة : هي عدم إمكانية البنك من التعامل مع آجال الاستحقاق النقدية للعملاء بسبب سحباتهم غير المتوقعة .

وهناك أيضا المخاطر التالية ¹ :

- مخاطر الإلتزام: تنشأ عن الإخلال أو عدم الإلتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
- مخاطر الاستراتيجية: تنشأ عن إتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
- مخاطر السمعة: تنشأ عن تكون صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام.

الفرع الثاني: التدقيق الخارجي للبنوك

أولا: مفهوم التدقيق الخارجي للبنوك

يقوم بالتدقيق الخارجي جهات رقابية مستقلة و من خارج البنك ، و هي إما رقابة متمثلة في البنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي ، أو الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو الحسابات القانونيين الخارجيين غير المرتبطين بالإدارة العليا للبنك ، حيث يتم تعيينهم بقرار من مجلس الإدارة ² .

1 ماجدة أحمد شلبي ، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل ، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، ، 2002 الأردن ، بحث منشور على موقع موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي ، على الرابط <http://iefpedia.com/arab/?p=320> تاريخ الإطلاع 25 /03/ 2019 على الساعة 10:49 سا ، ص 18 .

2 عبد الكرم طيار، الرقابة المصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص 12.

و التدقيق الخارجي يتمثل في رقابة محافظ الحسابات والذي يعد حسب المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن

الحبير والمحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت

مسؤوليته ، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات ، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"¹

و تتمثل مسؤولياته فيما يلي² :

● الإعتماد على الأحكام و الشروط التي تنظم أعمال المراجعة و التدقيق و التقيد بمعايير و أدلة المراجعة الدولية

أثناء تأدية مهمة التدقيق ؛

● التقيد بالسر المهني وعدم إفشاء المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى و لو بعد إنتهاء مهمتهم في

البنك المعني؛

● رفع تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة و سليمة و في

نتائج أعماله و تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإحترام البنك في إعداد تلك القوائم المالية

للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها ؛

● توضيح المخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح و القرارات الصادرة تنفيذا لها في تقريره الخاص ، و

كذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية؛

● تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل لنقاط الضعف في أنظمة المحاسبة و الرقابة الداخلية و أي أمور أخرى

تشد إلتباههم خلال عملية التدقيق؛

● التحقق والتأكد من صحة و سلامة البيانات المقدمة لهم خلال عملية التدقيق.

1 المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الحبير والمحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المؤرخ في 29 جوان 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42 ، 11 جويلية 2010 ص 07.

2 زيدان مجد حبار عبد الرزاق ، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ايام 11 و 12 مارس 2008 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 04 .

ثانيا: أهداف التدقيق الخارجي للبنك

يهدف عمل المدقق الخارجي للبنك إلى مجموعة من العناصر نوجزها فيما يلي:¹

- شمولية العمل وتنظيمه ، وتوزيع المهام ، وصحة البيانات المالية ؛
- التحقق من اتباع الإجراءات المحاسبية وضمان التوافق بين مختلف المستندات المالية والمعلومات المذكورة ؛
- التركيز على الإرتباطات بين الميزانيات العمومية ومبالغها والحسابات المحتفظ بها وكتابتها في تقريره ؛
- استرجاع المعلومات من الأقسام المختلفة قبل تقييم نظام المحاسبة الإدارية؛
- تقديم توصيات للبنك حتى يتمكن من العمل على الجوانب التي تستحقها .
- الكشف عن الأخطاء المحتملة وأسبابها وإبراز التحسينات اللازمة ؛

ثالثا: شروط وجود تدقيق خارجي فعال للبنوك

عرضت لجنة بازل عدة شروط وجب على المدقق الخارجي ولجنة التدقيق أن يتوافقا معها لتحسين جودة التدقيق

الخارجي في البنك ، وهي كما يلي² :

- ❖ المعرفة الكافية لقطاع البنوك ؛
- ❖ الكفاءة المهنية الكافية لإكتشاف الأخطاء والإختلاسات و التظليلات الجوهرية في القوائم المالية التي يعدها البنك؛
- ❖ المعرفة التامة لمتطلبات التدقيق الإجباري الذي يطلب من البنك؛
- ❖ الإستقلالية والموضوعية والنزاهة في أداء مهمة التدقيق في البنك ؛

1 <https://www.captio.fr/blog/les-principes-de-laudit-bancaire> تاريخ التصفح 2018/06/19 على الساعة 16:31

2 Basel committee on banking supervision, **External audits of bank**, Bank., (2013), pp 1-18 sur he site www.bis.org

- ❖ التحلي بالمعايير الأخلاقية الدولية الصارمة؛
- ❖ تحقيق متطلبات الجودة في ظل وجود تعقيدات في التدقيق على البنوك؛
- ❖ تحديد مخاطر التظليل الجوهري للبنك ؛
- ❖ لتوفير بيئة رقابية قوية للبنك ؛
- ❖ المعرفة بالمبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة ؛
- ❖ معرفة معايير التدقيق والقواعد الأخلاقية ؛
- ❖ الإلمام بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتدقيق الحسابات ؛
- ❖ التأهيل العلمي لممارسة الحكم المهني وإبداء الرأي وتنفيذ الجوانب الرئيسة لعملية التدقيق.
- ❖ الإستعانة بالخبراء لإمتلاكهم المزيد من المعرفة المتخصصة لتقييم الحسابات التي تعتمد على بعض التقديرات المحاسبية المعقدة، مثل تقييم الأدوات المالية المعقدة، العقارات التجارية.
- ❖ ممارسة الشك المهني لما له من أهمية بالغة عند تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على البنك نظرا لوجود عدد من التقديرات المحاسبية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها البنك ، حيث يوضح المدقق الخارجي المعالجات المحاسبية البديلة والأفضل من تلك التي اختيرت من قبل الإدارة ، كما ويتضمن الشك المهني توثيق المنهج والأدلة التي تم الحصول عليها والإستنتاجات التي تم التوصل إليها طوال عملية التدقيق.
- هذا وهناك واجبات على لجنة التدقيق القيام بما لتحقيق تدقيق خارجي فعال في البنوك وهي :¹
- ❖ متابعة و تعين المدقق الخارجي أو تغييره أو إقالته ؛
- ❖ متابعة وتأكيد استقلالية المدقق الخارجي ؛

1 Basel committee on banking supervision , ipid.

- ❖ متابعة ورقابة فعالية التدقيق الخارجي ؛
- ❖ الإشراف والتواصل بفعالية مع المدقق الخارجي ؛
- ❖ المساهمة في تحسين جودة التدقيق الخارجي ؛
- ❖ للقيام بمهامها الإشرافية تطلب من المدقق الخارجي إبلاغها عن الأمور الهامة التي تتعلق بعملية بالتدقيق.

المطلب الثالث: هيئات الرقابة البنكية في الجزائر

- لضمان سلامة و استمرارية النظام المصرفي فإن الجهة الرئيسية الوحيدة المسؤولة عن ذلك هي البنك المركزي ؛ و مهمة رقابة وحماية أنشطة القطاع المصرفي من المخاطر بمختلف أنواعها و أبعادها بهدف: ¹
- التأكد من تطبيق البنوك لأحكام القانون والتشريعات والإلتزام بها ؛
 - التأكد من التزام البنوك بقرار مجلس إدارته و توجيهاته و تعليماته؛
 - لحماية حقوق المودعين و الدائنين للبنك و التأكد من سلامة المراكز المالية و الائتمانية للبنوك ؛
 - السهر على تحقيق الاستقرار النقدي.
 - المساهمة في تحقيق أفضل معدلات النمو الإقتصادي.

الفرع الأول : رقابة البنك المركزي

يكمن الفرق بين البنوك المركزية و التجارية في ملكيتها العامة ، والهدف الذي ترغب في تحقيقه. حيث لا تهدف البنوك المركزية إلى تحقيق الأرباح بعكس البنوك التجارية . كما أن هذه الأخيرة تخضع لرقابة البنك المركزي من جهتين أساسيتين ؛ رقابة خارجية ممثلة في اللجنة المصرفية التي تعد سلطة إدارية مستقلة نظمها قانون النقد والقرض ؛ ورقابة داخلية يكفلها أشخاص طبيعيين أو معنويين ويعملون لحسابهم الخاص ممثلين في هيئة محافظي الحسابات . و كأعلى

1 زيدان محمد حبار عبد الرزاق ، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية ، مرجع سابق ، ص 05 .

هيئة مصرفية تشرف على القطاع المصرفي فإن رقابة مؤسسة بنك الجزائر تسهر عليها هيئة المراقبة ، والمفتشية العامة للبنك.

أولا : هيئة مراقبة بنك الجزائر :

تضمن الأمر 03-11 من الفصل الثالث حراسة بنك الجزائر و رقابته ، حيث نصت المادة 26 : " تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (02) يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية .يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية ، وتنتهي مهامهما حسب الأشكال نفسها .يجب أن يكون للمراقبين معارف لا سيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها لأداء مهمتهما .تحدد كفاءات دفع مرتبتهما عن طريق التنظيم .يحدد مجلس الإدارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها" ¹ .

أما المادة 27 الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض فقد حصرت الإطار القانوني المحدد لعمل هيئة الرقابة حيث جاء فيها ما يلي :

"يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر، وجميع العمليات التي يقوم بها ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية وسيره. يمكن أن يجري المراقبان معا أو كل على حدة عمليات التدقيق والمراقبة التي يريانها مجدية . يحضران دورات مجلس الإدارة بصوت استشاري ويطلعان المجلس على نتائج المراقبة التي أجريانها . يمكنهما أن يقدموا له كل الإقتراحات أو الملاحظات التي يريانها ملائمة .وإذا رفضت اقتراحاتهما، يجوز لهما طلب تدوينها في سجل المداولات .ويطلعان الوزير المكلف بالمالية بذلك . يرفعان تقريرا لمجلس الإدارة حول عمليات تدقيق حسابات نهاية السنة المالية والتعديلات المحتملة التي يقترحانها . كما

1 المادة 26 من الأمر 03 - 11 ، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، 26 / 08 / 2003 ، الجريدة الرسمية، عدد 52 ، تاريخ النشر 27 / 08 / 2003

يرفعان تقريراً إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الأشهر الأربعة التي تلي اختتام السنة المالية وتبلغ نسخة من التقرير إلى

المحافظ. يجوز للوزير المكلف بالمالية أن يطلب منهما في كل حين تقرير حول مسائل معينة تدخل ضمن

اختصاصهما"¹.

استعمل مصطلحي الحراسة والرقابة في النص القانوني المنظم لعمل الهيئة ، لتوضيح مدى أهمية عمل هذه الهيئة ،

فمفهوم الرقابة التي قد تكون قبلية وبعديّة أعمق من مفهوم الحراسة التي تكون قبلية ، إضافة إلى أن الرقابة قد تفرز

إجراءات تأديبية وعقابية ، وبالمقابل فالحراسة دورها إحترازي إستشاري لا يرتقي لتسليط العقوبات² .

1 - مركزية المخاطر :

وفقا للمادة 160 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أنشأت مركزية المخاطر³؛ وبعدها جاءت المادة

98 من الأمر 03-11 المعدل والمتمم لتكرس لإنشاءها⁴. وتعتبر مركزية المخاطر وفقا للمادة 01 من النظام رقم

92-01 هيكل من هيكل بنك الجزائر ، وهي عبارة عن هيئة للمعلومات⁵ ، ونصت المادة 03 من النظام 92-

01 على إلزام البنوك والمؤسسات المالية على مستوى التراب الوطني الإلتزام بقواعد عملها⁶ . كما

نصت المادة 04 من النظام 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك على تصريح البنوك بكل القروض الممنوحة إلى

الأشخاص الطبيعيين والمعنويين⁷. وكما جاء في نص المادة 98 من الأمر 03-11 " تكلف مركزية المخاطر بجمع

1 المادة 27 ، من الأمر 03 - 11 المرجع السابق.

2 نواصر الطاهر ، حلاق عيسى الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية المجلد العاشر العدد الرابع، 2017 ،ص 73.

3 المادة 160 من القانون 90-10 يتعلق بالنقد والقرض

4 المادة 98 من الأمر 03-11 يتعلق بالنقد والقرض

5 المادة 01 من نظام 92-01 مؤرخ في 22 مارس 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها ،الجريدة الرسمية رقم 08 ،الصادرة ب 07 فيفري 1992 (الملغى)

6 المادة 03 من نظام 92-01 مرجع سابق

7 المادة 04 من النظام 02-03 ، مؤرخ في 14 نوفمبر 2002 ، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية عدد48 ، الصادر بتاريخ 18-12-2002

(ملغى)

أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية . ويتعين على هذه الأخيرة الإنخراط في مركزية المخاطر وتزويدها بالمعلومات المذكورة¹ ويتمثل دورها في :

- الوقاية من الأخطاء والمخاطر الناجمة عن منح القروض للزبائن² ؛
- متابعة ومراقبة نشاط البنوك والتأكد من إحترام القواعد الإحترازية ومعايير الحيطة والحذر وتسيير المخاطر؛
- تعزيز التشاور بينها وبين البنوك بمنحها فرصة الإختيار والمفاضلة بين القروض قبل منحها؛
- وضع خلية واحدة تجمع فيها المعلومات حول القروض ذات المخاطر لتسهيل الحصول على تلك المعلومات³.

2 - مركزية عوارض الدفع :

- أنشأت مركزية عوارض الدفع بموجب النظام 92-02 بحيث فرض الإنضمام إلى هذه المركزية على الوسطاء الماليين (البنوك والمؤسسات المالية ، الخزينة العامة ، المصالح المالية التابعة للبريد والمواصلات ، وأي مؤسسة تضع تحت تصرف الزبون وسائل الدفع) ،وتقدمهم كافة المعلومات الضرورية لها⁴ .ونصت المادة 98 من الأمر 03-11 في الفقرة الأخيرة " ينظم بنك الجزائر مركزية المخاطر ومركزية للمستحقات غير المدفوعة⁵ ويتمثل دورها في :

- الرقابة على البنوك التجارية بجمع كل المعلومات المتعلقة بمشاكل الدفع خاصة القروض⁶ ؛

1 المادة 98 من الأمر 03-11 يتعلق بالنقد والقرض.

2 المادة 08 من النظام رقم 92-01 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار ، مرجع سابق.

3 الطاهر لطرش ، مرجع سابق 207 ، 208.

4 المادة 02 من النظام 92-02 مرجع سابق

5 المادة 98 الفقرة الأخيرة من الأمر 03-11 يتعلق بالنقد والقرض ، مرجع سابق .

6 ارتباس نذير ، العلاقة بين السر المصرفي وعمليات تبييض الأموال - دراسة مقارنة - مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة

تيزي وزو، ص 261

- تقوية وتدعيم الأمن في استعمال الشيك من أجل تفادي جرائم الشيك بدون رصيد¹ ؛
- الإستشارة عند تقديم أول دفتر للصكوك للزبون أو غياب الرصيد أو عدم كفايته ؛
- تطهير النظام البنكي من معاملات الغش ، وخلق عنصر الثقة بين كل الأطراف² .

3 - مركزية الميزانيات :

بموجب المادة الأولى من النظام رقم 96-07 أنشأت مركزية الميزانيات ووضع إطار تنظيمها وكيفية عملها³ . حيث تم إعتماؤها كهيئة تساهم في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بمتابعة توزيع القروض الممنوحة ، وتمثل في نظام لجمع وتبادل المعلومات حول وضعية البنوك المالية من أجل تسهيل إتخاذ القرارات الاستراتيجية⁴ ، من خلال برنامج لجمع المعلومات وضع من طرف البنك المركزي ويتم الإدلاء بالتصريحات فيه عبر فترات زمنية محددة مع إحترام قواعد التشغيل⁵ ، وتعتبر البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ملزمة بتزويد المركزية بالمعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بزبائننا وفقا للنموذج المحدد من البنك المركزي كما جاء في النظام رقم 96-07 بصيغة الأمر⁶ . ويتمثل دور مركزية الميزانيات فيما يلي :

➤ مراقبة توزيع القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، وتزويدها بالمعلومات الخاصة بوضعية الزبون

وإستعمال طرق معيارية موحدة للتحليل المالي⁷؛

1 نظام رقم 92-03 مؤرخ في 22 مارس 1992 يتعلق بالوقاية من إصدار الشيكات بدون مؤونة ومكافحة ذلك (غير منشور في ج ر) الغي بموجب القانون 04-02 مؤرخ في 23 جوان 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم .

2 المادة 10 من النظام 92-02 يتعلق بمركزية عوارض الدفع ، مرجع سابق

3 المادة 01 من النظام رقم 96-07 مؤرخ في 03 جويلية 1996 ، يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيورها ، الجريدة الرسمية عدد 54 ، الصادر بتاريخ 27-10-1996

4 المادة 36 الفقرة 02 من الأمر 03-11 يتعلق بالتقيد والقرض ، مرجع سابق

5 ملهاق فضيلة ، وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال " دراسة على ضوء التشريعات والأنظمة القانونية سارية المفعول " ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 ص 216

6 المادة 04 من النظام 96-077 يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيورها ، مرجع سابق .

7 ارتياس نذير ، مرجع سابق ، ص ص 262، 263

➤ تحقيق الروابط المحاسبية بين محاسبة المؤسسة والمحاسبة الوطنية ، وتبليغ المخالفات للجنة المصرفية لإتخاذ

الإجراءات اللازمة ؛

➤ إستعمال مشترك للتقدير المالي وتبادل خدمات سياسة الإئتمان وإحترام مبدأ السيولة عند مراقبة وتوزيع

القروض¹؛

➤ المعالجة المحاسبية والمالية الخاصة بزبائن البنوك ، وإرسال نتائج التحليل إلى البنك المعني² .

ثانيا - المفتشية العامة لبنك الجزائر :

يحتوي بنك الجزائر على 11 مديرية عامة مسؤولة عن أقسام الدراسات و التفتيش والأنشطة المصرفية³:

➤ المديرية العامة للدراسات ؛

➤ المديرية العامة للتفتيش العام ؛

➤ الإدارة العامة للإئتمان وتنظيم البنوك؛

➤ المديرية العامة لمراقبة الصرف ؛

➤ الإدارة العامة للصندوق العام ؛

➤ المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية ؛

➤ المديرية العامة للشبكة.

وكل مديرية من هذه المديريات تنجز إلى مديريات فرعية.

1 ملهاق فضيلة ، مرجع سابق ، ص 216

2 المادة 07 من النظام رقم 96-07 يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيورها ، مرجع سابق

3 بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

- وأنشأت المديرية العامة للمفتشية العامة (DGIG) عام 2001 وهي واحدة من بين المديريات العامة للبنك ، والتي بدورها تنقسم إلى 05 مديريات هي مديرية المفتشية الخارجية، ومديرية المفتشية الداخلية، ومديرية مراقبة المستندات، والمفتشيات الجهوية للوسط والشرق والغرب¹ ، وتنقسم الأدوار بين هذه المديرات للسهر على حسن سير مصالح البنك المركزي والمراقبة والتدقيق الميداني في كل أنشطته الإدارية والمصرفية (رقابة داخلية) . ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية وفروع المصارف الأجنبية في الجزائر (رقابة خارجية) للتأكد من صحة البيانات و الوثائق والمستندات المفصح عنها من قبل البنوك، ويتم إرسال تقارير الرقابة إلى اللجنة المصرفية لإتخاذ الإجراءات اللازمة² .
- **مفتشية الرقابة الداخلية :** تقوم برقابة ذاتية للبنك ، فإذا كان المراقبان يقومان بحراسة ومراقبة بنك الجزائر وتقديم تقارير دورية عن ذلك ، فإن دورها يتمثل في المراقبة والتدقيق في كل عمليات وأنشطة مصالح البنك ، كمراقبة عمل غرفة المقاصة وتنظيم هياكل البنك وتسيير القروض والميزانية المحاسبية ، وكل ما يتعلق بتسيير مخزون العملة الوطنية والأجنبية³ .
 - **مفتشية الرقابة الخارجية :** تعمل لحساب اللجنة المصرفية وهي الجهة المكلفة بالمراجعة والتحقق من المحاضر والتقارير والوثائق التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية عن طريق الرقابة الميدانية ، ومدى مطابقتها لمقتضيات قانون النقد والقروض، وتحليل الميزانيات السنوية، والتأكد من إحترام الشكل القانوني للبنك لشروط مقرر الإعتماد ، والحد الأدنى لرأس المال، وتسيير محفظة القروض، وعمليات التجارة الخارجية وغيرها⁴

1 موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz الزيارة 02 / 10 / 2017

2 حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة جامعة الجزائر 3 2012/2013، ص 269.

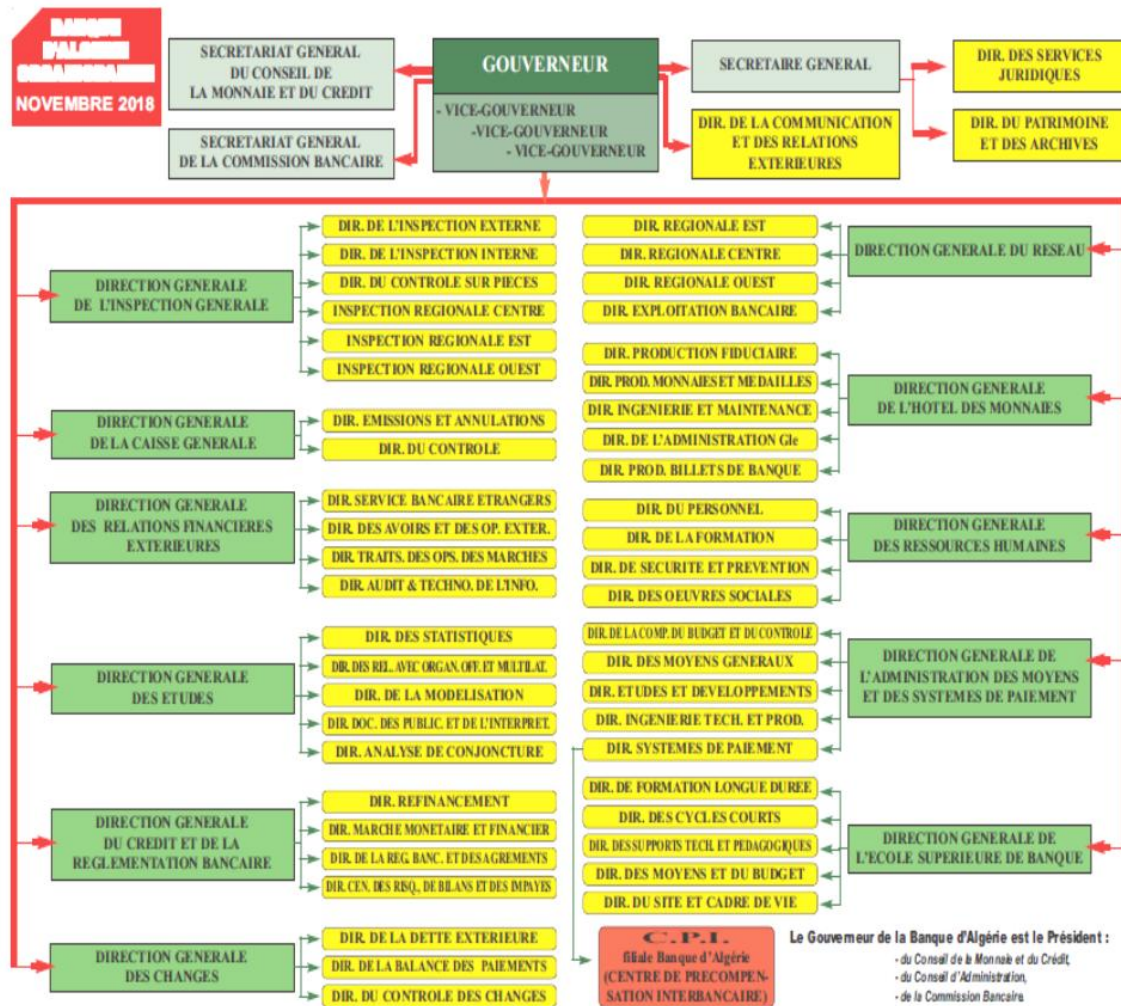
3 المواد من 66 إلى 104 من الأمر 03 - 11 ، المرجع السابق.

4 نفس المرجع السابق

وبعد فحص المستندات ودراسة البيانات المحاسبية وتسجيل الملاحظات يتحرك مفتشو بنك الجزائر إلى مقر البنك أو المؤسسة المالية في إطار رقابة ميدانية للتأكد من صحة المعطيات والوثائق المقدمة ، وتحرير تقارير ترسل إلى اللجنة المصرفية التي تملك صلاحية إتخاذ الإجراءات القانونية¹.

والشكل التالي يوضح التقسيم الإداري لمديريات البنك المركزي والمفتشية العامة كما يلي:

الشكل رقم (02-03) يوضح تنظيم البنك المركزي



المصدر : www.bank-of-algeria.dz

1 المواد 111 و 114 من الأمر 03 - 11 ، المرجع السابق.

الفرع الثاني : اللجنة المصرفية :

حسب المادة 105 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض فإنه : تؤسس لجنة مصرفية تدعى في صلب النص "اللجنة"¹ ، وبعد التعديلات التي مست قانون النقد والقرض سنة 2010 أصبحت تشكيلة اللجنة المصرفية على النحو التالي²:

➤ المحافظ رئيسا؛

➤ ثلاثة (03) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛

➤ قاضيين (02) ، ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة

ويختاره رئيس المجلس بعد إستشارة رئيس المجلس الأعلى للقضاء؛

➤ ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس المجلس من بين المستشارين الأولين؛

➤ ممثل عن الوزير المكلف بالمالية .

تشكيلة اللجنة تؤكد حرص المشرع على دورها في المجال المصرفي ومدى حساسية وطبيعة القرارات التي تتخذها³ ويعين أعضاء اللجنة بمرسوم رئاسي لمدة خمس (05) سنوات⁴، ولم يذكر قانون النقد والقرض إذا كانت هذه العهدة قابلة للتجديد، وإختصرت المادة 106 مكرر من الأمر 04-10 طبيعة عمل أعضاء اللجنة حيث جاء فيها " يحدد مرتب أعضاء اللجنة بموجب مرسوم ويتحمله بنك الجزائر ، ويلتحق أعضاء اللجنة المصرفية أو القضاة أو الموظفون عند إنتهاء عهدهم بإداراتهم الأصلية ، وعند نهاية عهدهم، بسبب الإحالة على التقاعد أو الوفاة يتقاضى أعضاء اللجنة المصرفية أو ورثتهم ، عند الإقتضاء تعويضا يساوي مرتب سنتين (02) يتحمله بنك الجزائر، وذلك بإستثناء

1 المادة 105 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق .

2 المادة 106 من الأمر رقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 ، المرجع السابق

3 نواصر الطاهر ، لحاق عيسى الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد العاشر ، العدد الرابع ، ص 75

4 المادة 106 من الأمر 04-10 ، المرجع السابق.

أي مبلغ آخر يدفعه هذا البنك، كما يطبق هذا الإجراء على أعضاء اللجنة المصرفية الذين ليسوا مدرجين في أي منصب شغل مأجور من طرف الدولة، إلا في حالة العزل بسبب خطأ فادح لا يجوز لأعضاء اللجنة خلال مدة سنتين (02) بعد نهاية عهدتهم أن يسيروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة اللجنة أو شركة تسيطر عليها مثل هذه المؤسسة، ولا أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين لمثل هذه المؤسسات أو الشركات " ¹.

كما نجد أن المشرع في المادة 105 من الأمر 03-11 حول اللجنة المصرفية الصلاحيات التالية : ²

- مراقبة مدى إحترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛
- المعاينة على الإخلالات التي تتم معابنتها؛
- تفحص اللجنة شروط إستغلال البنوك وتسهر على نوعية وضعياتها المالية؛
- السهر على إحترام قواعد حسن سير المهنة؛
- المعاينة عند الإقتضاء، المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم إعتمادهم؛

➤ تطبيق العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحظات الأخرى الجزائية والمدنية .

ونصت المادة 114 من الأمر 03-11 على أنه : " إذا أخل بنك أو مؤسسة مالية بأحد الأحكام التشريعية أو

التنظيمية المتعلقة بنشاطه أو لم يدعن لأمر أو لم يأخذ في الحسبان التحذير، يمكن اللجنة أن تقاضي بإحدى

العقوبات التالية :

الإنذار، التوبيخ، المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها من أنواع الحد من ممارسة النشاط، التوقيف المؤقت

لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة مؤقتا أو عدم تعيينه، و سحب الإعتماد.

1 المادة 106 مكرر ، من الأمر 10-04 ، مرجع السابق.

2 المادة 105 من الأمر 03-11 مرجع سابق

وزيادة على ذلك يمكن للجنة، أن تقاضي إما بدلا عن هذه العقوبات المذكورة أعلاه، وإما إضافة إليها بعقوبة

مالية تكون مساوية على الأكثر لرأس المال الأدنى الذي يلزم البنك أو المؤسسة المالية بتوفيره، وتقوم الخزينة

بتحصيل المبالغ الموافقة " 1

يتوسع نطاق مراقبة اللجنة إلى فروع الشركات الجزائرية المقيمة في الخارج في إطار الإتفاقيات الدولية ، أو المساهمات

المالية للأشخاص المعنوية من أصحاب القرار من المساهمين في المؤسسات المالية ، كما يمكنها أن تطلب من أي

شخص معني تبليغها بأي مستند أو معلومة دون الإحتجاج بالسر المهني² .

وتجتمع اللجنة كل شهر مرة واحدة بحضور أربعة من أعضائها على الأقل في الجلسة العادية ، أما في الجلسات

الإستثنائية فتوجه الدعوة من محافظ البنك أو بطلب من ثلاثة من أعضائها ؛ وبحضور كل الأعضاء يصح تداولها³ ،

وحسب المادة 107 من الأمر 11-03 فإن قرارات اللجنة تتخذ بالأغلبية المطلقة وفي حالة التساوي يرجح

صوت الرئيس ، ويمكن الطعن فيها في أجل ستين (60) يوما من تاريخ تبليغ القرار أمام مجلس الدولة⁴ .

مما سبق نستنتج أن للجنة المصرفية دور رقابي (هيئة إدارية) ودور تأديبي عقابي (هيئة قضائية) ، فهي تراقب مدى

إحترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة في العمل المصرفي والتي بموجبها حصلت على

الإعتماد والترخيص من محافظ بنك الجزائر⁵ ، كما تسهر على إحترام قواعد ممارسة المهام الخاصة بالمؤسسات المالية،

1 المادة 114 من الأمر 03 - 11 ، مرجع سابق.

2 المواد 109، 110 ، المرجع نفسه.

3 نواصر الطاهر ، حلاق عيسى الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري، مرجع سابق ص 76.

4 المادة 107 من الأمر 03 - 11 ، المرجع السابق.

5 المادة 94 ، من الأمر 03 - 11 المرجع نفسه.

فلا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من الجمهور ولا إدارة وسائل الدفع¹ ، ولا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تمنح قروضا لمسيريها² .

الفرع الثالث : محافظو الحسابات

يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون ، " كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته ، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات أو إنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به " ³ و نظرا لطبيعة نشاط البنوك قام المشرع بإيجاد آلية رقابة متمثلة في محافظي الحسابات تضمن حماية قروض المؤسسات المصرفية وودائع الجمهور كما جاء في الفصل الأول من الباب الثاني من الأمر 11-03 . وأكد المشرع أيضا ضرورة تعيين محافظين للحسابات من قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات لزاما على البنوك ؛ للقيام بمراقبة وتدقيق العمليات المحاسبية لها ، وإعداد تقارير عن عملية المراقبة وتقديمها لمحافظ البنك والجمعية العامة . كما يخضع محافظو الحسابات لمراقبة اللجنة المصرفية حسب المواد 100 و 101 و 102 من قانون النقد والقرض حيث جاء فيها على التوالي:

- يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة أجنبية أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها، محافظين (02) للحسابات على الأقل، مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات⁴ ؛
- زيادة على إلتزامهم القانونية ، القيام بما يلي⁵ :

1 المادة 71 ، من الأمر 11-03 مرجع سابق

2 المادة 104 ، من الأمر 11-03 المرجع نفسه.

3 المادة 22 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المحاسب المعتمد ، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010

4 المادة 100 من الأمر 03 - 11 ، المرجع السابق.

5 المادة 101 من الأمر 11-03 ، نفس المرجع

- أن يعلموا فوراً المحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقاً لهذا الأمر والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامه؛
- أن يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريراً خاصاً حول المراقبة التي قاموا بها، ويجب أن يُسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أربعة (04) أشهر ابتداءً من تاريخ قفل سنة مالية؛
- أن يقدموا للجمعية العامة تقريراً خاصاً حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين في المادة 104 من هذا الأمر، وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها في الجزائر؛
- أن يرسلوا إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة
- يخضع محافظو حسابات البنوك والمؤسسات المالية لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم العقوبات الآتية، دون الإخلال بالملاحظات التأديبية أو الجزائية¹ :
 - التوبيخ؛
 - المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك أو مؤسسة مالية ما؛
 - المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك أو مؤسسة مالية ما لمدة ثلاث (03) سنوات مالية.
 - لا يمكن منح محافظي الحسابات بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي قرض من قبل البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة لمراقبتهم . يطبق الإجراء المنصوص عليه في المادة 114 مكرر في المجال التأديبي² ؛

1 المادة 102 ، من الأمر 03 - 11 ، المرجع السابق

2 المادة 102 ، المرجع نفسه.

- يعين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداورات بعد موافقتها كتابيا ، وعلى أساس دفتر الشروط ، من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية¹ ؛
- و تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدين متتاليين إلا بعد إنتهاء ثلاث (03) سنوات² ؛
- وجب أيضا على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنتهم بكل استقلالية ونزاهة³ ؛
- كما يتحمل محافظي الحسابات والخبير المحاسب المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني⁴ ، وأيضا المسؤولية التأديبية أمام المجلس الوطني للمحاسبة عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية ، عند ممارسة وظائفهم حتى بعد إستقالتهم من مهامهم ؛ حيث تتصاعد العقوبة التأديبية حسب درجة الخطورة من الإنذار والتوبيخ والتوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر، وفي حالة الأخطاء الجسيمة تصل لدرجة الشطب من الجدول والمنع من ممارسة المهنة⁵ .

الفرع الرابع : رقابة مجلس المحاسبة

تم إنشاء مجلس المحاسبة بموجب المادة 190 من دستور 1976 ؛ ونصت عليه المواد 160 من دستور 1989 و 170 من دستور 1996. يتولى مجلس المحاسبة مهمة الرقابة البعدية على الأموال العمومية . و يخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت

1 المادة 26 من القانون 10 - 01 ، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، 20 / 07 / 2010 ، ج ر ر عدد 42 ، 11 / 07 / 2010

2 المادة 27 ، من القانون 10 - 01 ، المرجع نفسه.

3 المادة 03 ، من القانون 10 - 01 ، المرجع نفسه.

4 المادة 62 ، من القانون 10 - 01 ، المرجع نفسه.

5 المادة 63 ، من القانون 10 - 01 ، المرجع نفسه

2010 الذي يخوله صلاحيات إدارية وقضائية ويمنحه إختصاص شامل للرقابة على كل الأموال العمومية . وعليه

تأسس مجلس المحاسبة فعليا سنة 1980 وتم تنظيمه على التوالي بموجب¹ :

- القانون رقم 80-05 المؤرخ في 01 مارس 1980 والذي منحه صلاحيات إدارية وقضائية لممارسة الرقابة الشاملة على المؤسسات والهيئات بمختلف أنواعها وطبيعتها القانونية التي تدير أو تستفيد من المال العام ؛
- القانون رقم 90-32 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الذي عدل صلاحيات المجلس بإلغاء صلاحياته القضائية و إقصاء الرقابة على المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري من صلاحياته الإدارية.

وفي المادة 192 للدستور الجديد لسنة 2016 ثمن المشرع استقلالية المجلس و عزز دوره في مجال الرقابة على الأموال

العمومية وخوله مهمة المساهمة في تطوير الحكم الراشد للمال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومي.

1 صلاحيات مجلس المحاسبة

يكمن تلخيص أهم صلاحيات المجلس كما يلي :

1 4 الصلاحيات القضائية

- التأكد من مطابقة العمليات المالية للقوانين والتنظيمات المعمول بها ومراقبة الإنضباط في مجال تسيير الميزانية
- والمالية² ؛
- معاينات الجزاءات القضائية في الحالات المنصوص عليها في الأمر 95-20 المعدل والمتمم³ ؛

1 موقع مجلس المحاسبة تاريخ الإطلاع 2018/12/13 على الساعة 20:48 عى الرابط <https://www.ccomptes.dz>

2 المادة 02 من الأمر 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بمجلس المحاسبة .

3 المادة 06 من الأمر 95-20 المرجع السابق .

- مكافحة الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية ومراقبة الأملاك والأموال العمومية¹ .

2-1 الصلاحيات الإدارية

- مراقبة حسن إستعمال الموارد والأموال والقيم والوسائل المادية من قبل الهيئات التي تدخل ضمن إختصاصه، كما يقوم بتقييم نوعية تسييرها من حيث الفعالية والكفاءة والإقتصاد² ؛
- التأكد من وجود وملائمة وفعالية آليات وإجراءات الرقابة والتدقيق الداخليين³ ؛
- تقديم توصيات بكل الإجراءات التي يراها ملائمة من أجل تحسين ذلك⁴ ؛
- المساهمة في تعزيز الوقاية من مختلف أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية التي تشكل خرقا للأخلاقيات والنزاهة أو تلحق ضررا بالأملاك والأموال العمومية⁵ .

3-1 صلاحيات أخرى

- إعداد التقرير السنوي وإطلاع رئيس الجمهورية بكل مسألة ذات أهمية وطنية⁶ ؛
- يستشار المجلس في المشاريع التمهيديّة لقوانين ضبط الميزانية وكذا كل نص مشروع يخص المالية العامة⁷ .
- يشارك مجلس المحاسبة في التقييم على الصعيدين الإقتصادي و المالي، البرامج والسياسات العمومية التي باشرتها السلطات العمومية⁸ .

1 المادة 02 من الأمر 95-20 مرجع سابق

2 المادة 06 من الأمر 95-20 مرجع سابق

3 موقع مجلس المحاسبة على الرابط <https://www.ccomptes.dz> مرجع سابق

4 المادة 06 من الأمر 95-20 المرجع السابق .

5 المادة 02 من الأمر 95-20 المرجع نفسه.

6 المادة 16 من الأمر 95-20 المرجع نفسه.

7 المادة 18 من الامر 95-20 المرجع نفسه.

8 المواد 19 ، 20 ، 21، من الأمر 95-20 المرجع نفسه.

2 مجال إختصاص مجلس المحاسبة

- جاء في المواد 7 ، 8 ، 8 مكرر و 9 إلى 12 من الأمر 20-95 يتحدد مجال إختصاص مجلس المحاسبة كما يلي:
- مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية بإختلاف أنواعها التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية¹ ؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو ماليا والتي تكون أموالها أو مواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية² ؛
- الشركات والمؤسسات والهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية الأخرى مساهمة مهيمنة في رأسمالها أو سلطة مرحة في إتخاذ القرار فيها بطريقة مشتركة أو منفصلة³ ؛
- مراقبة الأسهم العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية الأخرى جزء من رأس مالها⁴ ؛
- الهيئات التي تسير النظم الإجبارية للتأمين والحماية الإجتماعيين ؛
- نتائج إستعمال المساعدات المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو كل هيئة أخرى لا سيما في شكل إعانات أو ضمانات أو رسوم شبه جبائية مهما يكن المستفيد منها ؛
- مراقبة إستعمال الموارد التي تجمعها الهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تلجأ إلى التبرعات العمومية من

1 المادة 07 من الأمر 20-95 المرجع السابق .

2 المادة 08 من الأمر 20-95 المرجع نفسه.

3 المادة 08 مكرر من الأمر 20-95 المرجع نفسه.

4 المادة 09 من الأمر 20-95 المرجع نفسه.

أجل دعم القضايا الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتربوية والثقافية وذلك بمناسبة حملات التضامن على

الصعيد الوطني¹.

وخلاصة لما سبق فإن الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26

أوت 2010 قد منح لمجلس المحاسبة إختصاصا شاملا في رقابة الأموال العمومية تعدها أيضا لإستشارته في مجال

تخصه .

1 المادة 12 من الأمر 95-20 المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني :

وفي ختام هذا الفصل تبين أن عملية التدقيق البنكي تتمثل في التحقق من مدى تنفيذ العمليات المصرفية بشكل يضمن الإلتزام بالمعايير المتعلقة بالنشاط البنكي أي أنه تدقيق تنفيذي إداري إلى جانب التدقيق المحاسبي . وبعد عرض تطور التدقيق في الجزائر يمكننا القول أن عملية التدقيق البنكي في الجزائر تقوم بها هيئات متضاربة الأدوار تتمثل في البنك المركزي ، اللجنة المصرفية ، مجلس المحاسبة ومحافظي الحسابات ، والتي تتميز بضعف إستقلاليتها والتنسيق بينها في ظل غياب المتابعة القضائية للتجاوزات ، إلا أننا نأمل من الأوضاع السياسية الحالية أن تبين السلطات والمسؤوليات وتضع حدا للتجاوزات التي يصرح بها مجلس المحاسبة في تقاريره .

الفصل الثالث

التدقيق البنكي في ظل تكنولوجيا المعلومات

تمهيد :

شهد مجال التدقيق تطورا كبيرا في إجراءاته تزامنا مع تسارع وتطور التكنولوجيا في كافة الميادين الاقتصادية ، ويعتبر قطاع البنوك الوتر الحساس الذي تقوم عليه الدول . وهذا ما أدى إلى إحداث تغيرات متسارعة في الصناعة المصرفية وبروز منتجات جديدة كالبنوك الإلكترونية وبطاقات الائتمان ..الخ من المنتجات التي واكبت تطور تكنولوجيا المعلومات ، وطورت من تقنياتها من حيث الأجهزة المادية ومكوناتها ، وكيفية جمع و تخزين البيانات ومعالجتها . في نفس الوقت أوجبت هذه التغيرات إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات. فأصبحت ميزة تنافسية تتميز بها المنشأة عن نظيراتها من الشركات من بينها البنوك. كما تأثر علم المحاسبة و التدقيق كباقي المجالات في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات للبيانات ، في طريقة التدقيق و جمع الأدلة وتبويب وتخزين المعلومات المحاسبية . وعلى غرار ذلك فإن التدقيق الإلكتروني أصبح وسيلة تساعد المدقق في أداء مهمته ، و التغلب على بعض جوانب القصور البشري في حالة ممارسة الحكم المهني الملائم و زيادة فعاليته وكفاءته ، كما أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى التغيير في طبيعة مقومات التدقيق وأساليبه المستخدمة. ويعتبر التدقيق البنكي من أبرز أنواع التدقيق الذي يقوم به المدقق في بيئة تكنولوجيا المعلومات بحكم طبيعة عمل البنوك التي تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير ، ومن هذا المنطلق جاء بحثنا في هذا الفصل الموسوم بالتدقيق البنكي في ظل تكنولوجيا المعلومات.

وقصد الإمام بجوانب الموضوع خصص هذا الفصل للبحث حول عملية التدقيق البنكي في ظل تكنولوجيا المعلومات في البنوك العمومية . حيث قسمنا دراستنا إلى مبحثين ، الأول سنتطرق فيه إلى تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي في الجزائر حيث نقدم تطور تكنولوجيا المعلومات في الجانب البريدي والمواصلات السلكية واللاسلكية وتأمين الموارد البشرية. ثم نبين مختلف وسائل الدفع الإلكترونية، لنختم الفصل بإستخدامات تكنولوجيا المعلومات في البنوك

الجزائرية العمومية كشركة SATIM، ARGs و AEBS ، و ATC .

أما المبحث الثاني تمحور حول عملية التدقيق الإلكتروني في البنوك حيث سيتم التطرق إلى مفهوم التدقيق الإلكتروني، أهدافه وأساليبه ، ثم معايير التدقيق الدولية والتي لها علاقة ببيئة تكنولوجيا المعلومات ، ثم سنتطرق إلى الأساليب العامة والتطبيقية للرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات لنختم الفصل بمراحل مهمة التدقيق البنكي الإلكتروني.

المبحث الأول : تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي الجزائري

تمهيد:

وجدت البنوك الجزائرية نفسها أمام تحدي تكنولوجيا المعلومات ، وسعيها منها لمواكبة هذه التطورات عملت على إكتساب التقنيات المصرفية ، من خلال وضع شبكات تمثل حلقة وصل ما بين البنوك إلكترونيا ، وأيضا تربط بينها وبين العملاء ، وسنحاول في هذا المبحث التعمق أكثر في الموضوع ، فقسمنا المبحث إلى المطالب التالية:

- المطالب الأول : وسائل الدفع الإلكتروني؛
- المطالب الثاني : تطور تكنولوجيا المعلومات في الجزائر؛
- المطالب الثالث : إستخدامات تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول : وسائل الدفع الإلكتروني

سوف نتطرق في هذا الجزء لوسائل الدفع الإلكتروني من بطاقات الائتمان و النقود الإلكترونية بصفة عامة ثم نعرض أنواع مختلفة للخدمات المصرفية .

الفرع الأول : بطاقات الائتمان

1 - تعريف بطاقة الائتمان:

من التعديل الأخير للقانون التجاري في سنة 2005 ، في الفصل الثالث من الباب الرابع من الكتاب الرابع من القانون التجاري ، تحت عنوان " في بطاقات الدفع والسحب " ، ورد تعريف خاص ببطاقة الدفع في المادة 143 مكرر 53 من القانون التجاري المعدل والمتمم بموجب قانون تحويل الأموال رقم 05-02 والتي تنص على ما يلي:

" تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال " ¹ .

عرفت بطاقات الائتمان على أنها " بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة " ² .

كما عرفها آخرون على أنها : " بطاقة مستطيلة من البلاستيك تحمل إسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها، وإسم حاملها وتوقيعه ورقم حسابه ، ورقمها وتاريخ إنتهاء صلاحيتها بشكل بارز على وجه البطاقة ، وبموجب هذه البطاقة يستطيع حاملها سحب مبالغ نقدية من ماكينات سحب النقود الخاصة بالبنوك أو أن يقدمها كأداة وفاء للسلع والخدمات

1 راجع القانون التجاري ، ص 136.

2 سحنون محمود " النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية " ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة ، العدد 04 ، ماي 2003 ، ص 65 .

التي يحصل عليها من الشركات والتجار الذين يتعامل معهم ، وقد تقدم كأداة ضمان في التعاملات التجارية في حدود مبلغ معين " 1

أما البعض فقد عرفها على أنها : "بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها ، تصدرها جهة ما (بنك أو شركة استثمار) ، يذكر فيها إسم العميل الصادرة لصالحه ، ورقم حسابه ، حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته ؛ ليقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة، التي تقود بدورها إستيفاء تلك المبالغ من الحامل" 2 .

2 - نشأة بطاقة الإئتمان : يمكن سرد مراحل ظهور هذه البطاقة وفق السلم الزمني التالي 3 :

- سنة 1947 أول بنك يقوم بإصدار بطاقات الإئتمان The Flatbush national banks ؛
- سنة 1951 أول شركة متخصصة في إصدار البطاقات هي diners club ؛
- سنة 1952 أول بطاقة إئتمان تصدر من بنك فرانكلن ؛
- أول بطاقة سفر وترفيه يطلق عليها إسم travel and entertainment ؛
- لتليها 1959 بطاقة أمريكيان إكسبرس ثم بطاقة blanche carte ؛
- وفي الستينيات سمح بنك أمريكا Bank of America للبنوك الأخرى ورخص لها بإصدار بطاقته الإئتمانية مما جعل هذه البطاقة تنتشر عبر العالم، ثم جمعت كل هذه التراخيص التي منحها بنك أمريكا تحت إسم واحد هو American Bank Card المعروف حاليا باسم VISA (Visa International Services Association) والتي مازال مركزها الرئيسي بنيويورك .

1 معادي أسعد صوالحة ، "بطاقات الإئتمان" ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2011 ، ص 39

2 علي جمال الدين عوض ، "عمليات البنوك من الوجهة القانونية" ، دار النهضة العربية ، ط 01 ، القاهرة ، 1989 ، ص 94

3 خالد أمين عبد الله ، حسين سعيد سعيفان ، " العمليات المصرفية الإسلامية. الطرق المحاسبية الحديثة " ، ط 01 ، دار وائل للنشر عمان ، 2008 ، ص ص 371 ، 372

و في عام 1966 قامت مجموعة من البنوك بتشكيل هيئة بإسم (ICA Inter bank Card Association) و المعروفة الآن بإسم بطاقة master card

3 - خصائص بطاقة الإئتمان :

- ✓ تحمل بطاقة الإئتمان مميزات وخصائص تميزها عن باقي وسائل الدفع الأخرى وتتمثل في :
 - ✓ أداة إئتمان إلكترونية : فهي ليست مجرد بطاقة ورقية أو بلاستيكية وإنما تحتوي على شريط ممغنط ورقاقة حاسوبية تخزن فيه المعلومات¹ ؛
 - ✓ أداة وفاء وضمان : فهي تقدم للتجار كمقابل بدلا من النقود العادية مباشرة في حسابهم دون عناء وحماية لنقودهم من السرقة أو تماطل المشتري في الدفع² ؛
 - ✓ أداة مصرفية متعددة الأطراف : يتعامل بها ثلاثة أشخاص وهم مصدر البطاقة والحامل لها والتاجر³ ؛
 - ✓ وسيلة فعالة ومرنة للسداد : لسهولة حملها وإستخدامها وقلة خطر ضياعها أو سرقتها⁴ ؛
 - ✓ تحقق إيراد وفائدة للجهة المصدرة لها : تجني الجهة المصدرة عن طريق العمولة المتحصل عليها من التجار مقابل تعجيل الدفع أو مقابل الإئتمان لتأخير الدفع⁵ ؛
 - ✓ توفر الأمان لحاملها : لإحتوائها على الرقم السري الخاص به ؛

1 محمد سعيد أحمد ، " أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، بدون سنة طبع ، ص3
 2 معتر نزيه محمد المهدي ، " الطبيعة القانونية لبطاقات الإئتمان الإلكترونية والمسؤولية المدنية الناشئة عنها " ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2006 ، ص 18
 3 محمود الكيلاني ، " الموسوعة التجارية والمصرفية " ، المجلد الثاني ، دار الثقافة ، عمان 2011 ، ص 02
 4 معادي أسعد ، معادي أسعد صوالحة ، " بطاقات الإئتمان " ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان 2011 ، ص 64
 5 نضال سليم ، " أحكام التجارة الإلكترونية " ، ط 3 ، دار الثقافة ، عمان 2010 ، ص 01

- ✓ أداة لسحب النقود: تسمح بسحب النقود من آلات السحب أو فروع البنوك المشاركة في عضوية البطاقة¹؛
- ✓ مقبولة على نطاق واسع عالميا ومحليا²: أي أن التعامل بها يتم في كل أنحاء العالم بنفس الطريقة وأصبح الناس يتعاملون بها أكثر من النقود العادية .

4 - أنواع البطاقات :

تقسم أنواع البطاقات إلى تقسيم أساسي وتقسيم فرعي كما يلي :

أولا : التقسيم الأساسي : و ينقسم بدوره إلى نوعين هما³ :

أ - البطاقات غير الإئتمانية: وهي الأكثر إنتشار في العالم ،تقوم على العلاقة "مصدر البطاقة وحامل البطاقة"، كما تقلل مخاطر الديون وتنقسم أيضا هي الأخرى إلى نوعين هما⁴ : البطاقات المدنية و بطاقات الدفع المسبق.

ب - البطاقات الإئتمانية: وتنقسم إلى نوعين هما : البطاقات المتجددة (كمثال على ذلك بطاقة VISA وبطاقة master card) ، ويتم فيها تجديد القرض لحامل البطاقة لذلك سميت متجددة⁵ . والبطاقات غير المتجددة وتسمى كذلك ببطاقات الصرف أو بطاقة الخصم (charge card)⁶ . أول ظهور لها بدا بشركة (dinars club) لينتشر بظهور (american express) ، هذه البطاقات تشبه البطاقات الإئتمانية غير أنها تختلف في السداد⁷. والشكل التالي يلخص أنواع البطاقات الإئتمانية.

1 محمد عبد الحليم عمر ، "بطاقات الإئتمان" ، بحث مقدم في مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون ، في كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، أيام 4-6 مايو 2003 ، المجلد الثاني ، ص 11 .

2 رياض الفتح الله بصله "جرائم بطاقة الإئتمان" دار الشروق 1995 ، ص 14 .

3 ثناء علي القباني "النقود البلاستيكية" الدار الجامعية مصر ، 2006 ، ص ص 52 ، 53 .

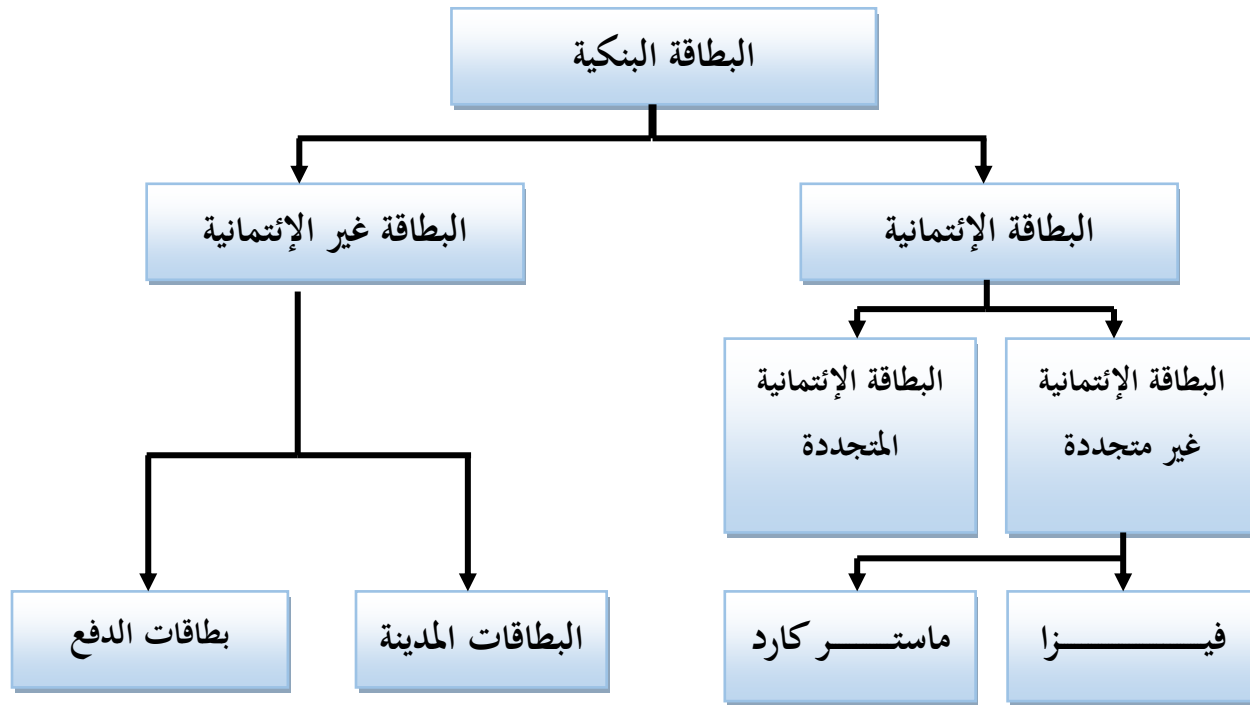
4 نوال بن عمارة "وسائل الدفع الإلكترونية - آفاق وتحديات" -الملتقى الدولي لتجارة الإلكترونية جامعة التكوين المتواصل ، ورقة ، أيام 15، 16، 17 مارس 2004 ص 02 .

5 إبراهيم بختي " دور الإنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2003 ، ص 119 .

6 رأفت رضوان " عالم التجارة الإلكترونية " المنظمة العربية لتنمية الإدارية. القاهرة جمهورية مصر العربية 1999 ص 47 .

7 إبراهيم بختي المرجع السابق ، ص 122

الشكل رقم (01-03) : أنواع البطاقات البنكية



المصدر : ثناء علي القباني " النقود البلاستيكية " الدار الجامعية ، مصر 2006، ص 26

ثانيا : التقسيم الفرعي :

أ - التقسيم حسب الجهة المصدرة للبطاقة :

✓ بطاقات تصدرها المنظمات العالمية : تصدر من مصارف مرخص لها من قبل المنظمات الراعية للبطاقة ، وهي

منظمات غير مالية وأشهرها بطاقة visa و بطاقة master card¹ .

1 بن عمارة نوال ، "وسائل الدفع الإلكترونية" ، بحث منشور على الرابط /www. scholar.google.com/ موقع الباحث العلمي ، متوفر أيضا في موقع جامعة ورقلة dspace.univ-ouargla.dz ، ص 5.

✓ بطاقات تصدرها مؤسسات مالية كبرى : تصدرها هذه المؤسسات دون تراخيص وإنما تتعامل مباشرة مع حامل البطاقة دون إلزامهم بفتح حسابات مصرفية لديها وأهمها american express و dinars club¹ .

✓ بطاقة تصدر من مؤسسات تجارية كبيرة : تصدر من مؤسسات تجارية كالمطاعم والفنادق والمحلات التجارية هدفها الحفاظ على الزبائن المميزين² .

ب - بطاقات حسب الضمان المقدم لمصدرها : وتتمثل في³ :

✓ بطاقة الضمان الشخصي : تمنح لأصحاب الدخل المرتفع والذين يتمتعون بثقة كبيرة وعالية؛

✓ بطاقة الضمان العيني : وتتمثل في ضمان عيني جزئي و ضمان عيني كلي ، حيث الأول يكون فيه الحساب أقل من الحد الأقصى لمبلغ البطاقة ، أما الثاني فيكون الحساب مساويا للحد الأقصى للبطاقة.

ت - بطاقات حسب المزايا التي يتمتع بها حاملها⁴ :

✓ البطاقة الذهبية : حدها مرتفع ولها مزايا مجانية لحاملها ؛

✓ البطاقة الماسية : مزاياها أكبر من الذهبية وليس لها حد أقصى .

ث - البطاقات من حيث نطاق التعامل⁵ :

✓ البطاقات المحلية : تستخدم فقط داخل الإقليم الخاص بالبنك المصدر لها وبعملته ، سقفها الإئتماني محدود؛

✓ البطاقات العالمية : تستعمل دوليا وسقفها الإئتماني عالي .

1 سحنون خالد ، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك ، دراسة حالة مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2016 ، ص 158 .

2 سحنون خالد ، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك " ، نفس المرجع السابق ، ، ص 158 .

3 سحنون خالد ، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك " ، نفس المرجع السابق ، ص 159 .

4 سحنون خالد ، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك " ، نفس المرجع السابق ، ص 159 .

5 سحنون خالد ، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك " ، نفس المرجع السابق ، ص 159 .

ج بطاقات من حيث الإستخدام¹ :

- ✓ بطاقات الإئتمان العادية : تستخدم في شراء السلع والخدمات وهي شائعة الاستعمال ؛
- ✓ بطاقات السحب النقدي الالكتروني : تستخدم في سحب النقود من أي بنك محلي أو دولي يكون له عضوية البطاقة ؛

ح بطاقات من حيث النظم التكوينية² :

- ✓ البطاقات الممغنطة : يتم إدخال وتخزين وتأمين البيانات من خلال شريط ممغنط، يحتوي على شفرة يتحقق الدفع بها ؛
- ✓ البطاقة الرقائمية : تحتوي على شريحة من السيلكون " الذاكرة " وهي متطورة ، تقوم بعمليات التحويل من و إلى حساب العميل؛
- ✓ بطاقة الذاكرة: تخزن هذه البطاقة معلومات صادرة عمليات معينة³ .
- ✓ البطاقة الذكية : لها القدرة على تخزين كافة البيانات الخاصة بالعمل ، فهي تعتبر كمبيوتر متنقل تؤمن الحماية لحاملها من سوء الإستخدام والتزوير⁴ ؛

✓ البطاقة الذكية جدا : أهم ما يميزها أنها تحافظ على خصوصية حاملها ، من خلال نظام كتابي مشفر؛

✓ البطاقة البصرية : تحتوي على عناصر تأمين بصرية وتخزن معلومات خاصة بالدفع والتأمين للمدفوعات⁵ .

1 جلال عايد الشورة ، " وسائل الدفع الإلكتروني " ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان 2008 ، ص ص 32 ، 33

2 سحنون خالد ، " تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك " مرجع سابق، ص 159

3 محمود الكيلاني "الموسوعة التجارية والمصرفية " مرجع سابق ، ص 465

4 بشار محمود دودين ، محمد يحي المحاسنة ، " الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الإنترنت " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 2006 ، ص 205

5 محمود الكيلاني ، "الموسوعة التجارية والمصرفية ، مرجع سابق ، ص 446

5 - الأطراف المتعاملين بالبطاقة:

- المنظمة العالمية صاحبة الشعار: وهي المالكة للعلامة التجارية للبطاقة والمأنحة للتراخيص للبنوك مقابل دفع رسوم الاشتراك السنوية¹؛
- البنك المصدر: وهو الذي يقوم بإصدار البطاقة بعد الحصول على ترخيص²؛
- حامل البطاقة: وهو الشخص القانوني الطبيعي الذي تصدر البطاقة بإسمه، أما في حالة أن يكون الشخص معنويا فتكون لممثله القانوني وهو الحامل الشرعي للبطاقة³؛
- التاجر: هو الشخص الذي وقع عقدا مع بنكه سواء كان طبيعيا أو معنويا، يسمح لحملة بطاقته من الشراء من محله⁴.

الفرع الثاني: النقود الإلكترونية

1 - مفهوم النقود الإلكترونية :

بدأ استخدام النقد الإلكتروني منذ عام 1994 من خلال جهود شركة E-cash في مشروعها التجريبي الناجح بالتعاون مع بنوك، ومن ثم تم منحها حق إصدار النقد الإلكتروني بالإضافة إلى مائة (100) شركة تجارية⁵.

و صدر في فرنسا في جانفي 2013 التوجيه الأوروبي والمسمى توجيه النقد الرقمي (la directive de) DME monnaie électronique) والذي جاء تماشيا ومواكبة للتطور الذي عرفته وسائل الدفع الاخرى لاسيما عبر الإنترنت والهاتف المحمول، ونظم من خلال القانون 10-2013 المتضمن أحكام مختلفة، المتكيف مع قانون الإتحاد

1 محمود حسين الوادي، حسن مجد سمحان، "المصارف الإسلامية - الأسس النظرية و التطبيقات العلمية"، ط 01، دار المسيرة، عمان الأردن 2007، ص 241

2 خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، "العمليات المصرفية الإسلامية. الطرق الحاسوبية الحديثة"، دار وائل للنشر 2008، ص 388

3 سحنون خالد، تأثير تكنولوجيا المعلومات على مرد ودية البنوك، مرجع سابق، ص 161

4 محمود حسين الوادي، حسن مجد سمحان "المصارف الإسلامية - الأسس النظرية و التطبيقات العلمية"، المرجع السابق، ص 242

5 صالح مجد حسني الحملاوي، "دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية"، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد 01، كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة والصناعة، دبي، 12/10، 2003، ص ص 221، 245

الأوروبي في المسائل الإقتصادية والمالية، في المادة 133-29 و شروط سداد النقود الإلكترونية، وأحكام إصدار وإدارة النقود الإلكترونية الرقمية في المواد 1-315، وشروط ممارسة المؤسسة لإصدار النقد الإلكتروني في المواد 1-533¹.
 "هي عملة نقدية إلكترونية تتمثل في الوحدات الرقمية الموثقة والخاصة بالقيمة المحددة من قبل الجهة المصدرة لها ،
 والمخزنة على أداة أو وسيلة إلكترونية ليتم تحويلها من المشتري إلى البائع أو إلى أي جهة أخرى"² .
 "هي مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات
 التقليدية"³ .

وقد عرف قانون النقد والمال الفرنسي النقود الإلكترونية في آخر تعديل له في 29/11/2017 أن النقود الإلكترونية هي "قيمة مالية مخزنة على دعامة إلكترونية أو ممغنطة" وبهذا التعريف يكون المشرع الفرنسي قد عادل بين النقد الرقمي والنقود السائلة"⁴ .

وقد عرف البنك المركزي الأوروبي النقود الإلكترونية بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرتها ، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما " ، وهو نفس تعريف القانون المتعلق بالنقد الإلكتروني"⁵ .

1 LOI no 2013-100 du 28 janvier 2013 portant diverses dispositions d'adaptation de la législation au droit de l'Union européenne en matière économique et financière, J O R F, N :24, 29 janvier 2013, Texte 3 P 1721.

2. محمد سعيد أحمد ، " أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2010 ، ص ص 329 ، 330 .

3 أحمد سفر، " أنظمة الدفع الإلكترونية " ، ط 01 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2008 ، ص.157 .

4 la monnaie électronique, qu'est -ce que c'est, les moyens de paiement , sur le site www.lesclesdelabanque.com . la date de consultation : 21/11/2017 .

5 Art. L315-1 LOI n°2013-100 du 28 janvier 2013: « La monnaie électronique est une valeur monétaire qui est stockée sous une forme électronique, y compris magnétique, représentant une créance sur l'émetteur, qui est émise contre la remise de fonds aux fins d'opérations de paiement définies à l'article L. 133-3 et qui est acceptée par une personne physique ou morale autre que l'émetteur de monnaie électronique » . على الرابط www.legifrance.gouv.fr

2 - إجراءات استخدام النقد الإلكتروني:

تتم عملية شراء النقود الإلكترونية بمرحلتين هما :

❖ المرحلة الأولى¹ :

- الشراء من أحد البنوك المصدرة للنقد الإلكتروني ، وشراء البرنامج e-cash من شركة (Cyber Cash) الذي يحمي من المحو والنسخ .
- ويقوم البائع أيضا بالشراء من البنوك التي تتعامل بالنقود الإلكترونية ، ويحصل على البرنامج e-cash هو الآخر ليتمكن لاحقا من تحويل أرصده من النقود الإلكترونية إلى النقود الحقيقية .

❖ المرحلة الثانية² :

- يقوم المشتري بإختيار السلعة وتصفح مقر البائع ومعرفة الأسعار ؛
- يساعده البرنامج في إختبار رصيده وقدرته على السداد ويرسل كشف إلى البائع عن طريق البنك المصدر؛
- يتأكد البنك من صحة النقود الإلكترونية والبصمات ثم يرسلها إلى البائع فيقوم البرنامج بإضافتها في حساب البائع؛
- ينهي البرنامج العملية بمحو الوحدات النقدية من حساب المشتري وإخطاره بعملية السداد.

3 - خصائص النقود الإلكترونية : للنقود الإلكترونية خصائص عديدة نذكر منها ما يلي :

- ذات قيمة نقدية : أي أنها تشمل على وحدات نقدية مالية قادرة على شراء السلع والخدمات³ ؛
- مخزنة على وسيلة إلكترونية : بحيث يتم شحنها بطريقة الكترونية⁴ ؛

1 رأفت رضوان "عالم التجارة الإلكترونية" المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، القاهرة جمهورية مصر العربية 1999 ، ص 60

2 سحنون خالد ، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مرد ودية البنوك" ، مرجع سابق ، ص 165

3 مُجد إبراهيم محمود الشافعي ، " الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية " ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون ، دبي ، 2003 ، ص 134

4 سحنون خالد ، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مرد ودية البنوك" ، مرجع سابق ، ص 166.

- مستقل عن أي حساب بنكي : أي لا يتم الاحتفاظ بأرصدة مالية في حسابات مالية لدى البنوك¹؛
- ليست متجانسة : تختلف باختلاف المصدر لها ومن حيث السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها²؛
- هي نقود خاصة : يتم إصدارها عن طريق شركات ومؤسسات إئتمانية خاصة وليست باعة للبنك المركزي³؛
- سهولة الحمل : نظرا لخفة وزنها وسهولة حملها بدلا من حمل النقود العادية⁴؛
- ثنائية الأبعاد : أي لا يحتاج المستهلك إلى شخص ثالث ينقل النقود إلى البائع ، ولا يقتضي البائع التأكد من حقيقة هذه النقود أو كفاية الحساب للمشتري عكس وسائل الدفع الأخرى⁵ .

4 - مزايا النقود الإلكترونية:

- للنقود الإلكترونية مزايا تميزها عن باقي وسائل الدفع الإلكتروني تتمثل في :
- **كلفتها في التداول زهيدة:** يتم تحويل النقود فيها عبر الإنترنت وبالتالي يكون أقل تكلفة من التحويل عن طريق البنوك⁶؛
 - **ليس لها حدود :** بإستطاعة مستخدميها التحويل من أي مكان في العالم وفي أي وقت⁷؛
 - **سهولة الإستخدام وبسيطة :** فهي تغني عن ملء الإستمارات التي يتعامل بها البنوك
 - **سرعة عمليات الدفع :** تنسيق وتبادل التعاملات المالية فوري⁸؛

1 نعى خالد عيسى الموسري ، إسراء خضير مظلوم الشميري ، "النظام القانوني للنقود الإلكترونية" ، مجلة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد 22 ، العدد 02 ، 2014 ، ص 267

2 محمد محجوبي ، "أساسيات في أدوات الدفع والإئتمان" ، دار أبي رقرق للطباعة والنشر ، الرباط 2012 ، ص 128.

3 بسام أحمد الزلمي ، عبود سراج ، " دور النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال " ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ، 2010 ، ص ص 557 ، 558

4 باطلي غنية ، " خصائص وأشكال النقود الإلكترونية - دراسة تحليلية نظرية " ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 2018/07 ، المجلد 02 ، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، برلين ، ص 356

5 محمد إبراهيم محمود الشافعي ، المرجع السابق ، ص 139

6 الطاهر شوقي مؤمن ، " عقد البيع الإلكتروني " ، بحث في التجارة الإلكترونية ، دار النهضة العربية القاهرة ، 2007 ، ص 15

7 منير محمد الجهيني ، ممدوح محمد الجهيني ، " الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2010 ، ص ص 159 ، 160

8 خالد ممدوح إبراهيم ، " إبرام العقد الإلكتروني " ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 77

- عمليات الدفع الآمنة : باستخدام بروتوكول الحركات المالية الآمنة (SET Secure Electronic Transaction) و (Secure Socket Layers) SSL¹ .
- 5 - أنواع النقود الإلكترونية :
- نقود المخزن الإلكتروني : يتم تخزين مبالغ في حافظة نقود الكترونية² ؛
- البطاقات البلاستيكية الممغنطة : تصدرها البنوك لعملائها مدفوعة القيمة مسبقا تستعمل بدلا من النقود العادية³ ؛
- البطاقات الائتمانية الإلكترونية : هي النقود الرقمية تسجل قيمة العملة الموثقة والمقيدة في شكل إلكتروني⁴ ؛
- النقود الإلكترونية البرمجية : هي بطاقة ذكية تثبت في الحاسوب ويتم نقل القيمة المالية منها أو إليها عبر الانترنت من خلال المحفظة⁵ ؛
- الشيك الإلكتروني : هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة تحتوي على البيانات العادية الموجودة في الشيك الورقي وأهم ما يميزه ، أنه لا يشترط أن يكون مكتوبا بخط اليد و يجب أن يكون موقعا من طرف الشخص الذي يصدره (الساحب) حتى يصبح صالحا للاستخدام⁶ ؛
- البطاقات الذكية : هي نوع آخر من البطاقات الائتمانية المتجددة وتكون مدفوعة القيمة المالية سلفا وتستخدم للدفع عبر الإنترنت و غيرها من الشبكات وتباع في نقاط البيع التقليدية⁷ .

1 منير الجهيني ، ممدوح الجهيني ، "الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني" ، مرجع سابق ، ص 14

2 محمد حسين منصور ، " أحكام البيع التقليدية والإلكترونية والدولية وحماية المستهلك " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2006 ، ص ص 415 ، 416

3 منير محمد الجهيني ، ممدوح محمد الجهيني ، "الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني" ، مرجع سابق ، ص 157

4 خالد ممدوح ابراهيم ، " إبرام العقد الإلكتروني " ، مرجع سابق ص 78

5 منير محمد الجهيني ، ممدوح محمد الجهيني ، "الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني" مرجع سابق ، ص ص 158 ، 159

6 موسى عيسى العامري ، "الشيك الرقمي" ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون ، دبي 2003 ، ص 92

7 فريد النجار ، وليد دياب ، تامر النجار ، " التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة " الدار الجامعية بالإسكندرية ، مصر 2006 ، ص 123

الفرع الثالث : أنواع خدمات الصيرفة الإلكترونية:

1 - أجهزة الصراف الآلي:

- أكثر الوحدات الإلكترونية إستخداما وشيوعا هي آلات الصرف (Automated Teller Machines) ATM

والتي تربط فروع البنوك بواسطة نظام التبادل الإلكتروني EDI الذي ينقل رسائل الحاسوب إلى جهاز حاسوب آخر¹.

- وتتميز خدمة نظام الصراف الآلي بالخصائص التالية² :

- السرية في المعاملات من خلال الرقم السري للمتعامل؛
- السرعة والسهولة في التعامل مع الآلة؛
- تحويل المبالغ من حساب العميل ، إضافة إلى الإستفسار والسحب ؛
- مع ذلك فإن آلات الصراف الآلي يتم تغذية خزينتها بالنقود العادية القديمة وعدم كفايتها في الخزينة³ .

2 - نظام خدمة الزبائن عن بعد :

يعتمد النظام على عملية التحويل للبيانات Modulation/ Demodulation بالحاسب الشخصي للعميل من

خلال شبكات ووسائط كشبكة الهاتف ، وكانت أول مرة يطبق فيها هذا النظام عام 1980 من طرف بنك

United American الأمريكي⁴ .

1 حسن حسين شحادة ، " العمليات المصرفية الإلكترونية " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، جامعة بيروت العربية ، لبنان 2006 ، ص 95

2 ثناء علي القباني ، " النقود البلاستيكية " ، مرجع سابق ، ص 96

3 ثناء علي القباني ، نفس المرجع ، ص 110

4 طارق طه " إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت " ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر 2008 ، ص 280

3 - نظام خدمة الهاتف المصرفي :

تعتمد هذه الخدمة على شبكة ربط فروع المصرف الواحد ، فتمكن العميل من القيام ببعض العمليات إلكترونياً ، أما بإتصاله بالهاتف الثابت أو النقال وذلك على الرقم المحدد من طرف البنك¹ ، وهذا لن يتم إلا بإدخال رقمه السري ، ومع التطور التكنولوجي أصبح العميل يتصل بينه بالصوت والصورة .

4 - نظام الصيرفة عبر التلفزيون:

نظراً للسعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومة عبر الصور و التي تقوم تلك المنقولة عبر تراسل البيانات تقليدياً ستة أضعاف . وكمثال على ذلك قام البنك البريطاني HSBC بإستخدام التقنيات في الصيرفة عبر التلفزيون بإستثماره لمبلغ 100 مليون دولار في شبكة أوين التلفزيونية² . وكل ذلك يكون بربط الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وحساب المصرف ويمكن الدخول إلى حساب المصرف عبر رقم سري ، حيث يعتبر التلفزيون من الوسائل الناجعة في إعلام الجمهور خاصة في الدول المتقدمة.

5 - الوحدات الطرفية عند نقاط البيع : (POS :Point-of-Sale Terminals)

تعرف الوحدة الطرفية عند نقاط البيع على أنها "آلة إلكترونية تمرر بها البطاقة فيتم قراءة بياناتها من الشريط المغنط خلف البطاقة ، وتتصل تلقائياً عن طريق خط تلفوني بالبنك للحصول على الموافقة بتنفيذ العملية ، وتعطي رقم لهذه الموافقة أو ترفض العملية³ ، وتتم العملية بتقديم الزبون لبطاقته للبائع الذي بدوره يصلها بالحاسوب ويدخل الزبون رقمه السري PIN (Personal Identification Number) حتى يقوم الحاسوب المركزي بإضافة القيمة إلى

1 نعمون وهاب " تكنولوجيا النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك " ، ملتنقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحول الإقتصادي واقع وتحديات ، جامعة حسينية بن بوعللي ، الشلف ، يوم 11 ، 15 ديسمبر 2004 ، ص 227

2 مصطفى عبد اللطيف ، س بلعور ، ع عزوي ، " واقع وآفاق المصارف الإلكترونية " ، الملتنقى الدولي للتجارة الإلكترونية ، جامعة التكوين المتواصل ، ورقلة ، أيام 17/16/15 مارس 2004 ، ص 05

3 ثناء علي القباني ، " النقود البلاستيكية " ، مرجع سابق ، ص 110

رصيد حساب البائع¹؛ أما حالياً فقد تم إستبدال الرقم السري بالخدمة الإلكترونية التي تتمثل في إستخدام قزحية العين لأمان أكثر².

6 - نظام خدمة العملاء عبر الإنترنت:

لجأت البنوك في العقد الأخير إلى تقديم خدماتها عبر شبكة الإنترنت نظراً لقلّة التكاليف³، فيتعامل الزبون مباشرة مع حسابه من مكان تواجدّه وإجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الإنترنت. ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الحاسوب، ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية بسهولة ودون بذل جهد أو وقت⁴.

7 - نظام خدمة E-Switch: تربط هذه الخدمة بين فروع المصرف الواحد بحيث يتمكن العميل من القيام

بعمليات السحب والإيداع في حسابه في أي فرع، وتربط أيضاً البنوك فيتم التحويل فيما بينها وتبادل الرسائل إلكترونياً⁵.

8 - نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT: Electronique fonds transfert):

يقصد بهذا النظام أنه عملية منح الصلاحية لبنك ما، للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة و المدينة) إلكترونياً من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، وبالتالي فإن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة، عوضاً عن إستخدام الأوراق مثل التحويل الإلكتروني للصكوك والمقاصة الإلكترونية، بدلاً من حركة الصكوك الورقية، و المدفوعات الورقية في غرف المقاصة؛ حيث تسجل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنت⁶.

1 نعمون وهاب "تكنولوجيا النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك" مرجع سابق، ص 227

2 هشام جبر، "إستخدام التكنولوجيا في تطوير الخدمات المصرفية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول 2014، ص ص 06، 07

3 أحمد سفر، "أنظمة الدفع الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 35

4 حسن عماد مكايي "تكنولوجيا الإتصال الحديثة في عصر المعلومات، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 52

5 سحنون خالد، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك"، مرجع سابق، ص 178

6 حازم نعيم الصمادي "المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية" دار وائل للنشر، عمان 2003، ص 29

ويتم من خلاله¹ :

- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية؛
- توفير النقدية بصورة فورية؛
- تسير العمل ورفع فعالية نظام العمل؛
- المقاصة الإلكترونية.

9 - خدمات إلكترونية أخرى :

إضافة إلى الخدمات المذكورة هناك خدمات أخرى نختصرها فيما يلي² :

- خدمات الإعتماد المستندي الإلكتروني؛
- خدمة تزويد العميل بالمعلومات المالية؛
- خدمة ادارة النقود على المستوى العالمي؛
- الخدمات المصرفية بنفسك؛
- طريقة الأنظمة الكلية ؛
- خدمات التوكيل الإلكتروني؛
- خدمات رسائل الجوال؛
- جهاز تبديل العملات.

1 بن عمارة نوال " وسائل الدفع الإلكترونية " افاق وتحديات " مرجع سابق ، ص 13

2 سحنون خالد ، " تأثير تكنولوجيا المعلومات على مرد ودية البنوك " مرجع سابق ، ص ص 181 ، 182

المطلب الثاني : تطور تكنولوجيا المعلومات في الجزائر

بعد قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لسنة 1975 م ، تمت مباشرة إعادة هيكلة قطاع البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية سنة 1999 م ، و تجسد ذلك سنة 2000 م ، من خلال القانون 2000 - 03، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد و بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، حيث تم بموجب هذا القانون إنشاء مؤسستين عموميتين "بريد الجزائر " و "اتصالات الجزائر " ، بغية إنعاش هذين الفرعيين من القطاع ، و إخضاعهما لقواعد المردودية الاقتصادية و للمتطلبات التجارية من أجل نوعية خدمة تنافسية ، مع المشاركة في بناء الاقتصاد الوطني¹ . فاتبع نمط جديد في تسيير و تنظيم البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في عدة جوانب هي:

الفرع الأول : الجانب البريدي

1 - تكثيف الشبكة البريدية من أجل جوارية أكبر للخدمات البريدية المقدمة للمواطنين

نشر الإتحاد البريدي العالمي معطيات التقرير الأخير لسنة 2018 حول الآفاق الاقتصادية للبريد ، حيث تضم الشبكة البريدية الإفريقية 11596 مكتب بريد ، بكثافة متوسطة تقدر ب 82959 نسمة تستعمل نفس المكتب ، في حين أن المعدل الذي حققته "بريد الجزائر " أفضل بكثير بإعتبارها توفر في المتوسط مكتب بريد واحد لكل 10000 نسمة فقط² .

2 - دور بارز في إنعاش الاقتصاد ، بين سنتي 1999 و 2017 ، عبر تطوير الخدمات المالية البريدية

إرتفع عدد الحسابات البريدية الجارية للمواطنين من 05 ملايين حساب فقط سنة 1999 إلى أكثر من 23 مليون حساب سنة 2017. و بإعتبار أن معظم الحسابات يملكها خواص ، فهذا التطور يعكس مدى إندماج نسبة كبيرة من السكان في المجال المالي ، و يعكس في ذات الوقت الجهود التي تبذلها الدولة فيما يخص إمتصاص البطالة ، عدد

1 تطور قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر : 1999-2018 على الرابط www.mpttn.gov.dz تاريخ التصفح 2019/01/10

2 تطور قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر : 1999-2018 ، نفس المرجع

المعاملات في الحسابات الجارية إرتفع من 25 مليون عملية سنة 1999 إلى ما يقارب 530 مليون عملية سنة 2017. فهذا الرقم يدلّ على التطور الكبير الحاصل في إنعاش إقتصادنا ، نظرا لكون إرتفاع حجم تداول المال في الدوائر الرسمية مؤشرا يعتمد عليه لقياس درجة إنعاش أي إقتصاد¹ .

3 - دور رئيسي في تمويل نمو الإقتصاد ، سُجّل بين 1999 و 2017

سمحت الجهود المبذولة لتقديم خدمة جوارية بوضع تحت تصرف الخزينة العمومية ، من خلال جمع الأرصدة مبالغ معتبرة حُرمت منها في السابق ؛ حيث لم تتجاوز 132 مليار دينار جزائري ، وقد تجاوزت الأرصدة الدائنة التي رصدتها مؤسسة "بريد الجزائر " سنة 2017 م ، 800 مليار دينار جزائري. وتم جمع 476 مليار دينار في إطار المدخرات البنكية للصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط "كتاب" ، من خلال ما يزيد عن 4,2 مليون حساب توفير تسيّرها "بريد الجزائر " لفائدة "كتاب بنك " في نهاية سنة 2017 ، في حين لم تتجاوز 3.2 مليون حساب جاري سنة 1999² .

4 - حوسبة مكاتب البريد (2012 - 2017)

تم من قبل "بريد الجزائر " حوسبة كافة مكاتب البريد ، مما مكن من بناء نظام معلوماتي شامل يسمح لكل مرفق صاحب حساب بريدي ، بإجراء العمليات التي يريدونها في أي نقطة كانت من التراب الوطني³ .

5 - تفريع خدمة البريد السريع (EMS) (2011)

تم إستحداث خدمة البريد السريع ، المصطلح على تسميته EMS نظرا لتسميته باللغة الإنجليزية **Express** « **Mail Service** ، في الجزائر سنة 2011 ، في شكل فرع إقتصادي عمومي لمؤسسة "بريد الجزائر"، عمل على توزيع البريد السريع المؤسساتي ، المهني و الإداري و ضمان التوزيع في وسط تنافسي عالميا ، حتى ولو إلتحق في مرحلة

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

2 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

3 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

متأخرة بركب نظرائه دوليا ، من بلدان أخرى ، سمحت له بإحراز أكثر من 70 مرتبة في التصنيف الدولي للإتحاد البريدي العالمي ، و هذا وفقا لآخر تصنيف لسنة 2017¹ .

6 - تطوير الخدمات النقدية الإلكترونية ، رقمنة وسائل الدفع

حقق بريد الجزائر 7 492 508 بطاقة سحب (بطاقة مغناطيسية) ؛ و أكثر من 5 ملايين بطاقة دفع (بطاقة الذهبية) ، بإنتاج متواصل لتغطية كافة زبائن البريد سنة 2019 ؛ وتم فتح 1376 شبك آلي للأوراق المالية ، لتقديم خدمات متعددة ،تسمح هذه الشبائيك الآلية بإجراء 33508880 معاملة مالية سنويا ، أي 386 مليار دينار جزائري في المعاملات النقدية الإلكترونية ؛ و يجري تدعيم حظيرة الشبائيك الآلية بفضل إقتناء 1000 تجهيز جديد مبرمج لليسط خلال السنة الجارية.

كما أطلقت "بريد الجزائر" ، بالشراكة مع المؤسسة العمومية الإقتصادية "ENIE" تسويق 50000 مطراف الدفع الالكتروني يجري صنعها في الجزائر² .

7 - إقامة مركز شخصنة البطاقات الإلكترونية

بغرض ضمان تزويد هياكلها الخاصة، وكذا المتعاملين و الإدارات الوطنية التي ترغب في ذلك، بالبطاقات المغناطيسية والإلكترونية المختلفة. و بغية ضمان سرية و سلامة بيانات المواطنين الجزائريين؛ أطلقت مؤسسة "بريد الجزائر" مشروع إقامة وحدة إنتاج البطاقات المغناطيسية والإلكترونية ، من أولها إلى آخرها بكل أشكالها، حيث سيتولى المصنع تصنيعا كاملا للبطاقة³ .

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

2 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

3 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

8 - الخدمات على الخط

أنشأت "بريد الجزائر" نظاما لتتبع الإرساليات البريدية. يسمح هذا النظام بتتبع طلبات دفاتر الصكوك البريدية (CH28)، البطاقات و الإرساليات الموصى عليها (في مرحلة نهائية). ويتم منح الزبائن ، نفاذا على الخط يسمح لهم بمتابعة مسار توصيل إرسالياتهم. كما باشرت "بريد الجزائر" عملية عصرنة نشاطات الحسابات البريدية الجارية ، حسابات الكناب (cneq) و الحوالات . وقد تميزت هذه العصرنة بإطلاق الخدمات على الخط تمثلت في خدمة بريدي نات و الخدمات عبر الهاتف النقال .

الفرع الثاني : جانب المواصلات السلوكية واللاسلكية

1 - تطوير و عصرنة منشآت شبكات المواصلات السلوكية واللاسلكية (مقتضيات التدفق السريع

وفائق السرعة)

باشرت الدولة عبر المتعامل "إتصالات الجزائر" ، عمليات هامة من حيث تعزيز و عصرنة منشآت المواصلات السلوكية واللاسلكية¹ .

✓ الشق الأول للتدفق فائق السرعة - شبكة النقل:

إن الانتقال إلى التدفق فائق السرعة لابد أن يرفقه تطوير شبكة نقل قوية و مرنة ، بتواترات تأمينية ، بغية مساندة طلب السكان المتزايد . وانتقل طول شبكة النقل الوطنية للألياف البصرية التي بسطتها مؤسسة "اتصالات الجزائر" من 15000 كم سنة 2003 إلى 83 548 كم سنة 2018 ، منها 30 % تغطي مناطق الجنوب الجزائري ،

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الحدودية إستفادت من جزء هام من شبكة الألياف البصرية قصد فك العزلة عن السكان في المناطق النائية و تعزيز أمن وطننا بحوالي 10000 كم من الألياف البصرية¹ .

✓ الشق الثاني للتدفق فائق السرعة – شبكة النفاذ² :

- إستبدال تدريجي للتجهيزات القديمة (من صنف TDM منذ سنة 2009) ، بتكنولوجيات جديدة (من صنف MSAN) تسمح بإدماج العروض متعددة الخدمات ذات التدفق السريع . لينتقل عددها من 91136 جهاز أمسان MSAN سنة 2010 إلى 4382760 سنة 2017.
- بسط التدفق السريع و الخدمات اللاسلكية المتاحة عبر بروتوكول الإنترنت IP بإطلاق التكنولوجيا الراديوية 4 G/LTE الثابتة ، والتي عرفت نجاحا كبيرا لاسيما في المناطق صعبة الولوج بالشبكة السلكية. فحظيرة النفاذ بواسطة الجيل الرابع 4 G/ LTE تطورت من 167 محطة EnodB بقدرة 100200 نفاذ سنة 2014، لتبلغ 1.718 محطة بقدرة 1.030.800 نفاذ نهاية سنة 2017.
- إطلاق مشروع FTTx للمقيمين والمهنيين إبتداء من سنة 2017 ، مع إدماج التدفق فائق السرعة عبر تكنولوجيا GPON و VDSL2 . يكمن هذا المشروع في بسط الألياف البصرية إنطلاقا من حلقة الربط البصرية (موقع وضع تجهيزات إرسال المتعامل) إلى غاية المساكن والمحلات ذات الطابع المهني (FTTx) أو إلى غاية البناية (FTTB) ، ويسمح بتزويد الزبائن بتدفق أعلى و عرض نطاق ترددي أفضل بإلغاء ، كلي أو تقليص أقصى ، للكوابل المعدنية. مع نهاية سنة 2017 ، بلغ عدد النفاذات التي تم إنجازها 242000 نفاذ ، و تبقى الورشة مفتوحة.

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

2 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

✓ الشق الثالث للتدفق فائق السرعة - رفع عرض النطاق الترددي الدولي:

إرتفع عرض النطاق الترددي الدولي تدريجيا ليلعب 810 جيجابت/ثانية حاليا ، مما يوفر للمواطنين ربط بنوعية أفضل. كما أنه من أجل رفع عرض النطاق الترددي ، تُعنى شبكة النقل الدولي بمشروعين أساسيين : الأول ، أورفال/ألفال (ORVAL/ALVAL) المتعلق بكابل الألياف البصرية البحري الرابط بين الجزائر ووهران وفالنسيا (اسبانيا) ، والثاني مشروع ميداكس (MEDEX) يتعلق بالوصلة الثانية للألياف البصرية البحرية الرابطة بين عنابة والولايات المتحدة بقدرة إضافية تقدر بـ 2.2 تيرابايت/ثانية¹ .

✓ تكثيف الشبكة التجارية من أجل خدمة جوارية أفضل:

إرتفع العدد من 114 وكالة سنة 1999 ليصل إلى 490 وكالة سنة 2018 ، أي إنجاز 376 وكالة جديدة. يتم تأهيل هذه الشبكة التجارية وإعادة ترميمها باستمرار ، بغية تحقيق الأفضل² .

2 - تطوير الإنترنت في الجزائر:

توسع عدد مستعملي الشبكة العالمية للوالب ، من خلال الشبكة الثابتة من 2032337 وصلة سنة 2003 ليلعب 3172981 وصلة في مارس 2018 ، تغطي المنازل و المؤسسات ، بنسبة تفوق 44 % . و سمح ظهور تكنولوجيا النفاذ إلى الإنترنت عبر شبكات الإتصالات الراديوية بواسطة الهاتف النقال ، زيادة عدد مستعملي الإنترنت من خلال 33968492 وصلة ، بين تكنولوجيا الجيل الثالث (23 مليون وصلة) والجيل الرابع (10968492 وصلة) . و بلغ معدل التعميم 126 % سنة 2017 ، في حين لم يتجاوز 69 % سنة 2015 ، بإحتساب شريحة السكان التي يفوق سنها 15 سنة³ .

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

2 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

3 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

3 - الهاتف النقال - حدث آخر في الجزائر:

تم إدخال الهاتف النقال إلى الجزائر سنة 1994 (الهاتف النقال التناظري الراديوي) ، لكنه كان عدد مشتركى الشبكة 18000 نهاية سنة 2000 . وعرفت تطورا كبيرا بمعدل 98 % هذه السنة. ليزداد عدد مشتركى الهاتف النقال إرتفاعا بدوره من 47.04 مليون مشترك سنة 2016 ، ليبلغ أكثر من 49,87 مليون مشترك سنة 2017¹ .

4 - الإتصالات الفضائية من أجل تغطية أفضل للتراب الوطني:

يقترن تطوير شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية الأرضية بتوسع وسائل الإتصالات الفضائية التي تسمح بالنفذ إلى الإنترنت والهاتف في المناطق المعزولة كليا والمناطق المحرومة من منشآت المواصلات السلكية واللاسلكية الأرضية ، لفائدة الإدارات والمؤسسات الإقتصادية و القاطنين بالجنوب² .

✓ رقمنة الشبكة الهاتفية التناظرية:

قبل سنة 2004 ، تمت رقمنة الشبكات الهاتفية عبر القدرات الساتلية و مكّن إدراج حل " ثريا " ، التابع للمتعامل العربي الأول للهاتف عبر الساتل ، خاصة للمؤسسات التي تقع منشآتها في النواحي غير الآهلة والمناطق غير المغطاة بشبكة الإتصالات . إضافة إلى هذا فإن بسط أول شبكة VSAT لتكنولوجيا SCPC منذ سنة 2001 ، سمح بربط محطات الرادار للمؤسسة الوطنية للملاحة الجوية (ENNA) لضمان الأمن الجوي للوطن ، كما أن إنجاز الروابط عبر الساتل لوصل الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا و ليبيا سمح للدولة بضمان تأمين الوصلات الهاتفية الدولية إزاء هذه الدول عبر وصلات ساتلية³ .

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

2 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

3 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

✓ الساتل في خدمة الإدارات والمؤسسات الناشطة عبر التراب الوطني:

تم إنجاز منصة مؤتمرات الفيديو على مستوى المحطة الساتلية بالأخضرية سنة 2007 ، إذ تسمح للإدارات والمؤسسات التفاعل عن بعد بشكل سريع و مباشر. من جهة أخرى إن وضع الشبكة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية عبر الساتل لفائدة البنوك والمؤسسات المالية منذ سنة 2007 ، سمح بضمان الأمن للشبكة السلكية الرئيسية ، مما أدى إلى تقليص فترات إنقطاع الخدمة ومنه فترات الإنتظار في الشبايك. وهذا بالإعتماد على ثمانية (08) محطات رئيسية للإتصالات الساتلية ، تبلغ اليوم 1382 وكالة موصولة¹.

✓ قدرات ساتلية مدعمة من أجل نوعية خدمة أفضل:

بعدها تمت رقمنة المحطات الأرضية وتوسعة شبكة DOMSAT تلتها إقامة مجموعة من المنصات على مستوى المحطة الساتلية بالأخضرية (VSAT) ، هاتف IP ، مؤتمرات الفيديو ، تحديد الموقع الجغرافي. بحيث تقدم للزبائن مجموعة من الحلول المتعلقة بالمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات عبر الساتل بالقدرات التالية² :

❖ فيما يخص القدرات الساتلية :

- أكثر من 500 ميغاهرتز؛
- 100 ميغاهرتز من القدرات المتواترة إتجاه الإنترنت .

❖ فيما يخص التجهيزات:

- محطة رئيسية واحدة (1) (hub) و ثمانية (8) محاور صغيرة DVB-RCS ؛
- 4 محطات رئيسية و 4 محطات رئيسية صغيرة indirect ؛
- أكثر من 3700 محطة Vsat ؛

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

2 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

- أكثر من 1000 وصلة SCPC .

الفرع الثالث : تـثـمـين المـوـارد البـشـريـة

لتحسين نوعية الخدمات المقدمة ، يضم القطاع هيئات تساهم في تكوين عشرات الآلاف من المهندسين والإطارات و يتعلق الأمر خاصة ب¹ :

- المعهد الوطني للمواصلات و تكنولوجيايات الإعلام والإتصال (INTTIC) ؛
- المعهد الوطني للبريد و تكنولوجيايات الإعلام والإتصال (INPTIC) ؛
- الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) .

يتمثل دور هذه الهيئات في إنعاش قطاع تكنولوجيايات الإعلام والإتصال ، بفضل إقامة أقطاب و حظائر تكنولوجية و مرافقة المؤسسات الناشئة ، وهي تشكل آليات لا بد منها لتطوير مناخ وطني ملائم لتوسيع صناعة تكنولوجيايات الإعلام والإتصال لصالح مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري² .

المطلب الثالث : إستخدامات تكنولوجيا المعلومات في البنوك الجزائرية

بهدف مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال الخدمات المصرفية عملت السلطات الجزائرية في إصلاحات موسعة على الجهاز البنكي الجزائري وذلك من خلال إقامة بني تحتية وخلق مؤسسات تدير جانب من جوانب العمليات الإلكترونية، هذه الإصلاحات كانت قفزة نوعية من خلال الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال و التي تربط ما بين البنوك من جهة وخلق أنماط جديدة في توزيع خدمات بأقل كلفة وتسريع العمليات البنكية من جهة أخرى .

1 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz

2 نفس المرجع السابق www.mpttn.gov.dz.

وتمثلت هذه الإصلاحات من خلال إقامة¹ :

- الشركة الجزائرية لأتمة العمليات النقدية ما بين البنوك (شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك)

؛ **SATIM**

- نظام تسوية المبالغ الإجمالية الفوري **RTGS** ؛

- نظام المقاصة المسافية ما بين البنوك **ATCI**.

الفرع الأول : شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك **SATIM**.

1 - نشأة الشركة ومهام الموكله لها:

SATIM شركة تابعة لـ 08 من البنوك الجزائرية (**CNEP ، CPA ، BNA ، BEA ، BDL ، BADR**) ،

(ALBARAKA ، CNMA) ، تم إنشاؤها عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي. مشغل سوق المال بين

البنوك في الجزائر ، للبطاقات المحلية وفي المستقبل القريب الدولية. أحد الأدوات الفنية المصاحبة لبرنامج تطوير

وتحديث البنوك وخاصة الترويج لوسائل الدفع بالبطاقة. يجمع **SATIM** 17 عضواً في شبكة الخدمات المصرفية

الإلكترونية بين البنوك (16 مصرفاً يضم 7 بنوك عامة و 09 مصرفاً خاصاً بالإضافة إلى البريد الجزائري)² .

وتتمثل المهام الرئيسية لساتيم في³ :

- العمل على تطوير وإستخدام وسائل الدفع الإلكترونية؛
- إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التوافق التام بين جميع الجهات الفاعلة في شبكة الأموال الإلكترونية في

الجزائر؛

1 سحنون خالد ، " ، مرجع سابق ، ص 261

2 موقع ساتيم www.satim-dz.com تاريخ التصفح 2019/01/21

3 موقع ساتيم www.satim-dz.com نفس المرجع.

- المشاركة في إنشاء قواعد إدارة بين البنوك لمنتجات سوق المال بين البنوك من خلال كونها قوة من الاقتراح؛
- مساعدة البنك في إعداد وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية؛
- تخصيص الشيكات والنقد والبطاقات النقدية؛
- يطبق جميع الإجراءات التي تحكم تشغيل نظام الدفع الإلكتروني في مكوناته المختلفة:
 - ✓ إتقان التكنولوجيا ؛
 - ✓ أتمتة أو آلية الإجراءات؛
 - ✓ سرعة المعاملات ؛
 - ✓ توفير التدفقات المالية وتخفيض التكاليف ، ...إلخ.

2 - أنشطة شركة ساتيم

تستند أنشطة الشركة أساسًا على ثلاثة (03) محاور :

2-1- التحقق Chèque¹ : بتوفير خدمات التخصيص لغالبية المؤسسات المصرفية.

2-2- السحب بواسطة بطاقة CIB ما بين البنوك² :

في عام 1997 ، أطلقت SATIM سحب الأموال النقدية من ماكينات الصرف الآلي (ATMs) عن طريق إنشاء شبكة الأموال الإلكترونية بين البنوك (RMI) . حيث يقوم SATIM بوظائف الإتصال وإدارة أجهزة الصراف الآلي ، وتخصيص بطاقات السحب بين البنوك " للمصارف " ، وإعداد مفاتيح للأعضاء بنظام ترخيص خاص بهم. ويشارك في الشبكة بين البنوك الإلكترونية ، العديد من البنوك للسحب النقدي المصرفي بما في ذلك سبعة (07) من المساهمين (البنوك) وهم : BNA ، BDL ، CPA ، BADR ، BEA ، CNEP ، بنك ،

1 موقع www.satim-dz.com نفس المرجع السابق

2 موقع www.satim-dz.com نفس المرجع

CNMA وغيرها من المؤسسات هي : (Algérie – Poste, Société Générale Algérie , BNP)
Paribas El Djazair, Housing bank, AGB, Natixis, Fransa-Banque, HSBC, ABC,
(ARAB Bank et AL SALAM Banque) وحالياً يمكن للمتعاملين مع المؤسسات المالية المختلفة سحب
الأموال من خلال 1250 جهاز صراف آلي تم تركيبها في البلاد.

2-3- الدفع بواسطة بطاقة CIB ما بين البنوك¹ :

يتمثل في جزء من تحديث نظام الدفع الجماعي وهو أحد الروابط الهامة لتطوير القطاع المصرفي الذي يواكب المعايير
الدولية في هذا المجال. بالإضافة إلى السحب ، يمكن للعميل الذي يحمل بطاقة CIB (Carte InterBancaire)
المحلية أن يدفع ثمن مشترياته من السلع والخدمات ، مع بطاقته من التجار الذين ينتمون إلى الشبكة المصرفية بين
البنوك ومجهزين بـ (Terminal de Paiement Electronique) TPE .

3 - الخدمات التي توفرها شركة ساتيم

تعتمد شركة SATIM على البنية التحتية الآمنة والمعدات التقنية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في البنوك و المواقع
الإلكترونية لها. وفي متطلبات معايير EMV* الدولية (Europay Mastercard Visa) ويحمي من محاولات
الإحتيال المعروفة حتى الآن. يدعم حل الدفع الإلكتروني الدفعات المحلية وسحب النقود في إطار عمل بين البنوك ،
ويتكون من:

- المكتب الأممي ، الذي يوفر الإتصال مع البنوك ومحطات الدفع الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي ؛
- المكتب الخلفي ، الذي يسمح بعلاجات ما قبل التعويض؛

1 موقع www.satim-dz.com مرجع سابق

* تعد EMV معيارًا دوليًا لبطاقات الخصم المباشر أو الائتماني التي بدأها اتحاد EMVCo. يوفر مستوى أعلى من الأمان مقارنةً ببطاقات التتبع ، وهو مستوحى إلى حد كبير من

البطاقة الذكية CB (carte bancaire) الأصلية.

- منصة اتصالات آمنة تسمح بالتبادل بين مختلف اللاعبين في شبكة الدفع الإلكترونية؛
- شبكة قبول (DAB (Distributeurs automatiques de billets) و TPE؛
- وحدات منع الإحتيال.

يجمع ما بين البنوك (البنوك وبريد الجزائر)، توفير الخدمة (النظام التشغيلي 24/24 و 7/7) ، توفير المال في أي وقت ، إنخفاض في تداول النقد ، القضاء على خطر التزوير والتزييف ، تقليل مخاطر السرقة أو فقدان المال ، إستخدام بطاقة متعددة الوظائف (السحب والدفع) والأمن.

4 - البطاقات البنكية في الجزائر

4 4 - البطاقات المحلية (البطاقة البنكية CIB)¹

بطاقة CIB ، هي بطاقة ما بين البنوك ، يمكن التعرف عليها من خلال شعار البنك التجاري الدولي للبنك الدولي الذي تتم طباعته على البطاقة. و يوجد أيضاً الشعار وإسم البنك الذي أصدر البطاقة. و تم تجهيز البطاقة مع المعالج الصغير المعروف بإسم " الشريحة " الذي يدير ويضمن معاملات الدفع. فهي تسمح لحاملها بدفع ثمن المشتريات من مختلف شركات البيع بالتجزئة مثل الفنادق والمطاعم والمتاجر والصيدليات ... ؛ وهي أداة دفع وسحب بين البنوك المحلية يقبلها التجار المنتسبون إلى الشبكة المصرفية الإلكترونية بين البنوك وعلى جميع أجهزة الصراف الآلي المركبة في الإقليم الوطني. و هناك نوعين من البطاقة وهما :

- **البطاقة الكلاسيكية:** تقدم خدمات سحب الأموال بين البنوك ، ويتم تقديمها للعملاء وفقاً للمعايير

المحددة من قبل كل بنك.

1 موقع ساتيم www.satim-dz.com مرجع سابق

- البطاقة الذهبية : تقدم للعملاء وفقا للمعايير ، بالإضافة إلى الدفع النقدي والسحب ، و توفر هذه البطاقة ميزات إضافية وحدود سحب وسداد أعلى مما يجعلها تتميز عن البطاقة الأولى.

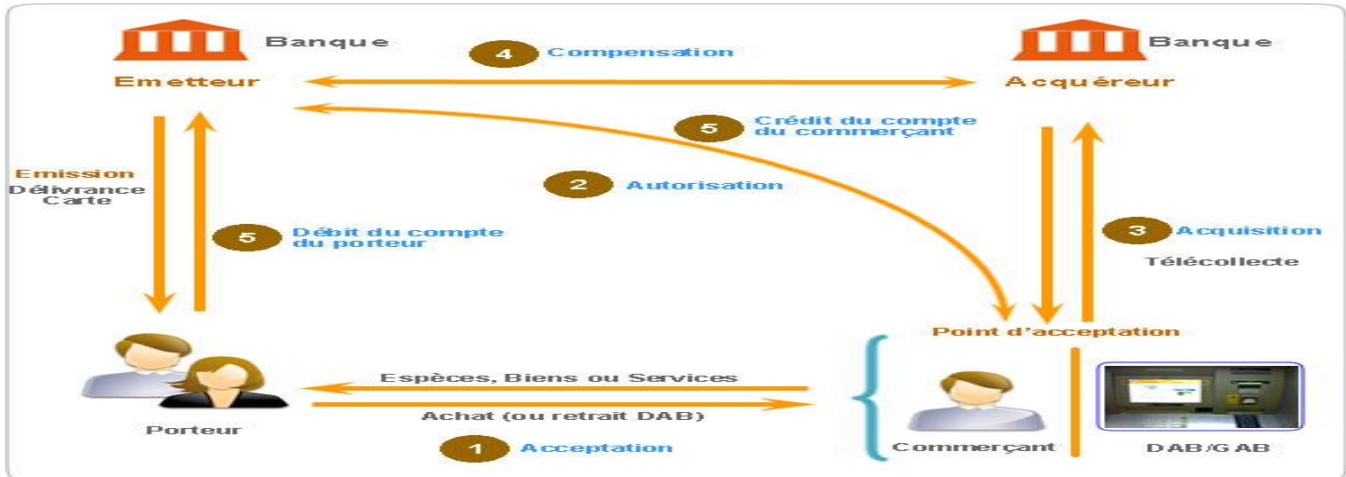
الشكل رقم (02-03) : أنواع بطاقة الدفع cib



المصدر : www.satim-dz.com

البطاقتان لا تختلفان في التصميم ،أما اللون فهو مختلف فهناك بطاقة "Gold" ذهبية والبطاقة " الكلاسيكية " هي التدرج الأزرق. قد تقوم بعض البنوك، مثل بنك السلام، بإصدار بطاقات CIB من كلا الفئتين مع ألوان أخرى.

الشكل (03-03) : عملية الدفع



المصدر : www.satim-dz.com

• عملية معاملات الدفع:

1. إدخال البطاقة في المحطة بواسطة الناقل (DAB ، TPE)؛
2. طلب تصريح للمصدر، الرد على طلب الترخيص؛
3. جمع الصفقة من قبل المشتري؛
4. عرض من قبل المشتري للمعاملة في التعويض؛
5. الخصم من حساب صاحب الإئتمان والإئتمان لحساب القبول.

4 2 - البطاقات الدولية:

هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع ، موجهة لعملاء البنوك الذين يمتلكون حسابات بالعملة الصعبة¹ ، ويمكن أن نميز بين نوعين أساسيين² :

4-2-1- بطاقة Visa Classique:

يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيدا من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

4-2-2- بطاقة Visa Gold:

يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع ساعات.

1سمية عبايسة ، " وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري -الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية" ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد السادس ، 2016 ، ص 354
2 ميهوب سماح ، " أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية -حالة نشاط البنك عن بعد " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2 ، 2014 ، ص 115

الفرع الثاني : نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS.

يهدف هذا النظام إلى تعريف ووضع نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل . إضافة إلى أنه يحدد مسؤوليات المتعامل والمشاركين في هذا النظام وكذا قواعد اشتغاله¹ .

1 - التعريف بالنظام :

يعتبر هذا النظام الذي وضعه بنك الجزائر والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية (Algeria Real Time Settlement) ارتس " ARTS " نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام² .

2 - مسؤولية المتعامل و المشاركين في النظام :

جاء في المادة 04 من النظام 04-05 إن البنية الأساسية لنظام " ارتس ARTS " تعود ملكيتها لبنك الجزائر؛ الذي يوفر للمشاركين بصفته متعاملا في هذا النظام ، الخدمات الآتية³ :

- تبادل أوامر الدفع و تسيير حسابات التسوية ؛
- تسيير قائمة الإنتظار و تسيير نظام التزويد بالسيولة ؛
- تبليغ مختلف المعلومات المتعلقة بالدفع أو إشتغال النظام (تنفيذ الأوامر ، بيان حسابات التسوية تسيير السيولة) .

و يتكفل بنك الجزائر بضمان الإشتغال الحسن لنظام " ارتس ARTS " ، و لا يتحمل بنك الجزائر أي مسؤولية في الحالات الآتية⁴ :

1 المادة 01 من نظام رقم 04-05 مؤرخ في 10 رمضان 1426 الموافق ل 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل .
2 المادة 02 من النظام 04-05 نفس المرجع السابق .
3 المواد 04، 05، 06، 07، 08 من النظام 04-05 نفس المرجع السابق.
4 المواد 05، 06، 07، 08 من النظام 04-05 نفس المرجع السابق.

- تنفيذ أوامر الدفع بعد مراقبتها من طرف النظام ، وعدم تنفيذها إذا تم رفضها؛
 - عدم تقييد المشاركين بالمواصفات الواردة في مرشد إستعمال نظام "أرتس ARTS"؛
 - عجز أو عدم تحقيق التسديدات التي تعود قصرا لطرف ثالث.
- كما يجب على المشاركين التقييد بقواعد إشتغال النظام المنصوص عليها في هذا النظام و عليهم تحمل مسؤولية تحرير ومحتوى الرسائل والأضرار المحتملة التي قد تترتب عنها.
- 3 - شروط الإنخراط في نظام " أرتس ARTS " :**
- يتطلب الإنخراط في نظام " أرتس ARTS " تقديم طلب الإنخراط و موافقة من طرف بنك الجزائر ، ويتحصل كل مشارك ، على الرموز السرية التي تمكنه من إجراء عمليات الدفع¹ .
 - كما يمكن للمنخرط في نظام " أرتس ARTS " عند تقديم طلب الإنخراط ، إختيار وضعية مشارك مباشر أو مشارك غير مباشر² . يجوز المشارك المباشر على حساب تسوية في نظام " أرتس ARTS " وتربط أرضيته المسماة بأرضية " مشارك " بهذا النظام³ .
 - أما المشارك غير المباشر فيحوز على حساب تسوية في نظام " أرتس ARTS " غير أنه لا يمكنه الإتصال بهذا النظام ، إلا عن طريق أرضية مشارك خاصة بمشارك مباشر⁴ .

1 المادة 10 من النظام 04-05 مرجع سابق

2 المادة 11 من النظام 04-05 نفس المرجع السابق

3 المادة 12 من النظام 04-05 نفس المرجع السابق

4 المادة 13 من النظام 04-05 نفس المرجع السابق

4 - العمليات المقبولة وكيفية معالجتها:

1-4 العمليات المقبولة:

يقبل النظام حصرا معالجة عمليات الدفع المتضمنة لتاريخ قيمة اليوم والتي يجب إدخالها في النظام في نفس التاريخ¹ ، ولا يقبل النظام إلا العمليات المصرفية التالية² :

- العمليات المصرفية البنينة للحساب الخاص ؛
- العمليات المصرفية البنينة لحساب الزبائن ؛
- العمليات على النقد الورقي مع بنك الجزائر ؛
- عمليات بنك الجزائر المرتبطة بالسياسة النقدية ؛
- صافي أرصدة نظام مقاصة التسديدات المسمى بنظام التسديدات للجمهور العريض أو التسديدات بالتجزئة؛
- صافي أرصدة نظام تسوية النقد مقابل تسليم السندات ؛
- كل عملية أخرى رخص بها بنك الجزائر .

2-4 كيفية معالجة أوامر الدفع في النظام:

يتم إعداد وإرسال أوامر الدفع التي تحمل رمز الأولوية إلى النظام وفق نماذج الرسائل التي يقبلها النظام " أرتس ARTS " ، و تخضع هذه الأوامر للمراقبة و التصديق عليها ، أو تلغى مع إرسال رسالة إلى المشارك وعلى الفور في حالة بروز أي مخالفة ، و يشرع النظام في تسويتها في حالة المصادقة ، أو ترتيبها في قائمة الإنتظار حسب التسلسل

التاريخي وفقا لمبدأ FIFO حسب الأولويات المبينة في مايلي³ :

1 المادة 20 من النظام 04-05 مرجع سابق .

2 المادة 22 من النظام 04-05 نفس المرجع السابق

3 المواد 33 إلى 38 من النظام 04-05 نفس المرجع بتصرف

- الأولوية رقم 01 : الخصوم التي تسقط من حسابات المشاركين لصالح بنك الجزائر و أوامر الدفع لصالح بنك الجزائر مصحوبة بحجز.

- الأولوية رقم 02 : صافي أرصدة نظام التسوية ، تسليم السندات ، وصافي أرصدة المقاصة لنظام الدفع للجمهور العريض.

- الأولوية رقم 03 : أوامر الدفع المستعجلة لصالح المشاركين الآخرين.

- الأولوية رقم 04 : أوامر الدفع الأخرى.

الفرع الثالث: النظام الجزائري للمقاصة عن بعد ATCI

1 - تعريف نظام المقاصة عن بعد :

عرفته المادة 02 من النظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى أنه "ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يُدعى " نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوك (أتكي (ATCI).

ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية والسحب والدفع بإستعمال البطاقات المصرفية . لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن واحد مليون (1) دينار . يجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الإسمية هذا المبلغ ، ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل" ¹ .

إذن يتميز نظام (ATCI) عن نظام (ARTS) بنقطتين أساسيتين هما :

1 المادة 02 من النظام رقم 05-06 للمورخ في 13 ذي القعدة عام 1426 هـ الموافق ل 15 ديسمبر سنة 2005 ، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى ، الجريدة الرسمية رقم 26 ، المورخة في 24 ربيع الأول 1427 هـ الموافق ل 23 أبريل 2006 .

- الأول موجه للجمهور و النظام الثاني موجه للبنوك والمؤسسات المالية من جهة ، كما أن النظام الأول يختص بتسوية العمليات المالية التي تقل قيمتها الإسمية عن واحد (1) مليون د.ج
- في حين يختص النظام الثاني بتسوية العمليات المالية التي تساوي أو تفوق قيمتها الإسمية واحد (1) مليون د.ج¹ . من جهة أخرى نظام (ARTS) يخضع لإشراف وتسيير بنك الجزائر بشكل مباشر ، أما نظام (ATCI) فهو يخضع لتسيير وإشراف مركز المقاصة المسبقة المصرفية (CPI) بتفويض من بنك الجزائر² و"يقوم بنك الجزائر بمراقبة نظام اتكي (ATCI) وفقا للمادة 56 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض"³ .

2 - مسؤولية مركز المقاصة المسبقة المصرفية (CPI):

"تنحصر مسؤولية مركز المقاصة المصرفية المسبقة (CPI) في تنفيذ الإجراءات اللازمة للسير الحسن للعمليات الفنية ، التي تتحكم في إشتغال نظام اتكي (ATCI) والواردة في "مرشد المستعمل" للنظام . وفي هذا النظام ينحصر فيما يتعلق بالإلتزام الخاص بالنتائج ، في حساب صافي الأرصدة المتعددة والثنائية الأطراف للمقاصة ودفعها في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل " ارتس ARTS"⁴ .

3 - شروط الإنخراط ومسؤولية المشاركين :

إن الإنخراط في نظام اتكي (ATCI) مفتوح لكل من البنوك والخزينة و بريد الجزائر فضلا عن بنك الجزائر ، ويفوض المشاركون في نظام اتكي (ATCI) لمركز المقاصة المسبقة المصرفية قبولهم لأي مشارك جديد في النظام. وتخضع أي مشاركة في النظام لطلب الإنخراط والموافقة من مركز المقاصة المسبقة المصرفية ، ويجب أن ترسل نسخة منها إلى المديرية

1 مسيردي سيد احمد ، "النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية -دراسة مقارنة " أطروحة دكتوراه في القانون الخاص ،جامعة تلمسان ، 2018/2017 ص 154

2 المادة 04 من النظام 05-06 مرجع سابق

3 المادة 05 من النظام 05-06 نفس المرجع السابق

4 المادة 10 من النظام 05-06 نفس المرجع السابق

العامّة للشبكة وأنظمة الدفع لبنك الجزائر ، والتوقيع على إتفاقية الساحة المحددة لحقوق وواجبات المشاركين فيما بينهم، ومركز المقاصة المسبقة المصرفية كمسير لنظام اتكي (ATCI)¹ . يتحصل المشاركون على دليل "مرشد المستعمل" للنظام ، يختار صفة مشارك مباشر ويخضع لموافقة مركز المقاصة المصرفية المسبقة (CPI) للتدقيق وإجراءات مراقبة الإستعمال. بينما يخضع المشاركون غير المباشرين إلى التدقيق وإجراءات الرقابة على مستوى أرضية المسماة "مشارك" عندما يرغب في التحول إلى مشارك مباشر² . يجب على كل مشارك تفويض عضو واحد من بين موظفيه بصفة مخاطب وحيد مع نظام اتكي (ATCI) ، وبمنح المالكون تفويض غير قابل للإلغاء لمركز المقاصة المصرفية المسبقة (CPI)³ .

الفرع الرابع : شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS)

1 - تأسيس الشركة:

تأسست شركة الجزائر للخدمات المصرفية الإلكترونية (AEBS) في عام 2004 ، وهي الشركة الرائدة في مجال دمج البيانات المصرفية عبر الإنترنت وتبادل البيانات الإلكترونية في الجزائر. هذه الشركة أول من أدخلت الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر. أصبحت شركة (AEBS) الآن لاعباً رئيسياً في السوق المالي الجزائري ، وشريكاً لجميع البنوك والمؤسسات المالية في السوق. كما يوفر الدعم والمساعدة لأكثر من 200 بنك حول العالم. فهو اليوم الشريك التكنولوجي⁴ لـ BADR ، CPA ، BEA ، BNA ، BDL ، Al Salam Bank و Al Baraka .

1 راجع المواد 17،18،19 من النظام 06-05 مرجع سابق

2 راجع المواد 19،21 من النظام 06-05 نفس المرجع السابق

3 راجع المواد 22، 23 من النظام 06-05 نفس المرجع السابق

4 على الرابط <http://www.aebs-tech.com> تاريخ التصفح 2019/01/17 على الساعة 21:28

2 - خدمات الشركة:

توفر الشركة تلبية إحتياجات تحديث البنوك والمؤسسات المالية ، ودمج المعايير الدولية بالإضافة إلى خصوصيات السوق الجزائرية فيما يتعلق ببروتوكول التبادل. وفيما يلي نعرض أهم خدماتها.

2-1- الخدمات المصرفية الإلكترونية e-Banking

توفر مجموعة واسعة من الخدمات للعملاء عن بعد ، تتمثل فيما يلي:

- الإطلاع على الأرصدة من خلال عرض تفصيلي لحركة الأرصدة الدائنة و المدينة مع إمكانية تحميل كشف الحساب؛
- القيام بعمليات الدفع ، السحب ، التحويل ، إلخ عن طريق الإنترنت؛
- تنزيل بيانات حسابهم في PDF و EXCEL و CSV ؛
- طلب دفتر شيكات وبطاقة الائتمان.

2-2- أداة إدارة الإشتراك "OGA"

OGA (L'Outil de Gestion des Abonnements) هي حل مركزي مثبت داخل البنك ويتم توفيرها لمديري الحسابات . يسمح لهم بإدارة جميع الإشتراكات وعقود العملاء المصرفية الإلكترونية.

2-3- المصرفية عبر الهاتف المحمول Mobile Banking

يمكن تطبيق الخدمات المصرفية عبر الجوال من AEBS البنك من تقديم خدماته المصرفية للعملاء في أي مكان وزمان من هواتفهم الذكية (IOS ، Android). بفضل الميزات الغنية ، يتيح هذا الحل لعملاء البنك:

- أرصدة حساب الوصول وأحدث المعاملات؛
- فرز المعاملات والبحث في بيان الحساب؛
- متابعة سعر الصرف ؛

- وأيضا ليكون على إتصال دائم مع البنك.

2-4- الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة SMS Banking

يسمح تطبيق الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة من AEBS للبنك بإرسال تنبيهات الرسائل القصيرة إلى عملائه لإبلاغهم بأرصدهم بالإضافة إلى المعاملات.

2-5- تبادل البيانات الإلكترونية WEB EDI

يتم التبادل بمعايير ومبادئ التبادل الآمن بين العميل وبنكه. تسمح وحدة WEB EDI للعميل بما يلي:

- نقل ملفات التحويلات المتعددة مثل تحويل الأجر؛
- جعل مدفوعات الضرائب عبر الإنترنت و على الإنترنت؛
- توقيع أوامر التحويل الخاصة به؛
- القيام بتنزيل تقارير تنفيذ النقل.

وتقوم أيضا بالخدمات التالية :

■ إرسال حسومات نقل متعددة

تتيح هذه الخدمة للعملاء تحميل ، في النظام الأساسي للخدمات المصرفية الإلكترونية ، ملفات نقل متعددة مثل تحويل الراتب.

■ تحويلات الضرائب

تقدم هذه الخدمة لشركات المكلفين إمكانية استخدام النظام المصرفي الإلكتروني لدفع ضرائبهم من خلال نقل الملف بشكل آمن من منصة Jibayatic في DGI.

■ تنزيل تقارير التنفيذ

من خلال هذه الخدمة ، يتلقى العميل عائد البنك على تنفيذ التحويلات التي تتم من خلال نظامه المصرفي الإلكتروني.

المبحث الثاني : التدقيق الإلكتروني في البنوك

تمهيد:

أصبح إستخدام التدقيق الإلكتروني في البنوك ضرورة بالنسبة للمدقق بحكم العمليات البنكية التي في أغلبها مسجلة عن طريق أجهزة الحاسوب وبهذا الصدد سنحاول في هذا الجزء من البحث معرفة ماهية التدقيق الإلكتروني ، و أساليبه ومعايير التدقيق في ظل إستخدام التكنولوجيا وأهم الإصدارات الدولية المتعلقة بالرقابة و إستخدام تكنولوجيا المعلومات، ونختتم بمراحل مهمة التدقيق البنكي الإلكتروني حسب ما جاء في المعايير الجزائرية والدولية لمهنة التدقيق .

و قسمنا المبحث كما يلي :

- المطلب الأول : التدقيق الإلكتروني ؛

- المطلب الثاني : معايير التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات

- المطلب الثالث : التدقيق البنكي في ظل تكنولوجيا المعلومات

المطلب الأول: التدقيق الإلكتروني

حاولنا تقسيم المطلب إلى ثلاثة فروع و خصص لتوضيح مفهوم التدقيق الإلكتروني و أهدافه وأساليبه، ثم التطرق إلى مداخله.

الفرع الأول : مفهوم التدقيق الإلكتروني

لقد تعددت التعاريف حول التدقيق الإلكتروني نعرض منها ما يلي :

التدقيق الإلكتروني هو "عملية منظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة"¹.

ويقصد به أيضا "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق"².

وعرف أيضا أنه "عملية جمع و تقييم أدلة الإثبات بهدف تحديد ما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في تحقيق أهداف التدقيق سواء كانت تتعلق بإبداء الرأي مثل حماية أصول المنشأة وتأكيد سلامة البيانات الواردة في القوائم المالية ، أو ما يتعلق بأهداف الإدارة ، مثل تحقيق المنشأة لأهدافها بفاعلية وإستخدام مواردها بكفاءة"³.

وهناك من يرى أنه عملية جمع وتقييم أدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية، ويستخدم مواردها بكفاءة¹ ، أو هو تجميع وتقييم الأدلة

1 اسكندر محمود حسين نشوان، أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات بقطاع غزة، الفكر المحاسبي، المجلد 18، العدد 4، مصر، 2014، ص318

2 طلال حمدونة، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين وأثره على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني الخايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد 1، غزة فلسطين، 2008، ص926.

3 أمين السيد أحمد لطفى "اساسيات المراجعة لمراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين"، بدون دار النشر، القاهرة، 2010، ص9

لتحديد مدى كون نظام الكمبيوتر قد تم تصميمه ليحتفظ بالبيانات متكاملة، ويحمي الأصول، ويسمح بتحقيق الأهداف التنظيمية واستخدام الموارد بفعالية².

وعلى الرغم من أن أهداف الرقابة بقيت متشابهة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات فإن طرق الرقابة والأمن قد تغيرت بشكل جوهري في ظل التطورات في التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات³.

من التعريف السابقة يتضح لنا أن التدقيق الإلكتروني هو القيام بمهمة التدقيق باستعمال تكنولوجيا المعلومات في كل مراحل التدقيق.

الفرع الثاني : أهداف التدقيق الإلكتروني للحسابات وأساليبه

أولاً : أهداف التدقيق الإلكتروني للحسابات

إن الهدف العام ونطاق عملية التدقيق لا تتغير في بيئة نظم المعلومات المحوسبة ، ومع ذلك فإن استخدام الحاسوب يؤدي إلى تغيير معالجة وحفظ البيانات المالية والإبلاغ عنها مما يؤدي إلى التأثير على نظام الرقابة الداخلية⁴ ، و يساهم التدقيق الإلكتروني في تحقيق الأهداف التالية⁵ :

-**الإقتصاد** : يستخدم المدقق الحاسوب للعمل بأقصى طاقة ممكنة، وبأقل التكاليف فهو يوفر المعلومات والبيانات

المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الاقتصادية.

- **الفعالية** : التأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.

1 نادر شعبان، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، سنة 2011 ، ص 175
2 عباس نوار كبحط الموسوي، مدى كفاءة أساليب التدقيق الخارجي في ظل التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد الأول، 2009 ، ص 114
3 طلال حمدونة ، علاء حمدان ، مرجع سابق ص 927.
4 الفقرة 03 من المعيار الدولي للتدقيق 401 "التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب" ص 125
5 صبيحة برزان، أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الخارجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 21 ، العدد 84 ، 2015 ص 423

- الكفاية : ويقصد بها حسب مفهوم الأهمية النسبية ، التحقق من إستخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة.

-الحماية : التأكد من حماية النظام من مختلف المخاطر المصاحبة لإستخدامه كإختيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية، وخطر الفيروسات ، وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

ثانياً - أساليب التدقيق الإلكتروني

وتشتمل أساليب التدقيق بإستخدام الحاسوب كما وردت في الفقرة (05) طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب بيان (1009) الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ما يلي¹ :

- 1-البرامج المصممة لإجراء مهام معالجة البيانات؛
- 2-برامج لأغراض مكتوبة تقوم بأداء أعمال التدقيق في ظروف محددة؛
- 3-برامج المنافع تستخدمها الشركة لإجراء مهام معالجة البيانات؛
- 4-برامج التدقيق المدججة؛
- 5-أساليب إختبار البيانات وتشمل إختبار أنظمة الرقابة ومعاملات مختارة من المعالجة سابقا وإختبارات المعاملات المستخدمة في الإختبار المتكامل.

الفرع الثالث: مداخل التدقيق الإلكتروني:

يوجد ثلاث مداخل للتدقيق الإلكتروني وهي التدقيق حول الحاسوب وهو الأبسط، وكذلك التدقيق خلال الحاسوب، والتدقيق بإستخدام الحاسوب وهو أكثرها عمقاً وتركيزاً . ويمكن عرضها كما يلي :

1 جمال عادل الشرايري " سياسات و إجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية" ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم ، الاقتصادية و القانونية المجلد(31) ، العدد (1) 2009 ، ص 10

1 - التدقيق حول الحاسوب:

يعتبر هذا النوع مريحا أكثر للمدقق لأنه يركز على المدخلات والمخرجات متجاهلا الحاسب الإلكتروني ، وبرز مع ظهور الحاسبات الإلكترونية ، فكان الحصول على دليل تدقيق في المراحل المختلفة من المعالجة سهلا للغاية ، وكانت المخرجات شاملة وكاملة كما هو الحال تماما في مخرجات النظام اليدوي¹ . حيث يهتم المدقق هنا بالمدخلات والمخرجات فقط ، بغض النظر عن عمليات تشغيل للبيانات التي تجري داخل الحاسوب . ويعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني ، بحيث يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب ولا يكلف أيضا ، يكون فعالا إذا زاد اعتماد المؤسسة على استخدام الأنظمة المحوسبة ، وتعقدت طرق تشغيل ومعالجة البيانات، وتنوعت طرق الإحتيال² .

ومن هذا المنطلق نستنتج أن الأساليب المتبعة للتدقيق حول الحاسوب هي³ :

أ - تدقيق المدخلات:

ويتم ذلك بإختبار العمليات عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العملية للقيام بمعالجتها يدويا من البداية إلى النهاية . و يعتبر هذا الأسلوب مقارنة بين المعالجة اليدوية و الآلية للتأكد من صحة المعالجة .

ب - تدقيق المخرجات:

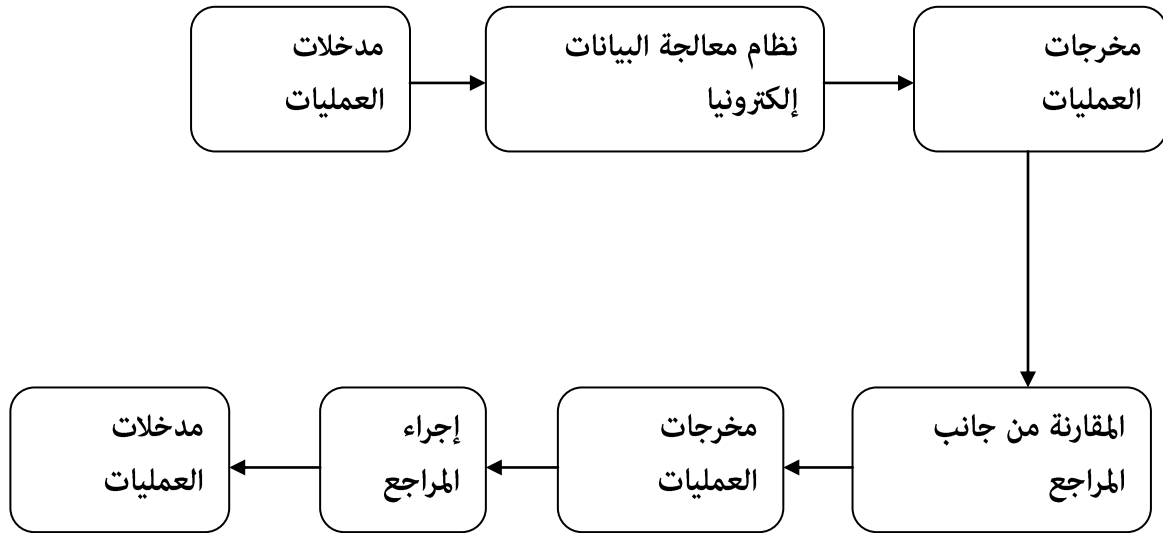
في هذه المرحلة يقارن المدقق المخرجات التي تمت بالمعالجة الإلكترونية مع النتائج الأصلية التي تمت يدويا ، و هذا الأسلوب هو مقارنة بين النتائج في ظل المعالجة الإلكترونية بالنتائج في ظل المعالجة اليدوية .

1 عطاء الله أحمد سويلم الحسيبان " الرقابة و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات " ، ط1 ، دار الرابة ، عمان، 2009 ، ص ص 78،79

2 طلال حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 927-928.

3 عطاء الله أحمد سويلم، نفس المرجع السابق ، ص ص 78،79

شكل (03-04) عملية المراجعة حول الحاسوب



المصدر : نادر شعبان المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني الدار الجامعية 2011، ص 178

2 التدقيق من خلال الحاسوب:

يقوم المدقق بالتأكد من صحة المدخلات والمخرجات عند تشغيل البيانات لدى العميل ، بحيث يستخدم البرامج

المساعدة مما يستوجب الكفاءة والمهارة والخبرة في مجال التكنولوجيا والحواسيب . ويتم هذا المدخل حسب الطرق

التالية :

2 4 - منهج المحاكاة المتوازية:

يقوم المدقق في هذه الطريقة بكتابة برنامج يحاكي جزء أو عدة أجزاء من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني للمنشأة

ويتم تشغيل البيانات الفعلية بإستخدام هذا البرنامج على توازي مع النظام المحاسبي للشركة ثم يتم مقارنة النتائج إما

يدويا أو إلكترونيا ويمكن هذا الأسلوب من تتبع تدفق العمليات المالية في مراحل تشغيلها كما يتمكن من زيادة حجم عينة الإختبار بدون زيادة كبيرة في التكلفة¹.

إذن عملية المحاكاة المتوازية مقارنة بين النتائج التي توصل إليها المدقق ونتائج العميل بإستخدام برنامج تدقيق يحاكي تشغيل البيانات في النظام المحاسبي للمنشأة.

2 2 - البيانات الإختبارية:

تستعمل هذه الطريقة عند تنفيذ إجراءات التدقيق وذلك بإدخال بيانات في نظام حاسوب المنشأة ومقارنة النتائج المتحصل عليها مع النتائج المخطط لها سلفا . بهدف التأكد من أن التشغيل ببرامج العميل يتم بصورة سليمة ، لذا يقوم المدقق بإعداد بيانات وهمية ومن ثم يقوم بإدخالها على نظام العميل ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة².

2 3 - برامج التدقيق:

هي عبارة عن برامج حاسوب مساعدة للمدقق يستخدمها كجزء من إجراءات تدقيقه لمعالجة بيانات مهمة مأخوذة من النظام المحاسبي للمنشأة وتنقسم إلى³ :

- **برامج التدقيق الخاصة:** و هي التي تخدم في القيام ببعض مهام التدقيق بما يتوافق ونظام العميل، ويتم

إعدادها بمساعدة خبراء في هذا المجال.

- **برامج تدقيق عامة:** و هي التي لا تخص تطبيق أو عميل معين، وإنما تعد بشكل عام لمساعدة المدقق وقد

تستخدم في العديد من التطبيقات، و العديد من العملاء.

1 مُجد وضاح الزين، المراجعة في ظل نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، بحث تطبيقي ، ص26

2 البيان الدولي لمهنة التدقيق ، المعيار 1009 " طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب ، ص 442

3 البيان الدولي لمهنة التدقيق ، المعيار 1009 " طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب ، ص 441

3 - التدقيق باستخدام الحاسوب:

يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها¹:

- إختبارات مفصلة للمعاملات والأرصدة؛
 - إجراءات المعاينة التحليلية ؛
 - إختبارات الإلتزام بالضوابط العامة لأنظمة المعلومات المحوسبة؛ والضوابط التطبيقية لها؛
 - إعداد القوائم والتقارير المالية عن فترات قصيرة و الإستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات.
- ما يميز مدخل التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات أنه بإستطاعة المدقق أن يستفيد من قدرات الحاسوب في إنجاز عمله بسرعة أكبر ودقة أكثر من مقارنة بتنفيذه يدويا² ، محققا مجموعة من الأهداف وهي³ :

- التحقق وبدقة في تنفيذ الإجراءات الحسابية ؛
- تنفيذ العمليات المنطقية ، وتبويب البيانات ، وترتيب الملفات وإختبار العينات بطريقة مباشرة بإستخدام الحاسوب؛
- إعداد المصادقات أو قوائم المخزون أو مراسلات أخرى تتعلق بجمع الأدلة؛
- فحص السجلات المحاسبية بهدف إكتشاف العناصر غير العادية ، مثل الأرصدة الدائنة لحسابات العملاء، أو عناصر المخزون بطبيعة الحركة .و إعداد كشف هذه العناصر لدراسة وإكتشاف أسباب حدوثها؛
- حساب وإعداد كشوف المراجعة ونتائج إجراءاتها .

1 البيان الدولي لمهنة التدقيق 1099 ، المرجع السابق، ص442

2 عطاء الله أحمد سويلم ، مرجع سابق، ص81

3 كردودي سهام ، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، دراسة حالة مركب الملح بوطاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، تكنولوجيا الإعلام والإتصال، 2015، ص 111

المطلب الثاني : معايير التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات

أدى الإستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في مجال المحاسبة والتدقيق إلى ظهور بعض التغيرات في معايير المراجعة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، ليتم إصدار بعض المعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية على حد سواء¹ .

الفرع الأول : المعايير المتعارف عليها

تتمثل المعايير المتعارف عليها ، في المعايير العامة ، معايير العمل الميداني ، ومعايير التقرير والتي تطرقنا إليها سابقاً لكن في ظل تكنولوجيا المعلومات سنقف عند المستجدات ونعرضها كما يلي² :

1-المعايير العامة : هي المعايير المرتبطة بشخصية المدقق ولا تتغير في ظل إستخدام الحاسب وتتمثل في ما يلي:

1-1- معيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية : وجب على المدقق أن يركز جهوده في التدريب على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والحواسيب وكيفية تجهيز البرامج وغيرها من التقنيات .

1-2- معيار الاستقلال : إستقلال المدقق وحياده لا يتأثر بالتطور التكنولوجي فوجب عليه أن يكون موضوعياً في تأدية مهمته .

1-3- معيار العناية المهنية : بذل العناية اللازمة والكافية والملائمة من طرف المدقق للقيام بكامل مسؤوليته المهنية.

2-معايير العمل الميداني : هناك إختلاف في حالة التدقيق بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والتشغيل اليدوي وذلك في كيفية الإلتزام بمعايير تنفيذ العمل الميداني على النحو التالي :

1 فضيلة بوطورة، نوفل سمالي ، واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية - ولاية تيسة ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 2015/13 ص 101، 102

2 عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات في بيئة المخصصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 15، 18،

1-2 التخطيط والإشراف على المساعدين : على المدقق فهم أهمية وتعقيد أنشطة نظم المعلومات الحوسبة وبيئتها وهذه المرحلة هي الأكثر تعقيدا¹ . إضافة إلى ذلك عدم الفصل في الوظائف بعكس العمل في ظل التشغيل اليدوي ، ففي حالة نظم المعلومات الحوسبة فإن شخصا واحدا ممن يملكون مدخلا لبرنامج الحاسوب يكون في وضع لإنجاز عدة وظائف متعارضة² .

2-2 مدى إمكانية الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية : من الصعب على المدقق في الأنظمة الحاسوبية التي تستعمل الحاسوب أن يحصل على معلومات معينة قصد فحصها أو الاستفسار عنها بدون مساعدة الحاسوب³ ، لما لذلك من أثر كبير على خطة وبرنامج المراقبة.

2-3 جمع الأدلة الكافية: في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن المدقق أمام تحدي جمع الأدلة، فوجودها الفعلي يثمن رأيه ويدعم تقريره.

3-3 معايير التقرير: لا يوجد إختلاف بين إعداد التقرير في حالة التشغيل اليدوي أو الإلكتروني وعلى المدقق الإشارة للعناصر التالية والتي سبق ذكرها وهي:

- الإشارة إلى مدى توافق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ؛
- الإشارة إلى مدى ثبات التطبيق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- الإشارة إلى مدى كفاية الإفصاح الإعلامي؛
- إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية .

1 المعيار الدولي للتدقيق 401 " التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب ، ص 126

2 المعيار الدولي للتدقيق 401، المرجع السابق، ص 126

3 المعيار الدولي للتدقيق 401، المرجع السابق ، ص 128

الفرع الثاني: معايير التدقيق الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من الإصدارات الدولية الخاصة بمهمة التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ، نوجزها بإختصار كما يلي :

1 - بيان ممارسة التدقيق الدولي : (1001) بيئة أنظمة المعلومات الحوسبة - الحواسيب الشخصية المستقلة

تم إصداره عام 1987م ، والهدف منه توفير مساعدة عملية للمدققين لتطبيق المعيار "400 الموسوم ب "تقدير المخاطر والضبط الداخلي" ، والبيان الدولي لمهنة التدقيق 1008" تقدير المخاطر والضبط الداخلي - خواص وإعتبارات لأنظمة معلومات تستخدم الحاسوب" ، وأيضا عند تنفيذهم لباقي معايير التدقيق الدولية، فهو يستخدم في المؤسسة محل التدقيق التي تشغل بياناتها المالية على حاسبات صغيرة أو شخصية . فهو يصف أنظمة الحاسوب الشخصي وتأثيره على النظام المحاسبي والضوابط الداخلية وكذا إجراءات التدقيق¹ .

2 - بيان ممارسة التدقيق الدولي (1002) : بيئة نظم المعلومات الإلكترونية في ظل نظم الحاسبات الإلكترونية

المباشرة

تم إصداره سنة 1987 م ، له نفس الهدف مع البيان (1001) ، ويختلف عنه في وصف تأثيرات نظام الحاسوب المباشر على النظام المحاسبي والضوابط الداخلية وإجراءات التدقيق بعكس البيان (1001) الذي إختص بوصف الحاسوب الشخصي² .

3 بيان ممارسة التدقيق الدولي (1003) : بيئة نظم المعلومات الإلكترونية وإستخدام نظم قواعد البيانات

تم إصداره سنة 1987م ليكون له نفس الغرض بالنسبة للبيان 1001 و 1002 ويتميز بوصف تأثيرات نظام قاعدة

1 البيان الدولي لمهنة التدقيق 1001 ، ص 321

2 البيان الدولي لمهنة التدقيق 1002 ، ص 331

البيانات على النظام المحاسبي والضوابط الداخلية وإجراءات التدقيق¹ .

بالإضافة لبيانات التدقيق الدولية التالية :

➤ 1008 خصائص واعتبارات تقييم المخاطر والرقابة الداخلية لنظم المعلومات الإلكترونية

➤ 1009 أساليب التدقيق باستخدام الحاسب الإلكتروني

➤ 1010 اعتبارات بشأن أمور بيئية عند مراجعة القوائم المالية

➤ 1013 التجارة الإلكترونية: التأثير على مراجعة القوائم المالية.

4 - معيار التدقيق الدولي (IAS 401) التدقيق في ظل بيئة نظم المعلومات الإلكترونية²

يعتبر المعيار الرئيسي الذي له علاقة بتكنولوجيا المعلومات و يهدف هذا المعيار إلى توفير الإجراءات التي يجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق في بيئة نظم المعلومات المحوسبة، أي المؤسسات التي تعتمد على التشغيل الكتروني للبيانات المالية .

وبالتالي وجب على المدقق أن تكون له المعرفة الكافية لنظم المعلومات المحوسبة ومتمكنا من إستخدام الحاسب أو يستعين بخبير لتنفيذ بعض الإجراءات. و يتضمن هذا المعيار النقاط التالية :

- تحديد نظم المعلومات الإلكترونية على عملية التدقيق.
- المعرفة التامة بنظم المعلومات الإلكترونية وذلك لتخطيط ومراقبة وفحص العمل المنفذ.
- تحديد إمكانية الإستعانة بخبير ذو مهارات في نظم المعلومات الإلكترونية عند تنفيذ عملية التدقيق.
- الحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة عند الإستعانة بالخبير خلال مرحلة التخطيط.

1 البيان الدولي لمهنة التدقيق 1003، ص 339.

2 المعيار الدولي للتدقيق 401، ص 125 .

- الفهم الكامل عن أنشطة نظم المعلومات الإلكترونية
- التحقق من مدى توافر البيانات لإستخدامها في عملية التدقيق، والتحقق من تأثير البيئة على تقييمه للمخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة.
- تصميم إجراءات التدقيق بالإعتماد على نظم المعلومات الإلكترونية

الفرع الثالث: الإصدارات الدولية المتعلقة بالرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات :

من أهم الإصدارات الدولية التي تناسب معظم المنشآت من بينها البنوك هو إصدار (COBIT) الذي يساعدهم على فهم أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بهم وتحديد مستوى الأمان والتحكم اللازمين لحماية أعمالهم. من خلال تطوير نموذج حوكمة تكنولوجيا المعلومات. و يعتمد على مجموعة من الممارسات الجيدة التي تم جمعها من خبراء تكنولوجيا المعلومات. حيث تم تطويره في عام 1994 (ونشر في عام 1996) من قبل جمعية تدقيق ومراقبة أنظمة المعلومات (ISACA). فهو مخصص للمدققين الداخليين والخارجيين ولجان التدقيق والهيئات التنظيمية ، وكذلك مجالس الإدارة والإدارة العليا. يقدم أمثلة لبرامج التدقيق¹.

حيث استخرج التقرير (COBIT) معايير تقييم مدى درجة تلبية مصادر تكنولوجيا المعلومات لمتطلبات المنشأة من المعلومات من بينها الفعالية، الكفاءة، السرية، الكمال، الوجود، الالتزام، التطابق، وموثوقية المعلومات. كما صنفت الوثيقة عمليات تكنولوجيا على (COBIT) المعلومات في أربعة مجالات وهي: التخطيط والتنظيم، الامتلاك والتنفيذ، التسليم والمساندة، المراقبة. وقد اشتملت وثيقة تعريف لكل من أهداف الرقابة الداخلية تكنولوجيا

1 موقع <http://www.isaca.org> تاريخ الإطلاع 2019/04/06 على الساعة 11:30

المعلومات وذلك ضمن أربعة مجالات للعمليات، و 32 بيان رقابي عالي المستوى لهذه العمليات، و 27 هدف رقابي ذكر في هذه العمليات 32، وإرشادات تدقيق ربطت مع الأهداف الرقابية¹.

المطلب الثالث : التدقيق البنكي في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات

سنحاول في هذا الجزء توضيح أساليب الرقابة العامة والتطبيقية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ثم نلخص مراحل عملية التدقيق البنكي الإلكتروني بإستعمال البرامج (التدقيق بمساعدة الحاسوب) في ثلاثة فروع التالية :

الفرع الأول : الأساليب العامة للرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات

تتم بالهيكل العام لقسم التشغيل الإلكتروني للبيانات وعلاقتها بالأقسام الأخرى ، وتمثل فيما يلي :

1-أساليب الرقابة التنظيمية (الرقابة على العاملين بقسم التشغيل الإلكتروني) :

يتم إستخدام هذا الأسلوب من الرقابة للتأكد من سلامة أداء الوظائف ، فالنظام يشغل من طرف أشخاص عاملين بالمنشأة مختصين، ويشرفون على إدخال البيانات ومعالجتها في أجهزة الكمبيوتر، وبعدها توزيع نتائج المخرجات على شكل تقارير على المختصين كل حسب وظيفته المصرح له بها².

وتهدف أساليب الرقابة التنظيمية إلى مايلي³ :

أ-الفصل بين الوظائف : أي تقسيم المهام داخل و خارج قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك

بهدف منع الغش والتلاعب .

ب -الإصرار على منح الموظفين عطلة سنوية: يدخل ضمن الرقابة الوقائية ،ليحرم الموظف من إخفاء

التلاعب .

1 فضيلة بوطورة، نوفل سمالي، مرجع سابق، ص 108.

2 محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 29.

3 رزق السوافيري (فتحي) و آخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 366.

ج-إستخدام كل موظف حاسوب (كمبيوتر) خاص : حيث يكون له رقم سري خاص ، للتأكد من أن

هذا الشخص مسموح له بإستخدام البيانات والبرامج المحفوظة في الحاسوب.

2-حماية الملفات وأمن الأجهزة : يجب حماية البيانات وحفظها داخل أشرطة وأسطوانات مغطاة من الأخطاء

المتعمدة أو غير المتعمدة .

3-الرقابة على التطبيقات: يقوم بهذه العملية فريق المراقبة الذي يكون مسؤولاً عن إنشاء وإستخدام وسائل الرقابة

على التطبيقات والحث على إتباعها ، ويقوم بالتأكد من صحة تشغيل كل الأجهزة وبرامج الحاسوب (رقابة

المدخلات ، رقابة معالجة البيانات و رقابة المخرجات)¹ .

4-تدقيق نظام المعلومات المحاسبية : تساهم هذه العملية في إكتشاف نقاط القوة و الضعف لنظام المعلومات

المحاسبى في ظل التشغيل الإلكتروني وقد تكون هذه العملية بشكل مفاجى أو مخطط له² .

5-الرقابة على أجهزة الحاسوب : وتتم هذه العملية بحمايتها من أي عطب أو تخريب وذلك بالإجراءات الوقائية

اللازمة ، أو عن طريق الرقابة الذاتية و التغذية العكسية لتفادي وقوع أي خسائر مادية³ .

الفرع الثاني : الأساليب التطبيقية للرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات

حتى يتمكن المدقق من معرفة مدى الإعتماد على المعلومات المقدمة في السجلات والدفاتر المحاسبية يقوم بفحص

أساليب الرقابة على العمليات التي تنفذ في بيئة تكنولوجيا المعلومات⁴ . وهي :

1 رزق السوافيري (فتحى) و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 367

2 نجاد سمير الصبان ، مرجع سابق ، ص ص 44،45

3 نجاد عبد حسين ال فرج الطائي، نظم المعلومات الإدارية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 127.

4 فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي ، مرجع سابق ص 109

1 أساليب الرقابة الوقائية :

يصمم هذا الأسلوب لمنع الخطأ قبل وقوعه من خلال خطوات إدخال البيانات الحاسوبية الإلكترونية وفق عدد من الأساليب تتمثل فيما يلي¹ :

أ. **إعتماد البيانات الأصلية** : بهدف تحقيق الدقة في المدخلات يتطلب الأمر هنا فحص مستندات العمليات

المعالجة إلكترونياً من قبل شخص مختص ومسؤول عن اعتمادها موضحاً مايشير لفحصها مسبقاً .

ب. **أساليب رقابة تحويل البيانات** : تهدف العملية إلى التحقق من مطابقة بيانات المدخلات الأصلية

ومقارنتها مع تلك المكتوبة آلياً أي التحقق من سلامة تحويل بيانات العمليات المالية .

ت. **إستخدام النماذج متتابعة الأرقام** : يساعد هذا الأسلوب في الوقاية ضد إغفال إدخال البيانات وتقليل

الأخطاء عند إدخال البيانات ، فهو يعتبر من وسائل الرقابة اليدوية أيضاً وليس فقط في نظم الحاسبة

الإلكترونية .

ث. **إستخدام إختبارات التنقيح المبرمجة** : يتم ذلك من خلال برامج كمبيوتر تقوم بفحص ومراقبة لبيانات

العمليات أو رفضها حسب معايير يطلق عليها إسم الرقابة المبرمجة والتي تشتمل على التالي² :

● **بطاقة تعريف الملف الخارجية** : تساعد هذه البطاقة في التعرف على البيانات المخزنة على الشريط المغنط،

حتى في حالة ضياع أو تلف تلك البيانات أثناء إستخدامها من قبل مشغلي الأجهزة .

● **الإختيارات المبرمجة** : من خلالها يتم التأكد من عدم حدوث أي تغير أو خلل في برامج الحاسوب المستخدم

في معالجة البيانات

1 اميرسون هنكي وليام توماس، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، السعودية، 1989، ص ص 454، 453

2 نفس المرجع السابق، ص 454

2 -أساليب الرقابة التحذيرية : تساعد هذه الأساليب في إكتشاف الخطأ قبل حدوثه والتحذير منه والإشارة له

أثناء حدوثه ، مما يتطلب تصحيحه في الوقت المناسب وتتضمن الرقابة التحذيرية الأساليب التالية¹ :

أ - **المجاميع الرقابية للدفعات**: تتكون من عدد من السجلات تعالج بياناتها بشكل متتالي بهدف التأكد من معالجة العمليات التي تتكون منها المجموعة أو الدفعة.

ب -**أساليب الرقابة على تحويل البيانات** : وجب على من يقوم بمهمة التدقيق أن يكون شخصا آخر غير الذي قام بإعداد ومعالجة البيانات الأصلية للعملية .

3 - **بطاقات التعريف الإلكترونية** : تهدف إلى رقابة ملفات البيانات بإستخدام برنامج خاص يساعد في إكتشاف إن تم تحديث الملف أو لا .

4 - **الإختبارات المبرمجة** : تهدف هذه الإختبارات إلى التأكد من صحة البيانات و عدم حدوث أي تغيرات أو خلل في برامج الحاسوب المستعملة ، فهي بمثابة تحذير للعاملين على التشغيل الإلكتروني للبيانات بحدوث خطأ، ومن أمثلة إجراءات الرقابة التحذيرية مايلي² :

- **مطابقة بيانات المخرجات** :تهدف إلى مقارنة المجاميع الرقابية المتحصل عليها من المخرجات مع المجاميع الرقابية السابقة من المدخلات ومعالجة البيانات.

- **فحص بيانات المخرجات** :تتمثل في التأكد من أن بيانات المخرجات صحيحة ومعقولة إلى حد كبير .

3-**أساليب الرقابة العلاجية** :تتمثل هذه الأساليب في تصحيح الأخطاء التي اكتشفت خلال كل مراحل المعالجة

للبيانات، وإعادة إدخال البيانات الصحيحة ويتم ذلك في ثلاث مراحل هي³ :

1 اميرسون هنكي وليام توماس، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، نفس المرجع السابق، ص :456، 457

2 نفس المرجع السابق، ص457

3 نفس المرجع السابق، ص 458

- إعداد كشف الأخطاء والبيانات المرفوضة من طرف فريق المراقبة ؛
- إعداد تقرير الأخطاء مع توضيح أسبابها؛
- إخضاع البيانات المصححة لإختبارات كشف الأخطاء للتحقق من صحتها .

الفرع الثالث : مراحل مهمة التدقيق البنكي الإلكتروني

قامت الجزائر بعقد شراكة مع شركة REVOR الفرنسية بإقتناء هذا البرنامج الذي يساعد المدقق في مهمة التدقيق (التدقيق بمساعدة الحاسوب) و تحسبا لتنفيذ مراقبة الجودة للمهنيين ، أعتبرت الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أنه من المفيد توفير حلول تحسين الأداء لشركات أعضائها. و عقدت محادثات بين مجلس المفوضين الوطني

للحسابات وشركة "Révor Algérie" في إطار إبرام شراكة لتزويد المهنيين ببرامج مبتكرة لتحسين جودة خدماتهم

كجزء من مهام المراجعة القانونية الخاصة بهم. في هذا السياق ، وقعت CNCC وشركة "Revor Algeria"

اتفاقية مؤرخة 30 سبتمبر 2016 ، تحدد شروط إقامة شراكة بين الطرفين. و يقدم هذا البرنامج مجموعة من

التطبيقات التكميلية للتحليلات . ويستعمل العديد من التطبيقات بما في ذلك (Word, Excel,

outlook...) ومن أجل التكيف مع كل عادات العمل، يبقى من الممكن خلق روابط جديدة إلى التطبيقات أو

المواقع التي يتم إستخدامها بشكل متكرر.¹

وفيما يلي مراحل مهمة التدقيق بإستخدام البرامج (التدقيق بمساعدة الحاسوب) :

1 تحديد شروط التكليف :

نص المعيار الدولي 210 "شروط التكليف بالتدقيق" كتابة الموافقة على التكليف يؤكد موافقة المدقق على تعيينه، كما

وجب عليه تحديد هدف ونطاق عملية التدقيق ليتمكن من تقييم مهارات قدرة موظفيه لتنفيذ المهمة آخذا بعين

1 موقع الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات على الرابط <http://cn-cncc.dz> تاريخ الاطلاع 19/04/2019 على الساعة 11:00

الإعتبار توفر، الخبرة الكافية بالعمل المصرفي، وكفاية المصادر والترتيبات، مؤكدا على إستعمال المبادئ المحاسبية والقوانين والأنظمة المصرفية¹.

كما جاء في الأمر 11-03 أنه وجب على كل بنك أو مؤسسة مالية تعيين محافظين للحسابات على الأقل² بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها³، من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات⁴، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد⁵ من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، بإعتبار البنك شركة مساهمة في تأسيسه و يخضع لأحكام القانون التجاري كما جاء في المادة 83 من الأمر 11-03.

2 إعداد خطة عامة للتدقيق:

يقصد بالتخطيط حسب المعيار الدولي للتدقيق (300) أنه " يعني وضع إستراتيجية عامة وطرق تفصيلية لطبيعة وتوقيت ونطاق عملية التدقيق المتوقعة "⁶. فعملية التخطيط تساعد المدقق في توجيه الإهتمام بالمواضيع الهامة للتدقيق، و إنجاز العمل بسرعة، والإستفادة من عمل المدققين المساعدين بتوزيع المهام والتنسيق بينهم⁷.
وجب على المدقق إعداد خطة إستراتيجية عامة مكيفة مع المهمة يحدد فيها نطاق ورزنامة ومنهج التدقيق ومبيينا المبادئ التوجيهية لبرنامج العمل نلخصها كمايلي⁸:

- التعريف بخصوصية المهمة وتحديد نطاقها؛

1 البيان الدولي لمهنة التدقيق 1006 " تدقيق المصارف التجارية العالمية"، ص 385

2 المادة 100 من الأمر 11-03 مرجع سابق

3 المادة 100 من الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 مرجع سابق.

4 المادة 26 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الحبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مرجع سابق .

5 المادة 27 من القانون 01-10 مرجع سابق

6 المعيار الدولي للتدقيق 300 التخطيط، ص 93

7 خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 461

8 المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية، مرجع سابق، ص 05

- التحقق من أهداف المهمة مع تكيف رزنامة التدقيق والتخطيطي لها ؛
 - تقدير الأعمال المهمة حسب حكمه المهني وأخذها بعين الإعتبار كأولوية ؛
 - الأخذ بعين الإعتبار نتائج الأعمال الأولية لتخطيط المهمة والمنجزة سابقا.
- كما أن التدقيق بمساعدة الحاسوب يساعد في إنجاز إجراءات معينة للتدقيق على كامل مجتمع الحسابات أو المعاملات¹. وحسب المعيار الدولي للتدقيق (300) فإن عملية التخطيط تساهم في تشخيص المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب² ، كما يجب أن يتم التخطيط على أساس معرفة المدقق بأعمال البنك التي يحصل عليها من مختلف المصادر التالية³:

- تنظيم مقابلات مع أصحاب المصلحة في مهمة التدقيق؛
 - التقارير السنوية المعدة من طرف البنك ، والتقارير المالية الداخلية للإدارة ؛
 - تقارير محافظي الحسابات السابقة ؛
 - الزيارات المتكررة للبنك .
- ويتطلب الحصول على معرفة طبيعة عمل البنك فهم البيئة الإقتصادية والتشريعية للبلد وحال سوق القطاعات التي يعمل فيها البنك، إضافة إلى معرفة جيدة لمنتجات البنك وخدماته المقدمة من خلال وسائل تتمثل في الإعتماد المستندي والقبول وسعر الفائدة بغية فهم المخاطر الملازمة وتحديد درجة الإعتماد على الضبط الداخلي وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تدقيقه⁴ .

1 المعيار الدولي للتدقيق 401 التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب ، ص 126

2 المعيار الدولي للتدقيق 300 التخطيط ، ص 93

3 خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، مرجع سابق ، ص 460، 461

4 البيان الدولي لمهنة التدقيق " تدقيق المصارف التجارية العالمية ، ص 386

وتتضمن خطة التدقيق مايلي ¹:

- وجب على المدقق أن يحصل على فهم لأهمية وتعقيد أنشطة نظم المعلومات المحوسبة ؛ والأهمية النسبية لتأكيدات البيانات المالية المتأثرة بمعالجة الحاسوب ؛
- وجب على المدقق أن يحصل على فهم هيكل التنظيمي لأنشطة نظم المعلومات المحوسبة للمنشأة (البنك) ؛
- وجب على المدقق أن يحصل على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقبة الداخلية و المتأثر بيئة نظم المعلومات المحوسبة .
- الإحاطة بسياسات و إجراءات نظام الطبط الداخلي وتحديد درجة الإعتماد عليه و جدولة طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي ستنفذ ² .
- التنسيق والتوجيه والإشراف والمتابعة ومشاركة مدققين آخرين ³ ، والإستعانة بخبراء في حالة الحاجة إلى مهارات متخصصة ⁴ .
- برنامج التخطيط وتطويره :

وجب على المدقق وضع برنامج للتدقيق يتضمن طبيعة ومدى إجراءات التدقيق المخطط والواجبة لتنفيذ خطة التدقيق الشاملة فهو أداة لرقابة وتوثيق العمل المنجز، عن طريق مجموعة من التعليمات موجهة للمدققين المساعدين في مهمة التدقيق . إضافة إلى موازنة الوقت المخصص لمختلف إجراءات التدقيق ⁵ ، مع تقديرات كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومستوى الثقة الواجب توفره ، ومدى إجراءات التدقيق التكميلية والمخطط لها ؛ مع الأخذ بعين

1 المعيار الدولي للتدقيق 401 التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب ، ص ص ، 125 ، 126 .

2 خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، مرجع سابق ، ص 460.

3 المعيار الدولي للتدقيق 300 التخطيط ، ص 94

4 المعيار الدولي للتدقيق 401 التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب، ص 125

5 المعيار الدولي للتدقيق 300 التخطيط ، ص 94

الإعتبار حجم الكيان ومدى تعقيده و المجال المحدد للمهمة مع تقييم لمخاطر الإختلالات وكفاءة وقدرة المكلفين بالمهمة¹.

وجب أيضا على المدقق تغيير الاستراتيجية العامة للتدقيق وبرنامجهم كلما إقتضى الأمر ذلك² ، حيث يكون التخطيط مستمرا خلال مدة التكاليف حسب التغيرات التي تطرأ والنتائج المتحصل عليها أو غير المتوقعة مع تسجيل أسباب ذلك³ . فعملية التدقيق في بيئة أنظمة المعلومات لا تخلو من المخاطر نظرا لتعدد التطبيقات وبرامج الحاسوب التي تستوجب دراسات إضافية⁴.

وكخلاصة لما سبق فإن التخطيط يتم عبر النقاط التالية :

✓ الحصول على معرفة بنشاط البنك؛

✓ تنسيق العمل الذي سينجز؛

✓ تطوير خطة التدقيق.

3 تحديد درجة الإعتماد على الضبط الداخلي (الرقابة الداخلية) :

بعد حصول المدقق على الفهم المطلوب للنظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي ووجب عليه مراعاة تقييم مخاطر الرقابة لتحديد الإكتشاف المناسب لتأكيد البيانات المالية ويهدف إلى⁵ :

- إختبار ضوابط التفويض العام والخاص من إدارة البنك لما له من أهمية خاصة بالنسبة للمعاملات التي تتم

قرب تاريخ البيانات المالية ؛

1 المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية ، مرجع سابق ، ص ص 05، 06

2 المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية ، مرجع سابق ، ص 05

3 المعيار الدولي للتدقيق 300 التخطيط ، ص 95

4 المعيار الدولي للتدقيق 401 التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب، ص 126

5 البيان الدولي لمهنة التدقيق 1006 " تدقيق المصارف التجارية العالمية ص 393، 397، راجع أيضا المعيار الدولي للتدقيق 400 " تقدير المخاطر والضبط الداخلي

- التأكد من المعاملات التي لا يتم الإفصاح عنها في الميزانية العمومية ؛
 - تقييم الضوابط التي تؤثر على أنظمة المعلومات المحوسبة كتحويل الأموال إلكترونياً ؛
 - الوصول إلى الموجودات المسموح بها فقط وفقاً لتفويض الإدارة وذلك عن طريق التحقق من كلمات السر والموظفين المخولين بالعمل على أنظمة المعلومات ، والفصل بين الوظائف ؛
 - مقارنة الموجودات المسجلة مع الموجودات الفعلية واستخراج الفروقات بإعتبار التقلبات في أسعار السوق ، والنقدية والأوراق المالية ؛
 - الاستفادة من عمل المدقق الداخلي ؛
 - التأكد من الواجبات الائتمانية وكيفية تنفيذها وتسجيلها ، والفصل بينها وبين موجودات البنك ذاته ؛
 - عند إجراءات الرقابة وجب على المدقق مراعاة البيئة التي يعمل فيها الضبط الداخلي (الهيكل التنظيمي للبنك ، نوعية الاشراف ، مدى فعالية التدقيق الداخلي ...)
- ومما سبق نستنتج أن مرحلة تحديد الإعتماد على الضبط الداخلي ونظام الرقابة الداخلية يتم في الخطوات التالية :
- ✓ تشخيص وتوثيق وإختبار الضبط ونظام الرقابة الداخلية ؛
 - ✓ دراسة تأثير عوامل البيئة ؛
 - ✓ تحديد الوقت الملائم لتنفيذ الإجراءات الجوهرية المطلوبة .

4 التوثيق (إنجاز الإجراءات الجوهرية وجمع أدلة الإثبات)

تم تعريف أدلة الإثبات في المعيار الدولي للتدقيق 500 "أدلة الإثبات « أنها المعلومات التي يحصل عليها المدقق لتتوصل إلى إستنتاجات يبنى بها رأيه المهني ، وتشمل أدلة الإثبات مصادر المستندات والسجلات المحاسبية المتضمنة للبيانات المالية والمعلومات المؤيدة من المصادر الأخرى»¹ .

و يجدر بالمدقق أن يوثق كافة المواضيع والقرائن التي تدعم إنجاز مهمة التدقيق من خلال أوراق العمل² التي ينجزها المدقق بمساعدة الحاسوب فتكون على شكل أوراق أو أفلام مخزنة على الوسائل الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى³ ، والمتمثلة في الملف الدائم (العقد التأسيسي للبنك ، نبذة تاريخية ، تقرير المدققين السابقين وهذا مانص عليه المعيار الجزائري للتدقيق 610 " إستخدام أعمال المدققين الداخليين " ، القوائم المالية للسنوات السابقة...) ، والملف الجاري للسنة الحالية (برنامج التدقيق ، القوام المالية للفترة الحالية ، تقارير دورية عن سير عملية التدقيق ، ملخص لمحضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العامة خلال فترة التدقيق) و ملف المراسلات مع العميل⁴ ويجب أن تحتوي أوراق العمل على توثيق كاف لوصف تطبيقات طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب مثل⁵ :

- التخطيط ويتم فيه وصف أهداف طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب، والطرق الخاصة المستعملة ، والضوابط الممارسة وتحديد الوقت والتكلفة والموظفين.
- التنفيذ يتم فيه وضع كيفية تجهيز طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب ، وإختبار الإجراءات والضوابط وتفاصيل إنجازها ، وتفاصيل معالجة المدخلات والمخرجات، والمعلومات الفنية المناسبة للنظام المحاسبي .

1 الفقرة 4 من المعيار الدولي للتدقيق 500 أدلة الإثبات ، ص 137

2 خالد امين عبد الله " التدقيق والرقابة في البنوك " مرجع سابق ، ص 462

3 معيار التدقيق الدولي 230 التوثيق ص 71

4 محمود الخطيب ، دليل استرشادي لملف أوراق عمل مدقق الحسابات ، ص 02 على الموقع ، <http://www.mo7asaba.com> تاريخ الاطلاع 2019/04/20 على

الساعة 11:15 سا

5 البيان الدولي لمهنة التدقيق 1009 طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب ، ص ص 445 ، 446 .

● أدلة الإثبات وتمثل في وصف أعمال التدقيق المنجزة ونتائجه.

● إعطاء توصيات ومقترحات للإدارة .

ويحصل المدقق على التأكيدات (أدلة الإثبات) بواسطة الإجراءات¹ ذات الأهمية الخاصة بإختبار البنك

التالية² :

● **الإجراءات التحليلية** : متمثلة في تحليل النسب والاتجاهات المختلفة خلال الفترات السابقة ، والميزانيات

التقديرية ونتائج المنشآت المشابهة ، ومن أمثلة النسب نذكر نسب نوعية الموجودات (كخسائر

القروض...)، نسب السيولة (النقدية والتزامات الودائع ..) ، نسب الربحية (العائد من معدل الموجودات ،

والعائد من معدل حقوق الملكية ، هامش صافي الفائدة ، والإيرادات غير مباشرة ...) ، نسب كفاية رأس

المال (حقوق الملكية) .

● **الفحص** : يقوم به المدقق ليتأكد من الوجود المادي للموجودات القابلة للتداول لدى البنك (سبائك

الذهب والفضة ، الأوراق المالية ، إتفاقات القروض ، والضمانات ..).

● **الاستفسار والمصادقة** : لتعزيز المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية والحصول على دليل الضوابط

الداخلية ، ومن أمثلة المصادقات حالات الضمان الإضافي لقروض خاصة ، حالات شراء وبيع مستقبلي

للموجودات (معاملات العملة الأجنبية ، أوراق مالية محفوظة ، حسابات القروض ، حسابات الودائع ،

الضمانات ، الإعتمادات المستندية...).

1 المعيار الدولي للتدقيق 500 أدلة الإثبات ، مرجع سابق ص 139

2 البيان الدولي للتدقيق 1006 تدقيق المصارف ، مرجع سابق ، ص 399، 400

5 تقديم تقرير حول البيانات المالية:

نص المعيار 700 تقرير المدقق حول البيانات المالية " على المدقق مراجعة وتقييم النتائج المستنبطة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها والتي تشكل أساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية ، ويجب أن يحتوي التقرير على رأي مكتوب وواضح حول البيانات المالية ككل " ¹ . ويعالج المعيار الجزائري للتدقيق 700 " تأسيس الرأي و تقرير التدقيق للكشوف المالية " إلزام المدقق بتشكيل رأيه حول الكشوف المالية ، وشكل ومضمون تقريره وفق المعايير الجزائرية للتدقيق بهدف تقييم ما تم التوصل إليه من الأدلة و التعبير بوضوح عن رأيه في تقرير كتابي ² ، حيث يتضمن هذا التقرير تقييم البيانات المالية إن تمت وفق متطلبات الأنظمة والقوانين المتعلقة بكيفية إعدادها ، و إن تم إستخدام المعايير والسياسات المحاسبية المقبولة ودرجة الإفصاح عن تلك القوائم المالية ³ .

وبعد المقارنة بين المعيار الجزائري للتدقيق (700 تأسيس الرأي و تقرير التدقيق للكشوف المالية) والمعيار الدولي للتدقيق (700 تقرير المدقق حول البيانات المالية) إتضح أن كلاهما يحدد العناصر الأساسية الواجب توفرها في تقرير المدقق وهي كالتالي:

- عنوان التقرير يشير بشكل واضح لإستقلالية المدقق؛
- الجهة المرسل إليها التقرير ؛
- التمهيد أو الكلمة الافتتاحية (أي تعريف المؤسسة التي تم إجراء مهمة التدقيق على بياناتها المالية ، وأهم الكشوف المالية التي تم مراجعتها وتدقيقها ، عرض أهم الطرق المحاسبية المستعملة ، تحديد تاريخ إقفال الكشوف المالية، وتحديد المسؤوليات ...) ؛

1 المعيار الدولي للتدقيق 700 تقرير المدقق حول البيانات المالية ، ص 225

2 المعيار الجزائري للتدقيق 700 تأسيس الرأي و تقرير التدقيق للكشوف المالية ، من القرار رقم 150 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 2016/10/11 ، ص 3

3 البيان الدولي للتدقيق 1006 تدقيق المصارف ، مرجع سابق ، ص 412

- شرح لطبيعة مهمة التدقيق من خلال الإشارة للمعايير الدولية والوطنية المتبعة ، ووصف العمل المنجز ؛
 - إبداء الرأي حول البيانات المالية (تاريخ وعنوان مهمة التدقيق وتوقيع المدقق).
- وكخلاصة لما سبق فإن معظم هذه المهام تتم بشكل تلقائي من طرف البرنامج المستخدم من طرف المدقق في عملية التدقيق وتحت إشرافه حيث يساعده البرنامج في تحديد العينات أو دراستها كلها إضافة إلى تخطيط المهمة من البداية وتنظيم المهام وإستخراج العناصر الشاذة بسهولة وبسرعة عكس الطريقة اليدوية التي تتطلب جهدا كبيرا في ذلك كما يساعده في جمع الأدلة وكتابة التقرير. وكما أكد البيان الدولي لمهنة التدقيق 1009 أن التدقيق الإلكتروني أو التدقيق بمساعدة الحاسوب يعمل على الرفع من كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق .

خلاصة الفصل الثالث :

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات حققت نقلة نوعيّة في أعمال البنوك والمصارف وكان لها دور محوري هام في تقدمها، وتحسين دورها على المستوى العالمي. و البنوك العمومية الجزائرية بدورها تحاول جاهدة الوصول إلى التقنيات الحديثة لتحسين نوعية الخدمة وتقليل التكاليف.

كما تبين لنا أن إستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات من أجهزة وبرمجيات وغيرها في مهمة التدقيق البنكي يستوجب على المدقق أو محافظ الحسابات :

- تطوير مهارته العلمية والعملية والتدريب المستمر لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وهذا

ما تسعى إليه الجزائر من خلال إتفاقية الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات مع شركة (REVOR) ، حول

إستخدام البرنامج في مهمة التدقيق ؛

- وجب على المدقق الحصول على فهم النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي و مراعاة تقييم مخاطر الرقابة ؛

- وجب على المدقق التأكد من نظام الرقابة الداخلية و النظام المعلوماتي المستعمل في إدخال البيانات المحاسبية

وتبويبها والإستعانة بالخبراء في مجال الإعلام الآلي إن تطلب الأمر ذلك ؛

- إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي يقلل الوقت والتكلفة ويساعد في عملية

التخطيط وإختيار العينات وإكتشاف الإختلالات ؛

صدور عدة معايير دولية توضح كيفية التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات التي تبين أن أهداف عملية التدقيق لم تتغير

في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات عن الطريقة اليدوية لكن تغيرت الإجراءات وكيفية جمع الأدلة .

الفصل الرابع

منهجية الدراسة الميدانية

تمهيد:

تهدف من خلال هذا الفصل دراسة أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين عملية التدقيق البنكي، وبعد الزيارات الميدانية لمديريات البنوك العمومية لولاية تلمسان وتوجيه بعض الأسئلة للمدققين الداخليين عن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة تبين أن معظم البنوك العمومية تستخدم نظام delta v8 ماعدا بنك BDL يستخدم نظام SAB (delta v12) وتسعى هذه البنوك إلى تحسين وتطوير النظام في مطلع سنة 2020. فالتجارة الخارجية تفرض على البنوك العمومية تحسين وتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة وحسب تصريحاتهم فإن أي بنك عمومي يكتسب نظام آلي يدقق كل معلومة صادرة أو واردة وهذا يعد تدقيقا إلكترونيا مما يساعد ويدعم عملية التدقيق اليدوي الذي يقوم به المدقق.

ونظرا لتعذر تطبيق عملية التدقيق البنكي وعدم إستجابة المدققين الداخليين للعمل معهم بحجة السر المهني، توجهنا إلى الدراسة الإحصائية بإستخدام إستبانة وتوزيعها على أفراد العينة وتحليلها بإستخدام البرنامج الإحصائي .spss V 20

وعليه سنقوم بالتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم عام للبنوك محل الدراسة ؛
- المبحث الثاني : تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الإستبيان؛
- المبحث الثالث : إختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول : تقديم عام للبنوك محل الدراسة

تمهيد :

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التعرف على البنوك العمومية الخمسة (BNA, CPA, BEA, BADR, BDL) محل الدراسة من حيث نشأتها و تطورها ، إضافة إلى توضيح نوع نظام المعلومات و البرمجيات المستخدمة فيها ، والتعرف أيضا إلى الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر شبائيكها ومواقعها الإلكترونية .ولذلك قسمنا بحثنا في هذه المرحلة إلى مطلبين كالتالي :

- المطلب الأول : نبذة تاريخية عن البنوك محل الدراسة ؛

- المطلب الثاني : مقارنة الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف بنوك عينة الدراسة .

شملت دراستنا عينة من البنوك العمومية التجارية المتمثلة في : BNA ، BEA ، BADR ، CPA ، BDL

الفرع الأول : البنك الوطني الجزائري¹

أنشئ البنك الوطني الجزائري (BNA) بتاريخ 13 جوان 1966 ، وهو أول بنك تجاري وطني ، حيث مارس

كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي .

وفي سنة 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و

التنمية الريفية " مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي .

ليأتي القانون رقم 01-88 ، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 ، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير

الذاتي ، ومن بينها تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري .

ثم القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، سمح بصياغة جذرية للنظام

البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد . هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها ، إنتقال

المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي .

وكان البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على إعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر

1995 و في شهر جوان 2009 ، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14 600 مليار دينار جزائري إلى

41 600 مليار دينار جزائري .

¹ <http://www.bna.dz>

تضم شبكة الإستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للإستغلال ، تشرف على 214 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

الفرع الثاني : القرض الشعبي الجزائري ¹:

تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) سنة 1966 بموجب المرسوم رقم 366/66 المؤرخ 29 ديسمبر برأس مال قدر ب 15 مليون دينار جزائري ليصبح سنة 2010 48 مليار دينار ، وتم إيقاف نظامه الأساسي بموجب الأمر رقم 78/67 المؤرخ 11 مارس 1967 . واستفاد من الذمة المالية للقرض الشعبي التجاري والصناعي للجزائر (وهران ، قسنطينة ، عنابة) بالإضافة إلى البنوك الأجنبية الأخرى ، البنك المختلط (الجزائر - مصر) BMAM-MISR ، وشركة مارسيليا للقرض SMC.، والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك (CFCB) . ويعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم منذ سنة 1989 بعد قانون إستقلالية البنوك ، لتنتقل البنوك التجارية ومن بينها CPA تحت وصاية وزارة المالية .

يمنح بنك القرض الشعبي الجزائري قروضا للقطاع الحربي والفنادق ، والقطاع الصحي والأدوية، قطاع الصيد وقطاع الفنادق .

الفرع الثالث : البنك الخارجي الجزائري ²:

أنشأ البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 01 أكتوبر 1967 و هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الإستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967 ، برأس مال قدره 150 مليار دينار جزائري ، ليتم رفعه سنة 2019 إلى 230 مليار دينار جزائري و يعتبر بنك ودائع ملكيته

¹ <https://www.cpa-bank.dz>

² <https://www.bea.dz/>

للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة ، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم ، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية . وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق بإستقلالية المؤسسة ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988.

وتضم شبكة استغلال بنك BEA 10 مديريات جهوية تتوزع عبر كامل التراب الوطني تضم حوالي 116 وكالة .

الفرع الرابع : بنك الفلاحة والتنمية الريفية :¹

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بموجب المرسوم 82-106 الصادر في 07 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982. حيث نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16/03/1982 وتم تحديد قانونه الأساسي . نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري منذ تأسيسه .

بنك البدر هو مؤسسة عمومية إقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وكذا يتمتع بالإستقلال في التسيير ، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض ، كما عرف توسع لمهامه وقدراته . ويعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى ، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة

¹ <https://badrbanque.dz/>

1983 إلى 286 وكالة محلية للإستغلال و 38 مجمع جهوي للإستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني، كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 6970 عامل أي أكبر يد عاملة مقارنة مع البنوك الأخرى .

الفرع الخامس : بنك التنمية المحلية :¹

تأسس بنك التنمية المحلية (BDL) بمرسوم 85-85 المؤرخ في 30 افريل 1985 وذلك من خلال إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري ، هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 36.8 مليون دينار جزائري. يملك بنك التنمية المحلية شبكة مكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني ، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن ، وهو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك.

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها ، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات. من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANSEJ ، CNAC ، ANGEM، بحيث أن بنك التنمية المحلية على إستعداد لتلبية الإحتياجات التمويلية للأفراد. ومن جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية ، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.

¹ <https://www.bdl.dz>

المطلب الثاني : مقارنة الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف بنوك عينة الدراسة

حاولت البنوك العمومية الجزائرية تطوير نظام الإعلام الآلي وتطوير خدماتها عبر السنوات كما يلي¹ :

- سنة 1991 : تطبيق نظام SWIFT لعمليات التجارة الخارجية .
- سنة 1992 : وضع برمجيات Logiciel SYBU لتسيير القروض ، عمليات الصندوق ، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن ، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات فتح الإعتماد المستندي لا تستغرق وقتًا كبيرًا مقارنة بالسابق ، وإدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.
- سنة 1993 : إنهاء عمليات إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية .
- سنة 1995 : إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM .
- سنة 1996 : إدخال عمليات الفحص السلبي Télétraitement (فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي ، Télétransmissions) ولكن واقع استخدام النقد الآلي المتمثل في وسائل الدفع الإلكترونية وعلى رأسها البطاقات البنكية لا يزال إستخدامها جد محدود في المجتمع الجزائري.
- سنة 1998 : بداية نظام السحب ما بين البنوك.
- سنة 2002 : إطلاق مشروع نظام الدفع ما بين البنوك ، وتسيير المشروع يكون من طرف شركة SATIM
- سنة 2004 : إختبار لنظام الدفع بأربع عوامل ملائمة بمعايير CMV .
- سنة 2005 : إنشاء المنظمة النقدية ما بين البنوك COMI .
- سنة 2006 : بداية تسيير نظام الدفع ما بين البنوك .

¹ سليمان ناصر ، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق ، ص 18 .

• سنة 2007 : بداية العمل ببطاقة CIB. في التراب الوطني ، وتعميم نظام الدفع مابين البنوك

وبالرغم من كل هذه الإجراءات ، بقي النظام المصرفي الجزائري متأخرًا في استعمال التكنولوجيا وأنظمة الدفع

الحديثة ، وذلك لأن معظم البنوك الجزائرية تمتلك مواقع تعريفية أو إشهارية .

الفرع الأول : أهم البرمجيات والخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنوك عينة الدراسة

وحاليا تسعى البنوك العمومية إلى عصنة خدماتها بدخول خدمة الدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية حيز التنفيذ :

أولا : بنك BNA

1. الخدمات الإلكترونية :

خدمة الدفع الإلكتروني (e-Paiement) ، خدمة تبادل المعطيات الآلية (EDI) خدمة الشباك البنكي عن

طريق الهاتف النقال موبيليس ، خدمة البنك الإلكتروني "ebanking.bna.dz"

2. البرمجيات المستعملة (نظام المعلوماتية):

Delta- Bank v8

3. شبكات التواصل مع الزبائن : تتوفر على شبكتين مهمتين وتتواصل بهما مع زبائنها .



ثانيا : بنك CPA

1. الخدمات الإلكترونية :

Par Internet, Par téléphone (sms,fax) , EDI , paiements en ligne , Terminal de paiement électronique (TPE), ebanking.cpa.dz .

2. البرمجيات المستعملة (نظام المعلوماتية):

يستخدم برنامج Delte-Bank v7

3. شبكات التواصل مع الزبائن: لا يوجد

ثالثا : بنك BEA

1. الخدمات الإلكترونية :

E-bsservice, E-banking, E-paiement, Telepaiement

2. البرمجيات المستعملة (نظام المعلوماتية):

حاليا تستخدم (Delta-bank, Global banking) وإبتداءا من سنة 2020 ستدخل البرمجية

(le pro-logiciel SAB AT)

3. شبكات التواصل مع الزبائن: لا يوجد

رابعا : بنك BADR

1. الخدمات الإلكترونية :

badr visio, web help, BADRnet,

2. البرمجيات المستعملة (نظام المعلوماتية):

يستخدم البنك System Sybu V8 و نظام ما بين الوكالات يدعى "sytrat" (System

.(Recourement des appoints par télétraitement

3. شبكات التواصل مع الزبائن: توجد ظاهريا في الموقع ولكن غير مفعلة ولا تعمل .

خامسا : بنك BDL1. الخدمات الإلكترونية :

تستخدم البنك الإلكتروني بكل مزاياه e-BDL

2. البرمجيات المستعملة (نظام المعلوماتية):

منذ 2014 ستخدم (Delta v12) SAB AT

3. شبكات التواصل مع الزبائن:

تستخدم تقريبا كل الشبكات المعروفة والمشهورة ومفعلة بدون إنقطاع تقوم بالتواصل مع زبائنها بشكل مستمر.



الفرع الثاني : تقديم برمجيات نظم المعلومات المستخدمة في البنوك العمومية محل الدراسة

أولا : Delta –bank

تقوم Delta Informatique ، (شركة رائدة في تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية للأعمال المصرفية والمالية) ، بنشر وتسويق وتنفيذ البرامج المصرفية والوحدات والمتكاملة (ERP Banking) ، Delta-Bank. و تعتمد العديد من المجموعات المصرفية الدولية مثل بنك التجارة و BGFIBANK و Fortis و NATIXIS و Societe Generale على Delta Informatique لتطوير شبكتها الدولية. حيث يستخدم Delta-Bank

حاليا من طرف في 145 مصرفاً في أكثر من 40 دولة ، في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط ، ويظل الحل المرجعي للبنوك التجارية الكبرى التي تمتلك شبكة كبيرة من الفروع¹ .

ثانيا : Sybu

يسمح هذا البرنامج (système bancaire universelle) بتسيير العمليات من خلال الشبايبك (Front office) ومن خلف الشبايبك (Bank office).

وهو نظام بنكي متكامل إعتمده بنك بدر منذ سنة 1992 وحاليا يستخدم الإصدار الثامن له ، إلا أن النظام Sybu يعتمد على نظام التشغيل DOS ولا يعتمد على أنظمة التشغيل الأخرى .

ثالثا : Sab

تأسست شركة Sab سنة 1982 ، و تضم حزمة البرامج المصرفية SAB AT أكثر من 200 وحدة تغطي جميع خطوط الأعمال داخل مؤسسة مالية. يسمح بإعداد حل شخصي وفقاً لإحتياجات العميل ، سواء كان مؤسسة تمويل أصغر أو بنكاً خاصاً أو مؤسسة للتمويل الإسلامي ، إلخ. وهي تأتي في ثلاث حزم برامج ، لكل منها قناتها الخاصة: الويب (Your Portal) ، والهاتف الذكي (Your Mobile) وأجهزة الصراف الآلي للوكالات (Your ATM). بالنسبة للبنوك العمومية الجزائرية فإن بنك التنمية المحلية يستخدم هذا البرنامج منذ 2014 وفي مطلع 2020 سيقوم البنك الخارجي الجزائري بإستخدامه² .

1 https://www.finyear.com/Progiciel-bancaire-Le-Credit-Libanais-choisit-Delta-Bank_a13624.html

2 <https://www.sab2i.com/ref/progiciel-bancaire.html>

المبحث الثاني: تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الإستبيان

تمهيد:

نرمي من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا إختبار فرضيات الدراسة، ومن أجل الوصول إلى ذلك ينبغي علينا تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تضمنتها المحاور الثلاثة للإستبيان، والمتمثلة في محور الخصائص الشخصية والوظيفية، محور مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات، محور مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي والذي سيجري إدراجهما ضمن محور واحد سنسميه: المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات، للمحور الأول والثاني وأخيرا محور مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية.

وقسمنا المبحث الأول كالتالي:

- المطلب الأول: إختبار أداة الدراسة (الإستبيان)؛
- المطلب الثاني: تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الخصائص الشخصية والوظيفية؛
- المطلب الثالث: تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الإستبيان.

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة الصدق الظاهري لأداة الدراسة (الإستبيان) وكذا دراسة ثباتها وهذا

كما يلي:

الفرع الأول: الوسائل والأساليب المستخدمة في وصف أداة الدراسة (الإستبيان) وتحليل عينة الدراسة

سنبين من خلال هذا الفرع أهم وأبرز الأساليب والوسائل المستعملة في الدراسة الميدانية كما يلي:

أولاً: منهجية الدراسة:

الغرض من دراستنا هو مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية، وعليه

إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للدراسة، بهدف جمع المعلومات والبيانات من عدة مصادر لبناء أداة الدراسة

(الإستبيان) وتحليلها والوصول إلى النتائج؛ كما يلي:

1 - مصادر البيانات الثانوية:

تمثلت المصادر الثانوية في المراجع العربية والأجنبية: الكتب والمجلات المتخصصة، والمقالات والدوريات التي لها

علاقة بموضوع الدراسة، ومواقع الإنترنت ذات الصلة. وإتصالات هاتفية وعبر مواقع التواصل الإجتماعي ببعض

المختصين في مجال البنوك والتدقيق.

2 - مصادر البيانات الأولية:

تمثلت المصادر الأولية في المعلومات المتحصل عليها من الإستبيان المصمم كأداة رئيسية، وقامت الطالبة بتفريغ وتحليل

الإستبيان بالإعتماد على البرامج التالية:

- برنامج (Excel)؛ برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss v20)، وذلك بإستخدام

الأدوات الإحصائية التالية:

- معامل الثبات الفا كرونباخ لإختبار ثبات أداة الدراسة؛
- المتوسطات والانحراف المعياري لوصف خصائص العينة وإختبار الفرضيات؛
- معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الإتساق الداخلي؛
- تحليل التباين بإستعمال test Avova ومعادلة خط الإنحدار؛
- تم إستخدام الإحصائيات الوصفية بحساب الإنحراف المعياري ومتوسطات إجابات أفراد كل عينة وهي المتعلقة بفرضيات البحث، وإستخدام عبارات تقييمية في جمع أسئلة الإستبيان حسب مقياس " ليكارت الخماسي " لسهولة فهمه وتوازن درجاته. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04-01) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة وفق معيار سلم ليكارت لتقييم مستوى الموافقة

ثانيا: طرق توزيع إستثمارات الإستبيان:

تمثل مجتمع الدراسة في المديریات الجهوية للبنوك العمومية لولاية تلمسان (BEA ، BADR،CPA ،BNA)، BDL) ومحافظي الحسابات، وتم إعتقاد عينة قصدية من مجتمع الدراسة، لتوزيع 100 إستبانة على محافظي الحسابات عن طريق البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي لم يسترد منها إلا 09 إستمارات تمت معالجتها كلها. وأيضا توزيع 30 إستبانة على المدققين الداخليين للبنوك العمومية ومساعدتهم، استرجع منها 28 إستمارة منها إستمارتين (02) ملغتين نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها. ليصبح عددها النهائي 35 إستمارة جاهزة للتحليل الإحصائي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-02) يبين الإحصائيات الخاصة بإستثمارات الإستبيان

الإستثمارات الصالحة	الإستثمارات الملغاة	الإستثمارات المسترجعة	الإستثمارات الموزعة	البيان
09	00	09	100	محافظي الحسابات
26	02	28	30	المدققين الداخليين ومساعدتهم
35	02	37	130	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الإستبيان

الفرع الثاني: إختبار أداة الدراسة (الإستبيان)

أولا - صدق أداة الدراسة (الإستبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة " شمول الإستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري من جهة وصدق الإتساق الداخلي للفقرات (عبارات أداة الدراسة) من جهة أخرى.

1 - الصدق الظاهري

لمعرفة مدى صدق أداة الدراسة ظاهريا، تم عرضها على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة ، منهم من هو مختص في المنهجية وآخرون في التخصص، وبعض إطارات المؤسسة محل الدراسة، وفي ضوء آراءهم قمنا بإعادة صياغة بعض عبارات الإستبيان حتى تكون مفهومة وواضحة، لنصل في الأخير إلى الصورة النهائية للإستبيان (كما هو موضح في الملاحق باللغتين العربية والفرنسية) .

2 - صدق الإتساق الداخلي للفقرات (عبارات أداة الدراسة)

وذلك بحساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع لها كما يلي:

الجدول رقم (04-03): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مستوى الجاهزية لإستخدام

تكنولوجيا المعلومات) والدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط (بيرسون)	مستوى المعنوية
1	ما مستوى إهتمام البنك بإستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات؟	0,483**	0,0033
2	ما مستوى توجه البنك لإستحداث وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك) ؟	0,754**	0,0000
3	بشكل عام ما مستوى معرفة الموظفون لديكم بإستخدام الحاسوب؟	0,491**	0,0027
4	ما مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على إستخدام الحاسوب؟	0,441**	0,0081
5	ما مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي؟	0,543**	0,0007
6	ما مستوى إستخدامكم الفعلي للإنترانت intranet في البنك؟	0,656**	0,0000
7	ما مستوى اقبال الزبائن لخدماتكم المعروضة في شبكة الإنترنت؟	-0,439**	0,0084
8	ما مستوى إستخدامكم الفعلي لشبكة الإكسترنات extranet في البنك؟	0,359*	0,0340
9	ما مستوى احتياطات حماية الشبكات الإتصالية في البنك؟	0,670**	0,0000
10	ما مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الإتصال الحديثة؟	0,530**	0,0010
11	ما مدى الآفاق المستقبلية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟	0,632**	0,0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

* تحقق المعنوية عند مستوى 0,05 ** تحقق المعنوية عند مستوى 0,01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية له، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الإستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (04-04):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام

التدقيق البنكي) والدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط (بيرسون)	مستوى المعنوية
12	توزيع الموظفين على المهام؟	0,404*	0,016
13	تحضير مذكرة (برنامج) التخطيط؟	0,541**	0,001
14	تقدير مخاطر التدقيق البنكي؟	0,530**	0,001
15	إعداد موازنة الوقت؟	0,394*	0,019
16	إحتساب حجم العينات وإختيار مفرداتها؟	0,357*	0,035
17	تقييم نتائج العينات؟	0,820**	0,000
18	تسجيل الوقت المبذول والرقابة عليه حسب الخطة الموضوعية سلفاً؟	0,542**	0,001
19	إحتساب الإنحرافات في الوقت (الفرق بين الوقت المقدر للعملية والوقت الفعلي) المبذول على المهام؟	0,427*	0,011
20	إحتساب الإنحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة والفعلية) للمهام التدقيقية؟	0,562**	0,000
21	تسجيل وتوثيق المراجعة التي يقوم بها الشريك أو المدير؟	0,666**	0,000
22	إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل: رسالة الارتباط والمصادقات؟	0,753**	0,000
23	تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير؟	0,736**	0,000
24	توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك) ؟	0,444**	0,007
25	صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) لديكم؟	0,572**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

* تحق المعنوية عند مستوى 0,05

** تحق المعنوية عند مستوى 0,01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية له، دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الإستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (04-05): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مدى تحسن عملية التدقيق

البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية) والدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط (بيرسون)	مستوى المعنوية
1	الحصول على ادلة ملائمة لموضوع وهدف التدقيق؟	0,853**	0,000
3	الحصول على الادلة الكافية التي تدعم رأي المدقق النهائي حول عدالة وصدق القوائم المالية؟	0,560**	0,000
4	استقلال مصدر معد ومقدم أدلة التدقيق.؟	0,336*	0,048
5	فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل (البنك)؛ وتحديد مدى الاعتماد عليه في تقديم أدلة ذات مصداقية عالية؟	0,480**	0,004
7	الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية؟	0,561**	0,000
2	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى الدقة في إختيار العينات؟	0,602**	0,000
3	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى المساعدة في إختيار العينات العشوائية؟	0,453**	0,006
5	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى تقليل وقت إختبار السيطرة؟	0,618**	0,000
6	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق؟	0,586**	0,000

0,000	0,637**	يسهل إستخدام تكنولوجيا المعلومات عملية إعداد البرنامج الزمني لمهمة التدقيق البنكي؟	1
0,002	0,500**	يساعد إستخدامها لأجل التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	2
0,000	0,668**	يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تحديد الإنحرافات ومعرفة الأسباب؟	3
0,000	0,727**	يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أسرع وأدق؟	4
0,000	0,605**	يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسهيل عرضها؟	5
0,001	0,527**	يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في إعداد أوراق العمل ورسائل الإرتباط والمصادقات وإعداد التقارير بسهولة؟	6

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

* تحقق المعنوية عند مستوى 0,05

** تحقق المعنوية عند مستوى 0,01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية له، دالة

عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الإستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة (الإستبيان)

يقصد بثبات أداة الدراسة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر تطبيقها على نفس الأفراد ومن

أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة (الإستبيان)، تم حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha على العينة

المتحصل عليها (35 فرد) ، والجدول التالي يوضح معاملات ثبات وصدق محاور أداة الدراسة، مع العلم أن معامل

الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول رقم (04-06): معامل ألفا كرومباخ لقياس ثبات وصدق محاور أداة الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد العبارات	محاور الإستبيان
0,910	0,828	11	المحور الأول: مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات
0,969	0,938	14	المحور الثاني: مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي
0,868	0,754	15	المحور الثالث: مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية
0,941	0,885	40	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

يوضح الجدول السابق أن معامل الثبات العام للإستبيان عال، حيث بلغ (0,885)، وهو ما يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، كما أن معامل الصدق العام عال كذلك حيث بلغ (0,941).

المطلب الثاني: تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الخصائص الشخصية والوظيفية

نرمي من خلال هذا المطلب إلى معرفة بعض الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وهي الجنس، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفة أو المهنة الحالية، سنوات الخبرة.

أولاً: الجنس:

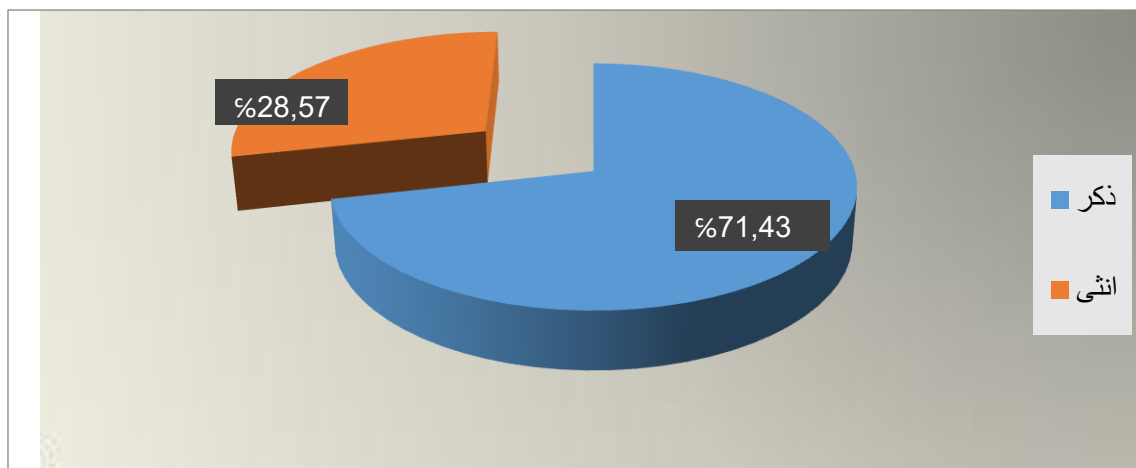
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة جنسهم كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(04-07): توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس

النسبة %	التكرار	البيانات
71,43%	25	ذكر
28,57%	10	أنثى
100,0%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

الشكل رقم(04-01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات Excel

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (25) من أفراد العينة ذكورا، وهم يمثلون ما نسبته (71.43%) من الحجم الإجمالي للعينة، في حين بلغ عدد الإناث (10)، أي ما نسبته (28.57%) من الحجم الإجمالي للعينة، الأمر الذي يعكس التوجه الغالب للذكور لهذه العمل الذي يقتضي جهدا ووقتا كبيرين.

ثانيا: العمر

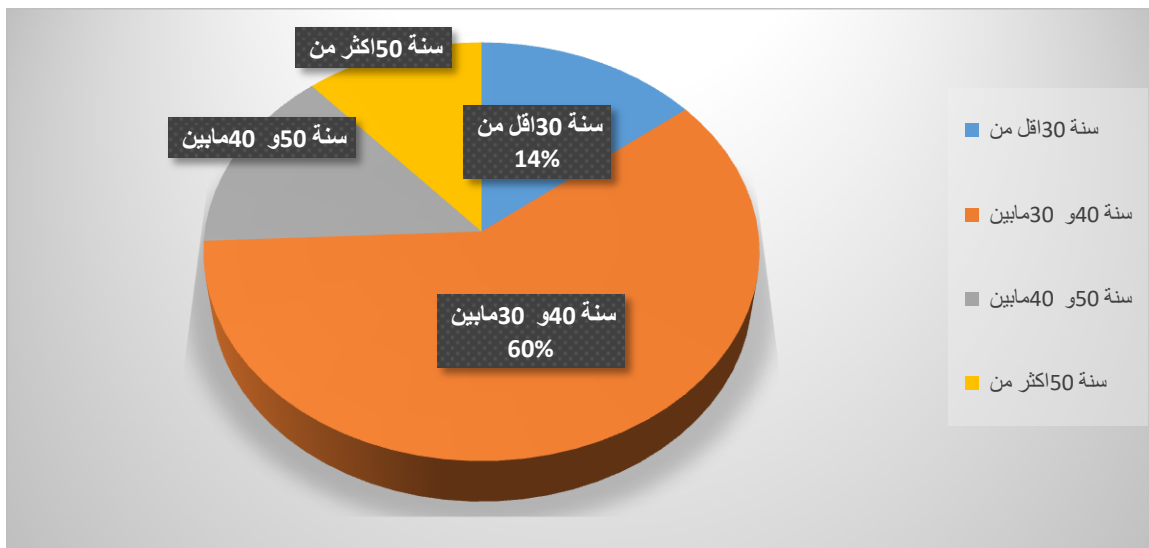
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب عمرهم كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(04-08): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	% النسبة
أقل من 30 سنة	5	14,3%
ما بين 30 و 40 سنة	21	60,0%
ما بين 40 و 50 سنة	5	14,3%
أكثر من 50 سنة	4	11,4%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

الشكل رقم (04-02): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات Excel

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (5) من أفراد العينة، أي ما نسبته (14.3 %) من الحجم الإجمالي للعينة أقل من 30 سنة أو تتراوح أعمارهم ما بين 40 و50 سنة، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و40 سنة (21) فرداً، أي ما نسبته (60 %) من الحجم الإجمالي للعينة، بينما كان عدد أفراد العينة الذين تكبر أعمارهم 50 سنة (4) أفراد، أي ما نسبته (11.4%)، ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة (60%) تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة، وهي نتيجة تعكس مستوى الشباب والقوة البدنية والحماس والإندفاع نحو العمل لأفراد عينة الدراسة.

الفرع الثاني: الخصائص الوظيفية لأفراد العينة

أولاً: المؤهل العلمي

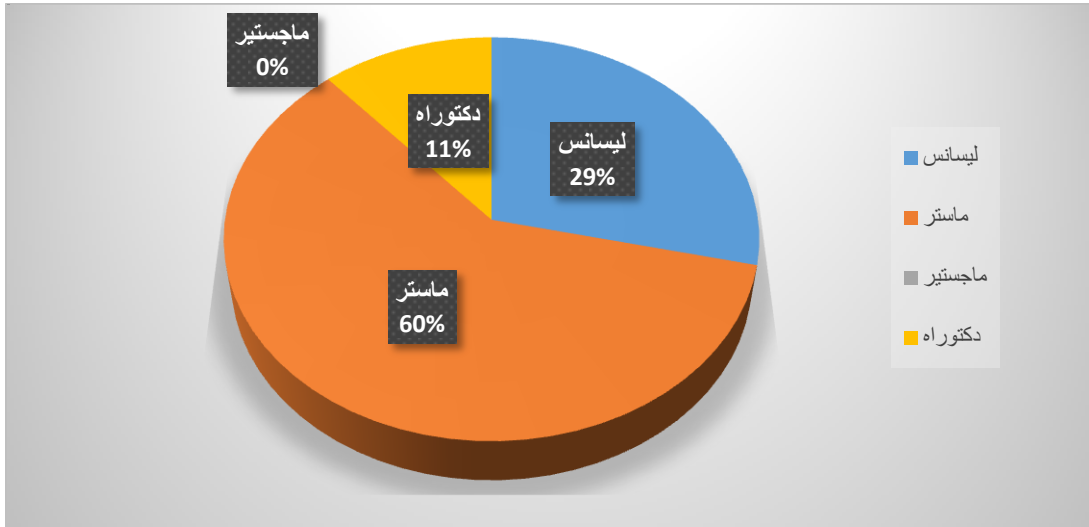
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب مستواهم التعليمي كما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(04-09): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	العلمي المؤهل
28,6%	10	ليسانس
60,0%	21	ماستر
0,0%	0	ماجستير
11,4%	4	دكتوراه
100,0%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS20

الشكل رقم (04-03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات Excel

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (10) من أفراد العينة مستواهم التعليمي ليسانس (مستوى التدرج)، وهم يمثلون نسبة (28.6 %) من الحجم الإجمالي للعينة، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين يملكون مستوى تعليمي ماستر (21) فرداً، أي ما نسبته (60 %) من الحجم الإجمالي للعينة، وأخيراً بلغ عدد أفراد العينة الذين يملكون مستوى تعليمي عالي ماجستير أو ما بعد التدرج "دكتوراه" (4) أفراد، أي ما يقدر بـ (11.4%)، ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة (21) فرد أي ما يصل إلى (60 %)، من المجموع الإجمالي للعينة مستواهم التعليمي ماستر كشهادة معتمدة لعمليات التدقيق البنكي مع وجود عدد من الأفراد من حملة شهادة الدكتوراه، ولهذا نتوقع أن ينعكس هذا إيجاباً على إجابات هؤلاء الأفراد وتفاعلهم مع فقرات الاستبيان.

ثانياً: المسمى الوظيفي

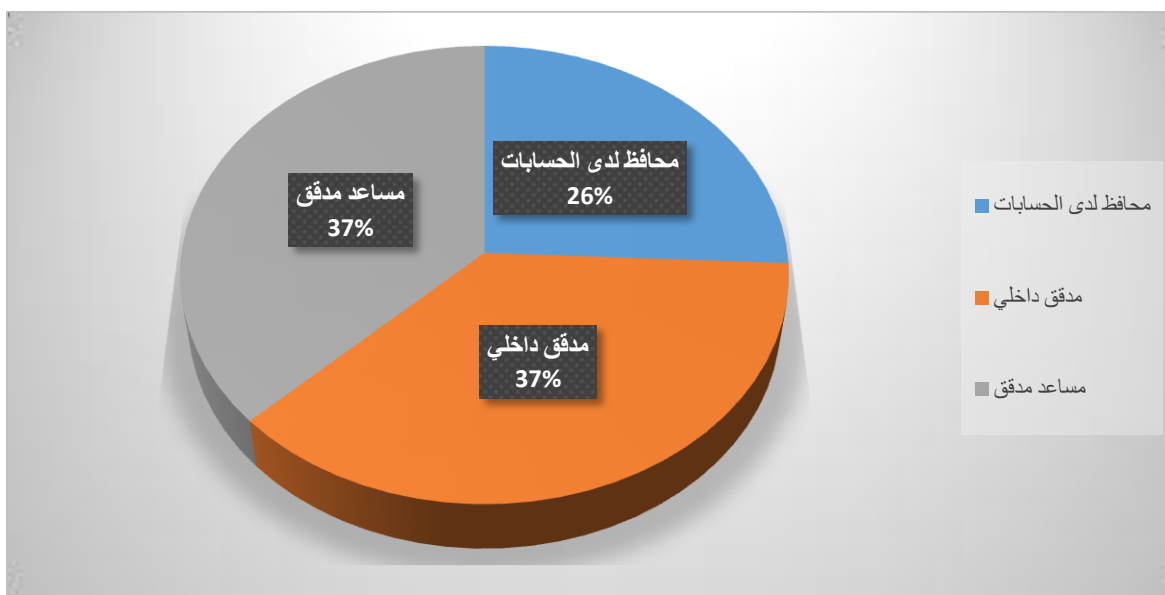
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب وظيفتهم كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (04-10): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

النسبة %	التكرار	الوظائف
25,7%	9	محافظ لدى الحسابات
37,1%	13	مدقق داخلي
37,1%	13	مساعد مدقق
100,0%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

الشكل رقم (04-04): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات Excel

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (09) من أفراد العينة من محافظي الحسابات وهم يمثلون ما نسبته (25.7%) من الحجم الإجمالي للعينة، بينما بلغ عدد كل من المدققين الداخليين ومساعد المدققين نفس العدد (13) عونا أي ما نسبته (37.1%) من الحجم الإجمالي للعينة.

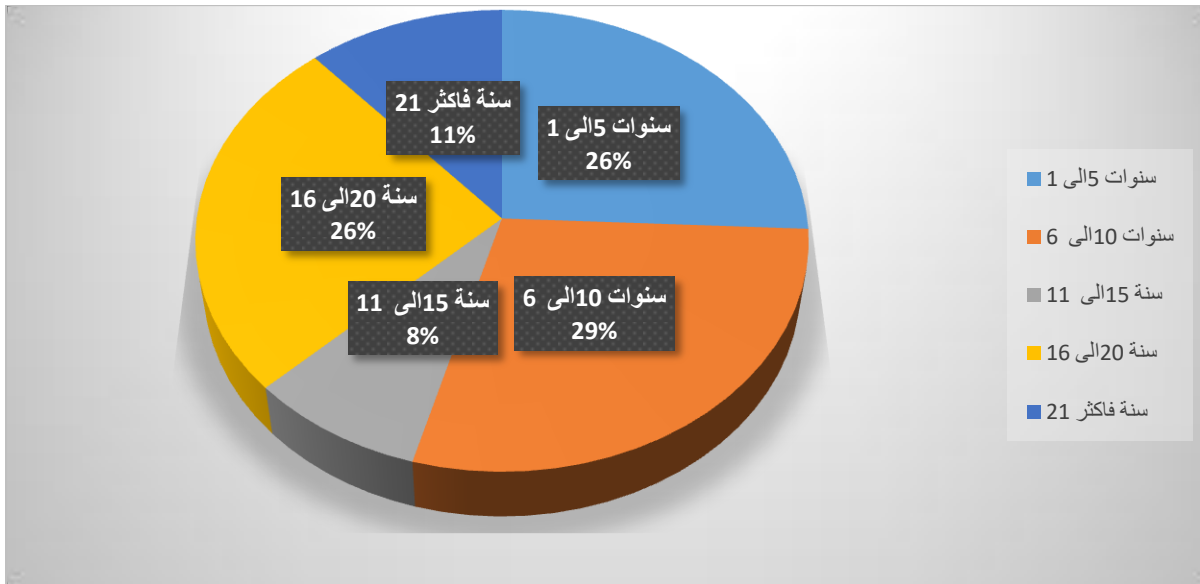
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات خدمتهم كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (04-11): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
25,7%	9	1 إلى 5 سنوات
28,6%	10	6 إلى 10 سنوات
8,6%	3	11 إلى 15 سنة
25,7%	9	16 إلى 20 سنة
11,4%	4	21 سنة فأكثر
100%	35	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

الشكل رقم (04-05): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات Excel

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (09) من أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن (10) سنوات، وهم يمثلون ما نسبته (25.7 %) من الحجم الإجمالي للعينة، بينما بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 6 إلى 10 سنوات (10) أفراد، أي ما نسبته (28.6 %) من الحجم الإجمالي للعينة، في حين بلغ عدد الأفراد الذين يملكون خبرة ما بين 11 و 15 سنة (03) أفراد، أي ما نسبته (8.6 %) ، وما ما بين 16 و 20 سنة (09) أفراد، أي ما نسبته (25.7 %) من الحجم الإجمالي للعينة، وأخير (21) سنة فأكثر (04) أفراد، أي ما نسبته (11.4%) ويلاحظ من هذه النتائج أن سنوات الخبرة تتقارب لدى المدققين من عينة الدراسة وهذا لكونهم من فئة الشباب.

رابعا: التخصص الأكاديمي

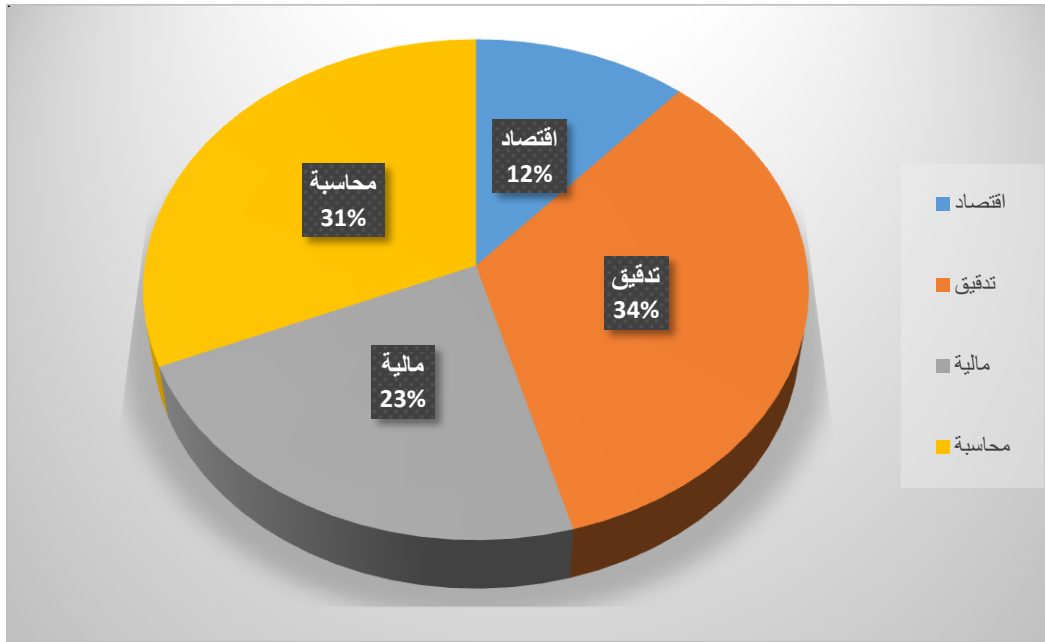
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب تخصصهم الأكاديمي كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (04-12): توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي

النسبة %	التكرار	التخصص الأكاديمي
11,4%	4	اقتصاد
34,3%	12	تدقيق
22,9%	8	مالية
31,4%	11	محاسبة
100,0%	35	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

الشكل رقم (04-06): توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي في العينة



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات Excel

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (04) من أفراد العينة من التخصص اقتصاد وهم يمثلون نسبة (11.4%) من الحجم الإجمالي للعينة، في حين أن (12) من أفراد العينة من التخصص تدقيق وهم يمثلون نسبة (34.3%) من الحجم الإجمالي للعينة، من جهة أخرى فإن (08) من أفراد العينة من التخصص مالية وهم يمثلون ما نسبته (22.9%) من الحجم الإجمالي للعينة، وأخيراً (11) من أفراد العينة من التخصص محاسبة وهم يمثلون ما نسبته (31.4%) من الحجم الإجمالي للعينة، وهذا مؤشر للأهمية النسبية لكل من التخصصين تدقيق والمحاسبة في مهمة التدقيق البنكي.

المطلب الثالث: تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الإستبيان

للتعرف على مدى إهتمام وإستخدام المدققين لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة محل الدراسة، وكذا أثرها على عملية التدقيق البنكي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محاور الإستبيان.

الفرع الأول: تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول (مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات)

في هذا العنصر يتم تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات، عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات عوامل شروط العمل، والذي يشمل كل من الأبعاد: مؤشر الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية، مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات، مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك.

1 - البعد الأول: مؤشر الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية

لقياس مستوى الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية لأفراد عينة الدراسة، تم الإعتماد على العبارتين الموضحتين في

الجدول الموالي : الجدول رقم (04-13): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	مستوى الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية					العبارات	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا		
كبير جدا	0,61	4,74	29	3	3	0	0	التكرار	ما مستوى إهتمام البنك بإستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات؟
			82,9%	8,6%	8,6%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير جدا	0,69	4,23	13	17	5	0	0	التكرار	ما مستوى توجه البنك لاستحداث
			37,1%	48,6%	14,3%	0,0%	0,0%	النسبة	

									وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك)؟
كبير جدا	0,55	4,49	مؤشر الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية				المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يبدون مستوى كبير جدا من حيث مستوى الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.49 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 4.21 إلى 5) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار " كبير جدا " في أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع جدا مع انحراف معياري 0.55 أقل من الواحد الصحيح.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد

ترتبا تصاعديا حسب متوسطها الحسابي ، وهذا كما يلي:

● جاء العامل " مستوى إهتمام البنك باستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات " في المرتبة الأولى وهذا

بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.74 من 5

● جاء العامل " مستوى توجه البنك لاستحداث وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك) " في المرتبة الثانية

وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.23 من 5

2 - البعد الثاني مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

لقياس مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات لأفراد عينة الدراسة، تم الإعتماد على العبارات الموضحة في

الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-14): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات					العبارات	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا		
كبير	0,71	4,03	7	24	2	2	0	التكرار	بشكل عام ما مستوى معرفة الموظفون لديكم بإستخدام الحاسوب؟
			20,0 %	68,6%	5,7%	5,7%	0,0%	النسبة	
كبير	0,89	3,49	5	11	15	4	0	التكرار	ما مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على إستخدام الحاسوب؟
			14,3 %	31,4%	42,9%	11,4%	0,0%	النسبة	
متوسط	0,87	3,20	1	14	11	9	0	التكرار	ما مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي؟
			2,9%	40,0%	31,4%	25,7%	0,0%	النسبة	
كبير	0,53	3,57	مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يبدون مستوى كبير من حيث مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.57 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار "كبير" في أداة الدراسة

المقابل للمستوى المرتفع مع انحراف معياري 0.53 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي باتساق عام لإجابات أفراد العينة.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد ترتيباً تصاعدياً حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء عامل " مستوى معرفة الموظفون لديكم بإستخدام الحاسوب " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ

4.03 من 5

- جاء عامل " مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على إستخدام الحاسوب " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط

حسابي يقدر بـ 3.49 من 5

- جاء عامل " مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي " في المرتبة الثالثة، وهذا

بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.20 من 5

3 - البعد الثالث: مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك

لقياس مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك لأفراد عينة الدراسة، تم الاعتماد على العبارات

الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-15): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك					العبارات	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا		
كبير	0,71	4,03	8	21	5	1	0	التكرار	ما مستوى إستخدامكم الفعلي للإنترانت intranet في البنك؟
			22,9%	60,0%	14,3%	2,9%	0,0%	النسبة	
متوسط	0,73	3,06	2	4	23	6	0	التكرار	ما مستوى اقبال الزبائن لخدماتكم المعروضة في شبكة الإنترنت؟
			5,7%	11,4%	65,7%	17,1%	0,0%	النسبة	
كبير	0,83	3,71	7	12	15	1	0	التكرار	ما مستوى إستخدامكم الفعلي لشبكة الإكسترنات extranet في البنك؟
			20,0%	34,3%	42,9%	2,9%	0,0%	النسبة	
كبير	0,84	4,06	13	11	11	0	0	التكرار	ما مستوى احتياطات حماية الشبكات الإتصالية في البنك؟
			37,1%	31,4%	31,4%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,85	3,91	11	10	14	0	0	التكرار	ما مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الإتصال الحديثة؟
			31,4%	28,6%	40,0%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,78	4,09	12	14	9	0	0	التكرار	ما مدى الآفاق المستقبلية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟
			34,3%	40,0%	25,7%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,55	3,81	مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يبدون مستوى كبير من حيث مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.81 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20 وهي الفئة التي تشير إلى الخيار " كبير " في أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع مع انحراف معياري 0.55 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي باتساق عام لإجابات أفراد العينة. ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد ترتيبا تصاعديا حسب متوسطها الحسابي ، وهذا كما يلي :

- جاء عامل " الآفاق المستقبلية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.09 من 5
- جاء عامل " مستوى احتياطات حماية الشبكات الإتصالية في البنك " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.06 من 5
- جاء عامل " مستوى الإستخدام الفعلي للإنترانت intranet في البنك " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.03 من 5
- جاء عامل " مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الإتصال الحديثة " في المرتبة الرابعة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.91 من 5
- جاء عامل " مستوى الإستخدام الفعلي لشبكة الإكسترنات extranet في البنك " في المرتبة الخامسة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.71 من 5
- جاء عامل " مستوى اقبال الزبائن لخدماتكم المعروضة في شبكة الإنترنت " في المرتبة السادسة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.06 من 5

الجدول رقم (04-16): المتوسط والانحراف المعياري لأبعاد المحور الأول

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	المحور الأول وأبعاده
كبير جدا	0,55	4,49	مؤشر الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية
كبير	0,53	3,57	مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات
كبير	0,55	3,81	مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك
كبير	0,41	3,96	المحور الأول: مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

كما يمكن من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن تحديد الأهمية النسبية للأبعاد من خلال ترتيبها تصاعديا حسب متوسطها الحسابي ، وهذا كما يلي:

- جاء البعد " مؤشر الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية "المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.49 من 5
- جاء البعد " مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.81 من 5
- جاء مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.57 من 5

الفرع الثاني: تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني (مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي)

في هذا العنصر يتم تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني (مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي) عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات عوامل شروط العمل، والذي يشمل كل من الأبعاد: مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط، مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق، مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق.

1 - البعد الأول: مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط

لقياس مستوى إستخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط لأفراد عينة الدراسة، تم الإعتماد على العبارات

الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-17): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط					العبارات	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا		
كبير	0,72	3,89	7	17	11	0	0	التكرار	توزيع الموظفين على المهام؟
			20,0%	48,6%	31,4%	0,0%	0,0%	النسبة	
متوسط	0,69	3,23	1	10	20	4	0	التكرار	تحضير مذكرة (برنامج) التخطيط؟
			2,9%	28,6%	57,1%	11,4%	0,0%	النسبة	
كبير	0,82	3,83	9	11	15	0	0	التكرار	تقدير مخاطر التدقيق البنكي؟
			25,7%	31,4%	42,9%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,66	3,49	1	17	15	2	0	التكرار	إعداد موازنة الوقت؟
			2,9%	48,6%	42,9%	5,7%	0,0%	النسبة	
متوسط	0,71	3,17	0	12	17	6	0	التكرار	احتساب حجم العينات وإختيار مفرداتها؟
			0,0%	34,3%	48,6%	17,1%	0,0%	النسبة	
كبير	0,55	3,40	1	12	22	0	0	التكرار	تقييم نتائج العينات؟
			2,9%	34,3%	62,9%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,42	3,50	مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يبدون مستوى كبير من حيث مدى استخدام

التكنولوجيا في مجال التخطيط، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.50 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة

من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20 وهي الفئة التي تشير إلى الخيار " كبير" في أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع مع انحراف معياري 0.42 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي باتساق عام لإجابات أفراد العينة.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد ترتيبا تصاعديا حسب متوسطها الحسابي ، وهذا كما يلي:

- جاء العامل " توزيع الموظفين على المهام " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.89 من 5
- جاء العامل " تقدير مخاطر التدقيق البنكي " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.83 من 5
- جاء العامل " إعداد موازنة الوقت " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.49 من 5
- جاء العامل " تقييم نتائج العينات " في المرتبة الرابعة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.40 من 5
- جاء العامل " تحضير مذكرة (برنامج) التخطيط " في المرتبة الخامسة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.20 من 5
- جاء العامل " احتساب حجم العينات وإختيار مفرداتها " في المرتبة السادسة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.17 من 5

2 - البعد الثاني: مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق

لقياس مستوى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق لأفراد عينة الدراسة، تم الاعتماد على

العبارات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04 - 18): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق					العبارات	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا	التكرار	النسبة
كبير	0,89	3,83	9	13	11	2	0	التكرار	تسجيل الوقت المبذول والرقابة عليه حسب الخطة الموضوعة سلفا؟
			25,7%	37,1%	31,4%	5,7%	0,0%	النسبة	
كبير	0,65	3,43	0	18	14	3	0	التكرار	احتساب الانحرافات في الوقت (الفرق بين الوقت المقدر للعملية والوقت الفعلي) المبذول على المهام؟
			0,0%	51,4%	40,0%	8,6%	0,0%	النسبة	
متوسط	0,57	3,29	0	12	21	2	0	التكرار	احتساب الانحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة والفعالية) للمهام التدقيقية؟
			0,0%	34,3%	60,0%	5,7%	0,0%	النسبة	
كبير	0,53	3,69	1	22	12	0	0	التكرار	تسجيل وتوثيق المراجعة التي يقوم بها الشريك أو المدير؟
			2,9%	62,9%	34,3%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,53	3,56	مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يبدون مستوى كبير من حيث مدى إستخدام

التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.56 من 5، وهو متوسط

يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار

"كبير" في أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع مع انحراف معياري 0.53 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي

باتساق عام لإجابات أفراد العينة.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد

ترتيا تصاعديا حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

● جاء عامل " تسجيل الوقت المبذول والرقابة عليه حسب الخطة الموضوعة سلفا " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط

حسابي يقدر بـ 3.83 من 5

● جاء عامل " تسجيل وتوثيق المراجعة التي يقوم بها الشريك أو المدير " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي

يقدر بـ 3.69 من 5

● جاء عامل " إحتساب الإنحرافات في الوقت (الفرق بين الوقت المقدر للعملية والوقت الفعلي) المبذول على

المهام " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.43 من 5

● جاء عامل " إحتساب الإنحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة والفعالية) للمهام التدقيقية " في

المرتبة الرابعة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.69 من 5 .

3 - البعد الثالث مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق

لقياس مستوى إستخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق لأفراد عينة الدراسة، تم الاعتماد على

العبارات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-19): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق					العبارة	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا		
كبير	1,14	3,40	8	8	9	10	0	التكرار	إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل: رسالة الإرتباط والمصادقات؟
			22,9%	22,9%	25,7%	28,6%	0,0%	النسبة	
كبير	0,67	3,71	4	17	14	0	0	التكرار	تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير؟
			11,4%	48,6%	40,0%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,57	4,17	9	23	3	0	0	التكرار	توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك)؟
			25,7%	65,7%	8,6%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,85	3,60	4	17	10	4	0	التكرار	صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) لديكم؟
			11,4%	48,6%	28,6%	11,4%	0,0%	النسبة	
كبير	0,59	3,72	مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يبدون مستوى كبير من حيث مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.72 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار "كبير" في

أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع مع إنحراف معياري 0.59 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي باتساق عام لإجابات أفراد العينة.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد ترتيباً تصاعدياً حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء عامل " توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك) " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.17 من 5
- جاء عامل " تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.71 من 5
- جاء عامل " صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.60 من 5
- جاء عامل " إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل: رسالة الإرتباط والمصادقات " في المرتبة الرابعة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.40 من 5

الجدول رقم (04-20): المتوسط والإنحراف المعياري لأبعاد المحور الثاني

الاتجاه العام	الإنحراف المعياري	المتوسط	المحور الثاني وأبعاده
كبير	0,42	3,50	البعد الأول: مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط
كبير	0,53	3,56	البعد الثاني: مدى استخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق
كبير	0,59	3,72	البعد الثالث: مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق
كبير	0,48	3,59	المحور الثاني: مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

كما يمكن من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن تحديد الأهمية النسبية للأبعاد من خلال ترتيبها تصاعدياً حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء البعد " مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.72 من 5
- جاء البعد " مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.56 من 5
- جاء مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.50 من 5

الفرع الثالث: تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث (مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية):

في هذا العنصر يتم تفرغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات عوامل شروط العمل، والذي يشمل كل من الأبعاد: مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة، أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات، أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي.

1 - البعد الأول: مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة

لقياس مستوى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة لأفراد عينة الدراسة، تم الإعتماد على العبارات

الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-21): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة					العبارات	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا		
كبير	0,32	4,11	4	31	0	0	0	التكرار	الحصول على أدلة ملائمة لموضوع وهدف التدقيق؟
			11,4%	88,6%	0,0%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,84	3,77	9	9	17	0	0	التكرار	الحصول على الأدلة الكافية التي تدعم رأي المدقق النهائي حول عدالة وصدق القوائم المالية؟
			25,7%	25,7%	48,6%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	1,00	3,86	11	12	8	4	0	التكرار	إستقلال مصدر معد ومقدم أدلة التدقيق؟
			31,4%	34,3%	22,9%	11,4%	0,0%	النسبة	
كبير جدا	0,82	4,26	15	16	2	2	0	التكرار	فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل (البنك)؛ وتحديد مدى الإعتماد عليه في تقديم أدلة ذات مصداقية عالية؟
			42,9%	45,7%	5,7%	5,7%	0,0%	النسبة	
كبير	0,60	3,77	3	21	11	0	0	التكرار	الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية؟
			8,6%	60,0%	31,4%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,51	3,95	مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الأول	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يستشعرون المدى الكبير لتأثير تكنولوجيا

المعلومات على جودة الأدلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.95 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة

من فئات مقياس ليكارت الحماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار " كبير" في أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع مع انحراف معياري 0.51 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي باتساق عام لإجابات أفراد العينة.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد ترتيبا تصاعديا حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء عامل " فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل (البنك)؛ وتحديد مدى الاعتماد عليه في تقديم أدلة ذات مصداقية عالية " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.26 من 5
- جاء عامل " الحصول على أدلة ملائمة لموضوع وهدف التدقيق " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.11 من 5
- جاء عامل " إستقلال مصدر معد ومقدم أدلة التدقيق " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.86 من 5
- جاء كل من العامل " الحصول على الأدلة الكافية التي تدعم رأي المدقق النهائي حول عدالة وصدق القوائم المالية " والحصول على أدلة ذات موضوعية عالية" في المرتبة الرابعة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.77 من 5

2 - البعد الثاني: أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات

لقياس مستوى أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات لأفراد عينة الدراسة، تم الاعتماد على العبارات

الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-22): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات					العبارات	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا	التكرار	النسبة
كبير	0,93	3,69	7	14	10	4	0	التكرار	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى الدقة في إختيار العينات؟
			20,0%	40,0%	28,6%	11,4%	0,0%	النسبة	
كبير	0,94	3,77	12	3	20	0	0	التكرار	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى المساعدة في إختيار العينات العشوائية؟
			34,3%	8,6%	57,1%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,69	3,77	5	17	13	0	0	التكرار	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى تقليل وقت إختبار السيطرة؟
			14,3%	48,6%	37,1%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	1,22	3,51	9	8	14	0	4	التكرار	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق؟
			25,7%	22,9%	40,0%	0,0%	11,4%	النسبة	
كبير	0,74	3,69	أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثاني	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يستشعرون المدى الكبير لأثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.69 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار "كبير" في أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع مع انحراف معياري 0.74 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي بإتساق عام لإجابات أفراد العينة. ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد ترتيباً تصاعدياً حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء العاملين "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق على المساعدة في إختيار العينات العشوائية" و "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق على تقليل وقت إختبار السيطرة" في المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.77 من 5
- جاء عامل "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق على الدقة في إختيار العينات" في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.69 من 5
- جاء عامل "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق" في المرتبة الرابعة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.51 من 5

3 - البعد الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي

لقياس مستوى أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي لأفراد عينة الدراسة، تم الإعتماد على

العبارات الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-23): المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي					العبارة	
			كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا		
كبير	0,67	3,71	4	17	14	0	0	التكرار	يسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات لعملية إعداد البرنامج الزمني ومهمة التدقيق البنكي؟
			11,4%	48,6%	40,0%	0,0%	0,0%	النسبة	
متوسط	0,68	3,89	6	19	10	0	0	التكرار	يساعد استخدام تكنولوجيا التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟
			17,1%	54,3%	28,6%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,88	3,86	7	20	4	4	0	التكرار	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب؟
			20,0%	57,1%	11,4%	11,4%	0,0%	النسبة	
كبير	0,59	4,00	6	23	6	0	0	التكرار	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أسرع وأدق؟
			17,1%	65,7%	17,1%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير جدا	0,61	4,26	12	20	3	0	0	التكرار	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسهيل عرضها؟
			34,3%	57,1%	8,6%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير جدا	0,49	4,37	13	22	0	0	0	التكرار	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في إعداد أوراق العمل ورسائل الإرتباط والمصادقات وإعداد التقارير بسهولة؟
			37,1%	62,9%	0,0%	0,0%	0,0%	النسبة	
كبير	0,42	4,01	أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي					المتوسط والانحراف المعياري للبعد الثالث	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يستشعرون المدى الكبير لأثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.01 من 5، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الحماسي (من 3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى الخيار "كبير" في أداة الدراسة المقابل للمستوى المرتفع مع انحراف معياري 0.42 أقل من الواحد الصحيح الذي يوحي باتساق عام لإجابات أفراد العينة.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن تحديد الأهمية النسبية للعبارات من خلال ترتيب العبارات التفصيلية لهذا البعد ترتيباً تصاعدياً حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء عامل " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في إعداد أوراق العمل ورسائل الإرتباط والمصادقات وإعداد التقارير بسهولة " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.37 من 5
- جاء عامل " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسهيل عرضها " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.26 من 5
- جاء عامل " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أسرع وأدق " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.00 من 5
- جاء عامل " أثر استخدامها لأجل التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية " في المرتبة الرابعة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.89 من 5
- جاء عامل " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تحديد الإنحرافات ومعرفة الأسباب " في المرتبة الخامسة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.86 من 5

- جاء عامل " أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات عملية إعداد البرنامج الزمني ومهمة التدقيق البنكي " في المرتبة السادسة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر ب 3.71 من 5

الجدول رقم (04-24): المتوسط والانحراف المعياري لأبعاد المحور الثالث

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	المحور الثالث وأبعاده
كبير	0,51	3,95	البعد الأول: مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة
كبير	0,74	3,69	البعد الثاني: أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات
كبير	0,42	4,01	البعد الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي
كبير	0,49	3,88	المحور الثالث: مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

كما يمكن من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن تحديد الأهمية النسبية للأبعاد من خلال ترتيبها تصاعديا حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء البعد " أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر ب 4.01 من 5
- جاء البعد " مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط حسابي يقدر ب 3.95 من 5
- جاء البعد " أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات " في المرتبة الثالثة، وهذا بمتوسط حسابي يقدر ب 3.69 من 5

الفرع الرابع: المتوسط والانحراف المعياري لمحاور الإستبيان

سيتم في هذا الجزء مراجعة المحاور الثلاث وتلخيص النتائج المتحصل عليها من حساب المتوسطات والانحراف المعياري من كل محور. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-25): المتوسط والانحراف المعياري لمحاور الإستبيان

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط	محاور الإستبيان
كبير	0,41	3,96	المحور الأول: مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات
كبير	0,48	3,59	المحور الثاني: مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي
كبير	0,41	3,77	المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات للمحور الأول والثاني
كبير	0,49	3,88	المحور الثالث: مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

كما يمكن من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن تحديد الأهمية النسبية للمحورين الممثلين للمتغيرين المستقلين من خلال ترتيبها تصاعديا حسب متوسطها الحسابي، وهذا كما يلي:

- جاء المحور " مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " المرتبة الأولى وهذا بمتوسط حسابي يقدر بـ

3.96 من 5

• جاء المحور " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " في المرتبة الثانية وهذا بمتوسط

حسابي يقدر بـ 3.59 من 5

مع متوسط عام للمحورين قدر بـ 3.77 من 5 والذي تم إدراجه بمحور المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا

المعلومات للمحور الأول والثاني.

المبحث الثالث :إختبار فرضيات الدراسة

تمهيد:

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الإستبيان والمتعلقة بمحور الخصائص الشخصية والوظيفية، محور مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات، محور مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي، وأخيرا محور أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي يأتي هذا المبحث كمحاولة لمعرفة إمكانية وجود علاقة بين محاور الإستبيان وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات بمحورها الأول والثاني على المحور الثالث التدقيق البنكي كمتغير تابع في البنوك العمومية، معتمدين في ذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها إحصائيا بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وذلك بإستخدام معامل إرتباط سبيرمان (Spearman Corrélation)، وتحليل التباين ومعادلة خط الإنحدار.

وقسم المبحث الثاني إلى ما يلي:

- المطلب الأول: إختبار الفرضية الرئيسية "يؤثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق

البنكي لدى البنوك العمومية"؛

- المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الفرعية.

المطلب الأول: إختبار الفرضية الرئيسية " يؤثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية ".
 البنكي لدى البنوك العمومية ".

لقياس أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي في البنوك العمومية إلى جانب تقييم ومعرفة قوة العلاقة واتجاهها، تم إستخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Corrélation)، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتمثل " المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " والمتغير التابع والمتمثل في " مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية " إلى جانب تحليل معادلة الإنحدار للمتغيرين، وعليه فقد كانت معاملات الإرتباط بين المحاور كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04-26): معاملات الإرتباط بين محور " المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " ومحور

" مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات " لدى البنوك العمومية

المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات		البيان	
0,428*	معامل ارتباط سبيرمان	المحور الثالث: مدى تحسن التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية	
0,010	مستوى المعنوية. Sig.		
35	N		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

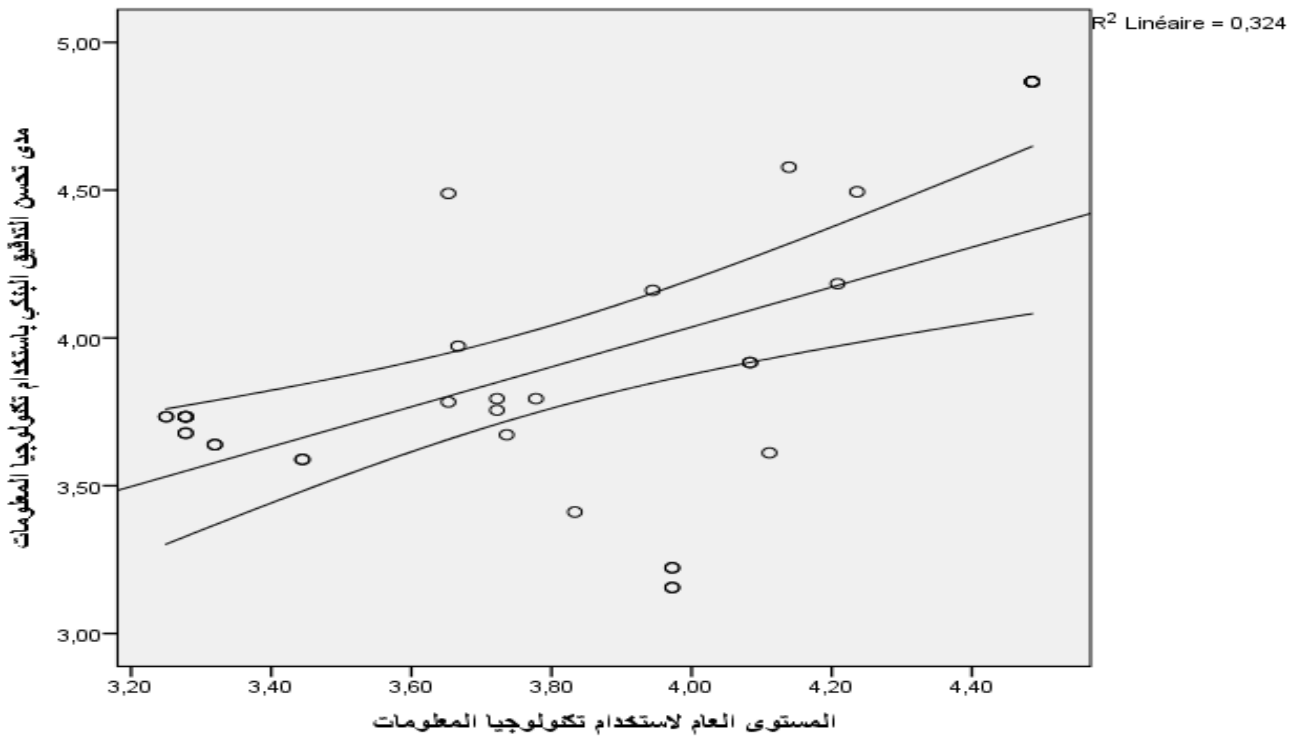
يتضح من الجدول أعلاه أنه توجد علاقة إرتباط معنوية موجبة ومنخفضة نسبيا بين محور "مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات " ومحور " المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات "، حيث بلغ معامل ارتباط سبيرمان بين المتغيرين (0.428) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، الأمر الذي يدعم

إمكانية معنوية أثر المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق البنكي وعليه يمكن تقدير معادلة الانحدار الخطي بين المتغيرين كما يلي:

الفرع الأول: الإتجاه العام لمعادلة الانحدار

من خلال القيم المسجلة والمتمثلة في المتوسط الحسابي لإجابات المستجوبين والمقابلة لكل من محور مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات كمتغير تابع والمستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات كمتغير مستقل يمكن تمييز الإتجاه العام لخط الانحدار يبرز من خلال لوحة الانتشار بين المتغيرين، وعليه يمكن القول بوجود علاقة خطية تقريبا بين المتغيرين، لأن النقاط تقترب من الخط المستقيم وبالتالي فان الشكل العام لمعادلة خط الانحدار البسيط كما يلي كما يلي:

الشكل رقم (04-07) يمثل معادلة خط الانحدار البسيط



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

يتضح من خلال لوحة الانتشار أنه يمكننا اعتماد النموذج الخطي الممثل لأغلب نقاط سحابة الانتشار عدا بعض القيم المتطرفة كما يلي:

$$Y = a + b \cdot TIC + e$$

حيث أن:

Y : مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات

TIC : والمستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

e : الأخطاء العشوائية

الفرع الثاني: جدول تحليل التباين

إن لجدول تحليل التباين عدة دلالات إحصائية يعد إختبار معنوية النموذج الكلية أحدها، وعليه فمن خلال

جدول تحليل التباين الموالي نختبر معنوية نموذجنا السابق من خلال الفرضيتين:

H_0 : ليس للمستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات أثر ذو دلالة إحصائية على تحسن عملية التدقيق البنكي

لدى البنوك العمومية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ ، أو " $b=0$ "

H_1 : للمستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات أثر ذو دلالة إحصائية على تحسن عملية التدقيق البنكي لدى

البنوك العمومية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ ، أو " $b \neq 0$ "

جدول رقم (04-27): جدول تحليل التباين

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	مستوى المعنوية
المربعات المفسرة	2,623	1	0,000 ^b
البواقي	5,474	33	
المجموع	8,097	34	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

المتغير المستقل (الثابت): المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير التابع: مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية

جدول رقم (04-28): معاملات الارتباط والتحديد للنموذج

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
,569 ^a	,324	,303

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال ملاحظة جدول التباين نجد أن المعنوية الكلية للنموذج متحققة وذلك من خلال قيمة sig الأقل من 0.05 وعليه نرفض H0 الصفرية ونقبل الفرضية H1 " للمستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات أثر ذو دلالة إحصائية على تحسن عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية عند مستوى معنوية) = 0.05 (، أو " $b \neq 0$ " أو بمعنوية النموذج عند 0.05، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو (0.324) وهذا يعني أن 32.4% من التغيرات الحاصلة في التدقيق البنكي راجع إلى المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرع الثالث: تقدير النموذج الرياضي

يمكن استخراج قيمة كل من (a) و (b) بإتباع طريقة المربعات الصغرى مستعينين ببرنامج (spss)، والجدول

الموالي يلخص النتائج المحصل عليها:

جدول رقم (04-29): معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر المستوى العام لإستخدام

تكنولوجيا المعلومات على التدقيق البنكي

البيان	معلمات النموذج	الانحراف المعياري	إحصائية t	مستوى Sig. المعنوية
الثابت	1,339	0,644	2,079	0,046
المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات	,675	0,170	3,976	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال ملاحظة جدول تقدير معلمات النموذج يمكننا التحقق من معنوية كل معلمة على حدة من خلال

قيمة sig المقابلة لكل من الثابت والمتغير المستقل، وعليه ومن خلال قيمة sig لكل منهما نجدها أقل من 0.05،

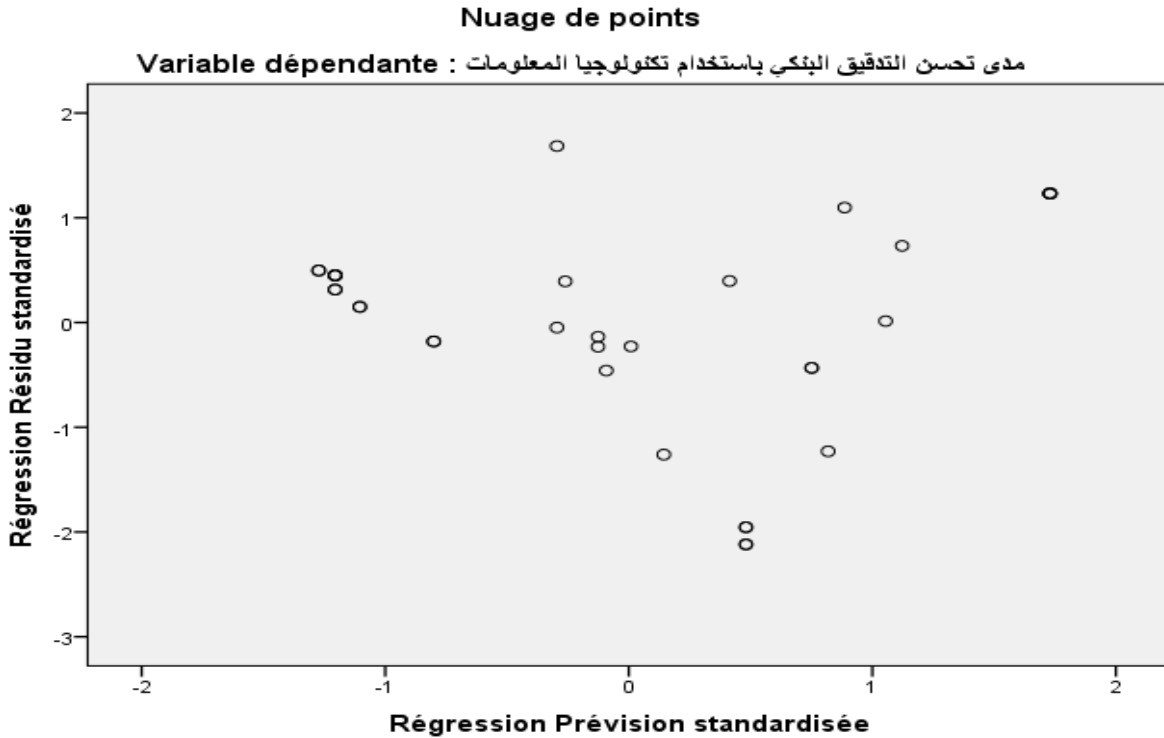
وعليه فان كل من الثابت والنموذج والمتغير المستقل معنويين عند 0.05، استخلاص قيم المعلمات لكل منهما وكتابة

الشكل العام للنموذج كما يلي:

$$Y = 1,339 + 0.675 * TIC + e$$

لمعرفة استقلال الأخطاء العشوائية وتأثيرها على النموذج المقدر، يمثل ذلك في الشكل التالي:

الشكل (08-04) إختبار استقلال الأخطاء العشوائية (1)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال لوحة انتشار الأخطاء العشوائية نجد أنها لا ترسم بشكل تقريبي اتجاهها لا يوحي بارتباطها خطيا وعليه يمكننا قبول النموذج المقدر، وعليه ومن خلال النتائج المحصلة يمكننا اثبات الفرضية الرئيسية: " يؤثر المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية " وهذا ما يدفعنا لإختبار أثر المحاور الفرضية الفرعية التي تشمل قياس أثر محاور المتغير المستقل المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي في البنوك العمومية والذي يشمل كل من المحورين " مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " و " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الفرعية

الفرع الأول: إختبار الفرضية الفرعية الأولى " يختلف مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً للمعطيات الشخصية والوظيفية للعمال "

من خلال إختبار الفرضية هذه الفرعية سنعمل على إختبار الفروقات في إجابات المبحوثين والتي يمكن الرجوعها للمتغيرات الشخصية والوظيفية، وذلك من خلال إختبار إحصائي لمعنوية للفروقات بين العينات المستقلة عند مستوى 0.05 كما يلي:

1 إختبار فروقات استخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير الجنس

وذلك من خلال طرح الفرضيتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير الجنس عند مستوى 0.05

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير الجنس عند مستوى 0.05

جدول رقم (04-30): جدول تحليل التباين لفروقات استخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير الجنس

ANOVA à 1 facteur

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى Sig الدلالة
بين المجموعات	0,022	1,000	0,022	0,126	0,725
داخل المجموعات	5,741	33,000	0,174		
المجموع	5,763	34,000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال قيمة $\text{sig}=0.725$ الموافقة لقيمة إحصائية F نجد أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية

الصفريية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير الجنس عند

مستوى 0.05

2 إختبار فروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المسمى الوظيفي

وذلك من خلال طرح الفرضيتين:

H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المسمى الوظيفي عند

مستوى 0.05

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المسمى الوظيفي عند مستوى

0.05

جدول رقم (04-31): جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المسمى

الوظيفي

ANOVA à 1 facteur

مستوى Sig الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	البيان
0,490	0,729	0,126	2	0,251	بين المجموعات
		0,172	32	5,512	داخل المجموعات
			34	5,763	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال قيمة $\text{sig}=0.490$ الموافقة لقيمة إحصائية F نجد أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية

الصفريية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المسمى

الوظيفي عند مستوى 0.05

3 إختبار فروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير سنوات الخبرة

وذلك من خلال طرح الفرضيتين:

H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى

0.05

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى

0.05

جدول رقم (04-32): جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير سنوات

الخبرة

ANOVA à 1 facteur

مستوى Sig الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	البيان
0,817	0,386	0,071	4	0,282	بين المجموعات
		0,183	30	5,481	داخل المجموعات
			34	5,763	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال قيمة $\text{sig}=0.817$ الموافقة لقيمة إحصائية F نجد أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية

الصفريية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير سنوات الخبرة

عند مستوى 0.05

4 إختبار فروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير التخصص الأكاديمي

وذلك من خلال طرح الفرضيتين:

H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير التخصص الأكاديمي عند

مستوى 0.05

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير التخصص الأكاديمي عند

مستوى 0.05

جدول رقم (04-33): جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير التخصص

الأكاديمي

ANOVA à 1 facteur

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات	0,129	3	0,043	0,236	0,871
داخل المجموعات	5,635	31	0,182		
المجموع	5,763	34			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال قيمة $\text{sig}=0.871$ الموافقة لقيمة إحصائية F نجد أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية

الصفريية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير التخصص

الأكاديمي عند مستوى 0.05

5 إختبار فروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير العمر

وذلك من خلال طرح الفرضيتين:

H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير العمر عند مستوى 0.05

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير العمر عند مستوى 0.05

جدول رقم (04-34): جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير العمر

ANOVA à 1 facteur

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى Sig الدلالة
بين المجموعات	0,384	3	0,128	0,737	0,538
داخل المجموعات	5,379	31	0,174		
المجموع	5,763	34			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال قيمة $\text{sig}=0.538$ الموافقة لقيمة إحصائية F نجد أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية

الصفريية H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير العمر عند

مستوى 0.05

6 إختبار فروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المؤهل العلمي

وذلك من خلال طرح الفرضيتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى 0.05

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى 0.05

جدول رقم (04-35): جدول تحليل التباين لفروقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المؤهل

العلمي

ANOVA à 1 facteur

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى Sig الدلالة
بين المجموعات	0,971	2	0,485	3,241	0,052
داخل المجموعات	4,793	32	0,150		
المجموع	5,763	34			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال قيمة $sig=0.052$ الموافقة لقيمة إحصائية F نجد أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية

الصفريّة **H0:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات راجعة لمتغير المؤهل

العلمي عند مستوى 0.05، غير أنه تجد الإشارة لكون الفرضية H1 ترفض في حدود 0.1 أي أن الفروقات في

إستخدام تكنولوجيا المعلومات يختلف باختلاف المؤهل العلمي في حدود 10 % وهذا مقبول.

إن من خلال النتائج السابقة نجد أن الاختلاف في إستخدام تكنولوجيا المعلومات في أفراد العينة لا يختلف بين أفرادها

تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية، وهذا منطقي إذ أن كل الأفراد من المستوى الجامعي، ولا يظهر هذا الاختلاف

إلا في حدود ضيقة من التفاوت في المؤهل العلمي.

الفرع الثاني: إختبار الفرضية الفرعية الثانية " يتأثر التدقيق البنكي بمستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا

المعلومات وبمستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية"

لقياس أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق البنكي في البنوك العمومية إلى جانب تقييم

ومعرفة قوة العلاقة واتجاهها بين محاور الإستبيان، تم إستخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman

Corrélation)، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغيرين المستقلين: " مستوى الجاهزية لإستخدام

تكنولوجيا المعلومات " و " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " والمتغير التابع والممثل في

" مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية " إلى جانب تحليل

معادلة الانحدار للمتغيرين الذي سنعمد النموذج الخطي له كما يلي:

1 الاتجاه العام لمعادلة الإنحدار

من خلال القيم المسجلة والمتمثلة في المتوسط الحسابي لإجابات المستجوبين والمقابلة لكل من محور مدى تحسن

التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات كمتغير تابع وكل من المحورين: " مستوى الجاهزية لإستخدام

تكنولوجيا المعلومات " و " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " كمتغيرين مستقلين يمكن

يمكننا وباعتماد النموذج الخطي المتعدد يكون الشكل الرياضي له كما يلي:

$$Y = a + b1*X + b2*Z + e$$

حيث أن:

Y: مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية

X: مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

Z: مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي

e: الأخطاء العشوائية

2 جدول تحليل التباين

إن لجدول تحليل التباين عدة دلالات إحصائية يعد إختبار معنوية النموذج الكلية أحدها، وعليه فمن خلال

جدول تحليل التباين الموالي نختبر معنوية نموذجنا السابق من خلال الفرضيتين:

H0: ليس لـ "مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " و " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في

مهام التدقيق البنكي " أثر ذو دلالة إحصائية على تحسن عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية عند مستوى

معنوية ($\alpha = 0.05$)، أو بعبارة أخرى " $b1=b2=0$ "

H1: يؤثر على الأقل أحد المتغيرين "مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " أو " مستوى إدماج

تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " بأثر ذو دلالة إحصائية على تحسن عملية التدقيق البنكي لدى

البنوك العمومية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، أو " $b1 \neq 0$ أو $b2 \neq 0$ "

جدول رقم (04-36): جدول تحليل التباين

اليان	مجموع المربعات	درجة الحرية	مستوى المعنوية
المربعات المفردة	2,639	2	0,002
البواقي	5,458	32	
المجموع	8,097	34	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

المتغير المستقل (الثابت): المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير التابع: مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية

جدول رقم (04-37): معاملات الارتباط والتحديد للنموذج

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
0,571	0,326	0,284

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال ملاحظة جدول التباين نجد أن المعنوية الكلية للنموذج متحققة وذلك من خلال قيمة sig الأقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية H1 " يؤثر على الأقل أحد المتغيرين "مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " أو " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " بأثر ذو دلالة إحصائية على تحسن عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، أو " $b2 \neq 0$ أو $b1$ " أو بمعنوية النموذج عند 0.05، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو (0.326) وهذا يعني أن 32.6% من التغيرات الحاصلة في التدقيق البنكي راجعة على الأقل لأحد المتغيرين "مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " أو " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " بأثر ذو دلالة إحصائية على تحسن التدقيق البنكي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$).

3 تقدير النموذج الرياضي

يمكن استخراج قيمة كل من (a) و (b1) و (b2) بإتباع طريقة المربعات الصغرى مستعينين ببرنامج (spss)،

والجدول الموالي يلخص النتائج المحصل عليها، وعليه فقد كانت معاملات نموذج الانحدار كما هو موضح في الجدول

التالي:

جدول رقم (04-38): معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر المستوى العام لإستخدام

تكنولوجيا المعلومات على التدقيق البنكي

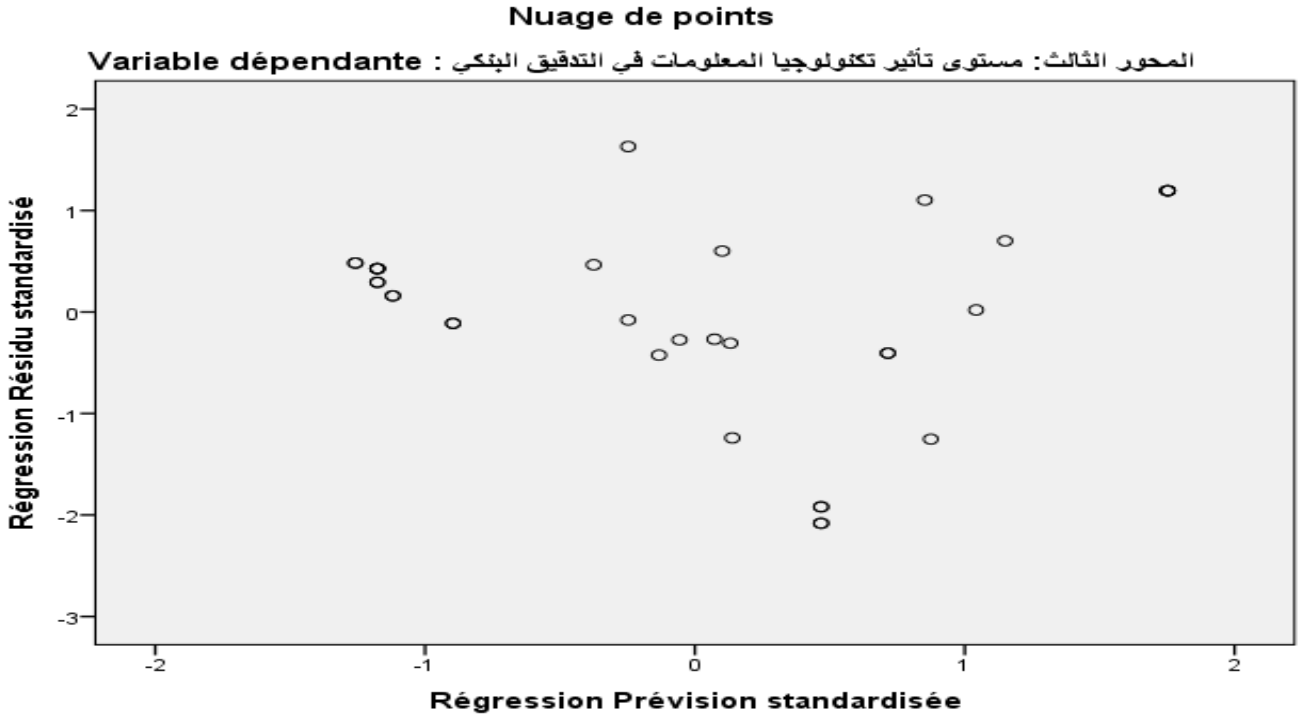
البيان	معلمات النموذج	الإنحراف المعياري	إحصائية t	مستوى Sig. المعنوية
الثابت	1,273	0,687	1,854	0,073
المحور الأول: مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات	0,408	0,244	1,673	0,104
المحور الثاني: مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي	0,278	0,210	1,321	0,196

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال ملاحظة جدول تقدير معاملات النموذج يمكننا التحقق من معنوية كل معلمة على حدة من خلال قيمة sig المقابلة لكل من الثابت والمتغير المستقل، وعليه ومن خلال قيمة sig لكل منهما نجد أنها أكبر من 0.05، أما الثابت فمعنوي عند مستوى 0.1 وعليه فإن المتغيرين المستقلين غير معنويين عند 0.05 بصفة منفردة. غير أن لجدول التباين الأسبق مدلول خاص يجعلنا نقبل بمعنوية المتغيرات مجتمعة وليس بصفة منفردة، بمعنى أنه بتحقيق المعنوية الكلية للنموذج ويمكن الحكم على معنوية المتغيرات المستقلة مجتمعة، الأمر الذي يدل أن أثر التحسين لتكنولوجيا المعلومات على التدقيق البنكي لا يظهر إلا بالجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات مع إدماجها في مهام التدقيق البنكي، وهو ما يثبت الفرضية الرئيسية، وعليه يمكننا استخلاص قيم المعلمات لكل منهما وكتابة الشكل العام للنموذج كما يلي:

$$Y = 1,237 + 0.408 * X + 0.408 * Z + e$$

الشكل رقم (04-09) اختبار إستقلال الأخطاء العشوائية (2)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS 20

من خلال لوحة إنتشار الأخطاء العشوائية نجد أنها لا ترسم بشكل تقريبي اتجاهها يوحي بارتباطها خطيا وعليه يمكننا قبول النموذج المقدر شرط أن تؤخذ كل المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، وعليه ومن خلال النتائج المحصلة نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية H_1 يؤثر على الأقل أحد المتغيرين "مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " أو " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي " بأثر ذو دلالة إحصائية على تحسن عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$ ، وذلك بمعنوية كلية.

خلاصة الفصل الرابع

وكخلاصة لما سبق فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي ضرورة ملحة بحكم طبيعة عمل البنوك والتي يستوجب عليها استخدام الصيرفة الإلكترونية ومعاملات التجارة الخارجية التي تتم إلكترونياً، وعملاً منها لمواكبة التطور الحاصل في المجال التكنولوجي. إضافة إلى النظام المعلوماتي الذي يقوم عليه عمل البنوك العمومية الجزائري والذي يتفاوت من بنك إلى آخر. كل هذه الظروف تشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي. إلا أنه في غالب الأحيان يلجأ المدقق أو محافظ الحسابات إلى الطريقة اليدوية، وهذا ما أظهره معامل الارتباط الضعيف ومستوى المعنوية الضعيف أي لا تتم عملية التدقيق البنكي دائماً باستخدام تكنولوجيا المعلومات بل هناك عوامل أخرى تتدخل في العملية؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيمة معامل التحديد 0.324 ضعيفة نسبياً أيضاً تدل على أن هناك عوامل أخرى تتحكم في التدقيق البنكي. من بينها أن يتم وفق خبرة المدققين وإعتقادهم أساليب لا تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وسوف نتطرق إلى النتائج لاحقاً.

الخانمة

1 - تمهيد

في ختام بحثنا الذي عالجنا فيه إشكالية "أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية"، والتي استهدفت عينة من المدققين الداخليين للبنوك العمومية ومحافظي الحسابات، وتضمنت الدراسة ثلاثة فصول نظرية وآخر تطبيقي قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة.

ويعتبر التدقيق البنكي الوتر الحساس في البنوك العمومية الجزائرية للحفاظ على حسن سير عملياتها ومحاربة الغش والتزوير والإختلاسات وتفادي الوقوع في الأخطاء. ومن هذا المنطلق وتماشيا مع التطور التكنولوجي وإستخدام التدقيق الإلكتروني من قبل المهنيين في المجال توصلنا إلى النتائج التالية والتي من خلالها يمكننا وضع بعض المقترحات وآفاق للبحث مستقبلا.

2 - النتائج:

بعد عرض الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- 1 - تعتمد البنوك على تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير وشبه كلي في كل مرحلة من مراحل عملها؛
- 2 - تسير البنوك العمومية الجزائرية التطور التكنولوجي بتحسين خدماتها باستمرار لزبائنها، ومعاملاتها مع العالم الخارجي ضمن التجارة الخارجية وتبادل العملات؛
- 3 - تسهل تكنولوجيا المعلومات عمل المدقق أثناء القيام بعملية التدقيق البنكي لإستخدامه أدوات مساعدة كقواعد البيانات والحواسيب والإنترنت وبرامج التدقيق الجاهزة؛
- 4 - التدقيق الإلكتروني مفهوم حديث في الجزائر وأغلب المدققين ومحافظي الحسابات يعملون بالطريقة اليدوية نظرا للتكلفة المرتفعة للبرامج الجاهزة؛

الخاتمة

- 5 - إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي يقلل الوقت والجهد والتكلفة؛
- 6 - تتمثل هيئات الرقابة على البنوك في الجزائر في البنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس المحاسبة ومحافظي الحسابات، وتتميز بضعف التنسيق والإستقلالية وهو ما يمكن أن يؤدي إلى العديد من المشاكل نظرا للأدوار المتضاربة للدولة التي تعتبر مساهم ومنظم ومتعامل في نفس الوقت للبنوك العمومية.
- 7 - رغم التقارير التي يرفعها مجلس المحاسبة عن الإختلاسات والتجاوزات إلا أننا نلاحظ غياب متابعة قضائية.
- 8 - تعد الرقابة على البنوك العمومية والمؤسسات المالية هشة لأنها تعتمد على الريع البترولي فلا تستطيع الصمود أمام الازمات والفضائح، ولا يمكنها إشهار إفلاسها بسبب الإرتباط بالدولة والسيادة الوطنية.
- 9 - أظهرت النتائج السابقة أن للإستخدام العام لتكنولوجيا المعلومات أثر إيجابي على عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية، كما أن لقيمة معامل التحديد 0.326 الضعيفة نسبيا مدلول على أن هناك عوامل أخرى تتحكم في التدقيق البنكي كأن يتم وفق خبرة المدققين واعتمادهم أساليب لا تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.
- 10 - أظهر إختبار الفرضيات في الدراسة التطبيقية أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى إستخدام تكنولوجيا المعلومات تبعا للمعطيات الشخصية والوظيفية للعمال (العمر والجنس، سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي والتخصص الأكاديمي) عند مستوى 0.05 أي أنه لا يوجد إختلاف بين أفراد العينة في إستخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك لأن لكل أفراد العينة مستوى جامعي؛ إلا أنه بالنسبة للمتغير (المؤهل العلمي) فتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى 10 % وذلك راجع

الخاتمة

للتفاوت العلمي بين أفراد العينة وللتطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات مما يتوجب على المدققين مسايرة الوضع بالتكوين المستمر.

11 - أظهرت النتائج التطبيقية أن هناك تأثيراً مجملًا للمتغيرات المستقلة (مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا

المعلومات " و " مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي) على المتغير التابع (على

تحسن عملية التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية) عند مستوى 0.05 وذلك من خلال إختبار

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرين المستقلين، كما أظهرت النتائج الأثر المعنوي

للمستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين عملية التدقيق البنكي عند مستوى 0.05.

12 - من خلال قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد والتي بلغت 0.326 وعليه فهذا النموذج يفسر

نحو 32.6% من تحسن التدقيق البنكي من خلال المتغيرين المستقلين، في حين تبقى عوامل أخرى

مساعدة تختلف عن مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات أو مستوى إدماجها في مهام

التدقيق البنكي في عملية التدقيق البنكي أو عوامل أخرى مثبطة.

3 - التوصيات:

وبعد عرض النتائج يمكن إدراج بعض التوصيات كما يلي:

1 - ضرورة تسهيل عملية البحث العلمي وفتح المجال أمام الباحثين والطلبة من طرف المؤسسات العمومية خاصة

البنوك قصد التوفيق بين النظري والتطبيقي وإلغاء الحواجز والإنفتاح على عملية التدقيق حتى تتم العملية بشفافية

مطلقة.

الخاتمة

- 2 - ضرورة نشر القوائم المالية وكل المعلومات الخاصة بالبنوك العمومية في مواقعها الإلكترونية بكل شفافية مثل ما نجده عند البنوك الخاصة. وإعتماد التقنيات الحديثة لتمكين الزبائن والمتعاملين مع البنوك من الإتصال بالبنك وتوفير معلومات إلكترونية في كل وقت.
- 3 - رغم سن القوانين ووضع التشريعات (قانون 90-10) والأمر (03-11) المعدل والمتمم بالأمر (10-10-04) إلا أنه وجب وضع قوانين تناسب التغيرات الحاصلة مؤخرا، وإعادة الإعتبار لهيئات الرقابة.
- 4 - أيضا وضع قوانين تنظم المعاملات الإلكترونية وتحفظ الحقوق لأصحابها.
- 5 - وجب دعم وتعزيز إستقلالية البنك المركزي واللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض. وتدعيم صلاحيات أجهزة الرقابة للقضاء على تضارب المصالح وتحديد المهام.
- 6 - تكثيف الدورات التدريبية للمدققين لإستعمال تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق البنكي بتكوينهم باستمرار.

4 - آفاق البحث :

يعتبر موضوع البحث الخاص بالتدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات واسعا وله عدة جوانب فكل شخص ينظر له من زاوية معينة حسب إختصاصه .

و نظرا للصعوبات التي واجهتنا في الدراسة التطبيقية يبقى المجال مفتوحا أمام الباحثين المهتمين للبحث في موضوع التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدراسته من زاوية أخرى لم نتطرق لها و يمكن تناول المواضيع التالية :

➤ دور التدقيق البنكي في تحسين جودة المعلومات المالية في ظل تكنولوجيا المعلومات -دراسة حالة الجزائر

➤ مهمة التدقيق البنكي دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر

فَائِمَةٌ

امراة جمع

I. الكتب :

1. أحمد حلمي جمعة ، " المدخل إلى التدقيق الحديث " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية 2005 .
2. أحمد سفر، " أنظمة الدفع الإلكترونية "، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، لبنان ، 2008 .
3. أحمد هني " اقتصاد الجزائر المستقلة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.
4. إشتيوي عبد السلام ، " المراجعة معايير وإجراءات " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الرابعة 1996 .
5. أمين السيد لطفي ، التطورات الحديثة المراجعة، الإسكندرية الدار الجامعية ، الطبعة الأولى، 2007.
6. أميرة شكرولي البياتي ، غسان قاسم داود اللامي ، " تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال الإستخدامات والتطبيقات "، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2009.
7. اميرسون هنكي وليام توماس ، " المراجعة بين النظرية والتطبيق " ، دار المريخ، السعودية، 1989.
8. أمين السيد أحمد لطفي " أساسيات المراجعة لمراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين " ، بدون دار النشر، القاهرة ، 2010.
9. إيمان فاضل السامرائي ، هيثم مُجد الزعبي ، نظم المعلومات الإدارية ، دار صفاء للطباعة ، عمان ، 2004 .
10. إيهاب نظمي إبراهيم " التدقيق القائم على مخاطر التدقيق "، مكتبة المجتمع العربي ، ط 1 ، عمان ، 2009 .
11. إيهاب نظمي ابراهيم، " التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2009.
12. بشار محمود دودين ، مُجد يحي الحاسنة ، " الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الإنترنت " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

13. بوتين مُجد ، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.
14. ثناء علي القباني " النقود البلاستيكية " الدار الجامعية مصر ، 2006.
15. جلال عايد الشورة ، " وسائل الدفع الإلكتروني " ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2008.
16. حازم نعيم الصمادي " المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية " دار وائل للنشر ، عمان 2003.
17. حسن جعفر الطائي ، " تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها " ، دار البداية ، عمان 2013 .
18. حسن عماد مكاوي " تكنولوجيا الإتصال الحديثة في عصر المعلومات " ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية، 1993.
19. حسين القاضي وحسين دحدوح ، " أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية " ، الأردن 1999.
20. خالد الخطيب ، " مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010.
21. خالد أمين عبد الله " العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة " ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن، 2004 .
22. خالد أمين عبد الله ، " التدقيق والرقابة في البنوك " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2012 .
23. خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد ، " إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006.
24. خالد أمين عبد الله ، حسين سعيد سعيغان " العمليات المصرفية الإسلامية. الطرق المحاسبية الحديثة " دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الأولى ، 2008.
25. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية - دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007

26. خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية"، مطبعة الإتحاد، عمان طبعة 1999.
27. خالد ممدوح إبراهيم ، "إبرام العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، مصر ، 2008.
28. خلف عبد الله الواردات " التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الأولى، 2006 .
29. الدهراوي كمال الدين مصطفى ، مُجّد سمير كامل ، " نظم المعلومات المحاسبية " ، دار الجامعة للنشر ، مصر، 2000.
30. رأفت رضوان " عالم التجارة الإلكترونية " المنظمة العربية لتنمية الإدارية ". القاهرة ، مصر ، 1999.
31. ربحي مصطفى عليان ، " إقتصاد المعلومات "، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010
32. رياض الفتح الله بصله " جرائم بطاقة الائتمان " دار الشروق . 1995 .
33. سامي مُجّد الوقاد و لؤي مُجّد وديان ، " تدقيق الحسابات (1) " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2010
34. سعد غالب ياسين ، " أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات " ، دار المناهج ، عمان ، 2006.
35. شاكر القزويني ، " محاضرات في إقتصاد البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، 1992 .
36. شريف درويش اللبان ، " تكنولوجيا الإتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية " ، الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية ، 2005.
37. طارق طه ، " إدارة الأعمال منهج حديث معاصر " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر، 2006 .

38. طارق طه ، " إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت" ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر 2008.
39. الطاهر شوقي مؤمن ، " عقد البيع الإلكتروني" ، بحث في التجارة الإلكترونية ، دار النهضة العربية القاهرة ، 2007 .
40. طاهر لطرش ، " تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 2003 .
41. عامر إبراهيم قندجلي ، إيمان فاضل السامرائي ، " تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2002.
42. عبد الفتاح الصحن وآخرون ، " أصول المراجعة الداخلية والخارجية" ، دار النشر للثقافة ، مصر 2004.
43. عبد الكريم طيار ، " الرقابة المصرفية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 1988.
44. عبد الناصر علك حافظ ، حسين وليد حسين عباس ، " نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة" ، ط1 ، 2014.
45. عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، " مراجعة الحسابات في بيئة التخصص وأسواق المال والتجارة الإلكترونية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004.
46. عبدالله فرغلي علي موسى " تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني" ، ط1 ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر 2008 .
47. عطا الله أحمد سويلم الحسبان ، " الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات" ، ط1 ، دار الولاية للنشر والتوزيع ، عمان 2009.
48. علاء الدين عبد القادر الجنابي ، عامر إبراهيم فتحي ، " نظم المعلومات الإدارية" ، المجلد 03 ، دار النشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2008 ،

49. علاء عبد الرزاق ، حميد سالمى، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان 1997.
50. علي جمال الدين عوض ، "عمليات البنوك من الوجهة القانونية" ، دار النهضة العربية، ط1 ، القاهرة، 1989
51. علي عبد القادر الذنبيات، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق" ، المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
52. عماد الصباغ ، "نظم المعلومات (ماهيتها ومكوناتها)" ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000.
53. عوف محمود الكفراوي ، "الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق" ، مطبعة الإنتصار ، الإسكندرية مصر ، 2010 .
54. غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية" ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009.
55. غسان قاسم اللامي، "إدارة التكنولوجيا بالمفاهيم ومداخل وتقنيات وتطبيقات عملية" ، دار المنهج للنشر، عمان ، الأردن ، 2010.
56. فايز جمعة النجار ، "نظم المعلومات الإدارية: منظور إداري" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان .ط4 2013.
57. فتحى رزق السوافيري ، سمير كامل مُجّد ، محمود مراد مصطفى، "الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002.
58. فريد النجار ، وليد دياب ، تامر النجار ، "التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة" ، الدار الجامعية بالإسكندرية ، مصر 2006 .
59. فريدة يعدل بجزاز، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 .
60. فيلح حسن خلف ، "النقود والبنوك" ، جدار للكتاب العالمي ، عالم الكتاب الحديث، عمان الاردن، 2006.

61. كمال خليفة أبو زيد، وآخرون، "دراسات في المراجعة الخارجية القوائم المالية (الإطار النظري، معايير المراجعة، مراجعة الأنظمة الإلكترونية، التطبيقات الحديثة" دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008 .
62. مُجدّ التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، 2003.
63. مُجدّ التهامي طواهر، مسعود صديقي، " المراجعة وتدقيق الحسابات "، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط3 الجزائر ، 2006.
64. مُجدّ السيد ، " المراجعة والرقابة المالية (معايير و قواعد) "، دار الكاتب الحديث، بدون بلد نشر، سنة 2008.
65. مُجدّ السيد ، مُجدّ اسماعيل ، " نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية " ، المكتب العربي الكبير ، الإسكندرية ، 1989.
66. مُجدّ الصيرفي ، " إدارة تكنولوجيا المعلومات "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2009.
67. مُجدّ حسين الهادي ، بلال محمود الوادي ، " المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة "، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2011.
68. مُجدّ حسين منصور ، " أحكام البيع التقليدية والإلكترونية والدولية وحماية المستهلك "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2006.
69. مُجدّ سعيد أحمد ، " أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية " ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2010.
70. مُجدّ سمير الصبان ، " نظرية المراجعة وآليات التطبيق "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

71. مُجَّد سمير الصبان، ، عبد الوهاب نصر علي، "المراجعة الخارجية: المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، القاهرة الدار الجامعية، ط 1 ، 2002 .
72. مُجَّد سمير الصبان، عبد الله هلال ، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات" ، الدار الجامعية ، مصر 2002.
73. مُجَّد سمير الصبان، مُجَّد مصطفى سليمان، "الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2005 .
74. مُجَّد سويلم ، "إدارة المصارف" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر، 1986 .
75. مُجَّد عبد العزيز عجائمية ومُجَّد على الليثي، "التنمية الإقتصادية" ، الدار الجامعية ، مصر، دون سنة نشر.
76. مُجَّد عبد حسين الفرج الطائي، "نظم المعلومات الإدارية المتقدمة" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.
77. مُجَّد فضل مسعد ، خالد راغب الخطيب ، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات" ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1. 2009.
78. مُجَّد محجوبي ، "أساسيات في أدوات الدفع والإئتمان" ، دار أبي رقرق للطباعة والنشر ، الرباط 2012 .
79. مُجَّد مُجَّد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، دار الشروق ، لبنان 1993.
80. مُجَّد نصر الهوارى وآخرون ، "المراجعة - تأصيل علمي - ممارسة عملية" ، مكتبة دعم الكتاب الجامعي ، جامعة عين شمس 2000.
81. محمود الكيلاني ، "الموسوعة التجارية والمصرفية" ، المجلد الثاني ، دار الثقافة ، عمان ، 2011 .
82. محمود حسين الوادي ، حسن مُجَّد سمحان "المصارف الإسلامية - الأسس النظرية و التطبيقات العلمية" دار المسيرة ، عمان الأردن الطبعة الأولى 2007 .

83. محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.
84. محمود علم الدين ، " تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإتصال الجماهيري " ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1990.
85. معادي أسعد صوالحة ، " بطاقات الإئتمان " ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2011 .
86. معالي فهمي حيدر ، " نظم المعلومات ، (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية) " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002.
87. معتز نزيه مُجّد المهدي ، " الطبيعة القانونية لبطاقات الإئتمان الإلكترونية والمسؤولية المدنية الناشئة عنها" ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2006 .
88. مفيد عبد اللاوي ، " محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية " ، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
89. مكرم عبد المسيح باسيلي ، " المعاملات المصرفية المحاسبية والإستثمار وتحليل القوائم المالية" ، المكتبة العصرية ، مصر 2008.
90. ملهاق فضيلة ، " وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال " دراسة على ضوء التشريعات والأنظمة القانونية سارية المفعول " ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 .
91. منير مُجّد الجهيني وممدوح مُجّد الجهيني ، " الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2010.
92. نادر شعبان، " المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني الدار الجامعية، سنة 2011 .
93. نادية الليثي و هاشم الشمري، " الإقتصاد المعرفي" ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 .

94. نبيل مُجَّد المرسي، مُجَّد المصطفى الخرشوم، "إدارة الأعمال (مبادئ ومهارات ووظائف)" ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان 1999.

95. نبيل مُجَّد مرسي ، "نظم المعلومات الإدارية" ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 .

96. نزار الرايس، "التعايش مع التكنولوجيا" ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر 2007.

97. نصر صالح مُجَّد ، " نحو إطار نظري عام لمراجعة وأثره على معاييرها" ، طرابلس، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2004.

98. نضال سليم ، " أحكام التجارة الإلكترونية " ، دار الثقافة ، عمان ، ط3، 2010 .

99. نور أحمد ، "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية و العملية" ، بيروت ، الدار الجامعية ، لبنان ، 2007.

100. هادي التميمي، "مدخل إلى التدقيق – من الناحية النظرية والعملية" دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2006.

101. هاني نظمي، إيهاب العزب ، " تدقيق الحسابات :الإطار النظري "، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2012،.

102. يوسف محمود جربوع، " أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات " ، مكتبة الطالب الجامعي، فلسطين ، ط2، 2007

II. المجلات ، التقارير و الدراسات :

1. أحمد زكريا صيام ، " التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية " ، مجلة الدراسات . الإقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد الثامن، جامعة الوادي، 2015 .

2. أحمد مُجَّد العمري ، فضل عبد الفتاح عبد المغني ، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2006 .

3. اسكندر محمود حسين نشوان، " أثر إستخدام التدقيق الإلكتروني على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات بقطاع غزة" ، الفكر المحاسبي، المجلد 18، العدد 4، مصر، 2014.
4. باطلي غنية ، "خصائص وأشكال النقود الإلكترونية - دراسة تحليلية نظرية" ، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، المجلد 02، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا 2018.
5. بسام أحمد الزلمي ،عبود سراج ، " دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الاموال ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية" ، المجلد 26، العدد الأول، كلية الحقوق ، جامعة دمشق، 2010.
6. بشير عباس ، تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتطبيقاتها في مجال التجارة النقالة، منشورات المنظمة العربية المتحدة للتنمية الإدارية ، القاهرة 2007.
7. بوجحيش خالدية ، البشير عبد الكريم، "دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تطوير مخرجات الإبتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس)" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 17، السداسي الثاني 2017 .
8. جمال عادل الشرايري "سياسات و إجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية"، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم ، الإقتصادية و القانونية المجلد (31) ، العدد (1) 2009 .
9. حسين أحمد دحدوح " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات - دراسة ميدانية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الأول 2008.
10. دهمش نعيم ، "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية"، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، 2000 .
11. زوهري جليلة ، "أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر" ، مجلة الباحث، العدد 04 ،ديسمبر 2015 .

12. سحنون محمود " النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية " مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة العدد 04، 2003.
13. سمية عباسية ، " وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري - الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية- " ،
مجلة العلوم الانسانية العدد السادس 2016 .
14. صبيحة برزان ، " أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الخارجي ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية" ، جامعة بغداد ، المجلد 21 العدد 84 ، 2015
15. طلال حمدونة ، " مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين وأثره على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية " ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد 1، غزة فلسطين، 2008، .
16. الطيب ياسين ، " النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية " ، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية، العدد 03، 2003.
17. عباس نوار كيحط الموسوي، " مدى كفاءة أساليب التدقيق الخارجي في ظل التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية " ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية ، العدد الأول ، 2009
18. عصام قريط ، " الخدمات الإستشارية وأثرها على حياد المدقق في الأردن " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، سوريا ، المجلد 24 والعشرون ، العدد الأول، 2008

19. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي ، "واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية - ولاية تبسة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 2015/13 .
20. ماجد مُجَّد الفراء ، سمر مُجَّد شاهين : واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد (17)، العدد (2) 2009.
21. مجيد الشرع " التدقيق الخارجي الإلكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ - دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية - مجلة الإدارة والاقتصاد " ، العدد 76 ، 2009
22. محمود يوسف جربوع ، " إستقلال وحياد المراجع الخارجي وأثر عدم الالتزام " بهما على عملية المراجعة، مجلة المحاسب القانوني العربي، الأردن ، 1999، الربع الأول ، العدد 108 .
23. ناصر سليمان، آدم حديدي، " تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أي دور لبنك الجزائر؟" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، 2015
24. نهي خالد عيسى الموسري ، إسراء خضير مظلوم الشمبري، " النظام القانوني للنقود الإلكترونية " ، مجلة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد 22، العدد 02، 2014.
25. نواصر الطاهر ، لحاق عيسى " الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد العاشر، العدد الرابع، 2017 .
26. هشام جبر " إستخدام التكنولوجيا في تطوير الخدمات المصرفية " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الأول 2014.

27. يوسف بوخلخال بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة

على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - مجلة الباحث العدد 10 ، 2012

III. أطروحات الدكتوراه :

1. إبراهيم بختي ، " دور الأنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003 .

2. الأخضر عياشي ، "أثر المراجعة الإلكترونية على كفاءة وفعالية المراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة - دراسة

ميدانية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2018

3. ارتباس نذير " العلاقة بين السر المصرفي وعمليات تبييض الأموال - دراسة مقارنة" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم تخصص قانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو 2016

4. إيمان لعماري " دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية"، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف 2017

5. إيهاب غازي زيدان " مدى تطبيق معايير بازل على قطاع المصارف الخاصة في سوريا" ، بحث مقدم استكمالا

لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، سوريا 2009 .

6. بروبة إلهام " تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية " أطروحة دكتوراه

جامعة مُجّد خيضر ، بسكرة 2015.

7. بن قطيب علي ، " دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية ،

جامعة مُجّد بوضياف مسيلة ، الجزائر 2017.

8. حمزة طيبي " تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل " ، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة جامعة الجزائر3
9. رباح إبراهيم المدهون " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة " ، فلسطين الجامعة الإسلامية 2011 .
10. رعدة إبراهيم المدهون " العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية " 2014 .
11. سحنون خالد " تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة : مقارنة بين البنوك الجزائرية و البنوك الفرنسية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك ومالية، جامعة تلمسان 2016.
12. كردودي سهام " دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، دراسة حالة مركب الملح بوطاية بسكرة " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال 2015
13. مُجَّد وضاح الزين " المراجعة في ظل نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية " بحث تطبيقي
14. مسعود صديقي " نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر " أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2004.
15. مسيردي سيد أحمد ، " النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية -دراسة مقارنة " أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلمسان 2018 .

16. ميهوب سماح "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية - حالة

نشاط البنك عن بعد ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة .قسنطينة2 ، 2014

17. زين خلف سالم العطيات ، "تحوّل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية" ، أطروحة دكتوراه

تخصص المصارف الإسلامية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان 2007 .

IV. المؤتمرات والمداخلات :

1. تركي لحسن ، مخلوفي عبد السلام " معوقات النظام البنكي في الجزائر " ، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية

في ظل التحولات القانونية والإقتصادية ، 24 ، 25 افريل 2006 ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ، المركز الجامعي

بشار.

2. حسن حسين شحادة " العمليات المصرفية الإلكترونية " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ،

جامعة بيروت العربية ، لبنان 2006.

3. حسين بن العاربية " الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية مداخلة مقدمة

للمؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة ورقلة ، 11 و 12

مارس 2008 .

4. زيدان مُجدّ وحبار عبد الرزاق " متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية " ،

مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية

الراهنة ، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008

5. الست فاطمة عبد الجواد " أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية والامور المالية " ، تاريخ النشر

2013/08/18 ، تاريخ التصفح 2018/11/24

6. شريقي عمر " دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي "، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 21، 20 أكتوبر 2009.
7. شعبان فرج " مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر " موجهة لطلبة الماستير، جامعة البويرة، 2014.
8. صالح محمد حسني الحملاوي " دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية "، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد 01 كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة والصناعة، دبي، 12/10 ماي 2003
9. عبد الفتاح بوخمحم، كريمة شابونية " تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية "، ملتقى دولي حول المعرفة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والإقتصاديات، نوفمبر 2005
10. عبد الفتاح علاوي، عبد الرحمان القري، محمد لحسن علاوي، مداخلة حول " تكنولوجيا المعلومات والإتصال " مدخل استراتيجي في اقتصاد المعرفة "، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والإقتصاديات، نوفمبر 2005
11. ماجدة أحمد شلي " الرقابة المصرفية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل "، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، الأردن 2002، بحث منشور على موقع موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي
12. محمد إبراهيم محمود الشافعي " الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية "، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي 2003.
13. محمد عبد الحليم عمر، " بطاقات الإئتمان "، بحث مقدم في مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، في كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة 4 و 6 ماي 2003

14. محمود الخطيب " دليل إسترشادي لملف أوراق عمل مدقق الحسابات " بحث منشور على مدونة المحاسب العتمد

على الرابط <http://www.mo7asaba.com>

15. مصطفى عبد اللطيف، س بلعور ، ع عزاوي " واقع وآفاق المصارف الإلكترونية " الملتقى الدولي للتجارة

الإلكترونية ، جامعة التكوين المتواصل ، ورقلة ، أيام 17/16/15 مارس

16. موسى عيسى العامري " الشيك الذكي " ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون،

دبي 2003

17. نعمون وهاب " تكنولوجيا النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك " ملتقى المنظومة المصرفية

الجزائرية والتحول الإقتصادية واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يوم 15/11 ديسمبر 2004

18. نوال بن عمارة " وسائل الدفع الإلكترونية – آفاق وتحديات " ، الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية جامعة التكوين

المتواصل، ورقلة أيام 15، 16، 17 مارس 2004 ، على الرابط dspace.univ-ouargla.dz

V. النصوص القانونية :

❖ النصوص التشريعية :

1. القانون التجاري

2. الأمر 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق

بمجلس المحاسبة

3. الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990،

الجريدة الرسمية العدد 14 سنة 2001

4. الأمر رقم **11/03** المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ،
الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 أكتوبر 2003، العدد 64، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22
جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009،
المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق ل 28 ديسمبر 2016 يتضمن
قانون المالية لسنة 2017 ، الجريدة الرسمية العدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016
5. الأمر رقم **04-10** المؤرخة في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 الجريدة
الرسمية العدد 50 المؤرخة في 2010/09/10
6. القانون **12/86** المؤرخ 19 أوت 1986 المتضمن نظام البنوك والقرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 المؤرخة في 20
أوت 1986 (ملغى)
7. القانون رقم **2000-03** المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1421 الموافق ل 05 أوت سنة 2000 يحدد القواعد
العامّة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلية واللاسلكية ، الجريدة الرسمية العدد 48
8. القانون رقم **01-88** المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ،
الجريدة الرسمية العدد 2، المؤرخة في 13 جانفي 1988
9. القانون رقم **06-88** المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت
1986 ، الجريدة الرسمية ، العدد 02، المؤرخة في 1988 المتعلق بنظام البنوك والقرض .
10. القانون رقم **10-90** المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 المؤرخة في
1990

11. القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المؤرخ في 29 جوان 2010

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42 ، 11 جويلية 2010

❖ النصوص التنظيمية :

● المراسيم التنفيذية :

1. مرسوم تنفيذي رقم 88-201 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1409 الموافق ل 18 أكتوبر 1988 المتضمن إلغاء

جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط إقتصادي أو

إحتكار التجارة ، الجريدة الرسمية العدد 42، المؤرخة في 19/10/1988

12. مرسوم تنفيذي رقم 01 - 351 مؤرخ في 10 نوفمبر 2001 ، يتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من

القانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 ، والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلق بكيفية

إستعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات أو المنظمات .

2. مرسوم تنفيذي رقم 01 - 421 مؤرخ في 20 ديسمبر 2001 ، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 92 - 20

المؤرخ في 13 يناير 1992 ، المعدل والمتمم والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي

الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط إختصاصاته وقواعد عمله.

3. مرسوم تنفيذي رقم 10 - 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010 المادة 22 ولقد تطرق المشرع الجزائري في القانون

على أنه " يعد محافظ حسابات ، في مفهوم القانون ، كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص ، وتحت

مسؤوليته ، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيآت وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول

بها " .

4. مرسوم تنفيذي رقم 70-173 المؤرخ في 16 ديسمبر 1970 تم تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في

المؤسسات العمومية وشبه العمومية

5. مرسوم تنفيذي رقم 92 - 02 مؤرخ في 13 يناير 1992 ، يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين

ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصه وقواعد عمله

6. مرسوم تنفيذي رقم 96 - 318 مؤرخ في 25 سبتمبر 1996 ، يتضمن أحداث المجلس الوطني للمحاسبة

وتنظيمه .

7. مرسوم تنفيذي رقم 96 - 431 مؤرخ في 30 نوفمبر 1996 ، يتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في

المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ، مراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي

والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري ، وكذا المؤسسات العمومية الغير مستقلة

8. مرسوم تنفيذي رقم 97 - 458 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997 ، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92

- 20 المؤرخ في 13 يناير 1992 ، والذي يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات

والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله .

9. مرسوم تنفيذي رقم 97 - 457 مؤرخ في 01 ديسمبر 1997 ، يتضمن المادة 11 من القانون رقم 91-08

المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد .

● القرارات و المقررات

1. مقرر رقم 94 / SPM / 13 المؤرخ في 02 فبراير 1994 ، المتعلق بالإجتهاادات المهنية لمحافظ الحسابات

2. قرار مؤرخ في 7 نوفمبر 1994 ، يتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات . الصادر في الجريدة الرسمية العدد 14

بتاريخ 12 مارس 1995

3. مقرر مؤرخ في 24 مارس 1999 يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المعتمد ، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 32 بتاريخ 02 ماي 1999.

● الأنظمة

1. النظام 02-03 ، مؤرخ في 14 نوفمبر 2002 ، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية عدد 48 ، الصادر بتاريخ 18-12-2002 (ملغى)
2. النظام 01-92 مؤرخ في 22 مارس 1992 يتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها ، الجريدة الرسمية رقم 08 الصادر ب 07 فيفري 1992 (الملغى)
3. النظام 02-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 يتعلق بمركزية عوارض الدفع
4. النظام رقم 04-05 مؤرخ في 10 رمضان 1426 الموافق ل 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل
5. النظام رقم 05-06 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1426 هـ الموافق ل 15 ديسمبر سنة 2005 ، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى ، الجريدة الرسمية رقم 26 ، المؤرخة في 24 ربيع الأول 1427 هـ الموافق ل 23 أبريل 2006
6. النظام رقم 03-92 مؤرخ في 22 مارس 1992 يتعلق بالوقاية من إصدار الشيكات بدون مؤؤونة ومكافحة ذلك (غير منشور في ج ر) ألغى بموجب القانون 04-02 مؤرخ في 23 جوان 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتتم

7. النظام رقم 96-07 مؤرخ في 03 جويلية 1996 ، يتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها ، الجريدة الرسمية عدد

54 ، الصادر بتاريخ 27 - 10 - 1996

❖ المعايير الجزائرية للتدقيق:

1. مقرر رقم 002 المؤرخ في 24 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق والذي يهدف إلى

وضع حيز التنفيذ أربعة (4) معايير جزائرية للتدقيق الآتية :

- المعيار الجزائري للتدقيق 210 اتفاق حول أحكام مهام التدقيق
- المعيار الجزائري للتدقيق 505 التأكيدات الخارجية
- المعيار الجزائري للتدقيق 560 أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة
- المعيار الجزائري للتدقيق 580 التصريحات الكتابية

2. مقرر 150 الصادر في 11 أكتوبر 2016 عن وزارة المالية الذي يهدف إلى وضع أربعة (04)

معايير جزائرية إضافة للمعايير السابقة كالتالي :

- المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية
- المعيار الجزائري للتدقيق 500 العناصر المقنعة
- المعيار الجزائري للتدقيق 510 مهام التدقيق الأولية - الارصدة الافتتاحية
- المعيار الجزائري للتدقيق 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية

3. مقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 اضاف أربعة (04) معايير جديدة تابعة للمجموعة

الأولى للمعايير الجزائرية للتدقيق:

- المعيار الجزائري للتدقيق 520 الإجراءات التحليلية
- المعيار الجزائري للتدقيق 570 إستمرارية الإستغلال

- المعيار الجزائري للتدقيق 610 إستخدام أعمال المدققين الداخليين
 - المعيار الجزائري للتدقيق 620 إستخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق
4. مقرر رقم 77 صدر في 24 سبتمبر 2018 والذي وضع اربعة (04) معايير اخرى جديدة

كالتالي:

- المعيار الجزائري للتدقيق 530 السبر في التدقيق
- المعيار الجزائري للتدقيق 230 وثائق التوثيق
- المعيار الجزائري للتدقيق 501 العناصر المقنعة- إعتبرات خاصة
- المعيار الجزائري للتدقيق 540 تدقيق التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها

❖ الإصدارات الدولية:

1. المعيار الدولي للتدقيق 500 أدلة الاثبات
2. المعيار الدولي للتدقيق 230 التوثيق
3. المعيار الدولي للتدقيق 401 "التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب
4. المعيار الدولي للتدقيق 300 التخطيط
5. المعيار الدولي للتدقيق 400 " تقدير المخاطر والضبط الداخلي
6. المعيار الدولي للتدقيق 700 تقرير المدقق حول البيانات المالية
7. البيان الدولي لمهنة التدقيق 1001 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب الشخصية المستقلة
8. البيان الدولي لمهنة التدقيق 1009 طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب
9. البيان الدولي لمهنة التدقيق 1002 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب المباشرة

10. البيان الدولي لمهنة التدقيق 1003 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة قاعدة البيانات

11. البيان الدولي لمهنة التدقيق 1006 " تدقيق المصارف التجارية العالمية

Deuxième: Bibliographies en Langues Etrangères:

I. OUVRAGES:

1. Angot H./Fisher C./Theunissen B, **Audit comptable , audit informatique**, DeBoeck, Bruxelles,2004
2. Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., **Auditing and Assurance Services:An Integrated Approach**, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA2012
3. Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and Beasley Mark. **Auditing and assurance services: an integrated approach**. Boston: Prentice Hall, 2012
4. Basel committee on banking supervision, **External audits of bank**, Bank., (2013), pp 1-18 / www.bis.org
5. BIRI.R : **Control interne et vérification**, édition reportaient INC, canada, 1986
6. Hayes, R., Schilder, A., Dassen, R., and Wallage, P , **principle of auditing-an international prospective**, First edition, California, USA 2010
7. Henri Mahe, Dictionnaire de gestion , ed economica, PARIS, 1998
8. Henri Mitonneau, **« réussir l'audit des processus »**, 2ème édition, afnor, France, 2006
9. Jonquières. M ' **manuel de l'audit des systèmes de management à l'usage des auditeurs et des audités AFNOR** Paris, 2006

10. Kagermann, H., Kinney, W., and Kuting, K, **Internal Audit Handbook,**
Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2008
11. Lionel Gollins et Genard Valin, **Audit et contrôle Interne (Aspects financiers, Opérationnels et stratégiques,)** Dolloz Gestion, 4e Edition , 1992
12. Mokhtar Belaiboud, **pratique de l'audit** , Berti édition, Alger, 2005
13. Peirre, carrier , Bases de donnees dans le devloppemet de système , Gateten Morin edition, canada, 1991
14. Rouach M; **Naulleau, le contrôle de gestion bancaire et financier,** Editions de la banque, 2ed, Paris, 1994.
15. Turban leidner, Mclean Wetherbe, Information Technology for Management, Transforming Organizations in the Digital Economy, 6th Edition, USA.2008
16. World Bank ,Building knowledge economies: advanced strategies for development , Washington, D.C: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data,2007
17. Zuhayr mikdashi, **les banques à l'ère de la mondialisation,** economica, paris-France, 1998

II. **Articles , publication et rapports :**

1. Amanda Walters, former Real Estate Manager at Self _employemnt Answered Nov 26 2017 sur le site <https://www.quora.com/What-is-a-bank-audit> consulter le 20/06/2018
2. Christopher, Joe, Gerrit Sarens, and Philomena Leung. **A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia.** Accounting, Auditing & Accountability Journal 22.2 , 2009, 200-220.

3. Database: Six Important Types of Databases | Business Management / [http://www.yourarticlelibrary.com/database/database-six-important-types-of-databases-business management/10375/consulter le 2018/11/24](http://www.yourarticlelibrary.com/database/database-six-important-types-of-databases-business-management/10375/consulter-le-2018/11/24)
4. Financial Services Commission, **Banking Guidance Note No. 6 Internal Audit.**, 2002
5. Grinaker, R., **The Auditor's Responsibility in Expressing an opinion**, The Journal of Accountancy 1980 , P63-69.
6. Hazar & Triki Mohamed Daoud , **Accounting information systems in an ERP environment and Tunisian firm performance**, The International Journal of Digital Accounting Research vol. 13 , 2013, pp.1-35
7. International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing sur le site <https://na.theiia.org/standards-guidance>
8. Kamil Omoteso, **The application of artificial intelligence in auditing: Looking back to the future. Expert Systems with Applications**, Elsevier journal , 2012 , 39(9), 8490-8495
9. la monnaie électronique, qu'est -ce que c'est, les moyens de paiement, / www.lesclesdelabanque.com . la date de consultation : 21/11/2017 .
10. Schneider, A., , **ASSESSMENT OF INTERNAL AUDITING BY AUDIT COMMITTEES** , Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 14, Number 2, 2010 PP:19-26
11. Yohann Pierre Junior D. Aboa, **Continuous Auditing Technology Involved** » Undergraduate Honors Theses. Paper209-2014 <http://dc.etsu.edu/honors/209>

III. **Textes juridiques**

1. **Art. L315-1 LOI n°2013-100 du 28 janvier 2013** / www.legifrance.gouv.fr

IV. Sites web

1. [/www.yourarticlelibrary.com/database/database-six-important-types-of-databases-business management](http://www.yourarticlelibrary.com/database/database-six-important-types-of-databases-business-management)
2. dspace.univ-ouargla.dz جامعة التكوين المتواصل ورقلة
3. <http://cn-cncc.dz> الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
4. <http://dc.etsu.edu/honors/209>
5. <http://elbassair.net>
6. <http://iefpedia.com/arab/?p=320> موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي
7. http://wikimemoires.net/2009/08/les-types-de-laudit-interne-quelle-pratique-de-laudit-interne-bancaire-chp2_pii/
8. http://wikimemoires.net/2009/08/les-types-de-laudit-interne-quelle-pratique-de-laudit-interne-bancaire-chp2_pii/
9. <http://www.aebs-tech.com> خدمات البنوك الجزائرية الإلكترونية
10. <http://www.bank-of-algeria.dz> بنك الجزائر
11. <http://www.bna.dz>
12. <http://www.businessdictionary.com>
13. <http://www.isaca.org>
14. <http://www.mf.gov.dz> وزارة المالية
15. <http://www.mo7asaba.com> مدونة المحاسب العتمد
16. <http://www.oecd.org/sti/broadband/oecdkeyictindicators.htm>
17. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
18. <https://badrbanque.dz>
19. <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/bank>
20. <https://na.theiia.org/standards-guidance>

21. <https://www.bdl.dz>
22. <https://www.bea.dz/>
23. <https://www.captio.fr/blog/les-principes-de-laudit-bancaire>
24. <https://www.ccomptes.dz> مجلس المحاسبة
25. <https://www.cpa-bank.dz>
26. https://www.finyear.com/Progiciel-bancaire-Le-Credit-Libanais-choisit-Delta-Bank_a13624.html
27. <https://www.ifaci.com>
28. <https://www.quora.com/What-is-a-bank-audit>
29. <https://www.quora.com/What-is-a-bank-audit>
30. <https://www.sab2i.com/ref/progiciel-bancaire.html>
31. https://www.tutorialspoint.com/internet_technologies/internet_services.htm
32. www.bis.org
33. www.bis.org
34. www.legifrance.gouv.fr
35. www.legifrance.gouv.fr
36. www.legifrance.gouv.fr
37. www.lesclesdelabanque.com
38. www.lesclesdelabanque.com
39. www.mpttn.gov.dz وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
40. www.satim-dz.com شركة ساتيم
41. www.societegenerale.com موقع بنك سوسيتي جنرال
42. www.yourarticlelibrary.com

الملائف

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إستبانه بحث ميداني للدراسة بعنوان التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك

العمومية

إلى السادة والسيدات تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإعداد بحث بعنوان " التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية " وخدمة لأغراض هذا البحث فقد تم إعداد هذه الإستبانه للحصول على المعلومات الكافية لهذا الغرض ، اتمنى من سيادتكم تعبنتها بكل موضوعية وشفافية. علما ان ما تقدمونه من معلومات سوف يعامل بسرية تامة ولا يستعمل إلا لأغراض البحث العلمي. وشكرا لتعاونكم.

الهاتف المحمول (0555-94-06-80 أو 0699-46-66-18)

البريد الإلكتروني (boudllet.ha05@yahoo.fr أو boudellal.hanane@gmail.com)

ملاحظة : يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة للإجابة.

الجزء الأول : البيانات الشخصية والوظيفية

- 1 الجنس : ذكر أنثى
- 2 العمر : اقل من 30 سنة ما بين 30 و 40 سنة ما بين 40 و 50 سنة أكثر من 50 سنة
- 3 المؤهل العلمي : ليسانس ماجستير دكتوراه
- 4 التخصص الأكاديمي : محاسبة مالية تدقيق اقتصاد
- 5 الوظيفة أو المهنة الحالية : محاظف لدى الحسابات مدقق داخلي مساعد مدقق

6 سنوات الخبرة : من 1 إلى 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات

من 11 إلى 15 سنة من 16 إلى 20 سنة أكثر من 21 سنة

الجزء الثاني : اسئلة الإستبيان

المحور الأول : مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

البعد الأول : مؤشر الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية

الرقم	الاسئلة	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
1	ما مستوى إهتمام البنك بإستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات؟					
2	ما مستوى توجه البنك لاستحداث وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك) ؟					

البعد الثاني : مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

الرقم	الاسئلة	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
1	بشكل عام ما مستوى معرفة الموظفون لديكم بإستخدام الحاسوب؟					
2	ما مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على إستخدام الحاسوب؟					
3	ما مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي؟					

البعد الثالث : مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك

الرقم	الاسئلة	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
1	ما مستوى إستخدامكم الفعلي للإنترانت intranet في البنك ؟					

					2	ما مستوى اقبال الزبائن لخدماتكم المعروضة في شبكة الإنترنت؟
					3	ما مستوى إستخدامكم الفعلي لشبكة الإكسترنات extranet في البنك؟
					4	ما مستوى احتياطات حماية الشبكات الإتصالية في البنك؟
					5	ما مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الإتصال الحديثة؟
					6	ما مدى الآفاق المستقبلية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟

المحور الثاني : مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي

البعد الأول : مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط

مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في:

الرقم	الاسئلة	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
1	توزيع الموظفين على المهام؟					
2	تحضير مذكرة (برنامج) التخطيط؟					
3	تقدير مخاطر التدقيق البنكي؟					
4	إعداد موازنة الوقت؟					
5	احتساب حجم العينات وإختيار مفرداتها؟					
6	تقييم نتائج العينات؟					

البعد الثاني : مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق

مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في :

الرقم	الاسئلة	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
1	تسجيل الوقت المبذول والرقابة عليه حسب الخطة الموضوعية سلفا؟					
2	احتساب الإنحرافات في الوقت (الفرق بين الوقت المقدر للعملية والوقت الفعلي) المبذول على المهام؟					
3	احتساب الإنحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة والفعلية) للمهام التدقيقية؟					
4	تسجيل وتوثيق المراجعة التي يقوم بها الشريك أو المدير؟					

البعد الثالث : مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق

مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في :

الرقم	الاسئلة	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	قليل جدا
1	إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل : رسالة الإرتباط والمصادقات؟					
2	تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير؟					
5	توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك) ؟					
6	صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) لديكم؟					

المحور الثالث : مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية

البعد الأول : مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة ان إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يساهم في

الرقم	الاسئلة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1	الحصول على أدلة ملائمة لموضوع وهدف التدقيق؟					
3	الحصول على الادلة الكافية التي تدعم رأي المدقق النهائي حول عدالة وصدق القوائم المالية؟					
4	استقلال مصدر معد ومقدم أدلة التدقيق.؟					
5	فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل (البنك) ؛ و تحديد مدى الاعتماد عليه في تقديم أدلة ذات مصداقية عالية؟					
7	الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية؟					

البعد الثاني : أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات

يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى:

الرقم	الاسئلة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى الدقة في إختيار العينات؟					
23	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى المساعدة في إختيار العينات العشوائية؟					
3	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى تقليل وقت إختبار السيطرة؟					
4	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق؟					

البعد الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	الاسئلة	الرقم
					يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات في إعداد البرنامج الزمني لمهمة التدقيق البنكي؟	1
					يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	2
					يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تحديد الإنحرافات ومعرفة الأسباب؟	3
					يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أسرع وأدق؟	4
					يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسهيل عرضها؟	5
					يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في إعداد أوراق العمل ورسائل الإرتباط والمصادقات وإعداد التقارير بسهولة؟	6

وشكرا لكم على إهتمامكم و تعاونكم.



**Université de djillali liabes- Sidi Bel Abbès -
Faculté des sciences économiques , commerciales et des
sciences de gestion**



**Une étude mené dans le domaine de l'audit bancaire et des technologies de
l'information dans les banques publiques**

Mesdames Messieurs ,

Le chercheur prépare un document intitulé "Audit bancaire et technologies de l'information dans les banques publiques". Ce questionnaire a été préparé pour obtenir suffisamment d'informations à cet effet. J'espère que vous le remplirez en toute objectivité et en toute transparence. Les informations que vous fournissez seront traitées avec confidentialité et ne seront utilisées qu'à des fins de recherche scientifique. Merci pour votre coopération.

Téléphone portable (0555-94-06-80 ou 0699-46-66-18)

E-mail (boudllel.ha05@yahoo.fr / boudellal.hanane@gmail.com)

Remarque: Veuillez cocher (X) dans le champ approprié pour répondre.

Partie 1: Données personnelles et fonctionnelles

1- Sexe: Homme Femme

2 - Age: moins de 30 ans entre 30 et 40 ans entre 40 et 50 ans plus de 50 ans

3 – Diplôme : Licence Master magistère doctorat

4- Spécialité académique: Comptabilité financière Audit économique

5 - Fonction ou emploi actuel: CAC Auditeur interne Assistant auditeur

6- Années d'expérience: 1 à 5 ans de 6 à 10 ans De 11 à 15 ans
de 16 à 20 ans plus de 21 ans

Deuxième partie: Questionnaire

Le premier axe: le niveau d'utilisation des technologies de l'information

La première dimension: indice de l'état de préparation de l'infrastructure

N	Questions	Très grand	Grand	moyenne	Très peu	Peu
1	Quel est le niveau d'intérêt de la banque pour utiliser l'ordinateur dans diverses opérations?					

2	Quel est le niveau de direction de la banque pour développer des logiciels informatiques pour son activité (la banque)					
---	--	--	--	--	--	--

Deuxième dimension: le niveau de qualification pour l'utilisation des technologies de l'information

N	Questions	Très grand	Grand	moyenne	Très peu	peu
1	En général, quel est le niveau de connaissance de vos employés sur l'utilisation de l'ordinateur?					
2	Quel est le degré d'intérêt de la Banque pour la formation de ses travailleurs à l'utilisation de l'ordinateur?					
3	Quel est le niveau d'intérêt que donne la banque pour des experts locaux et internationaux spécialisé en informatique ?					

Troisième dimension: degré d'utilisation de la technologie de l'information dans les banques

N	Questions	Très grand	Grand	moyenne	Très peu	Peu
1	Quel est le niveau d'utilisation actuelle de votre intranet dans la banque?					
2	Quel est le niveau de demande des clients pour vos services offerts sur Internet?					
3	Quel est le niveau d'utilisation actuelle de l'extranet dans la banque?					
4	Quel est le niveau de précautions de protection du réseau dans la banque?					
5	Quel est le niveau de formation accréditée dans la banque sur les moyens de communication modernes?					
6	Quelles sont les perspectives d'avenir pour l'utilisation des technologies de l'information modernes dans la banque?					

Deuxièmement: le niveau d'intégration de la technologie de l'information dans les fonctions de l'audit bancaire.

La première dimension : est la mesure dans laquelle la technologie est utilisée dans la planification

Dans quelle mesure les technologies de l'information sont utilisées dans:

N	questions	Très grand	Grand	moyenne	Très peu	peu
1	Répartition des taches au personnel ?					
2	Préparer une note de planification?					
3	Évaluation des risques de l'audit bancaire?					
4	Mise en place d'un équilibrage du temps?					
5	Calculer la taille des échantillons et choisir leur vocabulaire?					
6	Évaluation des résultats de l'échantillon?					

Deuxième dimension: la mesure dans laquelle la technologie est utilisée pour auditer le processus d'audit

Dans quelle mesure les technologies de l'information sont utilisées dans:

N	Questions	Très grand	Grand	moyenne	Très peu	peu
1	Enregistrer et surveiller le temps passé selon ce qui a été planifié ?					
2	Calculer les écarts de temps (la différence entre le temps estimé d'opération et le temps réel) sur les tâches?					
3	Calcul des écarts de coût (différence entre le coût estimé et le coût réel) des fonctions d'audit?					

4	Inscrire et documenter la révision faite par le partenaire ou le responsable					
---	--	--	--	--	--	--

Troisième dimension: Mesure dans laquelle la technologie est utilisée dans le domaine de l'enregistrement et de la documentation

Dans quelle mesure les technologies de l'information sont utilisées dans:

N	questions	Très grand	Grand	moyenne	Très peu	peu
1	préparez des formulaires de notes et des documents tels que: Lettre d'engagement et approbations?					
2	Résumer les résultats afin qu'elle soit contrôlée par l'actionnaire ou le responsable?					
3	Préparer des copies initiales des messages et des rapports à la gestion des clients?					
4	Flow ou mapping de flux destiné à identifier le contrôle interne du client?					
5	Documentation du système de comptabilité du client (banque)?					
6	Maintenir et mettre à jour le fichier permanent du client (banque) que vous avez?					

Troisièmement :Mesure dans laquelle le processus d'audit bancaire est amélioré grâce à l'utilisation de la technologie de l'information dans les banques publiques

Première dimension: l'impact des technologies de l'information sur la qualité des preuves

L'utilisation de la technologie de l'information dans le processus d'audit contribue à:

N	questions	Absolument OK	Ok	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas tout à fait ok
1	Obtenir des preuves appropriées pour l'objet et le but de l'audit?					
2	Obtenir des preuves à temps et à des fins d'audit?					
3	Obtenir des preuves suffisantes à l'appui de l'opinion du vérificateur sur l'équité et la validité des états financiers?					

4	Indépendance de l'exportateur et du fournisseur des éléments probants.					
5	Comprendre le système de contrôle interne du client et déterminer dans quelle mesure il est fiable pour fournir des preuves crédibles?					
6	Augmenter la capacité et la qualification des personnes pour préparer des manuels de haute qualité. (Cet élément concerne les informations obtenues par le vérificateur lui-même)?					
7	Obtenir des preuves hautement objectives?					

La deuxième dimension : est l'impact de la technologie de l'information au niveau des services.

Utilisation de l'informatique pour l'audit:

N	questions	Absolument OK	Ok	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas tout à fait ok
1	L'utilisation de la technologie de l'information dans la vérification permet a avoir la précision de l'échantillonnage?					
2	L'utilisation de la technologie de l'information dans l'audit aide à sélectionner des échantillons aléatoires?					
3	L'utilisation de la technologie de l'information dans l'audit réduit la durée des tests de contrôle?					
4	L'utilisation de la technologie de l'information dans l'audit conduit à la préparation du programme d'audit?					

La troisième dimension :est l'impact des technologies de l'information sur la tâche de l'audit bancaire

N	questions	Absolument OK	Ok	Neutre	je ne suis pas d'accord	Pas tout à fait ok
1	L'utilisation de la technologie de l'information permet de préparer le calendrier de la fonction d'audit?					
2	L'utilisation des technologies de l'information dans l'audit bancaire permet de comparer et de réviser les états financiers des années précédentes avec les états financiers courants ?					
3	L'utilisation des technologies de l'information dans l'audit bancaire permet d'identifier les écarts et les					

	raisons?					
4	L'utilisation des technologies de l'information dans l'audit bancaire permet de vérifier les soldes des comptes plus rapidement et avec plus de précision?					
5	L'utilisation des technologies de l'information dans l'audit bancaire permet de résumer et de faciliter la présentation des résultats des audits?					
6	L'utilisation de la technologie de l'information dans l'audit bancaire permet de préparer facilement des documents de travail, des lettres de crédit, des endossements et des rapports ?					

Merci pour votre attention et votre coopération.

الإتساق الداخلي

معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات) والدرجة الكلية للمحور

Corrélations

		ما مستوى إهتمام البنك باستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات؟	ما مستوى توجه البنك لاستحداث وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك ؟)	بشكل عام ما مستوى معرفة الموظفون لديكم باستخدام الحاسوب؟	ما مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على استخدام الحاسوب؟	ما مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي؟	ما مستوى استخدامكم الفعلي للإنترانت في intranet ؟	ما مستوى إقبال الزبائن لخدماتكم المعروضة في شبكة الإنترنت؟	ما مستوى استخدامكم الفعلي لشبكة الإكسترانت extranet في البنك؟	ما مستوى احتياطات حماية الشبكات الاتصالية في البنك؟	ما مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الاتصال الحديثة؟	ما مدى الأفاق المستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟	المحور الأول مستوى الجاهزية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات
ما مستوى إهتمام البنك باستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات؟	Corrélation de Pearson	1	,423*	,631**	,129	-,233	-,051	-,497**	-,267	,087	,069	-,014	,483*
	Sig. (bilatérale)		,011	,000	,461	,178	,773	,002	,121	,619	,692	,936	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى توجه البنك لاستحداث وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك ؟)	Corrélation de Pearson	,423*	1	,228	,438**	,167	,348*	-,262	,066	,231	,034	,181	,754**
	Sig. (bilatérale)	,011		,188	,008	,337	,040	,128	,704	,182	,845	,298	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
بشكل عام ما مستوى معرفة الموظفون لديكم باستخدام الحاسوب؟	Corrélation de Pearson	,631**	,228	1	-,070	,134	,116	-,462**	-,238	,295	,443**	,315	,491**
	Sig. (bilatérale)	,000	,188		,691	,442	,506	,005	,169	,085	,008	,065	,002
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على استخدام الحاسوب؟	Corrélation de Pearson	,129	,438**	-,070	1	,252	,306	,230	,316	,239	,173	,235	,441**
	Sig. (bilatérale)	,461	,008	,691		,144	,074	,184	,065	,168	,320	,174	,008
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي؟	Corrélation de Pearson	-,233	,167	,134	,252	1	,518**	-,065	,698**	,833**	,660**	,798**	,543**
	Sig. (bilatérale)	,178	,337	,442	,144		,001	,709	,000	,000	,000	,000	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى استخدامكم الفعلي للإنترانت في intranet ؟	Corrélation de Pearson	-,051	,348*	,116	,306	,518**	1	-,290	,368*	,444**	,346*	,315	,656**
	Sig. (bilatérale)	,773	,040	,506	,074	,001		,091	,030	,008	,042	,065	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى إقبال الزبائن لخدماتكم المعروضة في شبكة الإنترنت؟	Corrélation de Pearson	-,497**	-,262	-,462**	,230	-,065	-,290	1	,176	-,199	-,039	-,113	-,439
	Sig. (bilatérale)	,002	,128	,005	,184	,709	,091		,313	,252	,822	,519	,008
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى استخدامكم الفعلي لشبكة الإكسترانت extranet في البنك؟	Corrélation de Pearson	-,267	,066	-,238	,316	,698**	,368*	,176	1	,620**	,591**	,632**	,359**
	Sig. (bilatérale)	,121	,704	,169	,065	,000	,030	,313		,000	,000	,000	,034
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى احتياطات حماية الشبكات الاتصالية في البنك؟	Corrélation de Pearson	,087	,231	,295	,239	,833**	,444**	-,199	,620**	1	,747**	,846**	,670**
	Sig. (bilatérale)	,619	,182	,085	,168	,000	,008	,252	,000	,000	,000	,000	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الاتصال الحديثة؟	Corrélation de Pearson	,069	,034	,443**	,173	,660**	,346*	-,039	,591**	,747**	1	,806**	,530**
	Sig. (bilatérale)	,692	,845	,008	,320	,000	,042	,822	,000	,000	,000	,000	,001

	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
ما مدى الأفاق المستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟	Corrélation de Pearson	-,014	,181	,315	,235	,798**	,315	-,113	,632**	,846**	,806**	1	,632**	,000
	Sig. (bilatérale)	,936	,298	,065	,174	,000	,065	,519	,000	,000	,000	35	,000	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
المحور الأول مستوى الجاهزية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	Corrélation de Pearson	,483*	,754**	,491**	,441**	,543**	,656**	-,439	,359**	,670**	,530**	,632**	1	,000
	Sig. (bilatérale)	,003	,000	,002	,008	,000	,000	,008	,034	,000	,001	,000		
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**.. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي) والدرجة الكلية للمحور

Corrélations

	توزيع الموظفين على المهام؟	تحضير (مذكرة) برنامج (التخطيط)؟	تقدير مخاطر البنك؟	إعداد موازنة الوقت؟	احتساب حجم العينات واختيار مفرداتها؟	تقييم نتائج العينات؟	تسجيل الوقت الميزول والرقابة عليه حسب الخطة الموسوعة سلفاً؟	احتساب الانحرافات في الوقت (الفرق بين الوقت المقدر للعملية والوقت الفعلي) الميزول على المهام؟	احتساب الانحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة والفعلية (للمهام) والتدقيقية؟	تسجيل وتوثيق المراجعة التي يقوم بها الشريك أو المدير؟	إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل: رسالة الإرتباط والمصادقات؟	تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير؟	توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك)؟	صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) لديكم؟	المحور الثاني : مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي
توزيع الموظفين على المهام؟	1	-,064	,514**	,059	-,366*	,044	,382*	,232	-,061	,676**	,631**	,359*	,338*	-,029	,404**
	Corrélation de Pearson														
	Sig. (bilatérale)	,713	,002	,738	,031	,800	,023	,179	,726	,000	,000	,034	,047	,869	,016
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تحضير مذكرة (برنامج) التخطيط؟	-,064	1	-,084	-,057	,702**	,601**	,066	,102	,575**	,283	,104	,338*	-,028	,765**	,541**
	Corrélation de Pearson														
	Sig. (bilatérale)	,713	,629	,743	,000	,000	,708	,558	,000	,100	,550	,047	,874	,000	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تقدير مخاطر التدقيق البنكي؟	,514**	-,084	1	,593**	-,049	,479**	,642**	,578**	,232	,345*	,764**	,498**	,632**	-,059	,530**
	Corrélation de Pearson														
	Sig. (bilatérale)	,002	,629	,000	,779	,004	,000	,000	,180	,042	,000	,002	,000	,736	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
إعداد موازنة الوقت؟	,059	-,057	,593**	1	,258	,501**	,748**	,526**	,479**	,198	,555**	,526**	,243	-,011	,394**
	Corrélation de Pearson														
	Sig. (bilatérale)	,738	,743	,000	,134	,002	,000	,001	,004	,255	,001	,001	,160	,952	,019
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
احتساب حجم العينات واختيار	-,366*	,702**	-,049	,258	1	,572**	,142	,091	,603**	,148	-,015	,169	-,149	,560**	,357*
	Corrélation de Pearson														

مفرداتها؟	Sig. (bilatérale)	,031	,000	,779	,134	,000	,417	,604	,000	,396	,934	,331	,394	,000	,035	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	
تقييم نتائج العديدات؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,044	,601**	,479**	,501**	,572**	1	,382*	,325	,557**	,341*	,484**	,558**	,337*	,540**	,820**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تسجيل الوقت الميدول والرقابة عليه حسب الخطه الموضوعة سلفا؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,382*	,066	,642**	,748**	,142	,382*	1	,634**	,618**	,506**	,821**	,756**	,525**	,062	,542**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
احتساب الانحرافات في الوقت (الفرق بين الوقت المقدر للمعملية والوقت الفعلي) الميدول على المهام؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,232	,102	,578**	,526**	,091	,325	,634**	1	,605**	,315	,629**	,558**	,508**	,053	,427**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
احتساب الانحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة والفعليه (للمهام التدقيقية؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	-,061	,575**	,232	,479**	,603**	,557**	,618**	,605**	1	,208	,450**	,682**	,207	,485**	,562**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تسجيل وتوثيق المراجعة التي يقوم بها الشريك أو المدير؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,676**	,283	,345*	,198	,148	,341*	,506**	,315	,208	1	,700**	,570**	,282	,367*	,666**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل : رسالة الإرتباط والمصادقات؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,631**	,104	,764**	,555**	-,015	,484**	,821**	,629**	,450**	,700**	1	,733**	,661**	,109	,753**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,359*	,338*	,498**	,526**	,169	,558**	,756**	,558**	,682**	,570**	,733**	1	,288	,520**	,736**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك) ؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,338*	-,028	,632**	,243	-,149	,337*	,525**	,508**	,207	,282	,661**	,288	1	-,220	,444**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) لديكم؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	-,029	,765**	-,059	-,011	,560**	,540**	,062	,053	,485**	,367*	,109	,520**	-,220	1	,572**
المحور الثاني : مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,404**	,541**	,530**	,394**	,357*	,820**	,542**	,427**	,562**	,666**	,753**	,736**	,444**	,572**	1
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مدى تحسن عملية التدقيق البنكي باستخدام تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية) والدرجة

الكلية للمحور

Corrélations

	الحصول على ادلة ملائمة لموضوع وهدف التدقيق؟	الحصول على الادلة الكافية التي تدعم رأي المنفق النهائي حول عدالة وصديق القوائم المالية؟	استقلال مصدر معد ومقدم ادلة التدقيق؟	الرقابة الداخلية لدى العميل (البنك) و تحديد مدى الاعتماد عليه في تقديم ادلة ذات مصداقية عالية؟	الحصول على ادلة ذات موضوعية عالية؟	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى اختيار العينات؟	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى المساعدة في اختيار العينات العشوائية؟	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى تقليل وقت اختبار السيطرة؟	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق؟	يسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات اعداد البرنامج الزمني ومهمة التدقيق البنكي؟	يساعد استخدامها لأجل التدقيق ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تحديد تدقيق أرصدة الحسابات الانحرافات ومعرفة الأسباب؟	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسجيل عرضها؟	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في اعداد أوراق العمل ورسائل الارتباط والمصادقات واعداد التقارير بسهولة؟	المحور الثالث : مستوى تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي	
الحصول على ادلة ملائمة لموضوع وهدف التدقيق؟	1	,531**	,052	,331	,139	,514**	,475**	,649**	,443**	,702**	,601**	,474**	,613**	,443**	,467**	,853**
		,001	,767	,052	,425	,002	,004	,000	,008	,000	,000	,004	,000	,008	,005	,000
	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
الحصول على الادلة الكافية التي تدعم رأي المنفق النهائي حول عدالة وصديق القوائم المالية؟	,531**	1	,065	,173	,302	,767**	,303	,565**	,631**	,665**	,727**	,431**	,294	,117	-,144	,560**
	,001	,713	,320	,078	,000	,077	,000	,000	,000	,000	,000	,010	,087	,502	,408	,000
	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
استقلال مصدر معد ومقدم ادلة التدقيق؟	,052	,065	1	,871**	,531**	,202	-,346*	-,346*	,421*	-,326	-,285	,576**	,000	,493**	,649**	,336*

Sig. (bilatérale)	,767	,713		,000	,001	,245	,041	,042	,012	,056	,097	,000	1,000	,003	,000	,048	
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	
فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل (البنك) ؛ و تحديد مدى الاعتماد عليه في تقديم أدلة ذات مصداقية عالية؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,331	,173	,871**	1	,485**	,380*	-,304	-,154	,571**	-,185	-,105	,708**	,121	,512**	,709**	,480**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
الحصول على أدلة ذات موضوعية عالية؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,139	,302	,531**	,485**	1	,500**	,165	,297	,648**	-,021	,152	,719**	,331	,407*	,198	,561**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى الثقة في إختيار العينات؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,514**	,767**	,202	,380*	,500**	1	,184	,571**	,895**	,513**	,595**	,733**	,372*	,094	-,059	,602**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى المساعدة في إختيار العينات العشوائية؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,475**	,303	-,346*	-,304	,165	,184	1	,687**	,131	,595**	,604**	-,005	,368*	,105	-,129	,453*
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى تقليل وقت إختيار السيطر؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,649**	,565**	-,346*	-,154	,297	,571**	,687**	1	,423*	,749**	,825**	,284	,574**	,004	-,176	,618**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,000	,000	,042	,378	,083	,000	,000	,011	,000	,000	,098	,000	,982	,311	,000	,000
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات عملية اعداد البرنامج الزمني ومهمة التدقيق البنكي؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,443**	,631**	,421*	,571**	,648**	,895**	,131	,423*	1	,294	,465**	,864**	,284	,212	,065	,586**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,008	,000	,012	,000	,000	,000	,454	,011	,087	,005	,000	,099	,222	,713	,000	,000
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,702**	,665**	-,326	-,185	-,021	,513**	,595**	,749**	,294	1	,773**	,129	,519**	,113	-,116	,637**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,000	,000	,056	,287	,904	,002	,000	,087	,000	,000	,461	,001	,517	,508	,000	,000
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي في تحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,601**	,727**	-,285	-,105	,152	,595**	,604**	,825**	,465**	,773**	1	,170	,220	,073	-,312	,500**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي في تحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,000	,000	,097	,548	,385	,000	,000	,005	,000	,000	,330	,205	,676	,068	,002	,002
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي في تحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب؟	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale)	,474**	,431**	,576**	,708**	,719**	,733**	-,005	,284	,864**	,129	,170	1	,450**	,399*	,400*	,668**
N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أسرع وأدق؟	Corrélation n de Pearson Sig. (bilatérale) N	,613**	,294	,000	,121	,331	,372*	,368*	,574**	,284	,519**	,220	,450**	1	,324	,404*	,727**
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسهيل عرضها؟	Corrélation n de Pearson Sig. (bilatérale) N	,443**	,117	,493**	,512**	,407*	,094	,105	,004	,212	,113	,073	,399*	,324	1	,654**	,605**
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في إعداد أوراق العمل ورسائل الإرتباط والمصادقات وأعداد التقارير بسهولة؟	Corrélation n de Pearson Sig. (bilatérale) N	,467**	-,144	,649**	,709**	,198	-,059	-,129	-,176	,065	-,116	-,312	,400*	,404*	,654**	1	,527
المحور الثالث : مستوى تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي	Corrélation n de Pearson Sig. (bilatérale) N	,853**	,560**	,336*	,480**	,561**	,602**	,453*	,618**	,586**	,637**	,500**	,668**	,727**	,605**	,527	1

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الثبات الفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محاور أداة الدراسة

المحور الثاني Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,938	14

المحور الاول Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,828	11

الاجمالي Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,754	15

المحور الثالث Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,754	15

,885	40
------	----

تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الخصائص الشخصية والوظيفية

Tableau personnalisé 1

		Effectif	N % colonne
الجنس	ذكر	25	71.43%
	أنثى	10	28.57%
الوظيفي المسمى	الحسابات لدى محافظ	9	25,7%
	داخلي مدقق	13	37,1%
	مدقق مساعد	13	37,1%
	سنوات 5 الى 1	9	25,7%
الخبرة سنوات	سنوات 10 الى 6	10	28,6%
	سنة 15 الى 11	3	8,6%
	سنة 20 الى 16	9	25,7%
	فاكثر سنة 21	4	11,4%
	اقتصاد	4	11,4%
الاكاديمي التخصص	تدقيق	12	34,3%
	مالية	8	22,9%
	محاسبة	11	31,4%
العمر	سنة 30 من اقل	5	14,3%
	سنة 40 و 30 ما بين	21	60,0%
	سنة 50 و 40 ما بين	5	14,3%
	سنة 50 من اكثر	4	11,4%
	ليسانس	10	28,6%
العلمي المؤهل	ماستر	21	60,0%
	ماجستير	0	0,0%
	دكتوراه	4	11,4%

تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة

تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول (مستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات)

1 - البعد الأول: مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة

Tableau personnalisé 1

		قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا
ما مستوى إهتمام البنك باستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات؟	Effectif	0	0	3	3	29
	N % ligne	0,0%	0,0%	8,6%	8,6%	82,9%
ما مستوى توجه البنك لاستحداث وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك) ؟	Effectif	0	0	5	17	13
	N % ligne	0,0%	0,0%	14,3%	48,6%	37,1%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
ما مستوى إهتمام البنك باستخدام جهاز الحاسوب في مختلف العمليات؟	35	3	5	4,74	,611
ما مستوى توجه البنك لاستحداث وتطوير برمجيات الكمبيوتر لأعماله (البنك) ؟	35	3	5	4,23	,690
مؤشر الجاهزية من حيث الهياكل الأساسية	35	3,00	5,00	4,4857	,54887
N valide (listwise)	35				

2 - البعد الثاني: مستوى التأهيل لإستخدام تكنولوجيا المعلومات

Tableau personnalisé 1

		قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا
بشكل عام ما مستوى معرفة الموظفين لديكم باستخدام الحاسوب؟	Effectif	0	2	2	24	7
	N % ligne	0,0%	5,7%	5,7%	68,6%	20,0%
ما مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على استخدام الحاسوب؟	Effectif	0	4	15	11	5
	N % ligne	0,0%	11,4%	42,9%	31,4%	14,3%
ما مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي؟	Effectif	0	9	11	14	1
	N % ligne	0,0%	25,7%	31,4%	40,0%	2,9%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
بشكل عام ما مستوى معرفة الموظفين لديكم باستخدام الحاسوب؟	35	2	5	4,03	,707
ما مستوى إهتمام البنك بتدريب عمالها على استخدام الحاسوب؟	35	2	5	3,49	,887
ما مستوى اعتماد البنك على خبراء محليين ودوليين في الإعلام الآلي؟	35	2	5	3,20	,868
مستوى التأهيل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات	35	3,00	5,00	3,5714	,52749
N valide (listwise)	35				

3 المبعاد الثالث: مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك

Tableau personnalisé 1

		قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا
ما مستوى استخدامكم الفعلي للإنترانت	Effectif	0	1	5	21	8
intranet في البنك ؟	N % ligne	0,0%	2,9%	14,3%	60,0%	22,9%
ما مستوى اقبال الزبائن لخدماتكم	Effectif	0	6	23	4	2
المعروضة في شبكة الإنترنيت؟	N % ligne	0,0%	17,1%	65,7%	11,4%	5,7%
ما مستوى استخدامكم الفعلي لشبكة الإكسترانت في البنك؟	Effectif	0	1	15	12	7
extranet في البنك؟	N % ligne	0,0%	2,9%	42,9%	34,3%	20,0%
ما مستوى احتياطات حماية الشبكات الاتصالية في البنك؟	Effectif	0	0	11	11	13
الاتصالية في البنك؟	N % ligne	0,0%	0,0%	31,4%	31,4%	37,1%
ما مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الاتصال الحديثة؟	Effectif	0	0	14	10	11
الاتصال الحديثة؟	N % ligne	0,0%	0,0%	40,0%	28,6%	31,4%
ما مدى الافاق المستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟	Effectif	0	0	9	14	12
تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟	N % ligne	0,0%	0,0%	25,7%	40,0%	34,3%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
ما مستوى استخدامكم الفعلي للإنترانت	35	2	5	4,03	,707
intranet في البنك ؟	35	2	5	3,06	,725
ما مستوى اقبال الزبائن لخدماتكم المعروضة في شبكة الإنترنيت؟					

ما مستوى استخدامكم الفعلي لشبكة الإكسترانت extranet في البنك؟	35	2	5	3,71	,825
ما مستوى احتياطات حماية الشبكات الاتصالية في البنك؟	35	3	5	4,06	,838
ما مستوى التدريب المعتمد في البنك على وسائل الاتصال الحديثة؟	35	3	5	3,91	,853
ما مدى الأفاق المستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في البنك؟	35	3	5	4,09	,781
مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك	35	3,00	4,67	3,8095	,54554
N valide (listwise)	35				

تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني (مستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي)

4 - البعد الأول: مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط

Tableau personnalisé 1

		قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا
توزيع الموظفين على المهام؟	Effectif	0	0	11	17	7
	N % ligne	0,0%	0,0%	31,4%	48,6%	20,0%
تحضير مذكرة (برنامج) التخطيط؟	Effectif	0	4	20	10	1
	N % ligne	0,0%	11,4%	57,1%	28,6%	2,9%
تقدير مخاطر التدقيق البنكي؟	Effectif	0	0	15	11	9
	N % ligne	0,0%	0,0%	42,9%	31,4%	25,7%
إعداد موازنة الوقت؟	Effectif	0	2	15	17	1
	N % ligne	0,0%	5,7%	42,9%	48,6%	2,9%
احتساب حجم العينات واختيار مفرداتها؟	Effectif	0	6	17	12	0
	N % ligne	0,0%	17,1%	48,6%	34,3%	0,0%
تقييم نتائج العينات؟	Effectif	0	0	22	12	1
	N % ligne	0,0%	0,0%	62,9%	34,3%	2,9%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
توزيع الموظفين على المهام؟	35	3	5	3,89	,718
تحضير مذكرة (برنامج) التخطيط؟	35	2	5	3,23	,690
تقدير مخاطر التدقيق البنكي؟	35	3	5	3,83	,822

إعداد موازنة الوقت؟	35	2	5	3,49	,658
احتساب حجم العينات وإختيار مفرداتها؟	35	2	4	3,17	,707
تقييم نتائج العينات؟	35	3	5	3,40	,553
البعد الأول مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التخطيط	35	3,00	4,17	3,5000	,41618
N valide (listwise)	35				

5 - البعد الثاني: مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال الرقابة على عملية التدقيق

Tableau personnalisé 1

		جدا قليل	قليل	متوسط	كبير	جدا كبير
عليه والرقابة المبذول الوقت تسجيل	Effectif	0	2	11	13	9
سلفا؟ الموضوعه الخطه حسب	N % ligne	0,0%	5,7%	31,4%	37,1%	25,7%
الفرق) الوقت في الانحرافات احتساب	Effectif	0	3	14	18	0
(الفعلي والوقت للعملية المقدر الوقت بين	N % ligne	0,0%	8,6%	40,0%	51,4%	0,0%
المهام؟ على المبذول						
الفرق) التكاليف في الانحرافات احتساب	Effectif	0	2	21	12	0
للمهام (والفعلية المقدره الكلفة بين	N % ligne	0,0%	5,7%	60,0%	34,3%	0,0%
التدقيقية؟						
بها يقوم التي المراجعة وتوثيق تسجيل	Effectif	0	0	12	22	1
المدير؟ أو الشريك	N % ligne	0,0%	0,0%	34,3%	62,9%	2,9%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
عليه والرقابة المبذول الوقت تسجيل	35	2	5	3,83	,891
سلفا؟ الموضوعه الخطه حسب					
الفرق) الوقت في الانحرافات احتساب	35	2	4	3,43	,655
والمهام (والفعلية المقدره الكلفة بين					
المهام؟ على المبذول (الفعلي					
الفرق) التكاليف في الانحرافات احتساب	35	2	4	3,29	,572
للمهام (والفعلية المقدره الكلفة بين					
التدقيقية؟					
بها يقوم التي المراجعة وتوثيق تسجيل	35	3	5	3,69	,530
المدير؟ أو الشريك					
التكنولوجيا استخدام مدى :الثاني البعد	35	2,75	4,50	3,5571	,52889
التدقيق عملية على الرقابة مجال في					
N valide (listwise)	35				

6 - البعد الثالث مدى إستخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق

Tableau personnalisé 1

		قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا
إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل :	Effectif	0	10	9	8	8
رسالة الإرتباط والمصادقات؟	N % ligne	0,0%	28,6%	25,7%	22,9%	22,9%
تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير؟	Effectif	0	0	14	17	4
	N % ligne	0,0%	0,0%	40,0%	48,6%	11,4%
توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك ؟)	Effectif	0	0	3	23	9
	N % ligne	0,0%	0,0%	8,6%	65,7%	25,7%
صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) لديكم؟	Effectif	0	4	10	17	4
	N % ligne	0,0%	11,4%	28,6%	48,6%	11,4%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
إعداد نماذج المذكرات والوثائق مثل : رسالة الإرتباط والمصادقات؟	35	2	5	3,40	1,143
تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير؟	35	3	5	3,71	,667
توثيق نظام المحاسبة لدى العميل (البنك ؟)	35	3	5	4,17	,568
صيانة وتحديث الملف الدائم للعميل (البنك) لديكم؟	35	2	5	3,60	,847
البعد الثالث: مدى استخدام التكنولوجيا في مجال التسجيل والتوثيق	35	2,75	5,00	3,7214	,59027
N valide (listwise)	35				

تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث (مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام

تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية):

1 - البعد الأول: مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة الأدلة

Tableau personnalisé 1

		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الحصول على ادلة ملائمة لموضوع	Effectif	0	0	0	31	4
وهدف التدقيق؟	N % ligne	0,0%	0,0%	0,0%	88,6%	11,4%
الحصول على الادلة الكافية التي تدعم	Effectif	0	0	17	9	9
رأي المدقق النهائي حول عدالة وصدق	N % ligne	0,0%	0,0%	48,6%	25,7%	25,7%
القوائم المالية؟	Effectif	0	4	8	12	11
استقلال مصدر معد ومقدم أدلة التدقيق.؟	N % ligne	0,0%	11,4%	22,9%	34,3%	31,4%
فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل (Effectif	0	2	2	16	15
البنك) ؛ و تحديد مدى الاعتماد عليه في	N % ligne	0,0%	5,7%	5,7%	45,7%	42,9%
تقديم أدلة ذات مصداقية عالية؟	Effectif	0	0	11	21	3
الحصول على أدلة ذات موضوعية	N % ligne	0,0%	0,0%	31,4%	60,0%	8,6%
عالية؟						

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الحصول على ادلة ملائمة لموضوع	35	4	5	4,11	,323
وهدف التدقيق؟					
الحصول على الادلة الكافية التي تدعم	35	3	5	3,77	,843
رأي المدقق النهائي حول عدالة وصدق					
القوائم المالية؟	35	2	5	3,86	1,004
استقلال مصدر معد ومقدم أدلة التدقيق.؟					
فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل (35	2	5	4,26	,817
البنك) ؛ و تحديد مدى الاعتماد عليه في					
تقديم أدلة ذات مصداقية عالية؟	35	3	5	3,77	,598
الحصول على أدلة ذات موضوعية					
عالية؟	35	2,80	4,80	3,9543	,51355
البعد الأول :مدى تأثير تكنولوجيا					
المعلومات على جودة الأدلة	35				
N valide (listwise)	35				

2 - البعد الثاني: أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات

Tableau personnalisé 1

		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في	Effectif	0	4	10	14	7
التدقيق إلى الدقة في إختيار العينات؟	N % ligne	0,0%	11,4%	28,6%	40,0%	20,0%
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في	Effectif	0	0	20	3	12

التدقيق إلى المساعدة في إختيار العينات العشوائية؟	N % ligne	0,0%	0,0%	57,1%	8,6%	34,3%
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى تقليل وقت اختبار السيطرة؟	Effectif	0	0	13	17	5
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق؟	N % ligne	0,0%	0,0%	37,1%	48,6%	14,3%
	Effectif	4	0	14	8	9
	N % ligne	11,4%	0,0%	40,0%	22,9%	25,7%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى الدقة في إختيار العينات؟	35	2	5	3,69	,932
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى المساعدة في إختيار العينات العشوائية؟	35	3	5	3,77	,942
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى تقليل وقت اختبار السيطرة؟	35	3	5	3,77	,690
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق إلى دقة البرنامج الزمني لعملية التدقيق؟	35	1	5	3,51	1,222
البعد الثاني أثر تكنولوجيا المعلومات على مستوى الخدمات	35	3,00	5,00	3,6857	,73850
N valide (listwise)	35				

3 - البعد الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي

Tableau personnalisé 1

		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
يسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات	Effectif	0	0	14	17	4
عملية اعداد البرنامج الزمني ومهمة التدقيق البنكي؟	N % ligne	0,0%	0,0%	40,0%	48,6%	11,4%
يساعد استخدامها لأجل التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	Effectif	0	0	10	19	6
	N % ligne	0,0%	0,0%	28,6%	54,3%	17,1%
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب؟	Effectif	0	4	4	20	7
	N % ligne	0,0%	11,4%	11,4%	57,1%	20,0%

يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أسرع وأدق؟	Effectif	0	0	6	23	6
	N % ligne	0,0%	0,0%	17,1%	65,7%	17,1%
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسهيل عرضها؟	Effectif	0	0	3	20	12
	N % ligne	0,0%	0,0%	8,6%	57,1%	34,3%
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في اعداد أوراق العمل ورسائل الإرتباط والمصادقات واعداد التقارير بسهولة؟	Effectif	0	0	0	22	13
	N % ligne	0,0%	0,0%	0,0%	62,9%	37,1%

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يسهل استخدام تكنولوجيا المعلومات عملية اعداد البرنامج الزمني ومهمة التدقيق البنكي؟	35	3	5	3,71	,667
يساعد استخدامها لأجل التدقيق البنكي في مقارنة ومراجعة القوائم المالية البنكية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الحالية؟	35	3	5	3,89	,676
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تحديد الانحرافات ومعرفة الأسباب؟	35	2	5	3,86	,879
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تدقيق أرصدة الحسابات بشكل أسرع وأدق؟	35	3	5	4,00	,594
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في تلخيص نتائج التدقيق وتسهيل عرضها؟	35	3	5	4,26	,611
يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات لأجل التدقيق البنكي في اعداد أوراق العمل ورسائل الإرتباط والمصادقات واعداد التقارير بسهولة؟	35	4	5	4,37	,490
البعد الثالث أثر تكنولوجيا المعلومات على مهمة التدقيق البنكي	35	3,33	5,00	4,0143	,41690
N valide (listwise)	35				

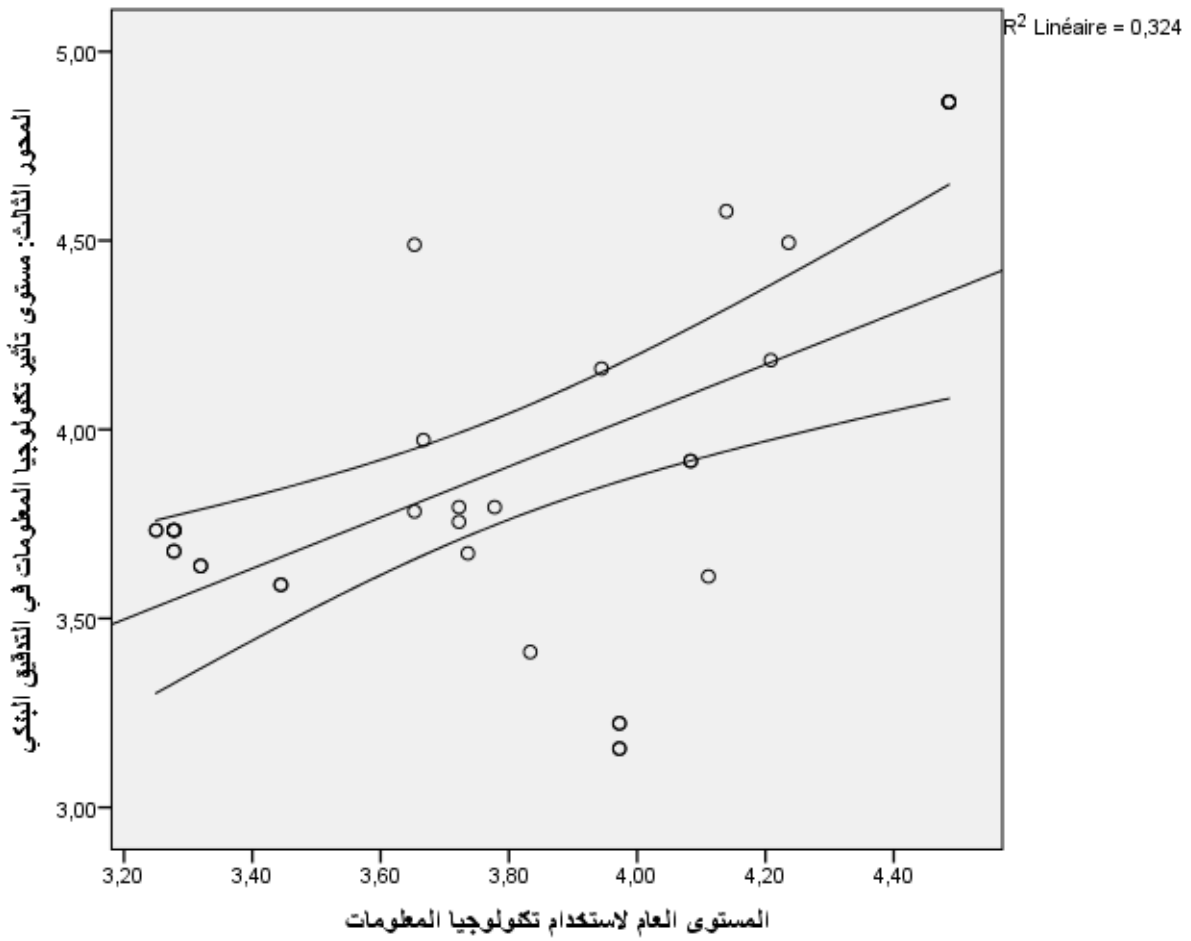
معاملات الارتباط بين محور " المستوى العام لإستخدام تكنولوجيا المعلومات " ومحور " مدى تحسن عملية التدقيق البنكي بإستخدام تكنولوجيا المعلومات " لدى البنوك العمومية

Corrélations

		لاستخدام العام المستوى المعلومات تكنولوجيا	مستوى: الثالث المحور تكنولوجيا تأثير التدقيق في المعلومات البنكي
Rho de Spearman	Coefficient de corrélacion	1,000	,428*
	تكنولوجيا لاستخدام العام المستوى المعلومات		
	Sig. (bilatérale)	.	,010
	N	35	35
	Coefficient de corrélacion	,428*	1,000
	تأثير مستوى: الثالث المحور التدقيق في المعلومات تكنولوجيا البنكي		
	Sig. (bilatérale)	,010	.
	N	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الاتجاه العام لمعادلة الانحدار



جدول تحليل التباين

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	2,623	1	2,623	15,811	,000 ^b
1 Résidu	5,474	33	,166		
Total	8,097	34			

a. Variable dépendante : المحور الثالث: مستوى تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي

b. Valeurs prédites : (constantes), المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوى

معاملات الارتباط والتحديد للنموذج

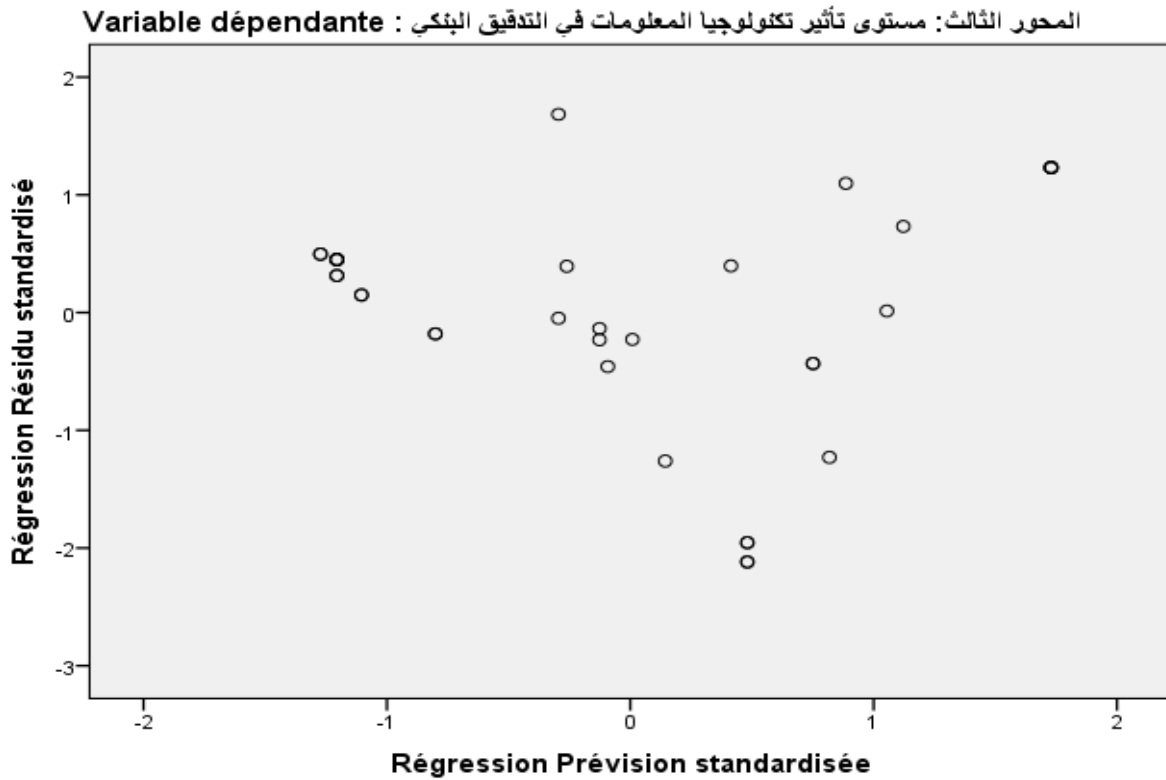
Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,339	,644	2,079	,046
	المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوى	,675	,170	,569	,000

a. Variable dépendante : البنكي التدقيق في المعلومات تكنولوجيا تأثير مستوى :الثالث المحور :

إختبار استقلال الأخطاء العشوائية (1)

Nuage de points



إختبار الفرضية الفرعية الأولى " يختلف مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً للمعطيات الشخصية والوظيفية للعمال "

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux	Erreur standard	Changement dans les statistiques	Durbin
--------	---	--------	--------	-----------------	----------------------------------	--------

			ajusté	de l'estimation	Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	- Watson
1	,569 ^a	,324	,303	,40729	,324	15,811	1	33	,000	1,463

a. Valeurs prédites : (constantes), المستوي العام لاستخدام تكنولوجيا المعلومات
b. Variable dépendante : المستوي تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق البنكي

ANOVA à 1 facteur

المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,022	1	,022	,126	,725
Intra-groupes	5,741	33	,174		
Total	5,763	34			

ANOVA à 1 facteur

المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,251	2	,126	,729	,490
Intra-groupes	5,512	32	,172		
Total	5,763	34			

ANOVA à 1 facteur

المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,282	4	,071	,386	,817
Intra-groupes	5,481	30	,183		
Total	5,763	34			

ANOVA à 1 facteur

المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,129	3	,043	,236	,871
Intra-groupes	5,635	31	,182		

Total	5,763	34			
-------	-------	----	--	--	--

ANOVA à 1 facteur

المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوى

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,384	3	,128	,737	,538
Intra-groupes	5,379	31	,174		
Total	5,763	34			

ANOVA à 1 facteur

المعلومات تكنولوجيا لاستخدام العام المستوى

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,971	2	,485	3,241	,052
Intra-groupes	4,793	32	,150		
Total	5,763	34			

اختبار الفرضية الثالثة

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,571 ^a	,326	,284	,41299	,326	7,737	2	32	,002	1,463

a. Valeurs prédites : (constantes), البنكي التدقيق مهام في المعلومات تكنولوجيا إدماج مستوى: الثاني المحور, لاستخدام الجاهزية مستوى الأول المحور, البنكي التدقيق مهام في المعلومات تكنولوجيا إدماج مستوى: الثاني المحور, المعلومات تكنولوجيا

b. Variable dépendante : البنكي التدقيق في المعلومات تكنولوجيا تأثير مستوى: الثالث المحور

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	2,639	2	1,320	7,737	,002 ^b
Résidu	5,458	32	,171		
Total	8,097	34			

a. Variable dépendante : البنكي التدقيق في المعلومات تكنولوجيا تأثير مستوى :الثالث المحور

b. Valeurs prédites : (constantes), البنكي التدقيق مهام في المعلومات تكنولوجيا إدماج مستوى :الثاني المحور, مستوى الأول المحور, المعلومات تكنولوجيا لاستخدام الجاهزية

إختبار الفرضية الفرعية الثانية " يتأثر التدقيق البنكي بمستوى الجاهزية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات وبمستوى إدماج تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق البنكي لدى البنوك العمومية"

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,571 ^a	,326	,284	,41299	,326	7,737	2	32	,002	1,463

a. Valeurs prédites : (constantes), البنكي التدقيق مهام في المعلومات تكنولوجيا إدماج مستوى :الثاني المحور, المعلومات تكنولوجيا لاستخدام الجاهزية مستوى الأول المحور, البنكي التدقيق مهام في المعلومات تكنولوجيا إدماج مستوى :الثاني المحور

b. Variable dépendante : البنكي التدقيق في المعلومات تكنولوجيا تأثير مستوى :الثالث المحور

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	2,639	2	1,320	7,737	,002 ^b
Résidu	5,458	32	,171		
Total	8,097	34			

a. Variable dépendante : البنكي التدقيق في المعلومات تكنولوجيا تأثير مستوى :الثالث المحور

b. Valeurs prédites : (constantes), البنكي التدقيق مهام في المعلومات تكنولوجيا إدماج مستوى :الثاني المحور, المعلومات تكنولوجيا لاستخدام الجاهزية مستوى الأول المحور

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	1,273	,687		1,854	,073
1 استخدام الجاهزية مستوى الأول المحور المعلومات تكنولوجيا	,408	,244	,345	1,673	,104
تكنولوجيا إدماج مستوى: الثاني المحور البنكي التدقيق مهام في المعلومات	,278	,210	,272	1,321	,196

a. Variable dépendante : البنكي التدقيق في المعلومات تكنولوجيا تأثير مستوى : الثالث المحور

Diagrammes

Nuage de points

